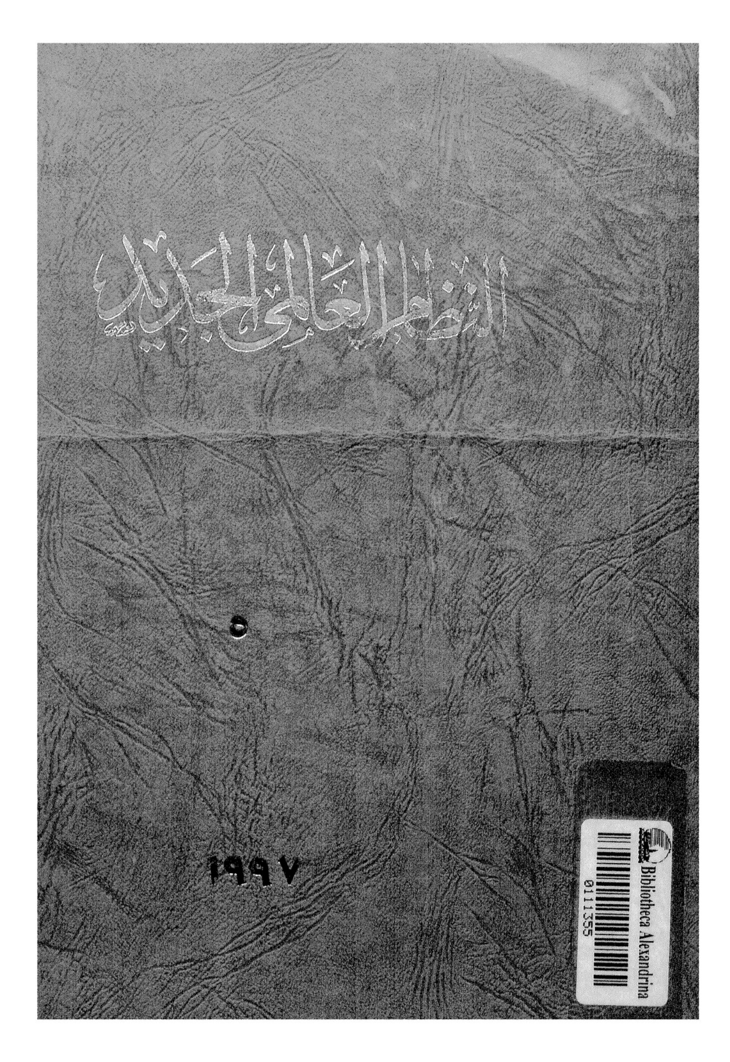

النظام العالمي الجديد
١٩٩٧
Bibliotheca Alexandrina
0111355


بسم الله الرحمن الرحيم

النظام العالمى الجديد

(المجلد الخامس)

(١٩٩٧)

إعـــداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى ت : ٣٧٥٢٠٣٣

مجلد رقم ٦ النظام العالمى الجديد (المجلد الخامس ١٩٩٧)

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
العنوان			
الأزمنة الراهنة للأمن القومى العربى فى التسعينات			
عبد الفتاح على الرشدان	شئون عربية	٨٠٤	٩٧-٠٩-٠١
ندوة البحر الأحمر : والأمن القومى العربى			
مجدى محمد محمود عيسى	شئون عربية	٨٢٤	٩٧-٠٩-٠١
دراسات : فى طبيعة استجابة النظام الاقليمى العربى لحقائق التغير الدولى الجديدة			
منعم العمار	شئون عربية	٨٣١	٩٧-٠٩-٠١
دراسات : الموقف العربى والمتغيرات الراهنة فى البيئة الدولية			
احمد ظاهر	شئون عربية	٨٥٣	٩٧-٠٩-٠١
دراسات : معالم النظام العالمى الجديد فى وثيقة امريكية			
هيثم الكيلانى	شئون عربية	٨٧٠	٩٧-٠٩-٠١
صراع المصالح الاوروبية - الامريكية ومسيرة التسوية (١)			
-----	الكفاح العربى	٨٧٩	٩٧-٠٩-٠١
النظام النقدى العالمى على وشك الانهيار			
-----	الكفاح العربى	٨٨١	٩٧-٠٩-٠١
صراع المصالح الاوروبية - الامريكية ومسيرة التسوية (٢)			
-----	الكفاح العربى	٨٨٣	٩٧-٠٩-٠٢
العولمة من منظور العقيدة			
السيد حسين العزازى	عقيدتى	٨٨٤	٩٧-٠٩-٠٢
عولمة الانهيار الأخلاقى			
محمد السماك	الاهرام	٨٨٥	٩٧-٠٩-٠٣
امريكا تستخدم القوة بتهور لانها لم تذق طعم الدمار الشامل			
-----	الكفاح العربى	٨٨٦	٩٧-٠٩-٠٤
عالم جديد .. متعدد الأقطاب !!			
محمد الغريب	الاذاعة والتليفزيون	٨٨٨	٩٧-٠٩-٠٦
الانتحار الكونى			
مصطفى محمود	الاهرام	٨٩١	٩٧-٠٩-٠٦

مجلد رقم ٦ النظام العالمى الجديد (المجلد الخامس ١٩٩٧)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
العولمة			
-----	الاحراز	٨٩٤	٩٧-٠٩-٠٩
صوت الجنوب			
-----	الاهرام	٨٩٥	٩٧-٠٩-١٣
صندوق النقد والبنك الدوليين : الفجوة بين الاغنياء والفقراء قنبلة موقوتة تهدد العالم			
-----	الاهرام	٨٩٦	٩٧-٠٩-١٤
كيفية ركوب قطار العالم القرن الحادى والعشرين بالعلم ؟			
محمد الدسوقى	الحياة	٨٩٧	٩٧-٠٩-١٤
امريكا للأوروبيين : ابتعدوا عن ايران			
-----	العالم اليوم	٨٩٨	٩٧-٠٩-١٥
مبارك ... والنظام العالمى الجديد			
-----	الاهرام المسائى	٩٠٠	٩٧-٠٩-١٦
مؤسسات التمويل الدولية تتوقع ارتفاع التدفقات المالية الى الشرق الاوسط وافريقيا			
بتسى لاون المعلوف	الحياة	٩٠١	٩٧-٠٩-١٦
"العولمة" تهدد بالاضطرابات			
-----	الاهرام	٩٠٢	٩٧-٠٩-١٧
أعباء الديون والدول الفقيرة			
-----	الاهرام المسائى	٩٠٣	٩٧-٠٩-١٨
هونج كونج وسلامة النظام النقدى الدولى			
-----	الاهرام	٩٠٤	٩٧-٠٩-١٨
صندوق النقد الدولى يرسم صورة متفائلة للاقتصاد العالمى			
-----	الاهرام	٩٠٥	٩٧-٠٩-١٨
تقرير متفائل لصندوق النقد بشأن الاقتصاد العالمى			
-----	الاحرار	٩٠٦	٩٧-٠٩-١٩
انتقادات فى شأن برامج تعديل البنى الاقتصادية فى الدول النامية			
بتسى لاون المعلوف	الحياة	٩٠٧	٩٧-٠٩-١٩
مسألة التنمية، على رغم كل ما حصل، لا تزال مطروحة على الشعوب			
-----	الحياة	٩٠٩	٩٧-٠٩-١٩
الدبلوماسية الامريكية والوقت الضائع			
-----	الاهرام	٩١١	٩٧-٠٩-٣٠
نفط بحر قزوين : اختبار النظام العالمى الجديد ؟			
-----	الحياة	٩١٣	٩٧-٠٩-٣٠

مجلد رقم ٦ النظام العالمى الجديد (المجلد الخامس ١٩٩٧)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الدول الغنية تطالب بمراقبة الاسواق الاسيوية والحفاظ على استقرار نمو الاقتصاد العالمى			
-----	الاهرام	٩١٣	٩٧-٠٩-٢١
اربعة مخاطر تحيط بالاقتصاد العالمى خلال المرحلة المقبلة			
-----	الاهرام	٩١٥	٩٧-٠٩-٢٢
حالة نفسية			
عبد المنعم سعيد	الاهرام	٩١٦	٩٧-٠٩-٢٢
العولمة والتصنيع			
-----	الحياة	٩١٧	٩٧-٠٩-٢٢
على مشارف القرن المقبل : رأسمالية واستعمار وعولمة (١)			
-----	الكفاح العربى	٩١٩	٩٧-٠٩-٢٣
أبواب العولمة مفتوحة لكن الدخول بشرط ؟			
-----	الاهرام	٩٢١	٩٧-٠٩-٢٤
على مشارف القرن المقبل : رأسمالية واستعمار وعولمة (٢)			
سليم قندلفت	الكفاح العربى	٩٢٢	٩٧-٠٩-٢٤
البنك الدولى يهدف الى مساعدة الفقراء وتحقيق التعاون			
-----	الحياة	٩٢٥	٩٧-٠٩-٢٤
براون متفائل بعودة اقتصاد بريطانيا الى مساره الصحيح			
-----	الكفاح العربى	٩٢٦	٩٧-٠٩-٢٤
افريقيا تنتقد تهميش دور القارة فى الاقتصاد العالمى			
-----	الاهرام	٩٢٨	٩٧-٠٩-٢٥
الدول النامية أبدت مخاوفها بشأن الاقتصاد العالمى			
-----	الكفاح العربى	٩٢٩	٩٧-٠٩-٢٥
العولمة وتسوية الصراع العربى - الإسرائيلى			
السيد يس	الاهرام	٩٣١	٩٧-٠٩-٢٥
من ثقب الباب : حول البروسترويكا			
كامل زهيرى	الجمهورية	٩٣٣	٩٧-٠٩-٢٦
المصارف الدولية تطالب البنك الدولى زيادة ضماناته لمخاطر الاستثمار فى الدول النامية			
بتسى لاون المعلوف	الحياة	٩٣٤	٩٧-٠٩-٢٧
الحكومة الافضل هى التى تحكم أقل			
محمد زايد	العالم اليوم	٩٣٦	٩٧-٠٩-٢٧
تصدعات الرأسمالية			
-----	العالم اليوم	٩٣٧	٩٧-٠٩-٢٧

مجلد رقم ٦ النظام العالمى الجديد (المجلد الخامس ١٩٩٧)

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الشيخوخة السكانية .. الامتحان الذى ستواجهه الانظمة الديمقراطية			
-----	العالم اليوم	٩٤٤	٩٧-٠٩-٢٨
صراع العصر : أرض بحدود أم سوق بلا حدود ؟!			
موريس ابو ناضر	الحياة	٩٥١	٩٧-٠٩-٢٩
١٣٠٠ مليار دولار تتحرك يوميا فى انحاء الارض			
-----	العالم اليوم	٩٥٣	٩٧-٠٩-٣٠
"توتال" الفرنسية تتحدى وواشنطن تهدد باجراءات			
رنده تقى الدين	الحياة	٩٥٩	٩٧-٠٩-٣٠
ايران توقع صفقة غاز ضخمة مع شركة فرنسية وواشنطن تبحث فرض عقوبات			
-----	الاهرام	٩٦١	٩٧-٠٩-٣٠
باريس تنصح واشنطن بالحذر فى تطبيق قانون أماتو			
-----	المساء	٩٦٢	٩٧-٠٩-٣٠
اتجاهات عالمية : أية دول وأى مجتمع ؟!			
سامية الجندى	الاهرام	٩٦٣	٩٧-١٠-٠١
بوادر نزاع سياسى وتجارى بين أوروبا وأمريكا بسبب ايران			
-----	الاهرام	٩٦٤	٩٧-١٠-٠١
المعارضة تالفرنسية تساند حكومة جوسبان فى التصدى للضغوط الأمريكية حول التعامل مع ايران			
-----	الاخبار	٩٦٥	٩٧-١٠-٠١
حقائق : أسف الادارة الامريكية			
ابراهيم نافع	الاهرام	٩٦٦	٩٧-١٠-٠١
البنك الألمانى انقذ مرسيدس من بيعها للمستثمرين العرب			
-----	الاقتصاد الاسلامى	٩٦٧	٩٧-١٠-٠٢
المهمات المطروحة على العرب من أجل اللحاق			
-----	الحياة	٩٧٢	٩٧-١٠-٠٢
اولبرايت تهاجم فرنسا وروسيا لتعاونهما التجارى مع طهران			
-----	الاخبار	٩٧٥	٩٧-١٠-٠٢
الولايات المتحدة تشن أعنف هجوم على فرنسا بسبب مشروع الغاز الايرانى			
-----	الاهرام	٩٧٦	٩٧-١٠-٠٢
الحلفاء يخذلون أمريكا			
-----	العالم اليوم	٩٧٧	٩٧-١٠-٠٢
ايران تتوقع عقودا جديدة			
-----	الحياة	٩٧٩	٩٧-١٠-٠٢

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
امريكا .. وازمة توتال			
هشام عبد الرؤوف	المساء	٩٨٠	٩٧-١٠-٠٢
... ما يتعلق بالانعزالية الأمريكية المفترضة			
-----	الحياة	٩٨٣	٩٧-١٠-٠٣
استمرار الخلاف بين واشنطن وباريس حول مشروع الغاز الايرانى			
-----	الوفد	٩٨٣	٩٧-١٠-٠٣
واشنطن تبحث احتواء مشكلة صفقة "توتال" مع الشركاء الأوربيين			
-----	الاهرام	٩٨٤	٩٧-١٠-٠٣
عن مسألة الحصار والمقاطعة			
حازم صاغية	الحياة	٩٨٥	٩٧-١٠-٠٤
هل سقطت امريكا "فلسفيا" فى ... ايران ؟			
نبية البرجى	الكفاح العربى	٩٨٦	٩٧-١٠-٠٤
صفقة "توتال" مع ايران تعكر صفو "السلام التجارى" عبر ضفتى الاطلنطى			
-----	العالم اليوم	٩٨٧	٩٧-١٠-٠٥
حرارة المواجهة ترتفع على جانبى الأطلنطى			
-----	العالم اليوم	٩٨٨	٩٧-١٠-٠٥
دكتاتورية القطب الواحد !			
جمال بدوى	الوفد	٩٨٩	٩٧-١٠-٠٥
اقتراحاتنا بخفض الديون وتسهيل سياسة قروض التنمية			
هشام شيشكلى	الوفد	٩٩١	٩٧-١٠-٠٥
واشنطن تقرر عدم فرض عقوبات على شركة "توتال" الفرنسية			
-----	الجمهورية	٩٩٤	٩٧-١٠-٠٥
الولايات المتحدة لن تفرض عقوبات على "توتال"			
-----	العالم اليوم	٩٩٥	٩٧-١٠-٠٥
فوضى تداول المعلومات .. فى عصر العولمة !!			
فرج الشناوى	السياسى المصرى	٩٩٦	٩٧-١٠-٠٥
الزمن البائس			
احمد بهجت	الاهرام	٩٩٨	٩٧-١٠-٠٦
اوروبا تطالب واشنطن باتفاق بشأن قوانين التجارة بعد صفقة "توتال"			
-----	الاهرام الاقتصادى	٩٩٩	٩٧-١٠-٠٦
امريكا تتخلى عن فرض عقوبات على "توتال" بسبب صفقة مع ايران وتسعى للخروج من ازمة مع حل			
رافت سليمان	الاهرام الاقتصادى	١٠٠٠	٩٧-١٠-٠٦

مجلد رقم ٦	النظام العالمى الجديد (المجلد الخامس ١٩٩٧)		
العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
"توتال" العقد مع إيران ليس حربا موجهة ضد واشنطن			
رنده تقى الدين	الحياة	١٠٠٣	٠٦-١٠-٩٧



○ دراسات

الأزمة الراهنة للأمن القومي العربي في التسعينيات
دراسة في أسباب الأزمة ومصادر التهديد

د. عبد الفتاح علي الرشدان
جامعة مؤتة ، الكرك - الأردن

مقدمة

تعيش الأمة العربية اليوم واقعاً أمنياً صعباً ومعقداً ، حيث تتعدد بؤر التوتر ومصادر الخطر . وتتعرض الأمة للعديد من التحديات المتداخلة والمتشابكة التي ساهمت في استنزاف قدرات الأمة وطاقاتها . ومنذ سنوات عديدة والسياسة العربية تتراجع من ناحية الأمن القومي العربي في مواقفها ومعالجاتها للتحديات الأمنية التي تحيق بها على المستويين الاقليمي والدولي . والأمن القومي العربي لاينبع من فراغ ، ولا يصاغ في فراغ ، بل انه يتأثر باستمرار بطبيعة النظام الدولي الذي يعيش في ظله ، ويتفاعل مع الأوضاع السائدة فيه والمتغيرات التي تطرأ عليه بالإضافة إلى الظروف الاقليمية والمتغيرات المحتملة لها .

ولاشك أن العلاقات الدولية والاقليمية قد أصابها الكثير من التغير والتحول ، مما جعل الأمن القومي العربي عرضة لتحديات وانعكاسات مختلفة وبالغة التأثير . وان ما وصل إليه الأمن العربي من الضعف والوهن في الوقت الحاضر لم يكن وليد الساعة ، بل هو نتيجة مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية المترابطة والمؤثرة على عملية الاعداد والتعبئة بمعناها الشامل للنواحي الاقتصادية والعسكرية والنفسية والسياسية .

إن التحديات والتهديدات الداخلية والاقليمية والدولية التي تواجه الوطن العربي ، أصبحت اليوم أكثر من أي وقت مضى ، وذلك بسبب التشتت والتمزق والتفرقة والصراعات الداخلية التي أخذت جميعاً بالازدياد في الآونة الأخيرة ، حتى أن بعض الدول العربية استخدمت القوات المسلحة لحل مثل هذه الصراعات . إن الوضع المؤسف الذي يعيشه عالمنا العربي من حيث التشرذم وبعثرة الجهود ، والتناقضات والانكفاء القطري وغياب الادارة في استثمار الامكانات والمقدرات لصالح الأهداف القومية العليا للأمة التي جسدتها حرب الخليج الثانية قد أدت إلى غياب الأمن القومي العربي أو ما يسمى بالأزمة الراهنة للأمن القومي حتى أصبح الحديث عن الأمن القومي العربي كمن يتحدث عن خرافة أو وهم .

وتأتي هذه الدراسة بهدف معرفة طبيعة الأسباب والظروف التي أدت إلى قيام ما يعرف بأزمة الأمن القومي العربي ، ثم تحديد أهم التحديات الداخلية والخارجية التي تهدد الأمن العربي ، وأخيراً محاولة استشراف مستقبل الأمن القومي العربي في ضوء المعطيات والظروف السائدة .

أولاً - مدخل نظري : مفهوم الأمن القومي (National Security)

تعد ظاهرة الأمن ظاهرة قديمة قدم الإنسان ، ارتبطت بوجوده ووعيه لذاته وللمخاطر التي تهدد كيانه ، ومن ثم حاول الانسان أن يجد الحماية لنفسه من أجل ابعاد شبح الخوف والمخاطر . وسعى الفرد لتحقيق الاستقرار والأمن وتحصين البيئة التي يعيش فيها بالتعاون مع غيره من بني الانسان ممن يشتركون معه في خصائص القرابة والجوار ، وذلك وفقاً لفكرة « الواحد للجميع ، كما أن الجميع للواحد » ، المؤسسة على أحاسيس منطقية ومشتركة [١] .

وتكمن اهمية الأمن بشكل عام في انه شرط أساسي من متطلبات الحياة والوجود البشري المنظم ، وبدونه لا يمكن للناس أو للجماعات أن تحيا حياة طبيعية ان لم تصبح هذه الحياة مستحيلة . ومن هنا فلابد لهؤلاء الناس اتخاذ كافة الوسائل اللازمة للحيطة والاحتراس لمواجهة الخطر ، وتهيئة الأسباب لحياة آمنة . فالأمن مظلة تغطي كل مظاهر الحياة .

ومع ان الانسان قد اهتم بظاهرة الأمن منذ القديم ، إلا أن اهتمامات الباحثين والمدارس الفكرية ومعاهد البحوث بهذه الظاهرة أخذت تجد مكانها حديثاً وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية . ويشير أحد الباحثين إلى « ان مفهوم الأمن القومي مفهوم حديث ارتبط بوظيفة الدولة الحديثة والحكومة المركزية التي تملك - منفردة - القرار في قضايا السياسة والحرب » [٢] .

وأخذت مكانة الأمن القومي تشق طريقها في العلوم الاجتماعية والانسانية بعد الحرب العالمية الثانية كظاهرة حديثة في العلاقات الدولية بعد التحولات التي أصابت النظام الدولي ، وانتقاله من نظام توازن القوى إلى نظام ثنائي جامد يتحكم فيه كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي السابق [٣] . وزاد من أسباب الاهتمام بظاهرة الأمن التكتلات الدولية ، والمحاور التي نشأت في ظل النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية ، وما تبعه من تطور نوعي شهدته صناعة الأسلحة بسبب التفوق التقني والانتشار

---

(١) O. Pick, and Jalian Critchely, Collective Security, London, 1974, p. 15.

(٢) عبد الملك عودة ، قضايا الأمن القومي في اطار التكامل ، السياسة الدولية ، العدد ٥١ ، يناير ١٩٧٧ .

(٣) Charles A. Macclelland, Theory and International System. New York : Macmillan, 1966, pp. 33-34.



الكثيف للأسلحة نتيجة دخول الدول الكبرى في سباق التسلح والحرب الباردة . وربما جاء الاهتمام بمفهوم الأمن القومي من الاهتمام بمفهوم آخر أقدم وأكثر شمولاً هو ما يعرف في نظريات العلاقات الدولية بالمصلحة القومية National Interest (٤) .

وقد نشأت على ضوء التطورات العالمية ، مؤسسات أكاديمية اهتمت بقضايا الأمن القومي من حيث مصادره ، ومقوماته ، واجراءات ضمان حمايته ، وهذه المؤسسات إما أن تكون جامعات أو مؤسسات علمية واعلامية أو ادارات رسمية مرتبطة بصنع السياسة ، ومجلس الأمن القومي الأمريكي يشكل نموذجاً لهذه المؤسسات ومرجعاً للدول والحكومات على المستوى الدولي (٥) ، مما يعني أن مسألة الأمن القومي خلال النصف الثاني من هذا القرن ، قد تحولت إلى قضية محورية في تفكير الدول واهتماماتها بدافع الظروف السياسية والعسكرية التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية ، والتي أدت إلى تصاعد الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي ووقوع العالم الثالث كبؤرة للصراع الناجم عن الحرب الباردة .

ويبدو أن الفكر العربي والباحثين العرب لم يولوا موضوع الأمن القومي والأمن العربي الاهتمام إلا من منتصف السبعينيات ، ومنذ ذلك التاريخ ظهرت عدة دراسات هامة تناولت موضوع الأمن القومي العربي من عدة جوانب نظرية وتطبيقية (٦) . ويمكن الاشارة إلى أن الاهتمام العربي بقضية الأمن القومي ، جاء في هذا الوقت بسبب تفاقم الصراع والتهديد الذي كانت اسرائيل تمارسه وعجز العالم العربي عن معالجة هذه المشكلة المركزية التي لازالت تهدد الأمن العربي ، والتي تفاقم خطرها مع فشل جميع محاولات الوحدة العربية وغياب استراتيجية واضحة للعمل القومي المشترك ، ثم حدوث التجزئة والانقسامات داخل الوطن العربي، التي بدأت بالظهور وبشكل واضح منذ منتصف السبعينات ، اضافة إلى مشاكل أخرى مثل : التنمية

---

(٤) M. Berkowitz, and P. Bpck, eds, American National Security : A Reader in Theory and Policy, New York Free Press, 1965.

(٥) عبد الإله بلقزيز ، الأمن القومي : مصادر التهديد وسبل الحماية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٩ ، ص١٠ .

(٦) انظر على سبيل المثال :
- أمين هويدي ، الأمن العربي في مواجهة الأمن الاسرائيلي ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٧٥ .
- عبد المنعم المشاط ، نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي ، المستقبل العربي ، العدد٥٤ ، آب ١٩٨٣ .
- علي الدين هلال ، الأمن العربي والصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر ، المستقبل العربي ، العدد ٩ ، أيلول ١٩٧٩ .
- علي الدين هلال ، الأمن القومي العربي : دراسة في الأصول ، شؤون عربية ، العدد ٣٥ ، كانون الثاني ١٩٨٤ .
- محمد مصالحة ، مسألة الأمن القومي العربي بين المفاهيم ، الواقع ، النصوص . شؤون عربية ، العدد ٣٥ ، كانون الثاني ١٩٨٤ .



الاقتصادية والاجتماعية وما يواجهه الوطن العربي من مشاكل في كيفية تعبئة الموارد الاقتصادية والبشرية ، ومالها من علاقة وتأثير مباشر على مسألة الأمن القومي العربي .

ويمكن تحديد مفهوم الأمن القومي من خلال استعراض آراء بعض المدارس الفكرية التي نظرت إلى موضوع الأمن من مناظير مختلفة ، وذلك حسب التغييرات التي حدثت في السياسة الدولية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية والتي تغير فيها كثير من القضايا الأمنية التي تواجه الدول .

١- المنظور الأول للأمن القومي كمفهوم عسكري :

سادت النظرة للأمن القومي على أساس المفهوم العسكري بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث كان النظام الدولي محكوماً بالتوازنات العسكرية ، وسباق التسلح والسعي إلى انشاء الأحلاف والتكتلات العسكرية على المستويين الدولي والاقليمي بهدف مواجهة احتمالات الحرب التي كانت قائمة في ذلك الوقت ، والمفهوم العسكري يربط بين الأمن وقوة الدولة من الناحية العسكرية وقدرتها على حماية مصالحها العامة .

وهناك عدة تعريفات تعبر عن المفهوم العسكري للأمن ، مثل تعريف موسوعة العلوم الاجتماعية للأمن القومي من الناحية العسكرية على أساس « قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية » [٧] ، وتعريف دائرة المعارف البريطانية على أساس أن « الأمن القومي هو حماية الأمة من خطر السيطرة بواسطة قوة أجنبية » [٨] كما يرى الكاتب الأمريكي والتر ليبمان ، ان الدولة تكون آمنة طالما أنها ليست في خطر التضحية بالقيم الأساسية إذا اضطرت إلى تجنب حرب ما ، وانها قادرة إذا تم تحديها على صيانتها بالانتصار في تلك الحرب [٩] .

وعادة يركز الذين يحبذون تعريفاً ضيقاً لمجال الدراسات الأمنية على العلاقة بين إدارة شؤون الدولة والقوة العسكرية . ويطلق الباحثون في الولايات المتحدة على الدراسات الأمنية اسم الدراسات الاستراتيجية . فقد كتب أحد الباحثين يقول ان « الاستراتيجية هي فن ، أو علم تشكيل الوسائل ، أية وسائل ، لتحقيق الأهداف في جميع مجالات الصراع . ومن ثم ، فان الاستراتيجية العسكرية هي فن ، أو علم ، استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهداف سياسية محددة » [١٠] .

(٧) International Encyclopedia of the Social Sciences 1968, Vol. 2, pp. 40-45.

(٨) ورد هذا التعريف في : علي الدين هلال ، الأمن القومي العربي : دراسة في الأصول . شؤون عربية ، العدد ٣٥ ، كانون الثاني ، ١٩٨٤ .

(٩) Walter Lippmann, U.S. Foreign Policy : Shield of the Republic, Boston, Mass : Little, Browan, 1943.

(١٠) Hedley Bull, Strategic, Studies and its Critics, World Politics, Vol. 20, No. 4, July 1968, p. 593.

ويتضح من التعريفات السابقة أنها تركز على البناء العسكري كجوهر لسياسة الأمن القومي ، وضرورة أن تكون الدولة قوية عسكرياً حتى تحقق أهدافها . وهذا يعني أن فكرة الأمن ترتبط بمعنى الردع والدفاع الذاتي العسكري عن طريق تعظيم القوة العسكرية ، والاستعداد الدائم لمواجهة التهديد الخارجي العسكري (١١) .

وقد واجهت هذه النظرية التقليدية الواقعية للأمن الكثير من النقد ، حيث أن المفهوم العسكري يفرط في التركيز على القوة العسكرية للدولة وعلى الاستمرار في بناء المؤسسات العسكرية كالجيش وأجهزة الأمن والمخابرات من أجل مواجهة التهديدات العسكرية ، حيث يكون ذلك على حساب التضحية بقضايا اجتماعية واقتصادية أخرى ، لدرجة أن مفهوم الأمن العسكري يسيطر على الدولة مادياً ونفسياً وفكرياً ويصبح دور المؤسسات المدنية محدوداً للغاية وتغدو النظرة اليها على أساس أنها عنصر تهديد للأمن ؛ وليس عنصر تدعيم (١٢) .

ويبقى المفهوم العسكري قاصراً عن مواكبة التغيرات التي حدثت في العصور الأخيرة . وهو مفهوم كلاسيكي قد تعرض للنقاش بصورة كبيرة في الدول الغربية . وظهرت اتجاهات جديدة تربط مفهوم الأمن مع قضايا أكثر اتساعاً من الناحية العسكرية كالقضايا التي تتعلق بالنواحي الاجتماعية والانسانية والاقتصادية والتقنية والتي لها تأثير على الحرب والسلام في العالم . ومن هذه الاتجاهات مثلاً : « نموذج المجتمع العالمي – Globle Society Model » (١٣) ، حيث ان التهديدات التي تواجه الدولة والمجتمعات وخاصة الدول النامية ليست ذات طابع عسكري فقط بل هناك تحديات لا تقل اهمية عنها ، تتعلق مثلاً : بتلوث البيئة ، تضخم عدد السكان ، قلة المصادر ، التوزيع الاجتماعي غير العادل ، حقوق الانسان ، التطور التقني ، وقضايا أخرى مشابهة .

٢– المنظور الثاني للأمن القومي كمفهوم اجتماعي :

يُعدُّ كتاب روبرت مكنمارا وزير الدفاع الأمريكي السابق «جوهر الأمن – The Essence of Security» الذي ألفه عام ١٩٦٨ من أهم الدراسات التي أبرزت المفهوم الاجتماعي للأمن ، ونادت بالتنمية الاقتصادية

---

(١١) علي الدين هلال ، الأمن القومي العربي : دراسة في الأصول . شؤون عربية ، العدد ٣٥ ، كانون الثاني ١٩٨٤ .

(١٢) Daniel Yergin, Shattered Peace : The Origins of the Cold War and the National Security State, Boston, Mass, Houghton Mifflin, 1978, p. 5, 16.

(١٣) K.J. Holsti, The Dividing Discipline : Hegomeny and Diversity in International Theory, Boston, Allen & Unwin Inc. 1985, p. 48.



كجوهر للأمن حيث يقول « الأمن ليس هو المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها ، والأمن ليس هو النشاط العسكري وإن قد يشمله . إن الأمن هو التنمية ، وبدون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن . والدول النامية التي لا تنمو في الواقع ، لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة » (١٤) .

إذاً يقيم مكنمارا علاقة تطابق بين الأمن والتنمية ويعتبر أن الفقر والتخلف هما جذور العصيان والغليان في جنوب العالم ، حيث يقود الفقر إلى التوتر والثورة الداخلية والعنف والتطرف ، فلا مجال لتحقيق الأمن إلا بتحقيق التنمية . واما القدرة العسكرية وإن كانت تشكل رافداً من روافد الأمن فهي ليست جوهره ولا يمكن أن تعوض التنمية . وعليه ، فالمجتمعات تفقد أمنها كلما عجزت عن تحقيق التنمية ، وذلك لأن التنمية هي « مفتاح الأمن القومي » (١٥) .

إن التركيز على اهمية التنمية ودورها في خلق النظام والاستقرار وبالتالي المساهمة في تحقيق الأمن لا يعني استبعاد القوة العسكرية في مواجهة التهديد الخارجي ، والمقصود هو وضع القدرة العسكرية للدولة في اطارها الصحيح من منظور الأمن القومي . فكما يقول مكنمارا ان المشكلة العسكرية هي « وجه سطحي ضيق لمشكلة الأمن الكبرى . فالقوة العسكرية يمكن أن تساعد في توفير القانون والنظام ، ولكن ذلك لا يتحقق إلا بقدر يتناسب مع الوجود الفعلي لقاعدة جلية للقانون والنظام في المجتمع النامي ورغبة أساسية في التعاون من جانب الشعب » .

ويبدو أن مفهوم الأمن القومي قد تطور من المفهوم العسكري أو الاستراتيجي المجرد إلى مفهوم أكثر شمولية يتعلق بكيفية الحفاظ على المجتمع من حيث تلبية حاجاته أو من حيث المحافظة على ثقافته وتراثه . ويؤكد هذا المعنى فوستر بقوله ان « للأمن القومي أسساً ثلاثة : الأساس الاقتصادي ، والأساس السياسي ، والقوة العسكرية ، وإذا لم تستطع الولايات المتحدة - مثلاً - تحقيقها فعليها أن تنسحب إلى ما وراء حدودها فقط » (١٦) . ويلخص عليّ الدين هلال المعنى الاجتماعي للأمن القومي على أساس تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخلياً ، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً ، لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع .

وعلى ضوء المتغيرات الدولية المستجدة وانتهاء الحرب الباردة ظهرت أصوات جديدة تنادي بضرورة اعادة تعريف الأمن القومي ، فمثلاً ؛ دعت جيسيكا تاتشمان ماتوز (Jessica Tuchman Mathews) لإعادة تعريف مفهوم الأمن ، حيث ترى أن القضايا الاقتصادية أصبحت جزءاً من الأجهزة الأمنية في السبعينات ،

(١٤) روبرت مكنمارا ، جوهر الأمن ، (ترجمة يونس شاهين) ، القاهرة : الدار القومية ، ١٩٧٠ ، ص١٢٥ .

(١٥) أمين هويدي ، أحاديث في الأمن القومي العربي ، بيروت ، دار الوحدة ، ١٩٨٠ ، ص٦٤ .

(١٦) J. Foster, Power and Security, Lexington, Mass : Lexington Books, 1976, p. 139-145.



وأن قضايا البيئة يجب أن توضع في جدول الأعمال ، بالاضافة إلى التطورات العالمية الراهنة . وتنبهنا إلى أن الحاجة أصبحت ماسة إلى ما يوازي هذه التطورات من توسيع لتعريف الأمن القومي ليشمل الموارد ، وقضايا البيئة ، والمشكلة السكانية (١٧) . إذن وفي ضوء ما جرى من متغيرات تصبح هناك حاجة لاعادة النظر ومناقشة حدود مفهوم الأمن القومي ومعرفة ما إذا كانت أنواع من الدراسات الأمنية مثل الصراعات الأمنية ، والبيئية ، والعلاقات بين ما هو مدني ، وما هو عسكري ، والظلم الاجتماعي ، تعود ثانية من شؤون الحرب .

وعلى ضوء ذلك نصبح نحن بحاجة إلى تأمل بما يترتب على الحرب الباردة من نتائج في مختلف المناطق وخاصة في المنطقة العربية والنظر في احتياجات الأمن القومي العربي الذي هو محور هذه الدراسة .

ثانياً - مستويات الأمن القومي

إن مفهوم الأمن القومي مفهوم واسع وشامل ؛ لا يقتصر على مستوى واحد أو دائرة محددة ، وإنما يمتد ليشمل دوائر أو مستويات متعددة . وقد أورد عليّ الدين هلال في تعريفه للأمن القومي - السالف الذكر - الأخطار التي تهدد كيان الدولة في الداخل ومن الخارج ، حيث تنصرف الأخطار الداخلية عادةً إلى المشاكل الاقتصادية والغذائية ، وعدم الاستقرار والعنف السياسي الذي قد يوجد في المجتمع . أما الأخطار الخارجية فعادة ما تكون متعلقة بالتهديدات العسكرية . وهذا يعني أن هناك تداخلاً وتشابكاً بين المستوى الداخلي والمستوى الخارجي للأمن القومي . فالدولة التي تريد أن تحقق الأمن لنفسها لابد أن تخلق نوعاً من التوازن المرن بين المستويين الداخلي والخارجي . فلا يعقل أن تنصرف اهتمامات الدولة إلى حماية حدودها من التهديدات الخارجية ، دون أن تولي الجهة الداخلية قدراً من الاهتمام بتوفير الاستقرار والتماسك داخل المجتمع ، وذلك بتلبية الاحتياجات الداخلية سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية التي تكسب الدولة الدعم والقوة والشرعية في مواجهة التهديدات الخارجية . فحماية الشعب من الداخل تتساوى في الأهمية مع حماية حدوده من الخارج (١٨) . والدولة التي تواجه عدم استقرار ومجتمعاً غير آمن ، من الصعب أن تضمن الأمن الخارجي .

كما ان الدولة في نفس الوقت لا تستطيع أن تركز جلّ اهتمامها على الأوضاع الداخلية دون الالتفات لأعباء الحماية الأمنية التي تتعلق بالقوة العسكرية في مواجهة التهديدات الخارجية التي قد يكون هدفها

---

(١٧) Jessica Tuchman Mathews, Redefining Security, Foreign Aggairs, Vol. 68, No. 2, Spring 1989, pp. 162-177.

(١٨) حامد فؤاد ، الأمن والتنمية في الوطن العربي ، المستقبل العربي ، العدد ١٦ ، ١٩٨٠ ، ص١٣٦ .



الاتيان على الجبهة الداخلية وتدمير مشاريع التنمية الاقتصادية والسياسية ، إذ لا يعقل أن يكون هناك مجتمع آمن ومستقر والأمن الخارجي للدولة معرض للخطر . وهكذا فان الاستقرار الداخلي ، والأمن الخارجي يتفاعلان باستمرار .

وعلى الرغم من التداخل والتشابك في مفهوم الأمن القومي ومستوياته ، فانه يمكن التمييز من حيث البعد المكاني للدولة بين مستويين للأمن القومي ، أحدهما داخلي والآخر خارجي :

١- المستوى الداخلي : وهو ما يتعلق بالتهديدات القائمة أو المحتملة في داخل المجتمع ، وقد تكون هذه المخاطر سياسية ، أو اجتماعية ، أو اقتصادية ، أو ديمغرافية ؛ والتي ربما تكون مدعومة بعوامل خارجية . وتوفير الأمن الداخلي يعني انتفاء هذه التهديدات والأخطار .

٢- المستوى الخارجي : وهو ما يتعلق بحماية أو صيانة الدولة ضد أي هجوم خارجي محتمل ، من عمل الاحتياطات اللازمة لمثل هذا الاحتمال ، ورفع تهيؤ الدولة إلى الحد الأعلى لمواجهة الأعداء المحتملين . ويمكن تقسيم المستوى الخارجي إلى مستويين :

أ - المستوى الاقليمي : وهو ما يركز على علاقة الدولة مع الدول المجاورة في المحيط الاقليمي ، أو الجوار الجغرافي ، من حيث التعاون ، أو التعايش ، أو التهديد .

ب- مستوى عالمي : وهو ما يتصل بعلاقة الدولة بالمحيط العالمي وطبيعة تفاعلاتها الدولية خاصة مع الدول الكبرى المسيطرة على النظام الدولي وما يترتب على ذلك من أوضاع ونتائج .

وهناك بعض الدراسات التي حددت أربعة مستويات للأمن القومي [(١٩)] ؛ وهي :

١- الأمن القومي بالمعنى القطري - الوطني .

٢- الأمن دون الاقليمي أي الترتيبات دون الاقليمية .

٣- الأمن القومي بالمعنى الاقليمي .

٤- الأمن الجماعي .

وقد وضح أحد الباحثين هذه المستويات من خلال تطبيق الصيغة على دولة الكويت . فهناك أمنها الوطني (القطري) ، وهناك تعاونها في اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي (دون الاقليمي) ، ثم

(١٩) انظر في ذلك :

- قاسم العتمة ، الأمن القومي العربي والوحدة العربية ، مجلة الوحدة العربية ، العدد ٢٨ ، يناير ١٩٨٧ ، ص٣٣ .

- هيثم الكيلاني ، الأمن القومي وجامعة الدول العربية ، مجلة الوحدة العربية ، العدد ٢٨ ، يناير ١٩٨٧ ، ص٨٤ .



التعاون في اطار معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول جامعة الدول العربية (الاقليمي / القومي) وأخيراً الاشتراك في الاجراءات التي يفرزها مجلس الأمن بناء على الفصل السابع من الميثاق (الأمن الجماعي) (٢٠) .

ويمكن الاشارة إلى أن التطورات التي رافقت حرب الخليج قد أثرت على المستوى الثاني وهو الترتيبات دون الاقليمية حيث لم تعد قائمة بعد الحرب لعدم فاعليتها في حماية الدولة التي تعرضت للتهديد (٢١) .

هذا العرض لبعض القضايا والموضوعات التي يثيرها المفهوم النظري للأمن القومي يقودنا إلى مناقشة موضوع الأمن القومي العربي .

ثالثاً - الأمن القومي العربي

كانت مشكلة صياغة محددة وواضحة لمفهوم الأمن القومي العربي قائمة قبل حدوث حرب الخليج الثانية ، وذلك من منطلق أن الأمن القومي يفترض كياناً سياسياً ممثلاً في دولة مستقلة وذات سيادة ، وقد أثار عدد من الباحثين العرب مشكلة مدى ملاءمة تطبيق مفهوم الأمن القومي على البلاد العربية (٢٢) ، فالوطن العربي لا يمثل دولة واحدة بل هناك مجموعة من الدول العربية ذات سياسات مختلفة . وبالرغم من الرابطة القومية بين هذه الدول وانتظامها في اطار منظمة حكومية اقليمية هي جامعة الدول العربية والمنظمات المتخصصة الأخرى فإنها تنظر إلى مفهوم الأمن وآليات تحقيقه نظرة مختلفة .

وقد اختلفت بعض الاتجاهات النظرية نحو مفهوم الأمن العربي ، حيث يركز اتجاه على الأمن الوطني وذلك بسبب تعدد الدول العربية واختلاف نظمها الاجتماعية وارتباطاتها الدولية ، وتطبيقها أمناً خاصاً بحدودها الجغرافية (٢٣) . وهناك اتجاه يركز على فكرة القومية ومفهوم الأمن العربي الشامل برغم غياب الدولة العربية القومية الواحدة ، وقيام دول عربية متعددة ذات سياسات وارتباطات دولية متباينة ، حيث أن

---

(٢٠) عبد المنعم المشاط ، الأمن القومي العربي في المرحلة الراهنة ، شؤون عربية ، ١٩٩٢ ، ص١٦ .

(٢١) انظر :

Strategic Survey, 1991-1992, International Institutions for Strategic Studies (London), 54, p. 81.

(٢٢) انظر :

- أسامة الغزالي حرب ، أمن الخليج والأمن القومي العربي ، شؤون عربية ، العدد ٣٥ ، يناير ١٩٨٤ ، ص٥٨ .
- محمد مصالحة ، مسألة الأمن القومي العربي بين : المفاهيم ، الواقع ، النصوص ، شؤون عربية ، العدد ٣٥ ، كانون ثاني ١٩٨٤ ، ص٢٥ .

(٢٣) عطا محمد زهرة ، الأمن القومي والعمل العربي المشترك ، المستقبل العربي ، العدد ٩٤ ، كانون أول ١٩٨٦ ، ص١٧ .



الأمن القوي العربي من وجهة النظر هذه يتمثل في « قدرة الأمة العربية – من خلال نظامها السياسي الواحد المفترض – على حماية الكيان الذاتي العربي ونظام القيم العربية التاريخية ، المادية والمعنوية ، من خلال منظومة الوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكرية » (٢٤) .

والاتجاه الثالث يركز على فكرة الأمن المشترك للأقطار العربية بحيث يصبح الأمن القومي مرادفاً للأمن الاقليمي ممثلاً بقول اللواء عدلي حسن سعيد « لقد حتمت المصالح المشتركة والأصالة الحضارية ووحدة العقيدة واللغة والمصير على الأمة العربية جميعاً أن تتعاون وتتآزر لدفع الأطماع الخارجية ومواجهة التكتلات الدولية ، وبالتالي أصبح أمن الدول العربية مجتمعة هو في حد ذاته الأمن المقيم لكل دولة فيها على حدة » (٢٥) .

وتؤكد معظم الدراسات التي تناولت مفهوم الأمن القومي العربي ، انه ليس بالامكان تحقيق أمن وطني في اطار النظام الدولي الراهن ، حيث تنتشر ظاهرة التكتلات الاقليمية الضخمة ، وحيث تستمر عملية تطوير أدوات السيطرة العسكرية والاعلامية والاقتصادية ، مما يجعل الدول العربية أضعف وأعجز عن المقاومة المنفردة . ويرى عليّ الدين هلال ان الأمن الوطني والأمن القومي لا يحجب أحدهما الآخر بل يكمله ويتممه . فهناك أمن وطني لعديد من البلاد العربية يمكن دراسته من تحليل السياسات الخارجية لهذه الدول وأنماط تحالفاتها الدولية والاقليمية ، ولكن هذا الأمن هو جزء من كل وهو الأمن القومي العربي . ويخطئ من يعتقد انه يمكن لدولة عربية تحقيق أمنها بمعزل عن الدول العربية الأخرى . والأمن القومي العربي يستند في الأساس إلى وحدة الأمة العربية وإلى وحدة الانتماء العربي وإلى مفهومي الأمة الواحدة والمصير الواحد . والأمن العربي ليس مجرد حاصل جمع الأمن الوطني للبلاد العربية المختلفة بل انه مفهوم يأخذ في اعتباره الأخطار والتهديدات الموجهة إلى هذه البلاد ويتخطاها ويتجاوزها .

وإذا كانت هناك عقبات ومشاكل تقف في طريق تحقيق الأمن القومي العربي ، والوصول إلى صياغة محددة وواضحة لماهية هذا الأمن ، فان أزمة الخليج الثانية جاءت لتزيد هذه المشكلة تعقيداً وتكشف بما لا يدع مجالاً للشك غياب اتفاق الدول العربية على الحد الأدنى لهذا الأمن . وعلى الرغم من الطروحات النظرية والفكرية والتصريحات التي أثيرت على الموضوع وأكد معظمها على اعتبار قضية الأمن قضية مركزية وهامة لكل الوطن العربي ، ودعت إلى تحقيق الأمن القومي العربي ، بما لذلك من فوائد استراتيجية تعود على شعوب الوطن العربي منفردة ومجتمعة ، إلا أن الواقع المرير الذي تعيشه هذه الشعوب جعل هذه

---

(٢٤) رفعت سيد أحمد ، الأمن القومي بعد حرب لبنان ، شؤون عربية ، العدد ٣٥ ، كانون ثاني ، ١٩٨٤ ، ص٨٢ .

(٢٥) عدلي حسن سعيد ، الأمن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه ، القاهرة : الدار القومية ، ١٩٧٧ ، ص١٢ .

الطروحات النظرية الفكرية مجرد شعارات نظرية غير مسموح لها بالتحول إلى التطبيق العملي بسبب عدم وجود الإرادة السياسية القومية في الوطن العربي .

وقد جاءت أزمة الخليج بنتائجها وتداعياتها لتكشف حقيقة النظام العربي ، وتوضح عدم صلاحيته لمواجهة التحديات المقبلة خاصة بعد تطور النظام السياسي العالمي وبعد أن تهاوى نظام الكتلة الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفييتي السابق ، والتي طالما كانت عامل توازن في مواجهة النظام الغربي ، الذي كان غالباً ما يساند الأطراف المعادية للدول العربية .

رابعاً - أسباب الأزمة الراهنة للأمن القومي العربي

الأمن القومي العربي بمفهومه الشامل ، يعني قدرة الأمة العربية على حماية كيانها الذاتي من الأخطار الداخلية والخارجية بما يضمن بقاءها واستمرارها . ومن هنا فان الأمن القومي العربي ليس قضية عسكرية فحسب ولكنه مسألة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية كذلك . ولا يمكن لهذا الأمن أن يتحقق إلا إذا توافرت المقومات الحقيقية بشكل متكامل سواء في النواحي العسكرية أو الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية . ومثل هذه المقومات الأساسية لا تتحقق إلا في ظل قوة قومية تشمل الوطن العربي بكامله وتمتلك المصادر المحققة لهذه القوة من تطور علمي وتكنولوجي ووحدة سياسية واقتصاد متكامل ووعي اجتماعي وثقافي .

ولم تتحقق للأمة العربية منذ نشأة النظام العربي عام ١٩٤٥ هذه القوة القومية والوحدة السياسية . وقد عانت الأمة من انقسام الكيانات العربية وضعفها وتعثر طاقاتها ومواردها . وقد جاءت أزمة الخليج في ٢ آب / أغسطس ١٩٩٠ ثم حرب الخليج لتمثل واقعة مريرة ونتائج سلبية على مفهوم الأمن القومي العربي وعلى مصادر التهديد وسبل الحماية . وتمر الأمة العربية بعد هذه الأزمة بفترة تعد من أخطر الفترات وأقساها . وقد أصبحت الأخطار الجسيمة تهدد كيان الأمة ومصالحها جميعاً .

وفي الوقت الذي لا يمكن فيه تجاهل النتائج السلبية لأزمة الخليج على الأمن القومي العربي والتي تزامنت مع نشاط أجنبي واسع النطاق في المنطقة العربية ، وانحسار في المد القومي ، واستمرار اسرائيل في سياستها الرامية إلى تهديد الأمن القومي العربي واختراقه ، جاءت أزمة الخليج لتكشف عورات الأمن القومي العربي التي دارت حولها الشكوك لدرجة يمكن أن يوصف بها الأمن العربي بحالة انعدام الأمن . ويمكن ايراد بعض العوامل التي أدت إلى هذا الوضع الراهن للأمن القومي العربي :

١ - غياب النظم الديمقراطية الحقيقية في بعض أقطار الوطن العربي والانتهاك الصارخ لحقوق الانسان بما في ذلك متطلبات الحرية والكفاية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وتعدد الآراء والاتجاهات السياسية مما

أدى إلى حرمان الفرد من استقراره وأمنه وعدم توفر حاجاته الضرورية كالغذاء والصحة والتعليم والثقافة .

٢ – انشغال كل قطر في تنمية ذاته فقط دون النظر إلى الاسهام في التنمية الشاملة للوطن العربي بوصفه كياناً قومياً شاملاً ، مما أحدث اختلالات وتناقضات هيكلية داخل النظام العربي .

٣ – انحسار المد القومي وتراجع العمل العربي المشترك ، وتعود جذور هذا الانحسار إلى ما بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧ .

ولقد جاءت أزمة الخليج (١٩٩٠/٨/٢) ، وبعدها حرب الخليج لتعمق مشكلة الأمن القومي العربي بما تركته من نتائج متعددة تتعلق بالنظام الاقليمي العربي ومفهوم الأمن العربي ومصادر تهديده والمستقبل المتوقع لهذا الأمن . ويمكن اجمال هذه النتائج فيما يلي :

١ – أدت الأزمة إلى حدوث انقسام بين الدول العربية لم يسبق له مثيل حيث لم تتخذ الدول العربية موقفاً موحداً بشأن ايجاد حل وسط لهذه الأزمة . كما ان هذا الانقسام لم يتوقف عند مستوى الحكومات بل امتد ليشمل الجماهير العربية لأول مرة مما ساهم في اثارة الحساسيات والضغائن بين هذه الشعوب .

٢ – أظهرت الأزمة فشل الجامعة العربية لعدم قدرتها على اتخاذ تدابير من شأنها أن تؤدي إلى حل الأزمة على المستوى العربي ، بسبب انقسام الدول العربية وقصور ميثاق الجامعة [٢٦] . كما أظهرت الأزمة فشل التجمعات الاقليمية وعدم فاعليتها في حماية الدول المعرضة للخطر مما أدى إلى بحث عن ترتيبات دولية للمحافظة على أمن هذه الدول .

٣ – اختلاف مصادر التهديد وظهور مصادر جديدة تتمثل بالأصدقاء والأشقاء من الدول العربية الذين ينتمون جميعاً إلى الجامعة العربية والمفروض أن يلتزموا بمعاهدة الدفاع العربي المشترك مما أدى إلى انتشار القلق وعدم الاحساس بالأمن .

٤ – ساهمت الأزمة في حيازة اسرائيل الكثير من المكاسب الاقتصادية ، والسياسية ، والعسكرية ، من قبل الولايات المتحدة ، والمانيا الاتحادية ، حيث تلقت اسرائيل مساعدات عسكرية ومنحاً وقروضاً مالية . وقد استغلت اسرائيل ظروف الأزمة لتظهر للعالم والرأي العام انها ليست هي مصدر عدم الاستقرار في الشرق الأوسط بل انها ضحية له . كما استغلت هذه الظروف أيضاً لقمع الانتفاضة الفلسطينية والاستمرار في توطين المزيد من المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفييتي [٢٧] .

(٢٦) حسين عطية أفندي ، الجامعة العربية وأزمة الخليج ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٤ ، ابريل ١٩٩١ .

(٢٧) عماد جاد ، الغزو في الاطار الاقليمي : اسرائيل وتركيا ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٢ ، اكتوبر ١٩٩٠ .



٥ – أدت الأزمة إلى زيادة نفوذ الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة في المنطقة العربية ، وظهر ذلك واضحاً بمساهمة الولايات المتحدة في قيادة التحالف الدولي الذي حسم العمليات العسكرية ضد العراق [٢٨] ، ما سوف يعطي الولايات المتحدة دوراً بارزاً في ترتيب أوضاع المنطقة والسيطرة على مقدراتها ، الأمر الذي سيكون له انعكاسات سلبية على مسألة الأمن القومي العربي .

٦ – أدت الأزمة بتداعياتها ونتائجها السلبية إلى تضييق مفهوم الأمن القومي ، والتحول من مفهوم الأمن القومي إلى مفهوم الأمن الداخلي ، وبحيث يصبح الأمن الخارجي للدولة القومية من اختصاص المنظم الدولي الرئيسي . ويعني ذلك انه اذا كان هناك اتفاق عربي حول مصادر تهديد الأمن القومي العربي قبل الحرب ، فانه لم يعد هناك اتفاق مماثل بعد الحرب على مصادر التهديد .

٧ – ظهور مفهوم خليجي للأمن القومي ، وهذا المفهوم يستند إلى ظروف كل دولة على حدة ، حيث ان ظروف دول الخليج تختلف عن ظروف الدول العربية الأخرى ، ما يجعل هذا المفهوم قد يختلف عن مفهوم الأمن القومي العربي [٢٩] . فمن الملاحظ عن دول الخليج انها دول صغرى من حيث المساحة – باستثناء السعودية – وقليلة السكان ، وتفتقر إلى القوى العسكرية رغم ما تمتلكه من ثروة اقتصادية . فالسعودية والكويت والامارات العربية المتحدة تمتلك ٤٥٪ من الاحتياطي العالمي للنفط وأكثر من ثلاثة أرباع الاحتياطي النفطي العربي [٣٠] . بينما يلاحظ ان معظم الدول العربية الأخرى تتميز بمساحة واسعة وكثرة في عدد السكان والجيوش وقلة في الثروة الاقتصادية .

وبسبب احتلال العراق للكويت ، وما ترك ذلك من نتائج ، تسعى دول الخليج للتركيز على مسألة البعد العسكري للأمن ومحاولة تحصين قدرتها الدفاعية . ولذلك لجأت هذه الدول إلى عقد اتفاقيات دفاعية عسكرية ، أو اصدار اعلانات أمنية مثل اعلان دمشق وذلك بقصد تحقيق نوع من الأمن الجماعي .

٨ – أفسحت أزمة الخليج لبعض دول الجوار الجغرافي ، وخاصة تركيا وايران ، ان تحقق بعض المكاسب السياسية والاستراتيجية من منطلقات مختلفة ، حيث تعاظم دور هذه القوى الاقليمية في الشؤون

---

٢٨) Lawrence Fredman, The Gulf War and The New World Order, Survival, Vol. XXX, No. 3, May – June, 1991.

٢٩) عبد المنعم المشاط ، أثر حرب الخليج على مفهوم الأمن القومي ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد ٤/٣ ، خريف – شتاء ١٩٩٣ ، ص٢٢ .

٣٠) عبد الرزاق الفارس ، أزمة الخليج وأزمة الطاقة وسلاح النفط ، المستقبل العربي ، العدد ١٤٥ ، آذار ١٩٩١ .



العربية أكثر من الماضي [٣١] ، فقد أوجدت الأزمة بؤراً ومصادر جديدة للاختلاف والتوتر مع هذه الدول بالاضافة إلى الاختلال الاستراتيجي معها واستنزاف الموارد الطبيعية والمالية والعسكرية وفقدان السيطرة عليها .

خامساً - مصادر التهديد الراهنة للأمن القومي

يواجه العالم العربي العديد من التحديات الخارجية والداخلية والتي لها آثار سلبية عليه وتؤدي إلى ضعف النظام العربي ، وعدم القدرة على تشكيل قوة عربية موحدة لها ثقلها السياسي والاقتصادي والعسكري . ويمكن ايجاز هذه التحديات كما يلي [٣٢] :

١ - التهديدات الداخلية : وتتمثل في :

أ - غياب المؤسسات الديمقراطية ، وضعف المشاركة الشعبية السياسية ، وعدم احترام حقوق الانسان [٣٣] ، وعدم الاحتكام إلى الحوار ، والتخلف السياسي بشكل عام ، مما يؤدي إلى قيام العنف واحداث الاضطرابات وعدم الاستقرار مما يلحق الضرر بمضمون الأمن القومي العربي .

ب - التخلف الاقتصادي ، وتعثر جهود التنمية الاقتصادية ؛ وعدم توافر العدالة التوزيعية للأقطار العربية [٣٤] .

ج - عدم اندماج الأقليات العرقية أو الدينية أو اللغوية أو العقائدية [٣٥] ، حيث هناك عدة دول عربية تعاني من هذه الحالة التي تشكل وسائل التدخل الخارجي في شؤون البلاد العربية .

---

(٣١) انظر في ذلك :
- بدر أحمد عبد العاطي ، ايران وتركيا وترتيبات ما بعد الحرب ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٤ ، ابريل ١٩٩٠ ، ص٦٥-٧١ .
- حسن أبو طالب ، ايران وانعكاسات التسوية مع العراق ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٢ ، اكتوبر ١٩٩٠ ، ص٦٩ .

(٣٢) انظر :
- عبد المنعم المشاط ، نظرية الأمن العربي المعاصر ، القاهرة ، دار الموقف العربي ، ١٩٨٩ ، الفصلان الثالث والرابع .
- محمد رضا فودة ، تحديات الأمن القومي العربي ، المنار ، العدد ٣٩ ، آذار - نيسان ١٩٨٨ ، ص٤٩-٥٣ .

(٣٣) علي الدين هلال وآخرون ، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨١ .

(٣٤) سعد الدين ابراهيم وآخرون ، التنمية العربية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤ .

(٣٥) نيفين مسعد ، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٨٨ .



د – تفتت العالم العربي واختلاف المصالح والأهداف لكل دولة من الدول العربية مع عدم وجود أهداف وغايات قومية مخططة ومتفق عليها . ويلاحظ ان هناك تبايناً واضحاً في تقويم نوع التهديد أو الاهتمام بالمصالح الخاصة لكل دولة ، وعدم وجود موقف موحد من المشاكل التي يواجهها العالم العربي . وبينما ترى دولة أن أمنها معرض لتدخلات أو تهديدات من دول عربية ، ترى أخرى انها معرضة للتهديد من دول الجوار .

٢- **التهديدات الخارجية** : وتتمثل في الأطماع من قبل الجوار الاقليمي للهيمنة على المنطقة وخاصة تلك التي تتبادل معه التعامل والتفاعل والتأثير والتأثر . وفي اطار هذا التحديد تبدو اسرائيل وايران وتركيا واثيوبيا هي التي تتسم علاقاتها مع الدول العربية بتلك السمة (٣٦) .

أ – اسرائيل :

من الملاحظ ان اسرائيل سوف تبقى لأمد غير منظور تشكل التهديد الرئيسي للأمن القومي العربي ، بل انها في ضوء التطورات الراهنة من أقوى مصادر تهديد الأمن العربي على الاطلاق . وهي تسعى باستمرار لاستغلال الظروف الاقليمية والعالمية واستثمارها لتحقيق مكاسب لها والقيام بدور القوة الاقليمية الكبرى في المنطقة من خلال التحالف الاستراتيجي بينها وبين الولايات المتحدة من جهة ، ومن خلال استغلال محاولات الولايات المتحدة لتسوية الصراع العربي – الاسرائيلي من جهة أخرى ، وذلك بالحصول على أحدث الأسلحة التي تنتجها الولايات المتحدة على أساس أنها ترغب في تأمين نفسها وحدودها ولكنها في حقيقة الأمر تريد أن تمتلك قوة ردع لفرض السلام بالشروط التي تريد .

وتسعى اسرائيل بطبيعة الحال إلى فرض شروطها ومتطلبات نظريتها الأمنية واستراتيجيتها الدفاعية . ويتضح مثلاً من خلال الترتيبات بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية انها سوف تجعل الأرض الفلسطينية خالية تماماً من أي مصدر من مصادر القوة (٣٧) .

وتسعى اسرائيل لاقامة السوق الشرق أوسطية من أجل غزو العالم العربي اقتصادياً واستغلال ذلك من أجل دعم اقتصادها الراهن ، إذ تنطوي الخطط الاسرائيلية على أغراض توسعية جغرافياً ونفوذياً واقتصادياً .

---

(٣٦) هيثم الكيلاني ، هموم الأمن القومي العربي مع جواره ، شؤون عربية ، العدد ٧٧ ، آذار ١٩٩٤ ، ص٧ .

(٣٧) Joseph Alpher, Security Arrangements for a Palestinian Settlement, Survival, Vol. 34, No. 4, Winter 1992-1993, International Institute for Strategic Studies, London, p. 51.

ب - ايران :

تعود المحاولات الايرانية للهيمنة على المنطقة إلى عهد حكم الشاه . ولكن الأطماع أخذت تزداد بعد انتهاء حرب الخليج حيث تحاول ايران استغلال نتائج الحرب في تعزيز دورها الأمني في منطقة الخليج والسعي إلى أن تصبح قوة اقليمية رئيسية في منطقة الشرق الأوسط .

وأعلنت ايران منذ بداية أزمة الخليج في صيف ١٩٩٠ ، باعتبارها دولة كبرى في منطقة الخليج ، عن عدم سماحها بتغيير جغرافية المنطقة سياسياً . ورفضت ايران أي نظام للأمن في منطقة الخليج لا تكون جزءاً منه ، لذلك عارضت اعلان دمشق المتعلق بالمحافظة على أمن الخليج والذي تشارك فيه باضافة دول مجلس التعاون الخليجي الست كل من مصر وسورية . واعتبرت ايران ان الأمن في الخليج هو مسؤولية الدول الخليجية بما فيها ايران فقط ، وانها لا تسمح لأحد أن يستبعدها من الترتيبات الأمنية في الخليج وخاصة ان الأمن القومي العربي لم يعد قادراً على المحافظة على الأمن والاستقرار في المنطقة في أعقاب حرب الخليج .

ج - تركيا :

برزت اهمية تركيا بصورة واضحة في السنوات الأخيرة ، حيث أدت المتغيرات الاقليمية والدولية المتمثلة في أزمة الخليج الثانية ، إلى تفكك الاتحاد السوفييتي . وتزايد الحديث عن الاهمية الاستراتيجية للمياه في منطقة الشرق الأوسط . وسعت تركيا إلى القيام بدور هام في الترتيبات الأمنية الجديدة في المنطقة مستغلة روابطها الجغرافية والاقتصادية والتاريخية في المنطقة من جهة وعلاقاتها السياسية والأمنية والاقتصادية بالولايات المتحدة والدول الاوروبية من جهة أخرى (٣٨) .

ومن المتوقع أن ينمو الاهتمام التركي بمصالحها الذاتية وأهدافها في منطقة الشرق الأوسط ، وخاصة تجاه سورية والعراق وايران . وهذه المصالح ليست بالضرورة متفقة مع المصالح والأهداف العربية . ثم ان تركيا تتحرك نحو تحقيق توازن مع الدور الايراني ، وتسعى إلى القيام بهذا الدور في المستقبل من خلال (٣٩) :
أ- استخدام قضية المياه للضغط على كل من سورية والعراق ، ب- محاولة احتواء الجمهوريات الاسلامية في القوقاز بعيداً عن ايران بالرغم من وجود حدود مشتركة لهذه الدول مع ايران ، ج- محاولة التقارب مع دول البلقان مرتكزة على علاقاتها القديمة مع هذه الدول في فترة حكم الدولة العثمانية .

---

(٣٨) جلال عبد الله معوض ، تركيا والنظام الاقليمي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج : الجانب الأمني ، شؤون عربية ، العدد ٦٧ ، ايلول ١٩٩١ ، ص٥١ .

(٣٩) محمد رضا فودة ، نظام عربي أم نظام شرق أوسطي ، الباحث العربي ، العدد ٣٥ ، أذار - حزيران ١٩٩٤ ، ص٩١ .



المصدر : شؤون عربية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : سبتمبر ١٩٩٦

د - اثيوبيا :

يشكل التهديد الاثيوبي مصدر خطر على الأمن العربي بتميزه بالقدرة على شطر الاقليم العربي واحتمال قدرته على التجاوز على موارد المياه للدول العربية في حوض النيل وكذلك امكانية تعرضه للمواصلات العربية البحرية من خلال اشراف اريتريا على مضيق باب المندب (٤٠) . وقد تعاونت اثيوبيا مع الحركات الانفصالية في جنوب السودان واحتلت مناطق من الصومال وتحاول أن تضم السودان كله إلى حظيرتها . وقد كان النظام الاثيوبي مصدر قلق واضطراب في القرن الافريقي خاصة وان اثيوبيا تتفوق عسكرياً على الدول العربية المجاورة لها وهي السودان والصومال وجيبوتي .

وبالرغم من استقلال اريتريا في عام ١٩٩٣ واستقلال سواحلها عن اثيوبيا جعلا اثيوبيا دولة حبيسة لا اطلالة لها على البحر الأحمر إلا أن اثيوبيا وقعت مع اريتريا اتفاقية في ١٩٩٣/٧/٣٠ تنظم العلاقة بينهما في مجالي الأمن والدفاع ، وتسمح لاثيوبيا باستخدام مرفأي « عصب ، ومصوع » باعتبارهما منفذي اثيوبيا على البحر الأحمر قبل استقلال اريتريا (٤١) . وتجب الاشارة إلى الاهمية الاستراتيجية لاثيوبيا بالنسبة لاسرائيل وخاصة في المجال العسكري حيث تسعى اسرائيل للتواجد داخل اثيوبيا حيث أنشأت قاعدتين عسكريتين دائمتين ، وقاعدة جوية ترابط فيها طائرات عسكرية اسرائيلية (٤٢) . ذلك ان التواجد الاسرائيلي في اثيوبيا يمكنها من تهديد منابع النيل والسودان والمساهمة في بلقنة الدول العربية الموجودة في المنطقة واقامة دويلات في جزء من الاقليم العربي .

هـ- مشكلة المياه :

أصبحت مشكلة المياه مصدراً من المصادر الرئيسية للتهديد في المنطقة العربية . وتتفق الدراسات المتخصصة على أن منطقة الشرق الأوسط تعاني من نقص حاد في الموارد المائية . فقد أخذت هذه المشكلة تطغى على ما سواها وتعطي لها الأولوية على الأجندة السياسية والأمنية لكل دولة في المنطقة . وتتوقع بعض الدراسات ، أن يكون التنافس على المصادر المائية سبباً لقيام حروب مسلحة جديدة في المنطقة (٤٣) .

وتشكل المياه تحدياً رئيسياً في الوقت الحاضر بسبب اهميتها المتزايدة وثقلها الاقتصادي ومعناها السياسي في الوطن العربي ، في ضوء وجود ثماني دول مجاورة للدول العربية تتحكم بأكثر من ٨٥٪ من منابع المياه

---

(٤٠) طلعت مسلم ، تحديات الأمن القومي العربي ، شؤون عربية ، العدد ٦٢ ، حزيران ١٩٩٠ ، ص٩١ .

(٤١) انظر ، جريدة الحياة ، لندن ، ١٩٩٣/٨/١٠

(٤٢) انظر : التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩١ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٩٢ ، ص٢٣٧ .

(٤٣) انظر تقرير المركز الدولي للعمل السكاني - واشنطن ، في جريدة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٣/١١/١٨ .



الداخلية للوطن العربي . وبعض هذه الدول تعاني من مشاكل الجفاف وبعضها الآخر ينفذ مشاريع مائية على حساب حقوق الدول العربية المجاورة لها . هذا بالاضافة إلى الأخطار التي تسببها اسرائيل من حيث المشاريع التي تنوي اقامتها كقناة البحرين والمشاريع التي تهدف إلى تحويل مصاب ومنابع نهر الأردن ، علاوة على سرقة مياه الليطاني أو من حيث تحكمها بـ ٣,٣ مليار متر مكعب من الموارد المائية في الوطن العربي (٤٤) ، علماً بأن حاجة اسرائيل إلى المياه تزداد بنسبة ٣٠٪ بسبب الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفييتي السابق والتوسع العمراني والزراعي والصناعي (٤٥) .

وتعد مسألة المياه من أكثر المسائل اثارة للخلافات والصراعات في منطقة الشرق الأوسط . فهي ليست مسألة اقتصادية واجتماعية وثانوية فقط ولكنها في نفس الوقت مسألة استراتيجية ، تتعلق بحياة الدول والشعوب في المنطقة وترتبط مع مشكلات أخرى موجودة في المنطقة مثل مشكلات الحدود والاحتلال والتوسع والأقليات . وتسعى تركيا واسرائيل بالإضافة إلى ذلك إلى أن تقوما بدور اقليمي من خلال مسألة المياه . فتركيا تسعى لاقامة خط أنابيب السلام بحيث يتجه الأول إلى سورية والأردن والسعودية والثاني لبقية دول الخليج . وتسعى اسرائيل للحصول على المياه من النيل والتسلل إلى دول الخليج ومساعدتها على اقامة بعض السدود ومشروعات الري مما سيكون له انعكاسات سلبية على كل من مصر والسودان واستقرار المنطقة بشكل عام .

و - الاختراق الأجنبي :

تعرض الوطن العربي للتدخلات الأجنبية منذ زمن بعيد ، وقد عمد النظام الدولي إلى اختراق النظام العربي ، مما أدى إلى تدويل النزاعات الاقليمية بقصد تكريس عجز النظام العربي ونقل الصراعات في المنطقة إلى مستويات عالمية من حيث متطلبات القوة العسكرية ومن حيث التكاليف الاقتصادية والبشرية . فالدول العربية ذات الامكانيات الاقتصادية والتقنية المتواضعة أصبح عليها أن تعمق التوازن العسكري مع بعض الدول الكبرى أو مع دول الجوار على حد سواء وأن تخوض صراعات وحروباً باستخدام أسلحة مكلفة ومعقدة مما يعرض طاقاتها المادية والبشرية للاستنزاف والهدر (٤٦) .

وقد أخذ الوجود المادي للقوات المسلحة الأجنبية يتزايد على الأرض العربية . ووجدت هذه القوات الأجنبية مسوغات لتحقيق وجودها وأهدافها . وقد شجع على ذلك ضعف المناعة الاقليمية وغياب التوجه

(٤٤) محمود رياض ، اسرائيل والمياه العربية : القضية وتطورها ، الباحث العربي ، العدد ٦ ، ١٩٨٦ ، ص١١ .

(٤٥) محمود سمير أحمد ، معارك المياه المقبلة في الشرق الأوسط ، مجلة الوحدة الاسلامية ، القاهرة ، أغسطس ١٩٩٢ ، ص٤٧ .

(٤٦) منعم العمار ، تحديات الأمن القومي : حوار في المستقبل ، شؤون عربية ، العدد ٧٧ ، آذار / مارس ١٩٩٤ ، ص٦٣ .

القومي وقصور الجامعة العربية . وتفاقمت أزمة الوجود الأجنبي بسبب الهيمنة الأمريكية على القوة في النظام الدولي . إن تزايد الوجود الأجنبي في المنطقة العربية يشكل مصدراً لعدم الاستقرار ، ويعطل امكانات تطوير تصورات واستراتيجيات ذاتية للأمن من قبل دول المنطقة ، كما ان الاختراق الاقتصادي العربي قد وصل إلى آفاق بعيدة ذلك أن معظم الأشياء التي تتعلق بالانسان أو الاقتصاد العربي يدخل فيها مكون غربي . فالانتاج في الوطن العربي يعتمد أساساً على التقنية الغربية . والأموال العربية تعتمد بدرجة كبيرة على العملات الأجنبية حيث أن معظم هذه الأموال تتراكم على شكل أرصدة لعملات أجنبية في المصارف الغربية (٤٧) .

ويلاحظ كذلك أن معظم الدول العربية تقع تحت طائلة المديونية الأجنبية ، مما يعني تبعية هذه الدول للدول الدائنة . وقد تجاوز العرب في اعتمادهم على الأسواق الغربية للصناعات الثقيلة واستيراد الأسلحة إلى قضايا خطيرة تتعلق باستيراد الحبوب والمواد الغذائية والصناعات الدوائية مما يشكل خطراً واضحاً على الأمن القومي العربي ويجعل ملايين البشر من الأمة العربية تحت رحمة احتمال منع تصدير مثل هذه المواد أو جزء منها إلى الأقطار العربية .

الخاتمــــة

لقد كان للتحولات الدولية والاقليمية أثرها على مفهوم الأمن القومي العربي ومصادر تهديده . وتواجه الأمة العربية هذه المتغيرات والتهديدات وهي في أضعف حالات الاستعداد لمواجهة مثل هذه الأخطار ، حيث يغلب الانقسام الشديد على الموقف العربي حيال المسائل الأمنية . وتؤكد المؤشرات أن الأقطار العربية سواء على مستوى الجامعة أو على مستوى كل دولة على حدة تقف موقف المتفرج ولا تحاول تخفيف الآثار السلبية أو تعظيم الفرص الايجابية لمصلحة شعوبها وأفرادها .

واذا كان الأمن القومي العربي هو أمن الوطن العربي كاملاً ، وهو أمن الفرد والجماعة والأمة ، فانه لا يمكن أن يصبح هذا الأمن واقعاً معاشاً إلا بقيام وحدة عربية جامعة بين الشعوب والأنظمة وبقيام قوة ردع عربية قادرة على مواجهة التهديدات والأخطار الخارجية . صحيح أن الوحدة وبناء القوة الرادعة يبدوان من قبيل الأحلام والآمال في ظل الظروف الراهنة . ولكن اذا لم تتحرك النظم العربية بشكل جاد ومخطط لتجاوز تلك التحديات ومواجهتها ، فانه لن يكون هناك مجال للحديث عن أمن قومي عربي .

لقد تغير الزمن وجاء وقت لابد فيه من قوام جديد للأمن القومي العربي ، قوام يلبي مقتضيات اقليمية دولية جديدة ، وهذا يستدعي العمل الجاد من مختلف الأوساط الثقافية والسياسية في الوطن العربي ، من

(٤٧) انظر : طلعت مسلم . أزمة الأمن القومي العربي في صحيفة الشعب الأردنية ، عمان ١٩٩٢/١٢/٢٣ .



أجل التنبيه إلى هذه المخاطر والتهديدات وضرورة مواجهتها بصوغ استراتيجية عربية قادرة على انتاج تصور ناجح لمسألة الأمن القومي العربي في اطار حركة عربية نهضوية . ولابد أن تكون هذه الاستراتيجية مدعمة بتعزيز الحياة الديمقراطية والمشاركة السياسية الشعبية في الوطن العربي واحترام التعددية السياسية والرأي الآخر . هذا بالاضافة إلى أن الأنظمة القطرية في الوطن العربي مدعوة لتطوير مواقفها والعمل على دفعها نحو اتجاهات التعاون والتكامل في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، لأن مسألة الأمن القومي كل متكامل . ولابد من حشد الجهود بشكل متكامل حتى تتحقق التنمية على المستوى القومي الذي سيعزز الأمن القومي العربي . وذلك هو التحدي الذي يواجه الأمة العربية في التسعينات ، فهل هي قادرة على مواجهة التحدي ؟ هذا هو السؤال .



○ تقارير

ندوة : البحر الأحمر والأمن القومي العربي

(عمان : ١٠-١١/١٢/١٩٩٦)

مجدي محمد محمود عيسى

كاتب مصري - الرياض

كانت عروبة البحر الأحمر دائماً هدفاً استراتيجياً للدول العربية المطلة عليه . وفي هذا الإطار كانت هناك تحركات سياسية عربية تهدف إلى تنسيق سياسات وأهداف الدول العربية لتحقيق استراتيجية عربية موحدة تجاه هذا المسطح المائي الهام ، إلا ان هذه التحركات لم تلق نجاحاً كاملاً لاعتبارات داخلية عربية ، ونتيجة للوجود السياسي والوجود البحري العسكري في البحر الأحمر ، وحيث أصبح البحر الأحمر ، من أخطر محاور الصراع الدولي في حقبة الحرب الباردة ، بل وملتقى أهم نقاط التحكم الاستراتيجي وتدفق القوى العسكرية بين المحيط الأطلنطي والبحر المتوسط والبحر الأسود من جانب ، والمحيط الهادي والمحيط الهندي من جانب آخر . وأصبحت نقاط التحكم الشمالية والجنوبية في مياه البحر الأحمر ، اضافة إلى الجزر الواقعة فيه ، تمثل مرابض للتنافس على المستويين الاقليمي والدولي ، ومحط أنظار المخططين السياسيين والعسكريين والاستراتيجيين ، وموضع اهتمام صانعي القرار السياسي ، ومتخذي القرار الاستراتيجي .

ورغم انتهاء الحرب الباردة ، مازالت الأطماع الدولية الاسرائيلية في هذا الممر الاستراتيجي قائمة في ذات الوقت الذي يفتقر فيه العرب للحد الأدنى من التنسيق فيما يخص الأمن في البحر الأحمر ، ناهيك عن أن تكون لهم استراتيجية موحدة تجاهه ، رغم انهم يسيطرون على أكثر من ٩٠٪ من سواحله . ولذا يصبح البحر الأحمر جبهة « تعرّض » للأمن القومي العربي ، وهذا ما تحقق في أواخر عام ١٩٩٥ باحتلال اريتريا جزيرة حنيش الكبرى اليمنية .

وقد شكل هذا الوضع حافزاً لمؤسستين بحثيتين هامتين في العالم العربي هما « مركز دراسات الشرق الأوسط » في عمّان و « مكتب الآفاق المتحدة للاستشارات العلمية والتقنية » بالرياض لتنظيم ندوة بفندق القدس الدولي بعمان بعنوان « البحر الأحمر والأمن القومي العربي » في الفترة من ١٠ إلى ١٩٩٦/١٢/١١ ، وذلك بهدف بحث المعضلة الأمنية في البحر الأحمر من كافة جوانبها ، العسكرية والسياسية والاقتصادية والبيئية ، وطرح مقترحات يمكن أن تكون أساساً لمشروع عربي قومي لتحقيق الأمن في البحر الأمر واستغلال ثرواته بما يعود بالنفع على جميع دول المنطقة ، ويخفف من حجم الوجود



الأجنبي في مياه هذا البحر وفي الدول المشاطئة له . وقد عبر عن هذه الأهداف الاستاذ / جواد الحمد مدير مركز دراسات الشرق الأوسط في كلمة الافتتاح التي أكد فيها على عروبة البحر الأحمر شواطئ ومياهاً . ودعا إلى تشكيل لجنة تنسيق دائمة على مستوى الخبراء بين الدول العربية المشاطئة لتطوير المشروع العربي في البحر الأحمر ، كما دعا الدول العربية إلى سرعة العمل على اعادة تفعيل دور منطقة البحر الأحمر العربية في تطوير الدور العربي في النظام الدولي . وقد استمرت الندوة على مدى ست جلسات تناول الباحثون خلالها خمسة محاور رئيسية ، إذ شارك في هذه المحاور أحد عشر باحثاً من مختلف الدول العربية الخمس المشاطئة للبحر الأحمر وهي : مصر ، السودان ، السعودية ، الأردن ، اليمن .

عقدت الندوة بحضور لفيف من الأكاديميين والسياسيين والخبراء العرب والهيئات الدبلوماسية لهذه الدول في الأردن . وشارك في مناقشاتها وحضور الجلسات عدد من الرموز العلمية السياسية أمثال الأستاذ طاهر المصري رئيس الوزراء الأردني الأسبق ، والدكتور خير الدين حسيب مدير مركز دراسات الوحدة العربية ، والدكتور على عتيقة الأمين العام لمنتدى الفكر العربي ، والدكتور محمد مصالحة الأمين العام لمجلس النواب الأردني ، والدكتور محمد عدنان البخيت رئيس جامعة آل البيت ، والسفير أحمد بن حلي مستشار الأمين العام لجامعة الدول العربية ورئيس الادارة العامة للشؤون العربية ، والدكتور محمد السيد سليم مدير مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة وأستاذ العلوم السياسية فيها ، واللواء محمد عبد القادر عمر رئيس أركان الجيش السوداني الأسبق ، اضافة إلى العديد من أقطاب العلم والفكر العربي .

وفيما يلي عرض لخلاصة الأبحاث والمداخلات والتعقيبات التي تمت ضمن المحاور الخمسة :

١- المحور الأول : مفهوم الأمن القومي العربي والأهمية الاستراتيجية التي يحتلها البحر الأحمر في هذا المفهوم :

ناقش المنتدون تطور أمن البحر الأحمر في الفكر الاستراتيجي العربي الرسمي وغير الرسمي . وخلصوا إلى أن الاهتمام بأمن البحر الأحمر قد بدأ في عام ١٩٧٣ عندما أقدمت مصر بالتنسيق مع اليمن الجنوبي على اغلاق مضيق باب المندب في وجه الملاحة الاسرائيلية . وان هذا الاهتمام صحبه توافق تام بين الدول العربية حول اعتبار اسرائيل أهم مصادر التهديد . وقد شمل هذا التوافق أدوات مقاومة التهديد الذي تشكله اسرائيل لأمن البحر الأحمر . بيد أن الاهتمام العربي بأمن البحر الأحمر شهد تراجعاً في أواخر عقد السبعينيات بسبب انطلاق عملية التسوية السياسية بين مصر واسرائيل ، والتي أدت إلى انقسام عربي حول مصادر تهديد أمن البحر وسبل مواجهتها ، وكذلك لأسباب تتعلق بتراجع التنافس الدولي في المنطقة جراء تآكل نفوذ الاتحاد السوفييتي فيها . ثم عاد الاهتمام العربي بأمن البحر الأحمر إلى الظهور مجدداً في التسعينيات لسببين رئيسيين هما :



١- عودة الاهتمام الدولي بشكل عام بالبحار كمناطق تعاون اقليمية (كالبحر الأسود وبحر قزوين والبحر المتوسط والمحيط الهندي) .

٢- ظهور نوع من الحرب الباردة في البحر الأحمر جراء تطور علاقات اريتريا باسرائيل ومواقفها من جزيرة حنيش الكبرى اليمنية عند المدخل الجنوبي للبحر ، وكذلك بسبب تسلم كتلة الليكود المتطرفة زمام السلطة في اسرائيل .

وذهب المنتدون إلى أن التعاطي مع قضية أمن البحر الأحمر يجب أن يتم بشكل يتناسب مع التحولات العالمية التي حدثت منذ أوائل التسعينيات وما تركته من آثار على مفهوم الأمن ووسائل تحقيقه ، حيث تزايد التركيز على الجانب الاجتماعي – الاقتصادي للأمن ، واتساع نطاق مفهوم الأمن الاقليمي ليشمل البعد المتعلق « بالأمن التعاوني » ، وهو مفهوم ينصرف إلى محاولة الأطراف تخطي المعضلة الأمنية التقليدية من خلال الانخراط في سلسلة من الترتيبات الأمنية المشتركة ، حيث يتم دعم أمن كل طرف من خلال الاستراتيجية الأمنية للأطراف الأخرى .

وأشار المجتمعون إلى ضرورة فهم التحولات الجديدة في المنطقة والعالم لتحديد الكيفية التي سيتأثر بها مفهوم الأمن القومي العربي ، مثل ظهور نظام أ حادي القطب يدعم الدور الاسرائيلي في البحر الأحمر ، وظهور مشروعات التعاون الاقليمي في البحار والمحيطات المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالبحر الأحمر ، واستقلال اريتريا وتوجهات حكومتها المساندة لاسرائيل .

وأوضح المنتدون انه برغم عمق التحولات المفهومية لمفهوم الأمن والتغيرات البنيوية لبيئة البحر الأحمر ، إلا أن مفهوم أمن البحر الأحمر لم يشهد تطوراً جذرياً نحو تحديد وتأصيل هذا المفهوم على غرار ما حدث بالنسبة لمفهوم أمن البحر المتوسط .

ودعا المنتدون إلى تعاون اقتصادي اقليمي بين دول البحر الأحمر مع التركيز على التعاون الاقتصادي والبيئي ، والمحافظة على الثروات البحرية وحسن استغلالها ، مشيرين إلى أن التعاون وفقاً لهذا الاتجاه يوفر قاعدة مؤسسة لتسوية الخلافات بين دول البحر . وفقاً للمنتدين ، فان التعاون العسكري مطلوب ايضاً ، ولكنه يأتي في المرتبة الثانية للتعاون الاقتصادي والبيئي . وذكر المجتمعون انه لا توجد استراتيجية عربية موحدة لا في البحر الأحمر ولا في مناطق أخرى محيطة بالوطن العربي .

واستعرض المنتدون السياسة الاسرائيلية للسيطرة على البحر الأحمر مؤكدين انها تستند إلى ثلاثة مرتكزات هي :



أ – العمل بشكل مباشر لتعزيز نفوذها وقوتها البحرية للحيلولة دون السيطرة العربية على منافذ البحر الأحمر .

ب– حث الولايات المتحدة على التدخل لحماية حرية الملاحة في البحر الأحمر .

ج– اقامة تحالفات مع الدول غير العربية مثل اثيوبيا واريتريا ، ودول افريقية أخرى لمحاصرة الدول العربية وتهديد أمنها القومي باستمرار .

وطالب المجتمعون بتعزيز الأمن العربي في حوض البحر الأحمر واستبعاد اسرائيل من أية ترتيبات أمنية تقام في هذا الممر المائي الحيوي ، وابعاد المنطقة عن الاستقطاب الدولي ، وانشاء مجلس للأمن القومي العربي .

٢– المحور الثاني : الأهمية الجيوسياسية والاستراتيجية للبحر الأحمر ومنافذه ، والصراعات التي تدور حوله :

تناول المتندون المميزات الجيوبوليتيكية والاستراتيجية للبحر الأحمر . وهو ذو موقع جغرافي يتوسط بين جناحي العالم العربي ، ويتوسط البحار والمحيطات الشرقية والغربية ، ويقع بالقرب من أهم منابع النفط في العالم ، وهو أهم الشرايين البحرية في عالمنا المعاصر ، إذ تمثل حرية الملاحة فيه مصلحة دولية واقليمية كبرى . وفوق هذا ، فانه يزخر بالثروات الغذائية والمعدنية ومصادر الطاقة والصناعة والسياحة .

وأوضح المجتمعون ان البحر الأحمر يمثل اهمية كبرى للأمن القومي العربي ، لأن سبع دول عربية مشاطئة له ، منها ثلاث ليس لها منفذ بحري آخر . ومن ناحية أخرى ، فان منافذ البحر الأحمر الثلاثة (جوبال وتيران وباب المندب) بالاضافة إلى قناة السويس كلها تقع في مياه اقليمية عربية ، مما يتيح للأقطار العربية – في حال اتفاقها – أن تقيد حركة مرور السفن المعادية التي قد تشكل تهديداً للأمن القومي لدول المنطقة استناداً إلى القانون الدولي . وأشار المشاركون إلى ظاهرة تخلخل الكثافة السكانية ومراكز العمران على سواحل البحر الأحمر ، وافتقاره إلى الطرق العرضية الرئيسية التي تصل السواحل بالعمق . وذهب المتندون إلى أن منطقة القرن الافريقي ومنطقة الخليج العربي تقعان ضمن نطاق البحر الأحمر الجيوسياسي ، لأن الأولى تتحكم بالمدخل الجنوبي للبحر ، أما الثانية فانها مصدر انتاج النفط الذي يتم نقله عبر البحر الأحمر إلى مستهلكيه في أوروبا والولايات المتحدة واليابان . كما أن البحر الأحمر يمثل عمقاً استراتيجياً لمنطقة الخليج .

واستعرض المجتمعون تطورات الأزمة بين اليمن واريتريا بشأن السيادة على جزر حنيش ، والتي تفاقمت حتى بلغت حد اقدام قوات اريترية تدعمها وحدات اسرائيلية على احتلال جزيرة حنيش الكبرى . وأوضح المتندون أن هذه الواقعة قد زادت من أهمية أمن البحر اقليمياً وليس فقط دولياً . وتناول الحاضرون الجوانب



القانونية للأزمة والجهود الدبلوماسية التي بذلت لحلها . وتطرق المنتدون إلى دور اسرائيل في الاعتداء على جزيرة حنيش الكبرى ، مشيرين إلى أن الدولة العبرية زودت اريتريا بأسلحة استخدمت في احتلال الجزيرة شملت ست طائرات هليكوبتر ، ومنظومة رادار بحري ، ومجموعة صواريخ بحر / بحر من طراز جبرائيل ، كما أن التكتيك الذي استخدمه الاريتريون في العمليات البحرية يفوق قدراتهم المحدودة .

وناقش الحاضرون الأسانيد القانونية والتاريخية لطرفي النزاع ، وخلصوا إلى حق اليمن السيادي في الجزيرة . وبحث المنتدون الآثار الاستراتيجية للنزاع مشيرين إلى الوساطة الدولية من خلال فرنسا وتوصلها إلى اتفاق تحكيم يعطي فرنسا دوراً أكثر من مجرد الوسيط ، خصوصاً ما يتعلق بدور فرنسا في ضبط الأوضاع في منطقة القرن الافريقي .

٣- المحور الثالث : الأطماع الدولية والصهيونية في البحر الأحمر واستراتيجيتها في السيطرة عليه :

ناقش المنتدون الأهداف المنشودة من وراء الوجود الغربي والوجود الاسرائيلي في البحر الأحمر . فبالنسبة للغرب ، فان الأهداف تتمثل في تأمين تدفق النفط ، منع السيطرة العربية على مضيق باب المندب ، تأمين حرية الملاحة عبر المضيق ، ممارسة الضغوط العسكرية على بعض دول المنطقة .

وبالنسبة لاسرائيل ، فان اهتمامها المبكر بالبحر الأحمر يرجع إلى كونه متنفساً هاماً خارج البيئة الجغرافية المحيطة بها ، ويفتح آفاق التعاون مع القارة الافريقية وجنوب شرق آسيا ، حيث كثفت اسرائيل وجودها في القارة الافريقية في المجالات الاقتصادية والعسكرية والثقافية ، وساندت اريتريا في نزاعها مع اليمن حول جزر حنيش . ودخلت معها في اتفاقية للتعاون العسكري موجهة ضد السودان . وأشار المجتمعون إلى أن مستقبل الوضع في البحر الأحمر سيكون ذا طابع تنافسي مع صراع عربي - اسرائيلي ، وأن نتيجة هذا الصراع تبقى رهناً بالمعطيات والتفاعلات العربية والاقليمية والدولية .

وتناول المنتدون ايضاً سياسة اليمن تجاه البحر الأحمر والذي تعتبره بحراً عربياً اسلامياً ومهماً لأمنها القومي ، كما تنظر إلى التغلغل الاسرائيلي في البحر الأحمر على أنه مصدر تهديد للأمن والاستقرار في هذه المنطقة ، خاصة مع حالة التوأمة بين هذا التغلغل والنظرة المستقبلية للسياسة الاريترية ، وهو ما تم التعبير عنه من خلال التنسيق بين اسرائيل واريتريا في احتلال جزيرة حنيش الكبرى للسيطرة على مضيق باب المندب والذي يعتبر أرخبيل حنيش فيه صمام التحكم والأمان .

واستعرض المجتمعون التدابير التي اتخذتها اليمن لتعزيز أمنها في البحر الأحمر ، ومنها :



أ – اصدار قانون سمي « قانون البحر الأحمر والمنطقة المتاخمة والمنطقة الاقتصادية الخالصة ، والجرف القاري عام ١٩٩١ .

ب– تحرك اليمن نحو العمل على ترسيم الحدود البحرية مع الدول الأخرى .

ج– رفض تدخل القوى الدولية في الشؤون الداخلية المطلة على البحر الأحمر .

ورغم ذلك أقر المنتدون بعدم وجود استراتيجية يمنية في البحر الأحمر حتى بعد مرحلة الوحدة ، مما يجعل اليمن منكشفة أمام الأساطيل الأجنبية القريبة منها .

٤– المحور الرابع : الوجود العسكري الدولي والاسرائيلي في البحر الأحمر وانعكاسه على الأمن القومي العربي :

استعرض المنتدون القواعد والتسهيلات العسكرية الممنوحة لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في الدول العربية المطلة على البحر الأحمر . كما ناقشوا المناورات المشتركة والاتفاقيات العسكرية الثنائية المبرمة بين دول عربية ودول غربية .

وبالنسبة للدور الاسرائيلي ، فقد أكد المجتمعون ان اسرائيل تسعى إلى تطوير علاقاتها العسكرية مع بعض دول البحر الأحمر سراً وعلانية ، وعلى الأخص مع اريتريا واثيوبيا . وقد خلص المنتدون إلى أن الوجود العسكري الأجنبي في حوض البحر الأحمر نتيجة وليس سبباً ، فهو نتيجة لضعف دول المنطقة ليس فقط عسكرياً ، بل ايضاً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ، آخذين في الاعتبار الخلافات السياسية والحدودية القائمة بين دول المنطقة وضعف النظام الاقليمي العربي منذ أزمة الخليج ١٩٩٠–١٩٩١ .

وسلم المنتدون بأن الوجود العسكري الأجنبي له ايجابياته وسلبياته ، ولكن السلبيات تفوق الايجابيات ، إذ انه يشكل اخلالاً بالتوازن الاستراتيجي في هذا البحر وتهديداً للأمن القومي العربي وليس فقط أمن الدول المطلة على البحر الأحمر .

٥– المحور الخامس : نحو مشروع قومي عربي لأمن البحر الأحمر :

ناقش المنتدون عدة مقترحات بشأن صياغة تصور استراتيجي عربي لحماية أمن البلدان العربية المطلة على البحر وتأمين الملاحة فيه وتحقيق التعاون والاستثمار المشترك لثروات هذا الممر المائي وفق مشروع عربي متكامل ، تتقاطع حوله الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية . ورأى المشاركون ان هذا المشروع يجب أن ينطلق من الدائرة الوطنية لكل دولة ومن دائرة التعاون الثنائي ، وكذلك من دائرة المشروع الوحدوي للدول المشاطئة ضمن أبعاده العربية والاقليمية ، وذلك في المجالات العسكرية والأمنية والسياسية والاقتصادية والبيئية .



وتتلخص المقترحات التي طرحها المشاركون بالآتي : اقامة منتدى اقليمي للبحر الأحمر ، حل الخلافات القائمة بين دول البحر الأحمر العربية ، تكوين قوة عسكرية عربية للدفاع عن المصالح العربية في البحر الأحمر ، اعمار الجزر المهجورة والسواحل وتحصينها عن طريق تكثيف الوجود العسكري بها ، انشاء مناطق اقتصادية حرة بين دول البحر الأحمر العربية ، فتح الأسواق وتطوير المواصلات البحرية والبرية بين هذه الدول ، انشاء شركات مشتركة تتولى استخراج وتسويق ثروات البحر الأحمر ، الحفاظ على الأمن البيئي في البحر الأحمر والعمل على حماية البيئة فيه من التعديات التي تحدث من السفن التجارية أو الحربية ، برمجة إنهاء الوجود الأجنبي في البحر الأحمر والحد من منح القواعد والتسهيلات للقوى الأجنبية فيه ، التوسع في منح تسهيلات وقواعد للأساطيل العربية .

وناقش المنتدون أبرز المعوقات والتحديات المحلية والاقليمية والدولية التي تعترض سبيل أي مشروع عربي لأمن البحر الأحمر ، وتتمثل في : عدم الاستقرار السياسي في بعض دول البحر الأحمر ، الخلافات بين الدول العربية وخصوصاً الخلافات الحدودية ، القطرية الضيقة ، الحرب الأهلية الصومالية ، التغلغل الاسرائيلي في دول الجوار الافريقية ، ضعف التعاون الاقتصادي بين البلدان العربية المطلة على البحر الأحمر ، الوجود العسكري الأجنبي في حوض البحر الأحمر ، المشروعات الأخرى الموازية التي يجرى الإعداد لها على المستوى الاقليمي كمشروع السوق الشرق أوسطية .

○ دراسات

في طبيعة استجابة النظام الاقليمي العربي لحقائق التغيّر الدولي الجديدة

د. منعم العمّار
مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد

الحديث عن علاقة النظام الاقليمي العربي بالنظام الدولي وأنماط التفاعل بينهما حديث متشعب تتداخل فيه الرؤى الاستراتيجية مع المقومات التاريخية والمنطلقات والمواقف والأوضاع السياسية مع مستويات الوعي الخاص والعام المتكون من جرائها . وقد رصد العديد من الباحثين أشكال هذه العلاقة ونماذجها وتقلّبوا واختلفوا في دراساتهم لطبيعتها ومستقبلها متبنين رؤى مختلفة ومعتمدين على منهجيات وأساليب تقترب من الموضوعية تارة وتبتعد عنها تارة أخرى لا بسبب اختلاف اجتهاداتهم فحسب بل لحدة التضاد الحاصلة بين النظامين والتي أصبحت سمة لتعقّد العلاقة بينهما حتى أصبح من الصعب رسم مسارات محددة لها يصبح معها التوقع بايقاعاتها المختلفة المسار للنهاية [(١)] . ورغم ذلك يبقى ثمة هامش لفهم مسار تلك العلاقة وفقاً لقوانين حركة النظامين ومفومات بنائهما رغم سيادة مظاهر الاختلال فيه لصالح النظام الدولي وقواه الفاعلة .

ومع توالي معدلات التغيّر التي شهدها النظام الدولي وتكرار الأزمات التي مرّ بها النظام الاقليمي العربي وتعدد معايير الوصف للتحولات الحاصلة في كليهما ، تباينت وجهات النظر بشأن توصيف العلاقة بينهما وتحديد شروطها ونماذجها وعناصر الارتباط المفعلّة لها [(٢)] . ومرد ذلك يكمن فيما اتسمت به تلك العلاقة من تغير في هيكلها وتقلب في صورها وتعدد لنماذجها . وقد سببت تلك السمات بمجملها ارتباكاً محسوساً في فهم طبيعة تلك العلاقة وتعيين مساراتها . ففي الوقت الذي تشهد فيه تلك العلاقة فترات

---

(١) عن طبيعة التضاد بين النظام الدولي كقوى وكمؤسسات مع النظم الاقليمية المتكونة لاسيما النظام الاقليمي العربي ، انظر :
Nucheterlein, D., United States, National Interests and Changworld, Lexington, 1963, pp. 176-188.

(٢) سمير أمين ، مستقبل الاستقطاب على صعيد العالم ، الطريق ، العدد ٤ ، ١٩٩٤ ، ص٤-١٥ .

تعاون محسوبة [٣] من جراء تداخل المصالح وتوافق الحاجة لتخفيف حدة التوتر ونزع فتيل النزاعات المتكاثرة والحد من مضاعفاتها تحييداً لانعكاساتها على حقيقة الاستقطاب التى ميزت النظام الدولي ابان الحرب الباردة ، شهدت العلاقة فترات مجابهة احتدمت فيها الأفعال الخاصة لصالح النظام الدولي لا سيما بعد أن كشف النظام الاقليمي العربي عن ضعف مؤهلاته في التأثير على حركة الفعل الدولي وتطويعها لصالحه [٤] . وأولى صور هذا الارتباك تكمن في تباين وضعف مدلولات الاستجابة العربية لحقائق التغير الدولي التي لفت وتلف النظام الدولي .

اولا - افكار اولية

لازال موضوع تعيّن استجابة النظام الاقليمي العربي لما حوله من تغير يثير الكثير من الجدل والتكهن حول قدرة هذا النظام على رصد أنماط تعامل معقولة مع المتغيرات الدولية المتجددة في ظل ما يعانيه من اختلالات وتناقضات لم تلف أداءه فحسب بل وهياكله ايضاً خاصة بعد أن أخذت الدولة القطرية تعظم من فرديتها وتتطرف نخبها في فهم السيادة رتضع العراقيل الحقيقية أمام بناء استجابة مقبولة أو تبتكر طرقاً تتفنن من خلالها في البوح بأنماط قاصرة عنها .

وفي هذا البحث سنحاول القاء الضوء على طبيعة استجابة النظام الاقليمي العربي للمتغيرات الدولية الجديدة منذ عام ١٩٨٥ ولحد الآن وما لحقها وصاحبها من تطور وتأثير في ظل خصوصية هذا النظام وعلاقته بالنظام الدولي . وتكتسب هذه المساهمة اهمية كبيرة لما تحمله من دلالات هامة ، فهي علاوة عن كونها قراءة مباشرة لمكونات ومقومات النظام الاقليمي العربي ومشروعية وجوده ، هي :

- مشروع واقعي ولكنه حتمي ينبغي على أطراف النظام الاقليمي العربي ومؤسساته أن يجاروا في بناء أنماطه .
- نمط للتفاعل يستلزم بناؤه تنظيماً لمفرداته ووعياً بالمصالح العربية وتعيين مقدار الحيوية اللازمة ومجالات المناورة المطلوبة تحقيقاً لمصداقية الفعل العربي في البيئة الدولية .

وهذا يعني أن الاستجابة ، كفعل ، لم تأت كحوادث مباشرة أو أفعال غير متوقعة الحدث بل هي أفعال ونيات تحمل صفاتها تراكم صور ادراكية خاصة تفعل في لحظة معينة بالاتفاق مع نواميس التأثير المعاد

(٣) Owen, G. State, Power and Politics in the Realing of the Modern Middle East, Associan Middle East Affairs. No. 2, 1994, pp. 55-93.

(٤) Hurewite, J.C., Oil, Te Arab Israeli Dispute and Industrial World, Colorado, 1976, pp. 281-299.

(Feed back machanisms) من حيث صلتها بالنتائج المتمخضة عن ادراك الذات الجماعي أو الفردي المرتبط أساساً بنظام صنع القرار السياسي وبحركية الاستاد الشعبي . وهكذا تكون الاستجابة المطلوبة عملية تاريخية بمجملها (٥) .

هذه المقدمة نجدها ضرورية لفهم مدلول استجابة النظام الاقليمي العربي الذي بقي لفترة طويلة يبحث عن اطار يحدده ويعطيه حجمه الحقيقي . فالزمن المتلاحق ومنذ السبعينات لحد الآن جاء باشكاليات عديدة شوهت هذا المدلول وعوقت انطلاقه وصعبت تأطيره خاصة مع انشغال العرب بالهم الداخلي لفترة طويلة والذي أبعد الحس العربي عن صياغة مقومات الاستجابة المطلوبة لما يأتي به النظام الدولي وتغيراته من تأثير على نظامهم الاقليمي الذي انفجر فجأة في النصف الثاني من الثمانينات وأخذ يبحث عن استجابة معقولة في خضم جو عربي مأزوم ومرتبك . فما هي مستدعيات الاستجابة ؟ وما هو حجمها ؟ وماهو السياق الذي تتحدد به ؟ وما هو الاطار الفكري الذي يلمها ؟ وماهي طبيعتها ؟ وماهو جنسها ... هل هو تقريري أم تفاعلي ؟ ماهي مجالاتها ؟. ولتحقيق اجابة بسيطة عن هذه الرزمة من الاسئلة لابد لنا من وقفة لتتبع تاريخية مدلول استجابة النظام الاقليمي العربي للنظام الدولي ومتغيراته .

ثانيا- في تاريخ الاستجابة العربية للتغيرات الدولية

ان البحث في تاريخ الاستجابة العربية وأنماطها حيال الفعل الدولي ومتغيراته يقتضي منا دراسة عميقة وواسعة لتاريخ النظام الاقليمي العربي وعلاقته بالنظام الدولي . وبقدر ما كشف العديد من الأدبيات العربية عن بعض جوانب هذه الدراسة ، فاننا سنعرج هنا على تقديم خلاصة موجزة تصل إلى مرتبة تأصيل الاستجابة العربية كفعل ذاتي خلق بارادة عربية وحمل جوهر البناء القومي العربي منذ المحاولات الجنينية الأولى لنشوء النظام الاقليمي العربي والتي لم تستطع أن تبلور نمطاً محدداً من الاستجابة ، إما بسبب قصور السياسات العربية أو قصور ادراك النخب القيادية للمشاريع المطروحة والذي أثر سلباً على مشروعية النظام الوليد أو ديمومته ، أو بسبب عظم التأثير الدولي .

---

(٥) عن طبيعة الاستجابة العربية والنظرة إليها ، انظر :
Barakat, H., The Arab World, Society, Culture and State, Berkely, 1993.
وكذلك : طه عبد العليم ، انهيار الاتحاد السوفييتي وتأثيراته على الوطن العربي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص٢٢١ . وكذلك معهد البحوث والدراسات العربية ، الوطن العربي والمتغيرات الدولية ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص٣٢ .



وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية استطاع العرب تحديد الأسس التنظيمية لمشروعهم القومي مستغلين قوة التحفز وجذوة النهوض والتحرر لديهم [٦] ، وقد تعمق مسار فعل هذا الوليد مع تصاعد حقائق الموازنة والاستقطاب الدولي والتي عرف العرب استغلالها لصالح تعميق مصالحهم وتحريرها من تأثير السياسة الدولية أو على الأقل ابعادها عن مساوئ الاستقطاب كخطوات تحمل تفاؤلاً لفك الاشتباك بين الموقف العربي والسياسة الدولية بما يعزز استقلالية الأول . وفعلاً جاء عقد الخمسينات بخطوات جادة ليس على الصعيد العربي بل على صعيد العالم الثالث الذي تلهف هو الآخر لسياسة عدم الانحياز التي استطاعت أن تحقق ادراكاً متميزاً لدى العرب بخطورة تخليهم عن الجهد القومي كما حصل ومعارضة العرب لحلف بغداد ١٩٥٥ [٧] .

ولم يمر وقت طويل حتى حسب الغرب هذا المسعى كفعل مضاد استوجب ضغطاً شديداً على النظام الاقليمي العربي عبر العديد من المحاولات والمشاريع اشتركت جميعها بهدف واحد هو احتواء النظام الاقليمي العربي أو تطويعه لصالح جهده في احتواء الاتحاد السوفييتي الذي عمد من جانبه لمساندة العرب الذين انتعشت آمالهم من جديد رغم سقوطهم في كماشة الاستقطاب والتي لم يتخلصوا منها لحد الآن رغم تبدل جوهرها بانهيار الاتحاد السوفييتي .

من جانب آخر اصطدمت الجهود التأسيسية للنظام الاقليمي العربي بالتحدي الصهيوني الذي نجح في تشتيت وبعثرة جهود النظام الاقليمي العربي وربما الحيلولة دون بنائه لنمط استجابة محدد حيال النظام الدولي ومتغيراته أو في دفع العرب لبناء نظام أكثر استجابة للرغبات الغربية [٨] . الأمر الذي أثقل كاهل العرب وأوجب عليهم تقديم نمطين من الاستجابة المتداخلة للفعل الاسرائيلي والفعل الدولي الذي ناصر الأول وسوغ وجوده وجعل من الاستجابة العربية له مبنية أساساً وجوهراً على تعلية الخيار العسكري دون الاهتمام بأبعاد الأمن الأخرى التي تعرضت للانكشاف والاختراق الدولي [٩] . وقد ساعدت هذه الحالة

(٦) علي محافظة ، النشأة التاريخية للجامعة العربية ، المستقبل العربي ، العدد ٤١ ، ١٩٨٢ ، ص٨١ ومابعدها .

(٧) عن سياسة عدم الانحياز . انظر : أحمد مفتاح البقالي ، حركة عدم الانحياز نشأتها ، تركيبها ، تطورها ، الرباط ، ١٩٨٠ .

(٨) Tschirgi, D., The Arab World Today, Journal of Palestine Studies, No. 1, 1995, pp. 117-118.

(٩) عن هذا الأمر انظر : فولكر برتسي ، ديناميه التسلح في الشرقين الأدنى والأوسط ، شؤون الأوسط ، العدد ٢١ ، ١٩٩٣ ، ص٢٨ وما بعدها . وعن مظاهر هذا الأمر وتفاعلاته ، انظر : أحمد ابراهيم محمود ، الميزان العسكري في الشرق الأوسط ، السياسة الدولية ، العدد ١١٧ ، ١٩٩٤ ، ص٣١١-٣١٦ . وكذلك الدراسة الرائدة : عبد الرزاق الفارس ، السلاح والخبز ، الانفاق العسكري في الوطن العربي ١٩٧١-١٩٩٠ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٣ .



على تقويض مساعي العرب وبعثرتها لبناء استجابة لأنماط الفعل الدولي والتي حوصرت في حدود الصراع العربي – الاسرائيلي لم تنفع معها كل المحاولات المبذولة من قبل الجامعة العربية ، لا بل لم تنفع معها كل المحاولات العسكرية للذود عن الحق العربي المغتصب أساساً كما حصل في الأعوام ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ رغم اجماع العرب على قومية القضية الفلسطينية . كما ساعدت تلك الحالة ، ايضاً ، على حصر الاستجابة العربية بقدرة الفعل القطري وخياراته في التعامل مع القوى الدولية وبما زاد من ارباك العلاقات العربية – العربية وفك ارتباط العرب بعضهم مع البعض الآخر فضلاً عن تحجيم قضية الاستقلال السياسي وجعلها قضية داخلية بدلاً من كون تراكمها بعد قضية قومية . وقد دفع هذا الحال القوى الدولية الفاعلة لتكثيف جهودها لاختراق الجسد العربي وتعطيل مقوماته وتغيير نمط التعامل مع القضية الفلسطينية الذي تحول من الاطار القومي الجماعي إلى الاطار الفردي القطري بعد انشغال العرب ببؤر التوتر المتوالدة كالوضع في الخليج العربي ، النزاعات العربية – العربية ، النزاعات العربية – الاقليمية وبما وفر فرصة ذهبية لتدعيم الوجود الاسرائيلي وتقوية ذراعه العسكرية التي أخذت تطول مقدرات القوة والقرار العربي وكان من نتائجها ازدهار منهج الواقعية السياسية وفكرته الداعية إلى عدم جدوى المعارضة المتطرفة للوجود الاسرائيلي [(١٠)].

ورغم كل ذلك لم يستسلم النظام الاقليمي العربي وأخذ بين حين وآخر ، وتبعاً للفرص المتاحة ، يجد في صياغة دوره معتمداً على امكانياته الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية . إلا أن النجاح لم يحالفه لتظل الاستجابة العربية دون الحدود الدنيا وبقي وجودها ضعيفاً بسبب ما يمر به النظام الاقليمي العربي من تدهور وافتقاده للتحالف المستقر الذي يجدد تماسكه وقدرته على الحركة . فضلاً عن احساس العرب بنكوص النظام الدولي عن تحقيق حد أدنى أو معقول من المطالب العربية التي عدت مجرد نوايا بعد أن أخذ النظام الدولي وقواه الفاعلة يتعمد ممارسة تأثيراته من جانب واحد على العرب سواء بفعل خارجي مباشر أو بالايحاء لأطراف اقليمية للمشاركة أو بارباك أوضاعه الداخلية ليزيد من تبعيته ويلحقه به .

وعلى هذا الأساس يمكننا تحديد ثلاثة أنماط لاستجابة النظام الاقليمي العربي للفعل الدولي منذ عام ١٩٤٥ ولحد الآن :

١ – النمط الأول : وبنيت فيه الاستجابة على حقيقة الاعتماد على الذات لمواجهة النظام الدولي .

٢ – النمط الثاني : وبنيت فيه الاستجابة على حقيقة التوازن في العلاقة مع النظام الدولي وبصورة ارتقائية .

---

(١٠) Agha, H., Arms Control and Security in the Middle East, The Search for Common Ground, Washington, 1995, pp. 81-98.

٣ – النمط الثالث : وقد انعدمت فيه شروط الاستجابة الذاتية ، لتملي على النظام الاقليمي العربي شروط الاستجابة المطلوبة والتي قوامها اللحاق والتبعية وفي مختلف المجالات لتزيد من تدهور مكانته وقدرته في ضبط موقعه بين مراكز القوة العالمية التي همشت دوره بسبب توازناتها الحرجة والقلقة وأفقدته القدرة والمرونة في التعامل مع ما يواجهه من مشاكل وأزمات . وقد نوضحت مفردات ومعالم هذا النمط بعد عام ١٩٩٠ الذي شهد تدفق التغيرات الدولية كأفعال وكآثار على النظام الاقليمي العربي بشكل لم يسبق له مثيل .

وفي ظل ظروف التغيير التي مر بها النظام الدولي ، عامة ، بدت الاستجابة العربية للأفعال الدولية مستغرقة في تفاصيل جزئية وفرعية [١١] ، ومنصرفة لبحث موضوعات آنية ، ومهزوزة تبعاً لضخامة الاملاء الخارجي الذي جعل العرب أمام خيارين ، إما الترويج لاستجابة مسبقة لا تخالف المراد الدولي أو الاستجابة بعد ضغط دولي ، وفي كلا الخيارين ضاعت الذات العربية ، غير منضبطة كون الكثير من أطراف النظام الاقليمي العربي استجابت لضغـوط خارجية اتخذت من خلالها قرارات خطيرة وربما متناقضة مع الأهداف القومية في أغلب قضاياها المصيريـة ... وأخيراً بدت الاستجابـة العربيـة بطيئـة وغير جامعـة ولا ممكنـة التحقيـق :

وازاء ذلك بدت مهمة صياغة استجابة عربية موحدة حيال التغيرات الدولية تجيب على رزمة الأسئلة السابقة مهمة صعبة للغاية ان لم تكن مستحيلة في ظل الظروف العربية الراهنة .

ثالثاً - الاستجابة العربية للمتغيرات الدولية الجديدة

منذ منتصف الثمانينات ومع هبوب رياح التغير التي أصابت المعسكر الاشتراكي وقائده سادت العالم كله أوضاع وأحداث اجتهد الجميع في التعامل معها ، دون أن يحسموا اتجاهات ذلك الاجتهاد نظراً للاسلوب الذي وقع فيه التغير وطبيعته وزمنه وغموض مآله حتى آخر لحظة [١٢] . وضمن هذا التصور بدا النظام الاقليمي العربي وكأنه في مرحلة اختبار صعبة لا لكونه من أشد الأقاليم حساسية وتأثراً بالأوضاع الدولية المتغيرة فحسب بل لأنه أمام نظام دولي تتغير صفاته وأقطابه وآلياته وهياكله بشكل غير مسبوق . ولأول مرة

---

(١١) وقد انتقلت هذه الصفة إلى الرأي العام العربي . للمزيد انظر :

Telhami, Sh., Arab Public Opinion and the Gulf War, Political Science Quarterly, No. 3, 1993, pp. 437-452.

(١٢) Freedman, L. and Karsh, A., The Gulf Conflict 1990-1991. Diplomacy and War in the New World Order, London, 1993, pp. 181-187.



في التاريخ الحديث واجه العرب وضعاً ترتقي فيه دولة واحدة سلم القوى العظمى محملة بنموذج استراتيجي وعقيدي جديد ومتحفزة لاستخدام قوتها الغاشمة تحمل معها تأثيرات ضخمة شوهت مسعاهم القومي ونالت من قيمه (١٣) . وازاء ضخامة التأثير الحاصل و / أو المتوقع جهد العرب أنفسهم في مناقشة وتحليل المضاعفات الناتجة عنه على سلوكهم وأوضاعهم . وقد تصدرت حقيقة بناء و / أو ضبط استجابة النظام الاقليمي العربي للمتغيرات الدولية المتدفقة اهتمام النخب العربية الحاكمة والثقافية على حد سواء في ضوء تراكم المعطيات التي تشير إلى ضرورة بناء استجابة معينة لحقائق التغير بعد أن وجد الواقع العربي نفسه أمام معاينة علمية وعملية وتفحص سيكولوجي مع تكرار الظواهر السلبية فيه واشتداد معاناته في الانكسار والارتباك والتصارع الداخلي والانكشاف أمام الارادة الخارجية . وعلى الرغم من سيادة الرأي بضرورة ذلك الاهتمام ، إلا أن العرب بالمقابل لم يجمعوا على نمط استجابة واحدة ليتشعب النقاش ، في ظل ارتباك العرب في تعيين الجهة التي تقوم بصنع الاستجابة : المؤسسة القومية « الجامعة العربية » أم مؤسسة القمة العربية التي لها القدرة على وضع حد للتناقض والارتباك الذي يسود النظام الاقليمي العربي ... أو في الاجابة على ماهية صيغة الاستجابة هل هي ذاتية أولاً أم خارجية بالمباشر ؟ وظل العرب يدورون في حلقة مفرغة ولم يدركوا خطورة الاختلاف ولم يستلهموا التاريخ أو يتعلموا منه وبالتالي لم يجمعوا على تبرير واضح لخيارهم « نمط استجابة محدد » (١٤) . ومرد ذلك يكمن برأينا بأن مهمة تحليل حقائق التغير الدولي وما يتوجب على العرب فعله ازاءها أنيطت بالنخب الحاكمة (١٥) التي فشلت ليس فقط في ادراك حجم طبيعة التغير بل وفي حصر خلافاتها وتجاوزها وبناء نوع من التجانس الفكري حيالها على خلاف مراكز البحث العربية التي قدمت نماذج كثيرة لبناء نمط استجابة موحدة كي تكون محاكمة للذات والشروع ببناء استراتيجية مستقبلية لآفاق العلاقة بين النظام الاقليمي العربي والنظام الدولي . وبدأت تلك المراكز بالترويج لحقائق متعددة اشتركت جميعاً في ضرورة :

١ – عدم جواز النظر إلى حقائق التغير ومحاكمتها انطلاقاً من الارشيف أو من معلومات سياحية بل لابد من الاطلاع عليها وفهمها كأساس لبناء تصور مشترك لهذه المرحلة التي ستأتي ببناء شخصية النظام الاقليمي العربي وفق مرجعية قومية .

---

(١٣) Sempa, F.P., The Geopolitics of the Post Cold War. World Strategic, No. 1, 1992, p. 16.

(١٤) عبد الخالق عبد الله ، أزمة الخليج وخلفيتها ودور الادراك الخاطئ ، في مجموعة باحثين ، أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩١ ، ص٩١ وما بعدها .

(١٥) Owen, R., The Trans for Nations of System Economic and Political Management in the Middle East and North Africa, Review of Middle East Studies, No. 6, 1993, pp. 15-34.

٢- مصاحبة بناء الاستجابة ، وربما يتقدم عليه ، ادراك فعال مهمته تنشيط كفاءة عناصر القوة العربية وطريقة استخدامها أو توظيفها وجعل تلك المهمة في صلب أولويات السياسة العليا (High politics) لارتباط ذلك الأمر بالقوة والمكانة والاستقرار والتحالف العربي .

وكنتيجة لمراجعة العرب لحالهم وتحت الحاح الظروف لاتخاذ موقف توصلوا إلى اليقين بضرورة بناء استجابة تحدد موقفهم من التغيرات الدولية ودورهم فيها مثلما تعطيهم القدرة على الاستفادة منها و / أو تحييد آثارها السلبية . وكما اختلفوا في فهم التغيير الحاصل بعد عام ١٩٨٥ ، اختلف العرب في الاستجابة له . ولم يكن الاختلاف الأخير محض صدفة تاريخية بل هو نتاج تراكمي لأخطاء عدة منها :

أ - ان العرب ارتبكوا في فهم حالة التغير هل هي صدمة أم رضة [١٦] .

ب- ان العرب لم يتجهزوا بقدرة استعداد للتعامل مع حقائق التغير لا قصوراً منهم لادراكها بل لانهم لم يكونوا يتوقعون حدثها .

ج- عدم اقتناع العرب بانهيار سندهم الدولي « الاتحاد السوفييتي » بهذه السرعة رغم ظهور ملامح تدهوره الواضحة المنبئة لذلك . وهذا يعني أن العرب فشلوا في قراءة المستقبل المنظور ، على عكس أوروبا ، فانشغلوا بالتطورات الآنية للأحداث دون أن يتجاوز تفكيرهم الحدود الأكاديمية وبجاوزها لصالح الاجابة على الأسئلة المتدفقة : هل المطلوب اصلاح الخلل الذي كشفت عنه حركة التغير الدولية ؟ أم يجب اعادة بناء نظامهم ليتواءم مع المتغيرات الدولية وبما يمنع تأثيراتها من النيل من النظام الاقليمي العربي ومن خصوصيته !!؟ ... هل يناور العرب كاسلوب للتعامل مع حركة التغير ... أم يرسموا خطط الوقاية منها ؟

د - ان العرب ، وربما جلهم ، فهموا حركة التغير من زاوية الصراع العربي - الاسرائيلي ، ومازالوا !. وبالتالي سمحوا للقوى الدولية التدخل لترتيب شؤون نظامهم من منافذ القوة لديهم : الأمن ، القومية ، التفاعل البيني ، الاقتصاد ... الخ [١٧] .

---

(١٦) الرضّة تعبير نفسي غالباً ما يدل على حالة تعرض لخطر بسبب آثار طويلة المدى ليس كصدمة سرعان ما يفيق المتعرض لها . للمزيد انظر : جورج الطرابيشي ، العرب وامتلاك الحداثة أو آلية التماهي الجزئي مع المعتدي ، الوحدة ، العدد ٧٩-٨٠ ، ١٩٩١ ، ص١٣٥ .

(١٧) عبد الفتاح الرشدان ، النظام الدولي الجديد وتأثيره على النظام العربي ، قراءات سياسية ، العدد ٣ ، خريف ١٩٩٣ ، ص٩٥-١١٧ .



رابعاً - في منطلقات الاستجابة العربية للمتغيرات الدولية الجديدة

رغم حرص العرب على بناء منطلق موحد يسوغ بناء استجابة واضحة لأفعال النظام الدولي ، شهد النظام الاقليمي العربي مظاهر اختلال وتشرذم لامست حتى حقيقة الارادة ، وما حققته التغيرات الدولية من مضاعفات مؤثرة فيها ، وبدت ملامح تشويه ذلك البناء تظهر رويداً رويداً حتى غدت مظاهر الاختلاف تتزايد على حساب مظاهر الالتقاء . وقد لخصت تلك المظاهر في :

■ **التوقيت** . وقد انقسم العرب في هذا المجال إلى اتجاهين :

الأول [١٨] : وقد استعجل دعامة الاستجابة متخذين من « فتش عن المصلحة » شعاراً لهم كونه المعبر الوحيد عن حاجة العرب للنظرة الواقعية لما يحيط بهم من تغيرات وما ينتظر نظامهم الاقليمي من مهام . فالوقت حان لكي يضع العرب سر تجمعهم بعد الحرب العالمية الثانية محل التطبيق مرة ثانية دون الالتفات للرؤى المثبطة . فليس من المحتم أن تكون المصلحة العربية التي تعبر عنها الدولة القطرية مناقضة للحس الوحدوي والقومي كما ليس من المعقول أن تكون القطرية حجر عثرة أمام تطلع العرب لبناء نظامهم الاقليمي ... ومن هنا وجب شحذ الفكر لاختيار سبل ناجعة تكون شروط الاستجابة المقبلة دون المساس بالثوابت . وهكذا لخص دعاة هذا الاتجاه معضلة التفكير السياسي العربي المؤسسي وحملوا على ضرورة تخليصه من الجمود ، ذلك لأن [١٩] :

أ - التبدل المفاجئ في هيكلية النظام الدولي وآلياته وما رتبه من تصدع في سلوك وأهداف أقطابه يحتم سرعة التحرك لتحييد الآثار السلبية التي يمكن أن تنتج أو الناجمة عنه على مسار وتشكيل هوية النظام الاقليمي العربي كتوطئة للعودة بالنظام العربي إلى روحه ... وربما تأسيس دور معين له في ورشة البناء الجديدة .

ب- الاهتمام المستمر الذي يوليه النظام الدولي للنظام الاقليمي العربي استراتيجياً وسياسياً واقتصادياً وحضارياً يوجب اليقين بقدرات وامكانيات الأخير وثبات مقوماته كأساس للانطلاق ببناء استجابة ترفض أية بادرة للاستسلام أو التراجع تحت حمى الآراء السائدة بأن النظام الاقليمي العربي قد وصل إلى مرحلة التهميش .

---

(١٨) عن هذا الأمر وارتباطه بتسوية الصراع العربي - الاسرائيلي . انظر : ماجد الكيالي ، النظام الاقليمي في الشرق الأوسط ومفهوم التسوية الأمريكية - الاسرائيلية ، الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد ٤١ ، ١٩٩٢ ، ص٥٧ ومابعدها .

(١٩) عبد الاله بلقزيز ، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ... ما العمل ؟ ، المستقبل العربي ، العدد ١٥٤ ، ١٩٩١ ، ص٤-٢٥ .



ج- محافظة النظام الاقليمي العربي على مكانته الدولية ، نسبياً ، تحتم على العرب البدء بحيازة شروط وجودهم من خلال تقوية شروط تعاملهم الدولي سواء في المنظمات الدولية أو لدى القوى الدولية البازغة . وهذا يعني أن الظروف الدولية المتغيرة تتيح للعرب الآن فرصة معاودة هامش الحركة والمناورة كالتي اعتادوا عليها أيام القطبية الثنائية (٢٠) .

وبهذا يرى دعاة هذا الاتجاه أن التباطؤ في الافصاح عن الاستجابة سيعرض النظام الاقليمي العربي للعديد من الضغوط والتحديات يصعب معها حتى البحث عن مبررات التجاوب لا بناء الموقف حيال التغير فحسب .

وعلى الرغم من جدية الطرح أعلاه ، إلا أن دعاته ، وكما نرى ، وهم يهمون تحت تأثير الاستعجال بصنع استجابة عربية حيال المتغيرات الدولية وقعوا في مآزق عدة منها انهم :

- تجاوزوا شرعية وجود النظام الاقليمي العربي وقدرته على تدعيم الانتماء والمحافظة على ولاء أطرافه له . الأمر الذي جعل العرب أمام نماذج استجابة قطرية أخل البعض منها بمبادئ الأمن القومي في حين كان المفروض التأكيد على ولادة الاستجابة في رحم مرجعية قومية (٢١) .
- تجاوزوا كفاءة النظام الاقليمي العربي وقدرته على أداء مهامه وتنمية شروط فعاليته .

ومع ذلك تبقى ميزة هذا الاتجاه ان دعاته اكدوا على العمل من أجل حفظ حقوق العرب في الوجود عملاً لا قولاً فحسب من خلال السعي الدؤوب وتثبيتها لدى الجميع كي لا يفاجأ العرب بمشاريع عالمية أو اقليمية تفرض عليهم التزامات تحرف هويتهم وتسلب حقهم المتميز في الوجود . وقد أخذت رؤى هذا الاتجاه نصيبها في الصحوة القومية التي شهدها النظام الاقليمي العربي في نهاية الثمانينات ودفعتها باتجاه البلورة .

أما الاتجاه الثاني (٢٢) : فقد اتخذ دعاته موقفاً اتسم بالهدوء والتريث في بناء الاستجابة أو توليدها تبعاً لقناعتهم بأن النظام الدولي بهيئته المتغيرة لم يكن سوى حالة أو وضع اتسم بعدم الاستقرار وأن أقل ما يقال عنه انه وضع تميز بالغموض والاضطراب والارتباك الفعلي . وازاء وضع كهذا يرى دعاة هذا الاتجاه ان الاستعجال بتحقيق استجابة عربية في ظل ظروف الاندفاع الأمريكي سيجعل من النظام الاقليمي العربي أكثر عرضة لتأثيرات النظام الدولي التي ستكون شديدة وتزيد من حدة الارتباك والانقسام فيه وبما يحول دون ابتكاره لفرص التضامن مثلما ستزيد من تبعيته السياسية والاقتصادية والتقنية لقوى النظام الدولي

(٢٠) حسين معلوم ، مستقبل النظام الاقليمي العربي ، الفكر العربي ، العدد ٩٤ ، ١٩٩٣ ، ص٦-٢٠ .

(٢١) عمر خليفة الحامدي ، نحو تجديد المشروع القومي ، الرباط ، ١٩٩٥ .

(٢٢) ابراهيم كروان ، المعضلات العربية في التسعينات ، السياسة الدولية ، العدد ١١٧ ، ١٩٩٤ ، ص١٣ .



الفاعلة (٢٣) . وفي الوقت الذي يجمع دعاة هذا الرأي في قراءة المستقبل المنظور فضلاً عن الواقع الراهن للنظام الاقليمي العربي ، وجدوا أن الواجب يحتم وبالتدريج :

أ - العمل على حسم المعضلات العربية وفقاً لشعار « البناء من الداخل » كخطوة لابد منها لتأسيس أو بناء استجابة معينة حيال المتغيرات الدولية الجديدة (٢٤) .

ب- العمل على بناء رؤية مفسرة واحدة للتغيرات الدولية المؤثرة في عمل ووجود النظام الاقليمي العربي خاصة وأن الاستجابة لهذه التغيرات لا تعني أبداً التخلي عن الحقوق وتهدئة المشاغل الأمنية العربية مثلما لا تعني تفويض الجهد العربي لبناء شروط تعامل متبادل مع النظام الدولي .

وبهذا يرى دعاة هذا الاتجاه أن العرب أمامهم فرصة ذهبية للتقدم صوب التكافؤ في علاقاتهم الدولية لا للتعويض عن قصور جهود النخب العزبية الحاكمة فحسب بل لاكتساب القدرة على كشف معاملات التوازن المعتمدة في قياس تراكم القوة لدى أطراف النظام الاقليمي العربي أكثر من بناء الاحتمالات على فائدة تراكم القوة بين القوى الدولية (٢٥) . وهذا يعني أن الخلاص يكمن في تحويل اسلوب التعامل مع المتغيرات الدولية إلى عملية تاريخية تشترك فيها كافة القوى والمؤسسات العربية لتفادي ذلك الارتباك الذي ساد الموقف العربي بشأن تقييم نهاية القطبية الثنائية ، حيث نظر حلفاء الاتحاد السوفييتي إلى انهياره على نحو سلبي بينما سعت الدول العربية المحافظة إلى الاعتقاد بأن عصر ما بعد الحرب الباردة سيتيح الفرصة للمزيد من الاضعاف للراديكاليين العرب وضمان الالتزام بقواعد نظام الدولة عن طريق سلطة المنح والمنع .

وتفعيلاً لتلك الرؤى ، رصد دعاة هذا الاتجاه الخطوات الواجبة والمساعدة في بناء نمط استجابة موحده حيال التغيرات الدولية المؤثرة في النظام الاقليمي العربي ومنها :

أ - الشروع بعملية بحث مكثفة تشترك فيها النخب الحاكمة والمثقفة العربية لتأطير شروط تعامل العرب مع النظام الدولي .

ب- الاتفاق على نمط سلوك واقعي في التعامل مع المتغيرات الدولية وانعكاساتها . وهنا وجب على الجامعة العربية خلق زمر « خلايا » بحثية لتأطير مفردات هذا النمط وتعلية الالتزام بها (٢٦) .

---

(٢٣) عن مسوغات هذا الطرح وتفادياً للتأثيرات والأفعال الأمريكية . انظر : كلوفيس مقصود ، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، المستقبل العربي ، العدد ٢٠٧ ، ١٩٩٦ ، ص٥٧ ومابعدها .

(٢٤) محمد سيد أحمد ، حول اشكالية النظام الدولي الجديد ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٤ ، ١٩٩١ ، ص٢٥-٢٦ .

(٢٥) أحمد ثابت ، العمل القومي العربي ، الوحدة ، العدد ١٠٠ ، ١٩٩٣ ، ص٤٤-٥٦ .

(٢٦) أحمد عصمت عبد المجيد ، جامعة الدول العربية في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية ، شؤون عربية ، العدد ٨١ ، ١٩٩٥ ، ص١٢-١٧ .



ج- اتخاذ الخطوات الضرورية لتعميق فعالية الحصانة العربية ضد المتغيرات [٢٧] . وأولى هذه الخطوات تجاوز ما حدث والنظر لما ستلده تلك التحولات لا الانشغال بتفسير ما حدث . وهنا لا يخطيء البرت حوراني بالقول « لا تفزعوا بسقوط النظام الاشتراكي ... بل تأهبوا لملاقاة الفراغ والعدم وحرب الأعراق » [٢٨] . كما وجب توحيد المدرك العربي الأمني وتعيين المخاطر والتهديدات لانه السبيل الوحيد لتأسيس الاستجابة المؤثرة .

ورغم الاقتناع بجدوى اتجاه كهذا ، إلا أن ما يعاب على آراء هذا الاتجاه ، برأينا ، أنها سيّست الاستجابة وأدخلتها ضمن الخيار الوطني في حين أرسى دعاته الخيار القومي – التقدمي هدفاً لهم . وقد أدى هذا التناقض إلى اصابة النظام الاقليمي العربي بأعراض الاختيار التي نالت أداء وهوية العرب بعد عام ١٩٩٠ .

■ **الأداء** . وهنا تجاذبت العرب خيارات متعددة منها :

١ – التعايش [٢٩] . يقوم هذا الخيار على فرضية محددة مؤداها إذا كان النظام الاقليمي العربي لا يصنع ظروفه وربما أفعاله بنفسه فالأجدر به أن يتعايش مع المتغيرات التي تساهم بخلقها ويقرؤها بعناية حتى لا يفلت زمام المبادرة من يده [٣٠] . ونقطة الانطلاق الرئيسية لدى دعاة هذا الخيار تكمن في الخشية من أن يضلل العرب بها خاصة وأنهم اختلفوا في تحديد موقفهم ازاءها . فالبعض تطرف في موقفه منه إلى درجة وجد نفسه في ورطة كبيرة وأخذ يتحدث عن عداء كامن يوجب تهيئة النفس لمواجهته لا مهادنته أو التعامل معه . بينما اتخذ البعض الآخر [٣١] موقف الرفض المستكن لها لاعتباره اياها ونتائجها استفزازاً له وحسم رأيه بضرورة الاستيعاب التلقائي لها والسيطرة على آثارها . مقابل ذلك اعترف البعض [٣٢] بها وعدوا ذلك مشروعاً جديدة يوجب اقتناصه وتفاءلوا كثيراً بالنتائج المتوقعة منه ووجدوا أن التعايش معها هو النموذج الأكثر واقعية خاصة وأن التغيرات الحاصلة لم تكن كلها بدرجة واحدة كما ان بعضها يمكن الافادة منه فضلاً عن أن التعايش معها لا يلغي الفعل العربي الكامن لمواجهتها أو تحييد آثارها خاصة وأن السكون لم يعد اختياراً ممكناً للعرب .

(٢٧) سمير أمين ، بعض قضايا المستقبل ، تأملات حول تحديات العالم المعاصر ، دار الفارابي ، بيروت ، ١٩٩٠ .

(٢٨) انظر : صحيفة القبس الكويتية ، ٢٤ نيسان / ابريل ١٩٩٠ .

(٢٩) عن الاختلاف بين التعايش والتكيف ، انظر : معهد البحوث والدراسات العربية ، الوطن العربي والمتغيرات الدولية ، مصدر سابق ذكره ، ص١٣ .

(٣٠) يرى البعض أن دعاة التعايش هم من الأوائل الذين حذروا من احتمالات فرض نظام أمن خارجي على العرب . عن هذه الفكرة ، انظر : يزيد صايغ ، أزمة الخليج واخفاق النظام العربي ، شؤون فلسطينية ، العدد ١٢٩ ، ١٩٩١ ، ص٤–٢٠ .

(٣١) Abu Khail, S., New Arab Ideology, Middle East Journal, No. 1, 1992, p. 28.

(٣٢) حسين معلوم ، مستقبل النظام الاقليمي العربي ، مصدر سابق ذكره ، ص١٤ .



وقد أسهب دعاة هذا الخيار في وصف الفوائد التي يمكن للعرب جنيها من التغيير ونظمه المستحدثة كونه الخيار الممكن في ظل سيولة النظام الدولى . فالتعايش سيأتي بفرص :

أ – لاختبار النظام الدولي الذي بدأ مشوشاً وسائلاً تعوزه الكثير من المقومات وتقوده حركة معادية مشكوك في عدالتها .

ب– لالتقاط الأنفاس بعد هول الصدمة المتحققة من جراء تدفق المتغيرات الدولية .

ج– لادراك واقعي لصيغة الاستجابة المتوقعة التي لابد أن تقوم على فلسفة واضحة تبدأ بتشخيص الحال وطرح المداخل المناسبة للتعامل وتوفير الأسس الضرورية والوسائل اللازمة لتحريك الواقع الجديد إلى أهداف محددة .

د – لتحريك مفاصل الوعي العربي للاجابة على الأسئلة المتعددة : هل يستطيع العرب بناء استقلاليتهم ؟ هل ستغير المتغيرات الدولية الجديدة من طبيعة التحديات التي يتعرض لها النظام الاقليمي العربي ؟ هل ستتغير طبيعة الصراع العربي – الاسرائيلي ؟ هل ستحدد المتغيرات الدولية الجديدة أسس العلاقات العربية – الاقليمية ؟ هل ستعزز تلك التغيرات المسعى القطري ؟ وهل يعثر العرب على نموذجهم في الديمقراطية ؟ ... الخ وبقراءة مستقبلية نجد أن المحظور شكل الاجابة على كل تلك الأسئلة .

وقد تطلب الشروع بهذا الخيار :

- بناء فلسفة سياسية جديدة قادرة على صياغة برامج محددة لضمان اطراد النزعة القومية باعتبارها الدعامة الأساسية لاحياء وبقاء النظام الاقليمي العربي القائم أساساً على التفاهم والتراضي[٣٣] .
- تقوية المسعى المؤسساتي كطرف دافع نحو التأقلم وضبط مسار التغير داخلياً .
- الاستفادة أقصى ما يمكن من بروز التجمعات الاقليمية لاسيما وأنها أخذت تشترك في علاقات متميزة مع الوحدات الدولية المؤثرة .
- تأسيس علاقات تبادلية مع النظام الدولي منظمات حكومية وغير حكومية أو قوى فاعلة أو تكتلات بازغة .

ورغم ذلك لم يتطرق دعاة هذا الخيار إلى ما ستؤول إليه طبيعة حال النظام الاقليمي العربي : هل يبقى على حاله ؟ كيف يمكن الوصول به إلى مرتبة التفاعل المتبادل ؟. كما لم يحسموا أمرهم :

(٣٣) بينما ينزع الآخرون إلى نفض اليد منها . للمزيد انظر : محاضرة هيكل بهذا الخصوص في قراءات سياسية ، العدد ٤ ، ١٩٩٤ ، ص٦٤ . بالمقابل يرى آخرون انها الدرع العربي الوحيد ضد المشروع الشرق أوسطي ، للمزيد انظر : جلال عبد الله معوض ، الوطن العربي والشرق الأوسط مشكلة الهوية ، شؤون عربية ، العدد ٨٥ ، ١٩٩٦ ، ص٦٦–٧٨ .

هل التعايش كخيار رد مرحلي أم استراتيجي ؟. كما أن غياب المعيار المناسب للتعايش في العلاقات العربية - العربية جعل الجميع يحسب مفردات هذا الخيار مجرد ردود أفعال لا غير .

٢- التكيف : (٣٤) بعد ترسخ ملامح انتهاء الحرب الباردة راود أطراف النظام الاقليمي العربي الأمل في أن يصبح الوقت مناسباً لبناء طريقة تعامل مع النظام الدولي الذي بدأ وكأنه قد تحرر من مخلفات الماضي التي أعاقت تعامل النظام الاقليمي العربي معه مرات عديدة . فالفرصة مواتية للشروع في اطار جديد للعلاقة بينهما تقوم على أساس المكافأة والمساواة والاعتماد المتبادل . ووجدوا أن اسلم طريق لذلك البناء هو التكيف مع مجريات التغير الدولي المتجهة نحو العالمية والتي لا يمكن أن تفسح المجال أمام الكينونات الصغيرة لاسيما وأن النظام الاقليمي العربي مازال مالكاً لمقومات التحفز والاستيعاب والامكانيات المادية والبشرية وبما تمكنه من المشاركة في تعيين الصورة النهائية لمشروع النظام الدولي المعتل (٣٥) .

وفعلاً أشارت السنون المتوالية من زمن التغير الدولي ، ان النظام الاقليمي العربي أظهر قدرة فائقة على التكيف مع النظام الدولي وتصوراته الجديدة . فقد استجاب بصورة سلمية للتحديات التي رافقت تلك التحولات على الصعيد الداخلي حيث ساد العلاقات العربية - العربية نوع من الهدوء والتفاهم أفصحت عنه قمتا عمان ١٩٨٧ وبغداد ١٩٩٠ اللتان أرستا الأسس اللازمة لاستيعاب المتغيرات الدولية الجديدة من خلال ما أبداه العرب من مرونة سياسية في التعامل مع الأوضاع الدولية أو الاقليمية وحتى الداخلية حيث نجحوا في بناء الأسس الأولى للمدخل الوظيفي في التعاون عبر انشائهم للعديد من التجمعات الاقليمية . وقد حملت تلك الاستجابة العديد من المبررات طالما بدا العرب معنيين :

أ - بنبذ التغيرات الحاصلة على الصعيد الدولي كرزمة شاملة أو كوصفة جاهزة ينبغي الالتزام بها .

ب- بتحييد أثر التغيرات الحاصلة على الصعيد الدولي على أوضاعهم لاسيما وأنها قد سرعت بانكشاف العديد من الاشكاليات كالتوزيع غير المتكافئ للموارد العربية ، ادارة الصراع مع اسرائيل في اطار التغير الحالي في مضمونه التاريخي وتحوله إلى مجموعات نزاعات محدودة .

ج- باختيار أسلوب التكيف الذي غالباً ما يترك لهم حرية الحركة وبما يدعم اتجاههم نحو بناء مشروعهم القومي . وتلك حالة ايجابية تهدف إلى تمكين العرب من استغلال قدراتهم في المجال الذي يختارونه

(٣٤) عن معنى التكيف ، انظر :
Hungtigton, S., Political Order in Changing Societies, New Haven, 1968, pp. 12-23.

(٣٥) أحمد يوسف أحمد ، النظام العربي وأزمة الخليج ، مجلة العلوم الاجتماعية ، خريف ١٩٩١ ، ص٢٠ .



وبما يحقق لهم أعلى درجة من التمكن في بناء حالة تفاعل مؤثر مع النظام الدولي ومؤسساته . وبذلك يكون التكيف قد حقق بصورة غير مباشرة حداً أدنى ومعقولاً من المطالب المرضية للنظامين [٣٦] « الحقيقة الأولى » .

ومع اشتداد تدفق التغيرات الدولية وجد العرب أن التكيف مع النظام الدولي ، مثل :

أ – خطوة واقعية جداً لعالم اليوم شرط أن يكون بادراك ووعي ووحدة موقف لكي يحموا أنفسهم من عدوانيته الكامنة .

ب– فرصة تجهز بها العرب لاستغلال المتغيرات الدولية ونتائجها لتأمين ودعم التطور العربي السلمي المتكافل بين أطراف النظام الاقليمي العربي وبما يعزز وجوده وينظم علاقاته . وهكذا يكون التكيف كنمط استجابة نوعاً من التحدي للنظام الاقليمي العربي لكي يبحث عن وجوده « الحقيقة الثانية » [٣٧] .

ويرى دعاة هذا الخيار ، أن التكيف خيار عادي ومنطقي في ظل ما يعانيه النظام الاقليمي العربي من تحديات كثيرة وتهديدات مستمرة . فالتحدي الاسرائيلي مازال قائماً والعلاقات مع دول الجوار مازالت مهزوزة المساند ومحملة بقضايا ملغومة (مياه ، معارضة ، تفوق عسكري ، طموح ... الخ) [٣٨] . والمؤسسات العربية ضعيفة الأداء والمجتمع المدني يعاني من اشكاليات كثيرة تعاضد ماتتعرض له شرعية الدولة القطرية من تحديات والتنمية العربية تنمية قاصرة وتابعة [٣٩] . ومع ذلك ظل التكيف بحاجة إلى تهيئة العديد من المستلزمات يمكن اجمالها بضرورات متعددة حيث فسح المجال أمام الارادة العربية لكي تقرر ما ينبغي أن يكون : القيام باستحضار حقيقي لرصيد الخبرات المتراكمة التي كسبها النظام الاقليمي العربي من جراء تعامله مع النظام الدولي وأخيراً ضرورة خلق تصور عربي واضح ومخطط بعناية للتعامل مع المتغيرات الدولية الحاصلة بما في ذلك بناء آلية لمواجهة الأزمات الداخلية والخارجية [٤٠] .

---

(٣٦) محمد السيد سعيد ، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج ، سلسلة عالم المعرفة ، ١٥٧ ، الكويت ، ١٩٩٢ ، ص٧٨ .

(٣٧) Khaled, A., Todays' Arab World Presents New Business Opportunities, Al-Hewar, No. 2, 1995, pp. 15-17.

(٣٨) غازي صالح نهار ، الأمن القومي العربي ، دراسة في مصادر التهديد الداخلي ، دار مجدلاوي ، عمان ، ١٩٩٣ ، ص١١٠ .

(٣٩) يوسف الصايغ ، التنمية العصية من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩١ ، ص١٥٣ ومابعدها .

(٤٠) منعم العمار ، مستقبل النظام العربي في ضوء التغييرات الدولية الجديدة ، شؤون عربية ، آذار/مارس ١٩٩٥ ، ص١٣٦ .



وتبعاً لعوامل متعددة ، كشفت الأحداث المتلاحقة التي مرّ بها النظام الاقليمي العربي عن :

١- فشله في تحقيق الاجماع حول بناء نموذجه في التكيف للمتغيرات الدولية . ومرد ذلك تأثر الولاء والتفاهم وربما حتى المنهج السياسي الوطني كثيراً بالتغيرات الحاصلة في النظام الدولي بعد عام ١٩٨٥ . ومن بين علامات هذا التأثر أن اختارت أقطار عربية سياسة الترقب أو المواجهة وفي فكرها احساس بسلبية أو سكونية النظام الدولي أو اختلال صورته بتفرد الولايات المتحدة الأمريكية [٤١] . بالمقابل اختارت أقطار عربية أخرى الانحياز للغرب والولايات المتحدة الأمريكية كفعل مرجح لديها على المصالح القومية رغم الاحساس بعواقبه على التوازن الاستراتيجي الاقليمي أو العلاقة مع أطراف خارجية فضلاً عن قصوره في بناء المشاركة الايجابية في عملية صيرورة النظام الدولي المقبل [٤٢] . وكنتيجة لذلك انشقت واجهة السياسة العربية تجاه النظام الدولي وبدا التكيف كخيار ضعيف يحمس بعض مفرداته المظهرية والجزئية كونه لا يتناول الفعل الشعبي الذي سيحصل على فرص كثيرة للافصاح عن اجتهاداته [٤٣] . وقد ترتب على ذلك أن تعرض التكيف لحالة انشقاق واضحة مع تعدد مسالك الارتكان العربية لأنماط التكيف . فالبعض استحسن نمط التكيف الذاتي الذي برز أيام القطبية الثنائية تبعاً لادراكه بأن هذا النمط سيساعد على خلق العملية الادراكية لمجريات التغير الدولي فضلاً عن معاونته بترسخ الظاهرة القطرية العربية ، بينما اتجه البعض الآخر إلى الرضى بنمط التكيف الاذعاني تبعاً لقناعته بأنه أمر مفروض نتيجة لما يمر به النظام الاقليمي العربي من مشاكل وأزمات اعجزته عن معاودة الفعل المؤثر . بالمقابل أخذ فريق آخر ، معتمداً على قناعته بامكانية الفعل الارادي العربي وحقه في الاختيار ، إلى تبني نمط التكيف المقاوم كما هو الحال مع موقف العراق وليبيا والسودان من حقائق التغير الدولي . إلا أن هذا الاختيار عرض هذه الأطراف إلى عمليات احتواء وتحجيم بدءاً من الحصار والمقاطعة الاقتصادية والدبلوماسية إلى استمرار خلق المتاعب والأزمات لها تحت حجج ووسائل مختلفة .

٢- فشله في تطويع شروط التكيف لصالح بناء مكانته الدولية كما فعلها ابان القطبية الثنائية . ومرد ذلك يكمن في أن التكيف الذي مارسه العرب حيال المتغيرات الدولية الجديدة كان فعل يهام لا فعل اختيار لاسيما في ارتباكهم في تحديد الآلية التي يتم من خلالها التكيف . ففي الوقت الذي جهدت فيه بعض الأطراف العربية نفسها لاحتواء المتغيرات الدولية ، وربما بعضها ، من أثره عملت أطراف

---

(٤١) حسن بكر ، النظام الدولي الجديد بعد أزمة الخليج ، مستقبل العالم الاسلامي ، العدد ٣ ، ١٩٩١ ، ص٧-٢٩ .

(٤٢) محمد حسنين هيكل ، العرب على أعتاب القرن ٢١ ، المستقبل العربي ، العدد ١٩٠ ، ١٩٩٤ ، ص١٠ .

(٤٣) ميشيل كيلو ، عن نتائج حرب الخليج ، الوحدة ، العدد ٧٩-٨٠ ، ١٩٩١ ، ص٥٨ ومابعدها .



أخرى على عقد صفقات مع القوى الدولية لتكريس تلك الآثار كما هو الحال مع الاتفاقيات الأمنية التي عقدتها دول الخليج مع بعض القوى الدولية (٤٤) .

٣- التفاعل : دعاة هذا الاتجاه يؤكدون على ضرورة الاقلاع عن النظر إلى الاستجابة المتوقعة من النظام الاقليمي العربي على أنها نظرية سحرية تجلب المراد فوراً . فهي عملية تدريجية غالباً ما تبدأ بالمبادرة كنمط من الاستجابة المستحدثة ثم تتراكم الأفعال التي تشكل ذات الهدف الذي يسعى النظام الاقليمي العربي إلى تحقيقه ألا وهو حفظ وجوده ومكانته كطرف في النظام الدولي . وفرض هذا الخيار يكمن بأن النظام الاقليمي العربي مازال ، رغم تأثره بشدة بالمتغيرات الدولية ، قادراً على ممارسة نوع من التفاعل المتبادل مع النظام الدولي . وتفعيلاً لتلك القدرة رأى دعاة هذا الخيار ، ضرورة :

أ - ادانة مواقف التقليد والمحاكاة التي اتسمت بها السياسة العربية طوال الفترة الماضية (٤٥) .

ب- اتباع منهج الواقعية السياسية تسهيلاً لعملية خلق نوع من الشراكة مع النظام الدولي مركزين على حتمية تحفيز العرب لذاتهم كطريق لخلق فرص لمعاودة بناء القوة والسلطان العربيين خاصة وأن التحولات الأكثر عمقاً في النظام الدولي تنبئ باتجاهه إلى توازن القوى وتعددها مما يسمح للنظام الاقليمي العربي فرصة حركة لبناء وتوفير شروط معقولة للتحول نحو أهداف أكثر عقلانية .

ج- الشروع بحركة شاملة وجريئة تخرج النظام الاقليمي العربي من حالة الدفاع والتبعية إلى حالة الهجوم بمدركات أفعال تعتمد المشاركة في عملية تشييد النظام الدولي المتحققة الآن وتعتمد هذه الحركة على الايمان بأن المبادرة بدون حافز مستحدث يعبر عن نفسه بتلقائية ويخلو من التبعية ستفشل وتخرج بأفعال عكسية . كما أن قانون التحدي ينص على عدم الرضى بأن النظام الاقليمي العربي ضحية من ضحايا التغيير الدولي (٤٦) .

د - استغلال حاجة النظام الدولي إلى نظم اقليمية فرعية تتحمل جزءاً من واجبات صياغة السلام العالمي (٤٧) .

---

(٤٤) نمد ناجي جواد ومنعم العمار ، الخليج العربي في عالم متغير ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٥ ، ١٩٩٦ .

(٤٥) بهذا المعنى ، انظر : حليم بركات ، حرب الخليج خطوط في الرمل والزمن ، يوميات في جوف الآلة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٣ ، ١٩٩١ ، ص٥٧-٧٢ .

(٤٦) يعتبر هذا الموقف رداً على نظرية وفلسفة نهاية التاريخ ، للمزيد انظر : ابراهيم محمود ، فلسفة نهاية التاريخ الأمريكية ، المستقبل العربي ، العدد ١٦٤ ، ١٩٩٢ ، ص١٣٢-١٤٣ .

(٤٧) Brezensiki, S., Ending the Cold War, The Washington Quarterly, Autumn, 1989, pp. 88-102..



هـ- البحث من جديد عن خطوات انطلاق جديدة تكون بمثابة استراتيجية قومية واحدة تهدف لفك قيود التعبئة المضادة وتقييم النجاحات الممكنة استراتيجياً . وهكذا يكون خيار التفاعل لعبة تشغيلية (Operational Game) قوامها البحث ، الفحص ، التقصي عن الفرص والفعل الذاتي المستقل . وتتطلب تلك اللعبة ، بالاضافة إلى فهم المتغيرات الدولية الجديدة ورسم استراتيجيات مواجهة لها دولياً واقليمياً ، تفعيل شروط الحركة الذاتية العربية ، تفعيل نشاط الدولة القطرية لا اهمالها كونها حلقة وسيطة لاتمام عملية تقييم سلوك العرب الكلي . فضلاً عن ضرورة استحضار الخبرات المتراكمة وتوظيفها واستخلاص القيم المطلوبة منها لبناء حالة تفاعل متميزة يستطيع العرب من خلالها التحقق في مجرى التغيّر وتنظيمه (٤٨) .

وهذا يعني أن هدف الاستجابة المطلوبة لم يستدع تغيير بيئة النظام الاقليمي العربي وربطها ببرامج بل الأهم كيف ننمي هذه البيئة عن طريق رسم استراتيجية تفاعل مع النظام الدولي ومتغيراته .

وقد سوغ دعاة هذا الاتجاه رؤاهم بالفوائد التي سيجنيها العرب من التفاعل حيث :

١- سيوفر لهم فرصة الحفاظ على قومية نظامهم لاسيما تجاه محاولات الشمال لجس المبادرات الذاتية أو باتجاه محاولات الأطراف الاقليمية « كالدعوة الشرق أوسطية » (٤٩) .

٢- سيجعل نظامهم حراً في اختيار أداة التعامل مع النظام الدولي والاقليمي . خاصة وأن النظام الاقليمي العربي يمتلك الكثير من المقومات الجغرافية التي تعينه في هذا المجال : الموقع ، الاقتصاد ، النفط ، الحضارة ، الاسلام .

٣- سيحقق للرأي العام العربي فرصة التأثير في الحكومات العربية لمراجعة مواقفها بشأن القضايا الوطنية والدولية من أجل ترشيد وعقلنة سلوكها السياسي بشكل يتماشى والمصالح العربية العليا .

٤- سيتيح للنظام الاقليمي العربي فرصة التحسب لكينونة النظام الدولي (الجديد) الذي لايزال في مرحلة السيولة واثارها المتوقعة خاصة في ظل رواج فكرة اعادة هيكلة النظام الاقليمي العربي لصالح الدعوة الشرق أوسطية .

واذا كان دعاة هذا الاتجاه قد أفرطوا في تسويغ مبررات التفاعل إلا انهم لم يصفوا لنا صيغة العلاقات التي يتضمنها هذا الخيار هل هي علاقات للتعاون أم الصداقة أو الوكالة الأمنية أم توزيع

---

(٤٨) عن استخدامات بحوث العمليات في مجال السياسة الخارجية للأقطار العربية وكأول محاولة لباحث عراقي بهذا الصدد ، انظر بحثنا عن مستقبل الفعل السياسي الخارجي ، دراسات ايرانية ، ١٩٩٣ .

(٤٩) هذا ما أكد عليه بيان جامعة الدول العربية في ١٠/١/١٩٩٦ .



الأدوار ... الخ ، كما لم يصفوا لنا احتمالات تعرض النظام الاقليمي العربي لجوانب صراعية من الممكن اثارتها من جراء كثافة العلاقات بينه وبين النظام الدولي وتضارب أهدافهما فضلاً عن المعوقات الذاتية والموضوعية العربية والدولية التي تنال طبيعة التفاعل ودرجات نجاحه في مستوياته المختلفة والتي ستؤثر بلا شك على ديناميكيته الكلية .

■ **من حيث العلاج** . وقد فهم العرب مدلول الاستجابة للمتغيرات الدولية الجديدة كأحد الخيارين :

أ – الخيار الأول : الشروع باصلاح النظام الاقليمي العربي ، حيث يرى أصحاب هذا الخيار ، الذين شغفوا بالبحث عما ساد النظام الاقليمي العربي من صحوة احياء ونهوض في النصف الثاني من الثمانينات ، ان التغيرات التي تعرض لها النظام الاقليمي العربي من جراء حركة التغير الدولية هي تغيرات هيكلية وعميقة وان عدم ضبطها سيؤدي إلى اختلالات كثيرة في توازن القدرة العربية والتي تؤدي بدورها إلى الاضطراب والارتباك في ضبط شروط التعامل داخل النظام الاقليمي العربي أو بينه وبين النظام الدولي الذي سبق الأول في معاناته من جراء تدفق حركة التغير فيه (٥٠) . وفي الوقت الذي جهد النظام الاقليمي العربي نفسه للتكيف مع المتغيرات الدولية وجب عليه المباشرة باصلاح حاله وفق مبادرة تهدف إلى تطبيق صيغة معقولة من التأهيل لتدعيم شروط الاحياء المتدفقة في جسده باعتبارها البديل المحصن له ضد أية محاولة لتهميشه . وتتضمن تلك الصيغة التحفز نحو (٥١) :

١ – تحديث قيم النظام الاقليمي العربي وبما يعلي من درجة الالتزام بالمرجعية القومية .

٢ – تجديد معادلات تبادل المصالح بين أطراف النظام الاقليمي العربي كسبيل مجرب لتحقيق كفالة للتطوير السلمي للعلاقات العربية – العربية وفق صيغ مختلفة وشاملة تأخذ من مبادلة مفهوم الأمن بالدعم الاقتصادي سبيلاً لاصلاح العلاقة بين الدول العربية الغنية والفقيرة التي تتمتع بالقدرات العسكرية الكبيرة مثلما تأخذ من تكامل أداء التجمعات الاقليمية سبيلاً لتمكين النظام الاقليمي العربي من حيازة مكانة لائقة دولياً .

٣ – تقويم عمل مؤسسات النظام الاقليمي العربي والاقتراب بها وبأدائها على نحو مماثل مع النموذج الأوروبي .

---

(٥٠) عبد الاله بلقزيز ، بعد الحقبة السوفيتية ، العرب واحتمالات المستقبل ، العدد ١ ، ١٩٩٢ ، ص٥١-٥٦ .

(٥١) محمد السيد سعيد ، نحو نظام عربي جديد بعد أزمة الخليج ، كراسات استراتيجية ، رقم ١ ، مركز دراسات الأهرام ، ١٩٩١ ، ص١٨ ومابعدها .

٤- صياغة رؤية أمنية موحدة تقوم على أساس اشاعة الثقة والتخلص من الهواجس والمباشرة بخلق صيغة ادراك موحد لمستويات الانكشاف والمناعة أمام التهديدات الناشئة من جراء تدفق التغير على الصعيد الدولي والاقليمي وبما يعيد تكون معطى الأمن القومي العربي من جديد .

٥- المباشرة بتجديد أو احياء دور القلب القيادي .

٦- بناء نموذج واقعي وثابت لتصريف العلاقة مع دول الجوار .

ورغم اصرار دعاة هذا الاتجاه على رؤيتهم إلا أن نغمة اصلاح النظام الاقليمي العربي رغم صلاحيتها في الظروف التي سادت فيها بقيت أسيرة التراكم المتولدة من كثافة الأفعال الداخلية والحاح الحاجة للتوصل إلى حالة توافق بشأنها . الأمر الذي فسح المجال أمام الجميع للتحقق من جدوى الاصلاح والفائدة المرجوة منه (٥٢) .

ب- الخيار الثاني : المباشرة باعادة بناء النظام الاقليمي العربي من جديد .

برزت مفردات هذا الخيار بعد تحقق قناعة مفادها أن حال النظام الاقليمي العربي السيئة لم تعد أساساً صالحاً لبناء فعل قومي مقتدر ومتوازن لاسيما في ظل توجه النظام الدولي إلى التكتل والاندماج (٥٣) . الأمر الذي يستلزم حتماً اقامة نظام عربي وفق صيغة جديدة تقوم على أساس الحرية ، العدالة ، التكافل والاندماج القومي . وتلك مهمة جديدة لأن العرب تعودوا على قياس التهديد الدولي لنظامهم الاقليمي على أساس التناقض بين مقتضيات الحفاظ على تماسك النظام وفعاليته وامكانياته وبين مقتضيات حفاظ القوى الدولية الكبرى على مصالحها في المنطقة وتأثيرات التنافس فيها (٥٤) . إلا أن الأحداث المتوالية كشفت عن عجز النظام الاقليمي العربي في التخلص من اثار التغير الدولي ومضاعفات أزمة الخليج والتي ستبقي البيئة العربية معرضة للارتباك حيث تداخل التحالفات القائمة والعابرة للتيارات السياسية والتوجهات الايديولوجية السائدة ، تصاعد درجات الثقل الذي تمثله الدول القطرية ... ثم فقدانه للجهد الحركي الذي يؤطر فعله المطلوب أو المتوقع (٥٥) .

---

(٥٢) محمد سعد أبو عامود ، الاحتمالات المحتملة لمستقبل النظام الاقليمي العربي ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٨ ، ١٩٩٢ ، ص٢٥ . وكذلك : محمود رياض ، عودة إلى النظام العربي ، نشرة المنتدى ، العدد ٦٢ ، ١٩٩١ ، ص١٦ وما بعدها .

(٥٣) عبد المنعم المشاط ، الوطن العربي بين التكامل القومي ودعاوي التجزئة ، شؤون عربية ، العدد ٧٢ ، ١٩٩٢ ، ص٢٤ .

(٥٤) مختار مطيع ، محاولة في تفسير طبيعة النظام الدولي وموقع العرب فيه ، مجلة الوحدة ، الرباط ، العدد ٩٠ ، ١٩٩٠ ، ص١٦ وما بعدها .

(٥٥) محمد جابر الأنصاري ، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية ، مدخل إلى اعادة فهم الواقع العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٤ .



المصدر : شؤون عربية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : سبتمبر ١٩٩٧

وهكذا تداخلت صور التأثير الداخلية والخارجية في هيكلية الفعل العربي الذي تم تعويقه في ظل تماهي النظام الاقليمي العربي نفسه وبشكل ملفت للنظر وتهاون لا يصدق تجاه تحقق ولو خطوة جادة واحدة باتجاه بناء حال جديدة . الأمر الذي يلقي اللوم كله في الساحة الداخلية تبعاً لقناعة أصحاب هذا الخيار بأن الحل يكمن ومايزال في البيت العربي .

خامساً - التقييم والاستنتاجات

فيما تقدم حاولنا استعراض الخيارات المطروحة أمام العرب لتأطير استجابتهم حيال ما يمر به النظام الدولي من تغير . ووجدنا أن أهم ما تتميز به تلك الخيارات أنها تتداخل فيما بينها وتترابط وتتشابك بنقاط عديدة . وذلك أمر مفيد يتوافق مع القصد حيث تكوين رؤية واحدة تجمل ما يجب على العرب اتباعه وبصورة لا يمكن للحجج التي كونتها مواقف ارتجالية أو نفعية أو انفعالية أن تحجبها وتحول دون تحوّل هذه الرؤية لموقف واضح ينبه السياسة العربية لحالها ويحفزها للعودة لنفسها . وقد ظل الوعي بمجال النظام الاقليمي العربي حاضراً دعمت وجوده محاولات عدة قامت بها مراكز القرار السياسي ومراكز البحوث القطرية والقومية فضلاً عن الحاح الجماهير العربية التي كانت أبعد طموحاً وأشد تفاؤلاً بقدرتها على بناء استجابة متمكنة تحفظ حقوقها بوجه عصف المطامع الدولية محققة تأثيراً واضحاً على النخب الحاكمة التي أجبرت على استثماره في بناء موقف موحد بوصف أسس استجابة تطامن الهواجس المتشكلة لدى البعض والداعية إلى أن التغيرات الدولية ستكون ميعاداً لنهاية النظام الاقليمي العربي وتخلق مناخاً مشجعاً للنظم العربية لكي تتعامل مع مستقبل آت وتتخطى المشاكل المتولدة بنوع من الايجابية (٥٦) . وازاء ذلك ساد نوع من الاحساس لدى الجميع بأن التغيرات الدولية في طبيعتها تمثل تحدياً ينبغي على العرب مواجهته بفن واسلوب عمل جديدين يقومان على أساس قراءة نقدية وجريئة تصوب السياسة العربية وافتراضاتها وهياكلها (٥٧) . ولم يكن هناك طريق يفصح عن أهمية ذلك غير معركة حقيقية مع الذات تستلزم انقلاباً يحدد الارادة ويهيئ النفس لبناء فعل مشترك يقوي الاتجاه نحو استغلال مقومات القوة الجاهزة للفعل . وتتمثل تلك المعركة باحياء مسار الفعل والأداء للنظام الاقليمي العربي كونه السبيل للعودة بالسياسة العربية إلى سابق مصداقيتها ومكانتها في النظام الدولي . وتبدو هذه المعركة ضرورية للسياسة العربية التي مازال تحافظ على جذوة الفعل الأصوب حيث وحدة المصالح العربية ، وحدة الأمن القومي العربي ، حرمة ووحدة السيادة الجغرافية ، التنمية المستقلة ... فضلاً عن الحاجة لبناء تدابير ثقة بين الأقطار

(٥٦) أحمد صدقي الدجاني ، وجهة نظر عربية في النظام العالمي الجديد ، شؤون عربية ، العدد ٧٤ ، ١٩٩٣ ، ص٤٠ .

(٥٧) محمد العربي ، النظام الدولي الجديد ، ماذا تغيّر فيه ؟ وأين نحن من مستجداته ، المجاهد الاسبوعي ، ايلول ، ١٩٩٤ ، ص١٥ .



العربية بما في ذلك اعطاء جرعة قوية للأجهزة التنفيذية القطرية والقومية كجزء من الجهود المميزة والواجبة لملاحقة شروط التغيير ومواكبتها والتحفز لشروط مواجهتها حتى لو استلزم ذلك ايجاد أجهزة متفرغة كخلايا تهتم بالقضايا سياسياً كما هو الحال مع الجهد القومي للجامعة العربية بعد ١٩٨٥ ولحد الآن (٥٨) واقتصادياً حيث الجهد المتميز لاقامة شبكة اقتصادية قومية ، واجتماعياً حيث الرغبة الصادقة لمواجهة فجوات الدخل ... اقامة استراتيجية عربية لتنظيم النمو السكاني ... الخ (٥٩) . ومع تطور الأحداث بدت معالم خيار حتمي تتكون في الداخل معيدة للفعل العربي نسقه الاحيائي بعد أن اقتنع الجميع بأن اصلاح النظام الاقليمي العربي عن طريق التوجه إليه من البيئة الدولية التي يصعب التكهن بافتراضاتها ومآلها ، أمر غير ذي جدوى . عندها تختصر مدلولات الاستجابة لصالح تطور نحو النظام الاقليمي العربي (٦٠) .

---

(٥٨) انظر بهذا الصدد جهود جامعة الدول العربية بشأن قضية الحصار على العراق وقضية لوكربي في مجلة شؤون عربية للأعوام ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ .

(٥٩) جميل مطر ، جامعة الدول العربية والنظام العربي ، طرح لاشكاليات التطوير ، شؤون عربية ، العدد ٦٩ ، ١٩٩٢ ، ص١٩ ومابعدها .

(٦٠) محمد عبد الرحمن مرحبا ، انتفاضة العقل العربي ، دار عويدات الدولية ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص٤٨ ومابعدها .

○ دراسات

الموقف العربي والمتغيرات الراهنة في البيئة الدولية

د. نظام العباسي
جامعة النجاح الوطنية – فلسطين

د. أحمد ظاهر
جامعة اليرموك – الأردن

مقدمة

شهد العقد الأخير من القرن العشرين تغييراً يكاد يكون شاملاً في البيئة الدولية ، ويشير إلى ظهور نمط جديد في النظام الدولي الذي سيسود القرن الحادي والعشرين . فبعد تراجع الاشتراكية وتهاويها في أكبر معقل لها (الاتحاد السوفييتي) ، وتحول دول حلف وارسو إلى الديمقراطية والالتحاق بحلف الأطلسي ، والاتكاء على سياسة الاقتصاد الحر على النمط الغربي ، ظهر في الأفق نظام دولي جديد يتمثل بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية . وتهدف هذه الدراسة إلى القاء الضوء على الموقف العربي ، محاولة رسم استراتيجية جديدة تتوافق مع المعطيات الحاضرة . وعلى ذلك فسوف نتطرق أولاً إلى النظام الدولي الجديد وميزاته واختلافه عن الأنظمة التي سادت قبله ، ثم نتطرق إلى الموقف العربي وما يمكن أن يتبناه من استراتيجية جديدة ثانياً .

اولاً - النظام الدولي الجديد

انطلاقاً من أن النظام الدولي – الذي يتمثل بعلاقات الدول مع بعضها كوحدات مستقلة – نظام متغير ومرن ، فان النظام الجديد قد انبثق نتيجة متغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية وعسكرية .

وكأي نظام لابد من تجاوز ذاته باستمرار ، فقد تجاوزت التناقضات السياسية والاقتصادية والعسكرية ذاتها في فترة الحرب الباردة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، مما أسفر عن وجود قوة واحدة جديدة هي الولايات المتحدة الأمريكية بدءاً من تسعينيات القرن العشرين . ويتميز النظام الدولي أساساً بحيوية التغيير السريع ، متخذاً أثناء تغيره أشكالاً عديدة .

وقبل أن نشرع في الحديث عن صفات ومكونات النظام الدولي الجديد ، سوف نعرض بايجاز إلى المراحل التاريخية التي مر بها المجتمع الدولي ، أثناء تطوره ، في التاريخ الحديث والمعاصر .

يتفق الدارسون للعلاقات الدولية ، على أن المجتمع الدولي مر بثلاث فترات تاريخية ، أثناء تطوره الحديث والمعاصر ، هي :

- الفترة الأولى : وتمتد من معاهدة ويستفاليا عام ١٦٤٨ وحتى الحرب العالمية الأولى .
- الفترة الثانية : وتمتد من نهاية المرحلة الأولى حتى نهاية الثمانينيات من هذا القرن .
- الفترة الثالثة : وتمتد من نهاية المرحلة الثانية ومازالت مستمرة ، وهي المرحلة التي ظهر خلالها ما عرف بالنظام الدولي الجديد .

وسوف نركز في هذه الدراسة على المرحلة الأخيرة – انسجاماً مع موضوع البحث .

تميزت الفترة الأولى بوجود الدولة القومية ، كأساس للوحدات السياسية التي تقوم عليها العلاقات الدولية . وانطلقت هذه الوحدات السياسية من مبادئها الخاصة بها ، كالاستقلال الذاتي ، والسيادة الذاتية ، والولاء القومي ، ولا يحق لأي وحدة سياسية أخرى التدخل بشؤونها الداخلية . كما اعتبرت أن أي تمرد لأفرادها عليها هو بمثابة خيانة عظمى ، منطلقة من اعتبارها أن ولاء الأفراد لسيادتها من المسلمات التي لا تخضع للنقاش ..

ويعتمد هذا التغيير السريع على عوامل عدة ، أهمها السياسة الخارجية ومتغيرات السياسة الدولية المستجدة والدبلوماسية ، وهي عوامل تسارع أو تؤخر من عمليات التغيير التي تصيب النظام الدولي وتؤثر على أنظمته الفرعية ايضاً .

وكان من المتعارف عليه ، ان الدبلوماسية والعسكرية هما اللتان ترسمان معاً علاقات الوحدات السياسية في النظام الدولي [١] . ولم تعرف المرحلة وسائل الاعلام النفسية أو الضغط الاقتصادي أو التغلغل الايديولوجي والثقافي أو التحريض السياسي من خلال الأحزاب السياسية التي تعطي ولاءها لوحدات سياسية أخرى ، أو الحركات السياسية التي تهدف إلى قلب نظام الحكم أو أي شيء من هذا القبيل .

وتمثل النظام الدولي خلال هذه الفترة ، في الدول الأوروبية كبريطانيا ، وفرنسا ، وهولندا ، وبروسيا وأسبانيا ، وغيرها من الدول الأوروبية ، مع الاشارة إلى أن مناطق العالم الأخرى لم تشكل أي تأثير على هذا

(١) انظر على سبيل المثال لا الحصر : كانتير ، روبرت : السياسة الدولية المعاصرة ، ترجمة أحمد ظاهر (عمان : مركز الكتاب الأردني ، ١٩٨٩) ص٩٢ وما بعدها . ايضاً : اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية (الكويت : جامعة الكويت ، ١٩٧١) وكذلك :

Andrew Scott, The funtioning of the International Political System (New York : Macmillan Relations, 1967), A. Organiski, World Politics (New York : Knoff 1958), F. Green, Dynamic of International Relations, (New York : Holt, Rinehart and Winston, 1966).



النظام الدولي ، كما لم يشكل أي نزاع بين الدول الأوروبية آنذاك نزاعاً دولياً ، وذلك لغياب الهيئات الاقليمية أو الدولية لحل الصراع . أضف إلى ذلك ، ان طبيعة النزاعات لم تكن ايديولوجية في غالب الأحيان ، بل كانت صراعات الأسر الحاكمة حيث لم يكن للأيديولوجية أي اهمية تذكر . وكانت الصراعات القائمة بين الدول تحل من خلال التفاوض . وإذا لم تصل الأطراف المتنازعة إلى حل فالحرب قائمة لا محالة . وكانت الحرب ، ان وقعت ، محدودة ولا ترمي لتدمير العدو والقضاء عليه ، ولم تكن هناك حاجة إلى وجود نظرية تفسر النزاعات أو الحروب أو استراتيجية معينة يستفيد من خلالها المتخاصمون .

وشهدت الفترة الثانية من فترات تطور النظام الدولي زيادة عدد الوحدات السياسية ، وخاصة بعد أن نالت دول العالم الثالث استقلالها وبرزت المنظمات الدولية . وعرفت الفترة زوال الاستعمار القديم وحلّت دول الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة كدولتين قويتين متنازعتين على التوسع والانتشار والنفوذ والتسابق في التسلح ، حيث أقام الاتحاد السوفييتي حلف وارسو الذي شمل دول شرق أوروبا ، وأقامت أمريكا حلف الأطلسي الذي ضم دول غرب أوروبا . وحافظ الحلفاء على توازن القوى في النظام الدولي . انبثق عن هذا الوضع الجديد عدة منظمات غير حكومية أثرت في العلاقات الدولية ، وتغيرت المجتمعات عن طريق التبادل التجاري والعلاقات الثقافية وهو أمر لم يكن موجوداً في الفترة الأولى من قيام النظام الدولي . وظهرت نتيجة هذا الوضع عصبة الأمم عام ١٩٢٢ مباشرة بعد الحرب العالمية الأولى ، ثم الأمم المتحدة والوكالات المنبثقة عنها عام ١٩٤٥ مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية .

وقد اضطلعت هذه المنظمات ومازالت تضطلع بدور فاعل في النزاعات . وعلى هذا ، لم تعد للدول القومية والوحدات السياسية الأهمية القصوى الفاعلة في النظام الدولي ، وازدادت سلطة المنظمات والهيئات الدولية . وبناء على هذا ، فقد أصبحت السيادة القومية قانوناً نظرياً وليست واقعاً سياسياً ، وامتد الأمر ليشمل مبدأ الولاء القومي الذي لم يعد محتكراً من قبل الوحدة القومية السياسية الواحدة ، وأصبح للرأي العام دور في تشكيل السياسة الداخلية والخارجية وبرزت أهمية الايديولوجيا التي تؤثر على العمل السياسي ، وأضحى للانقسامات الداخلية دلالات دولية تستطيع الدول الأخرى استغلال وجودها . وأما على الصعيد العسكري فقد ظهرت حروب غير نظامية كحرب العصابات ، وأصبح للهجوم العسكري المباغت أهمية كبرى وهو ما يعرف بالضربة الأولى . وشهدت الفترة سرعة في تطوير وتغيير الأسلحة ، وامتلكت الدول الكبرى أسلحة متطورة للغاية تجعل من المواجهة معها أمراً صعباً .

أما الفترة الثالثة أو ما عرف بالنظام الدولي الجديد ، وهي فترة موضوع البحث ، فقد شهدت زوال الاتحاد السوفييتي كقوة دولية وظهور الولايات المتحدة كقوة عظمى دون منازع . ورغم أن الكتابة حول هذا



الأمر مازالت في طور الحضانة إلا انه لا بأس من استعراض أبرزها . ويأتي على رأس القائمة ، مقالة للباحث باري بوزان Barry Buzan [٢] بعنوان « نماذج جديدة حول الأمن العالمي في القرن الحادي والعشرين » . يحلل بوزان في هذه المقالة الفترة الجديدة في أعقاب انتهاء الحرب الباردة ، دارساً العلاقة بين دول الشمال ، والتي يطلق عليها دول « المركز – Center » ودول الجنوب ، التي يسميها « بالدول المحيطة – Periphery » . ويرى الباحث أن دول المركز هي الدول المسيطرة تماماً على الموقف . أما الدول المحيطة ، فليست سوى دول تابعة لدول المركز أكثر من أي وقت مضى منذ الاستقلال . ويرى أن حرباً باردة بشكل حضاري تأخذ مجراها الآن بين الشمال والجنوب ، وقد حل الاسلام مكان الشيوعية في كونه المعارض للسيطرة الغربية . والحرب الباردة هذه التي يشير إليها بوزان يلازمها تسارع في التسلح بين دول الجنوب من أجل أمنها واستقرارها .

ولكن قضية أمن واستقرار الأنظمة السياسية القائمة في دول المحيط هي قضية بقاء فقط ، من وجهة نظر الكاتب ، حيث يقول : « ان مفهوم الأمن الذي استعمله هنا هو مفهوم واسع وفضفاض . ويشمل المفهوم حرية الأنظمة السياسية في دول المحيط (الدول التابعة) من عدم الاعتداء عليها وحريتها في ابقاء هويتها مستقلة إلى أبعد الحدود ، ووقوفها أمام أي تغيير يمكن أن يهدد جوهر وجودها . ان جوهر الموضوع بالنسبة لأمن واستقرار هذه الدول هو الحفاظ على بقائها حية كما هي ، ولكن ظروف الحفاظ على ذاتها مختلف فيها » [٣] .

وعلى الرغم من تأملات بوزان واستشرافه للمستقبل ، فاننا نلاحظ أن بعض طروحاته قد وصفت حالة الفترة الثالثة من تطور العلاقات الدولية ، والتي بدأت عام ١٩٨٩ بشكل عام . كما ان وصفه قد لا ينطبق على الدول العربية لكونها دولاً أعضاء في الجامعة العربية ، وأعضاء في دول عدم الانحياز ، وأعضاء في المؤتمر الاسلامي .

ورغم اننا سنعرض لوضع العالم العربي في القسم الأخير من هذه الدراسة ، لابد من القول هنا بان انقسام الدول العربية في ولاءاتها المتعددة أثناء الحرب الباردة والفترة الثانية من تطور العلاقات الدولية ، لم يجعل لها فلسفة واضحة في علاقاتها مع الغرب في الفترة الثالثة . وكما كانت الدول الغربية حائرة في علاقاتها مع العرب والشرق في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ، فهي حائرة في تعاملها مع القوة العالمية الوحيدة في الفترة الثالثة . ان موقف العرب في الفترة الثانية أشبه بدولتي المناذرة والغساسنة اللتين دارت الأولى في فلك الفرس وذهبت الثانية لتدور في فلك الروم .

(٢) Barry Buzan, "New Patterns of Gobal Security in the Twenty-First Century", International Affairs, Vol. 67, No. 3, (July 1991), pp. 431-451.

(٣) المرجع السابق ، ص٤٣٢-٤٣٣ .



وفي العقد الثاني من القرن العشرين ، انحاز القوميون والدول التي تحكم بحزب واحد للدول الاشتراكية ، بينما انحازت الدول الأخرى غير الحزبية إلى الغرب . وقد وصلت الحرب الباردة العربية أشدها في ستينات هذا القرن ، ممثلة بتلك الدول العربية التي تدور في فلك الغرب ، وتلك الدول العربية التي تدور في فلك الاتحاد السوفييتي .

وعلى الرغم من التغييرات التي يتصف بها النظام الدولي الجديد من حيث ظهور قوى اقتصادية دولية كاليابان ، والاتحاد الأوروبي ، وفوقهم جميعاً الولايات المتحدة الأمريكية ، وزوال الصراع الايديولوجي ، أو خفوت حدته إلى درجة الصفر ، واهتمام الدول الصناعية الرأسمالية الغربية بأمن واستقرار العالم أجمع وتقويته ، فان الدول التابعة تكمن فائدتها من هذا الوضع في تأمين استقراره السياسي والعسكري والاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، إذا تمكنت من تبني فلسفة جديدة مختلفة عن فلسفتها السابقة ، بحيث تنسجم مع النظام الجديد ، كما سنعرض لذلك في حينه .

وإذا كان النظام الدولي الجديد أو المجتمع الدولي الجديد سينتقل من وضع الاستعداد للحرب من أجل السلم والأمن والاستقرار إلى التركيز على التنمية الاقتصادية ، فهل يعني ذلك أن هذا هو الطريق الأفضل للوصول إلى الأمن والاستقرار ؟. ان العالم مازال يعاني من قضايا سياسية لم تحل بعد ، فالايديولوجيات العلمانية لم تستطع القضاء على الشعور القومي أو الديني في كثير من مناطق العالم ، وحتى في الدول الغربية الديموقراطية . ومازالت القضايا كالمشكلة الفلسطينية وكشمير وقبرص تعطي مؤشرات على مستقبل مجهول . وأثبتت التجارب أن القدرة العسكرية لا تستطيع دائماً أن تحافظ على الأمن والاستقرار . وكان اعتقاد الغرب ومازال ، ان استعمال القوة يؤدي إلى الأمن والسلام العالميين ويعتقد انه الأجود والأفضل للعالم ، بل خلافاً لذلك فان اليائس والبائس والمحتاج والمحتقر لابد من أن يلجؤوا لاستعمال العنف في مواجهة العنف . ان العمل العنيف لا يولد إلا عنفاً أكثر منه شدة . ومن الملاحظ أن العالم المحروم دائب على التعلم من أساليب الغرب الحربية ليقوم هو بنفسه في الاستعداد للحرب من جديد بفضل التقدم التقني والعسكري . وقد لا يقف الأمر عند هذا الحد بل من الممكن أن يمتد الصراع داخل المناطق المتعاونة في داخل أوروبا بعد زوال القوتين العظميين كما يتنبأ بذلك بعض الدارسين لأوروبا (٤) .

وقد ينشأ الصراع داخل القوى المتحالفة في الأنظمة الصناعية الديمقراطية من خلال المفهوم الاقتصادي التام الاستقلال . ان الاستراتيجيات المتبعة من قبل الأعضاء المتحالفة في سبيل الحصول على الثروة والغنى الناجم عن الانتاج والسيطرة على الأسواق الاستهلاكية قد تؤدي ايضاً إلى صراع الأطراف

(4) John Mearsheimer, "Back to the Future : Instability in Europe After the Cold War", International Security (Summer, 1990), pp. 55-56.

التي تجد أن لها حقوقاً مهضومة . وقد بدأت تظهر على السطح معالم هذا الصراع من قبل السياسيين والاقتصاديين الغربيين . وتراعي الاستراتيجية اليابانية التجارية مصالح المستهلكين ، حتى وان كان ذلك على حساب المنتجين ، وذلك من خلال التطور الصناعي والتقني الأمر الذي قد يؤدي لتحويل المركز الصناعي العالمي إلى اليابان [٥] . وبما ان الثروة الاقتصادية قوة تضاهي القوة العسكرية ، فمن الممكن أن يتحول هذا الموقف إلى صراع حاد بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية [٦] .

ان امكانية تفجير صراعات في الفترة الثالثة من فترات تطور المجتمع الدولي (النظام الدولي) لايقتصر على صراع الشمال والجنوب أو دول المحور ودول المحيط فقط ، بل يمكن أن تطال الدول الصناعية المتقدمة والأقل تقدماً ايضاً .

لقد قيل ان فقراء الدول الأقل تقدماً لايخلقون مجالاً للصراع مهما بلغت حدة التذمر . وقد يكون هذا صحيحاً عند النظر في متغير التحولات الاقتصادية وأوضاعها ، إلا ان الايديولوجيات في هذه الدول قد تنقلب ضد المؤسسات الغربية ووكالاتها الرأسمالية . أضف إلى ذلك عدم التجانس في هذه الدول والزيادة السكانية ، والمشاكل التي قد تؤدي إلى صراع الدول المتقدمة مع الدول الأقل تقدماً خاصة إذا كانت الأولى تحاول الحفاظ على مستوياتها الصحية ومستقبلها البيئي . ومثال ذلك دول أمريكا اللاتينية التي تعتبر أكبر مصدر للمخدرات والتي قد يصعب على الولايات المتحدة أن تقيم تعاوناً بل صراعاً معها .

ولا يقف أمر الصراع عند هذا الحد ، بل يتعداه إلى نتائج الصراع بين الأفراد ودولهم . ففي دول العالم المحيط (دول العالم الثالث) حيث تسود دكتاتورية الحاكم الديني ، أو الرئيس العسكري ، فان نشوب صراع بين الأفراد والدولة لا يقتصر على تلك الدولة فقط ، بل يمتد ليؤثر على النظام الدولي . ان نجاح

---

(٥) James Fallows and Others, "Beyond Japan Bashing," US News and World Report (May 7, 1990), pp. 54-55.

(٦) Edison Spencer, "Japan as Competitor", Foreign Policy, (Spring 1990), p. 165.

والأمر لا يقتصر على اليابان والولايات المتحدة فقط بل يمتد ليشمل الولايات المتحدة واوروبا الغربية ايضاً . فإذا استمرت الادارة الأمريكية بدعم اتفاقية التجارة الحرة لشمال امريكا (نافتا - NAFTA) وتركيزها على تجربة حرية التجارة في المناطق الأمريكية فقط فان هذا يعني خلق جو من الصراع بين امريكا ودول اوروبا الغربية التي تطمع في أن يمتد نموذجها ليشمل اتفاقية تجارية تشمل دولاً شتى . ويلاحظ من التصريحات الأمريكية الحالية كتلك التي صرح بها لاري سمرز (Larry Summers) من وزارة الخزانة الأمريكية في ٣٠ مارس ١٩٩٣ ، بان الادارة الأمريكية ستدعم نافتا لتشمل امريكا الجنوبية حتى شيلي ، وكانت الاتفاقيات التجارية التي حاولت الولايات المتحدة القيام بها في ستينات وثمانينات هذا القرن قد تعثرت مما أدى إلى عدم اتفاقها مع دول أوروبا وخاصة فرنسا تحت حكم ديغول في الستينات . لتفصيل هذا الأمر، انظر :

Jagdish Bhagwat; "Beyond Nafta", Foreign Policy (Summer, 1993), pp. 155-162.



الثورات الشعبية في هذه الدول قد لا يكون مضموناً لدى دول المركز ، الأمر الذي يحدث خللاً في المجتمع الدولي من جهة ، ويسيء إلى قضية حقوق الانسان من جهة أخرى . والأهم من هذا وذاك ، دخول الأفراد في صراع مع أنفسهم ومع الدولة من خلال ابدال نظام فاسد بنظام أفسد منه . ودول عالم المحيط التي خبرت مثل هذا النوع من التغيير ، دليل واضح على سوء النتائج .

وعلى الرغم من طموح المخطط الأول للنظام الدولي الجديد (الولايات المتحدة الأمريكية) في تحويل الصراع العسكري إلى تعاون اقتصادي ، ونشر السلام وطي الصراعات ، واحقاق الحقوق الانسانية ، ونشر الديموقراطية ومبادئها في العدالة والحرية في القول والفعل على الصعيد العالمي ، إلا أن هذه الطموحات لايمكن تحقيقها إذا ظل المخطط الأمريكي يعيش في عقلية الفترة الثانية من فترات تطور النظام الدولي (فترة الحرب الباردة) . ولا تستطيع الولايات المتحدة أن تنسحب من مشكلات العالم وتتراجع إلى سياسة مونرو في العزلة والتقوقع بحجة اصلاح الأوضاع الاقتصادية الداخلية المتدهورة [٧] . وفي الوقت نفسه ، فان ضعف الولايات المتحدة اقتصادياً نتيجة الحد من تقنيتها العسكرية يضعها في موقف العاجز عن وضع طموحاتها موضع التطبيق العملي . ولعل أفضل تعبير عن هذا الأمر ، ما قاله « ستانلي هوفمان – Stanly Hoffman » حول ضعف الولايات المتحدة : « ... ان التحول من التأثير العسكري إلى التأثير الاقتصادي يضعف قدرة وقوة الولايات المتحدة الأمريكية (في قيادة العالم) حيث قل اعتماد الآخرين على التقنية العسكرية الأمريكية . وعلى الصعيد الاقتصادي فان ضعف ميزانها التجاري والديون المتراكمة عليها يجعلانها في موقف ضعيف لا يوازي فترة ما بعد الحرب (العالمية الثانية) . ان قدرتنا على صياغة سياستنا الخارجية بناء على قوتنا الاقتصادية قد لانت كثيراً . واعتمادنا على مصادر أجنبية لانتاج تقنيتنا في تصاعد مستمر . ان لاخفاقاتنا الاقتصادية جذوراً تتعلق بفشلنا ، نابعة من سياستنا الداخلية كانخفاض سعر الفائدة وعدم كفاية الاستثمارات المنتجة ، واهتمام المستثمرين بفوائد قصيرة الأمد ، ونظام تعليمي للتقنية فقير للغاية . وفوق هذا وذاك عدم القدرة على استغلال المصادر المتاحة ، اضافة إلى تذمر شعبي ومقاومة لدفع الضرائب » [٨] .

وبصرف النظر عن اتفاقنا أو اختلافنا مع هوفمان على ضعف السياسة الخارجية الأمريكية عند قيادتها لعالم ما بعد الحرب الباردة ، فان الذي لا نشك فيه ان المبادئ الأساسية في السياسة الخارجية الأمريكية أثناء الحرب الباردة ، وعلى رأسها محاربة الشيوعية ، ودعوتها لسياسة السوق التجاري الحر ، لم تعد عوامل

(٧) Charles Maynes "America Without the Cold War," Foreign Policy (Spring, 1990), p. 13.

(٨) Stanly Hoffmann, "A New World and Its Troubles", Foreign Affairs (October, 1991), p. 118.



المصدر : شؤون عربية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : سبتمبر ١٩٩٧

كافية ، لأن سقوط الشيوعية في أكبر معاقلها جعل من الشيوعية والمذهب الشيوعي أمراً لا قيمة له . والسوق التجاري الحر أثبت عدم جدارة في ظل العلاقات التجارية اليابانية الأمريكية القائمة ، أو انه لا يجيب عن أسئلة تفيد النظام العالمي الجديد كبحث قضية حقوق الانسان أو مشاكل البيئة . وإذا حلت الولايات المتحدة الأمريكية مشاكلها الداخلية فان هذا لا يعني حل مشاكل الآخرين ايضاً .

ان العالم الجديد لا يشبه السنوات التي مضت . فالقوى ستكون متعددة الأطراف في التوزيع : كوادر عسكرية في روسيا ، قوى اقتصادية ومالية في اليابان والمانيا ، قوى سكانية في الصين والهند ، قوى اقتصادية وعسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية . ومع تضاؤل الأهمية العسكرية سيكون التأثير مقتصراً على القوة الاقتصادية ، وسوف لا يكون هناك تأثير إلا للقوة الاقتصادية [٩] .

ويعتمد صراع العالم ودوله على كيفية العلاقات التي تربط القوى الاقتصادية معاً . ويبدو العالم من وجهة نظر هوفمان في النظام الجديد كحافلة اقتصادية يقودها الاقتصاد العالمي ولكنه لا يسيطر عليها بالكامل ، لانه هو نفسه غير مسيطر على نفسه « ففي هذه الحافلة فان الصبيان (أفراد الدول) يغريهم الجلوس اما على الفرامل أو على دعامة السرعة . واما الشباب (الدول ذاتها) فهم المسافرون القلقون . ان عصبة من الدول قد لا تبقي الحافلة سائرة على الطريق . ولكن لا يوجد حل آخر حتى هذا الوقت »[١٠] .

وعلى الرغم مما تقدم ، فان ما يجري الآن في العالم سواء أخذنا بمقولة بوزان التأملية ، أو بطرح هوفمان في قضايا النظام الدولي وعدم قدرة الولايات المتحدة على قيادة العالم إلا بشروط تحسين أوضاعه ، فان للأوضاع الجديدة مميزات ستظهر نتائجها على المدى الطويل ، تتمثل جميعاً بتغيير السلطة أو رفضها . فاذا كانت ثورات القرنين السابع والثامن عشر ، والتي مثلتها الثورات البريطانية (١٦٨٩) والأمريكية (١٧٧٦) والفرنسية (١٧٨٩) بمثابة تمرّد على السلطات السياسية (ممثلة بالملك) ، والاجتماعية (ممثلة بالمجتمع) ، والدينية (ممثلة بالكنيسة) ، فان النظام الدولي الجديد ستكون له فلسفته التي نأمل أن لا تقتصر على الدول الغربية ، التي تعلمت من هذه الثورات ديمقراطية الحكم وفصل الدين عن الدولة والحرية الفردية . وعلى هذا الأساس ، فاننا نرى ان من سمات الفترة اللاحقة سمات سياسية ، واجتماعية ، واقتصادية . ومن السمات السياسية وضع الدولة واستقرار الأنظمة السياسية وديموقراطية التعليم . وستكون حقوق الانسان هي الايديولوجية الحديثة للمؤسسات الجديدة . واما على الصعيد الاجتماعي ، فان التحول من سياسة الحياة الجمعية إلى الحرية الفردية ستتلازم مع الأوضاع الاقتصادية التي تسلك نهج السوق التجاري الحر ، ولنفصل هذه القضايا :

---

(٩) المرجع السابق ، ص١٢١ .

(١٠) المرجع السابق ، ص١٢٢ .



١- وضع الدولة :

إذا حاولنا الانطلاق من الفلسفة اليونانية في القرن السادس قبل الميلاد كأنموذج لوضعين مختلفين للدول الدكتاتورية ممثلة باسبارطة ، والديمقراطية ممثلة بأثينا ، فنستطيع مقارنة ما آلت إليه الأمور في الفلسفة السياسية الغربية منذ ذلك الوقت وحتى الآن . فإذا كانت الديمقراطية قد حاولت ايجاد هوية واحدة تجمع بين الدولة وأفرادها ، فقد حطمت الدكتاتورية ذلك .

حقاً لقد شعر المواطن اليوناني انه على قدم المساواة مع الدولة ، وان علاقته معها متبادلة : فبمقدار ما تقدم له من مصلحة ، يقدم لها الولاء ، كما لا تشعره بانه غريب عنها ، بل هو مواطن يعيش بين أهله وذويه ، وهي حامية له بمقدار ما هو حام لها . اما الدولة الدكتاتورية الاسبارطية ، فقد كانت دولة شمولية لا قيمة للفرد فيها على الاطلاق ، وانما القيمة لما هو خالد وباق على الزمن : فالدولة باقية ، والفرد فان ، والمجتمع هو الذي يشكل عماد الدولة . كل شيء للدولة ولا هوية للفرد .

هذا النمط الفكري في الفلسفة السياسية الغربية ظل سائداً في الدولة الرومانية على الرغم من ادعائها العالمية ، والمواطن العالمي ، ونشر أفكار الرواقية في الحرية والمساواة والخضوع لقانون الطبيعة ، ولم تستطع فلسفة العصور الوسطى المسيحية التعلم من ديموقراطية اثينا ، على الرغم من دعوتها للمحبة والمساواة إلى أن فصلت اوروبا السياسة عن الفاتيكان وأقامت الدول القومية . وكان عصرا النهضة والتنوير وظهور الرأسمالية عوامل أوجدت الدولة الديمقراطية على النمط الذي نراه اليوم في الغرب .

ويرى بعض الباحثين ان صراع أثينا واسبارطة ، هو صراع الحرية والعبودية أو صراع الديموقراطية والدكتاتورية اليوم ، وهو الذي أدى إلى ظهور النظام العالمي الجديد . ويعتبر هذا النظام « ... (هو نظام) في أحد أوجهه نظاماً لتوحيد الهوية السياسية . انه نظام الدولة أولاً والدولة الذكية الضابطة ، اللا اكراهية ثانياً ، ونظام التعددية السياسية تحت لواء الدولة بمحدداتها الاستراتيجية وبراغماتيتها المصلحية المحددة ثالثاً » (١١) .

حقاً لقد أدرك نظام الدولة الاثينية الحديث في الدول الغربية ، ان تقدم الدولة واستمرار وجودها لايتم إلا من خلال نظام يتمتع الأفراد فيه بالحرية التي يضمنها القانون ويقيدها القانون ، وليست تلك التي تضمنها فئة أو فرد يتغير باستمرار . فالدستور الأمريكي يعرف بالدستور الأمريكي القابل للتطور ، واما في الاتحاد السوفييتي فقد عرف باسم دستور ستالين ودستور بريجينيف وهكذا ... وقد طور الغرب اطلاق الحريات من خلال تجاربه ومقولات مفكريه ، حيث حصل السود الأمريكيون مثلاً على حقهم في الترشيح والانتخاب ، واطلقت الحريات المضبوطة بعد احداث الستينات في بريكلي وكنت الاحتجاجية ، وموجات

(١١) عماد فوزي شعيبي ، النظام السياسي العالمي الجديد (دمشق : ط١ ، ١٩٩١) ، ص٢٩ .



المصدر : شؤون عربية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : سبتمبر ١٩٩٧

الرفض الشبابية في المانيا وفرنسا وايطاليا واليابان . لقد أدركت الدول الغربية أن نظام الاكراه نظام خطير للغاية ، فتبنت نداءات الحريات واستمعت للمفكرين والكتاب من أمثال جورج اورويل ، وايرك فروم ، وهيربرت ماركوزا ، وولتر لبمان ، وغيرهم . كما وظفت هذه الأفكار والتيارات لمصلحة أمن واستقرار انظمتها السياسية ، فكانت نتيجة ذلك ضبطاً وربطاً محببين ، على الرغم من قسوة الضبط والربط احيناً . وجاءت هذه القسوة ، أشبه بنصيحة ميكيافيلي لاميره : « إذا أردت أن ترتكب جريمة فلتكن جريمتك مغلفة بغلاف جميل » .

٢- القانون وقيمة المؤسسات في الدولة :

نعتقد أن القانون وقيمة مؤسسات الدولة سيتعززان في الغرب خلال المرحلة القادمة ، لأن هذه القضية نابعة من الفلسفة الغربية ، حيث حاول الفلاسفة في الغرب من خلال أبحاثهم العلمية ، تضييق المسافة بين الحياة الاجتماعية الشاملة والحرية الفردية للأفراد . فإذا كانت الشمولية والدول الشمولية وفلسفتها تربط قيمة الفرد من خلال الفائدة الجمعية ، وعلى القانون أو المؤسسة النظر في هذه الفائدة الجمعية دون النظر إلى المصالح الفردية ، فان الأنظمة الحديثة تحاول التقريب بين وجهتي النظر المطروحتين . فإلى جانب النظرية الفردية التي ترى أن الجماعة كالقطيع بحاجة إلى قائد ، أو نظرية ماكس فيبر في العقلانية الغربية التي تحتاج إلى الرجل الفذ (الكارزما) ، فقد نظرت الدولة الغربية إلى رأي آدم سميث . وجون ستيوارت مل ، في الحرية الفردية وضرورة ضمان القانون والمؤسسة لفكرة : دعه يعمل بحرية تامة ضمن حدود القانون . وعلى الرغم من الآراء التي تطلق بين الفينة والفينة الأخرى بضرورة التمرد على السلطة على النمط الأمريكي ، إلا أن السلطة القائمة في هذه الدول تدرك أهمية وجودها كسلطة ، وما الغاء وجودها إلا ضرب من الخيال . وقد تستمع لحاملي هذه الشعارات ، وتؤيد مقولتهم قولاً دون العمل من قبل التعبير عن الرأي ، ولكنها تعاقبهم عندما تدخل شعاراتهم حيز التطبيق العملي . إن الأنظمة القائمة في الدول الديمقراطية تعلمت من خبراتها التاريخية والاجتماعية ، ان الدولة هي الأساس في تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، وهي تدرك ايضاً ضرورة تعدد المؤسسات من أجل انهاء المهام المناطة بها ، وتعتمد هذه المؤسسات الحديثة على القوانين المتجددة باستمرار ، دون الاعتماد على شخص أو مجموعة من الأشخاص كما كانت الحال في الفترة السابقة من فترات تطور النظام الدولي الجديد . ويبدو أن دور الرجل الواحد الرجل الفذ (الكارزما) ، أو الدكتاتوري المستنير على نمط بطرس الأكبر في روسيا ، أو بسمارك في المانيا ، قد تراجع في الدول الغربية أو انه في طريقه للتراجع . فالمؤسسات ومن ثم الشركات ، هي التي تقوم على حماية رغبات الرأي العام . ويبدو ايضاً أن دول المحيط أو الدول التابعة ، سيفرض عليها مثل هذا النمط السياسي الذي سيعزز دور المؤسسات والشركات ، وإن كان هذا الأمر سيأخذ وقتاً طويلاً .



المصدر : شؤون عربية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : سبتمبر ١٩٩٧

النظام العالمي الجديد ينحو منحى ديمقراطية العالم ، املاً من وراء ذلك انهاء الاضطرابات والنزاعات في مختلف دول العالم . يرى الغرب ان الديمقراطية كفيلة بالقضاء على مشكلات الدول الداخلية والخارجية ، وبخاصة مشكلة القوميات والأقليات وابراز حقوق الانسان . ونأمل أن نرى ، العصر القادم يحمل نمو بذور الحوار بين كافة الأطراف ، وأن يؤكد على أن لا أحد يملك ناصية الحقيقة ، ولا أحد يمتلك الصواب . فإذا كانت المراحل التاريخية السابقة قد أكدت قياداتها السياسية على انها تملك الحقيقة ، وتبشر بالخير العميم لكافة الأطراف ، فقد آن الأوان لرفض هذه الفكرة التي ثبت عدم جدواها .

٣- استقرار الأنظمة السياسية :

ان الحديث عن الديمقراطية في النظام الدولي الجديد يعني استقرار الأنظمة السياسية من خلال القانون والمؤسسات والشركات . وأهم مؤسسة قد تتأثر بالعصر الجديد هي المؤسسة التعليمية ، والتي عليها ان تتطور بصورة تتماشى مع الظروف الجديدة ، سواء رضيت بذلك أم لا . وهذا يعني ضرورة أن تبنى على قضية الحوار والتعبير عن الرأي وفسح المجال أمام الفكر بأن يلتقي ويتلاءم مع الأفكار المناقضة دون تزمت .

٤- التحول الاقتصادي :

ورابع القضايا المنبثقة عن الدولة وشكلها الجديد في النظام الجديد ، هو التحول الاقتصادي القائم على الكتل الاقتصادية في أماكن شتى من العالم . فاذا كانت الأفكار الفلسفية القديمة قد هدفت إلى ايجاد وحدة سياسية على شكل كتل تؤدي في النهاية إلى الأهمية ، فان النظام الجديد يهدف إلى المنافسة الاقتصادية بين هذه الكتل ، على أمل الوصول إلى استقرار عالمي .

لقد طرحت مشاريع وحدوية كثيرة بدءاً من مشروع الوزير الفرنسي سلي ، على الملك هنري الرابع عام ١٦٠٣ لانشاء جمهورية مسيحية ، وانتهاء بهيئة الأمم المتحدة ومروراً باقتراح برنارد سان بير عام ١٧١٣ لاقامة سلم دائم قدمه إلى مؤتمر يوترخت ، ودعوة روسو لانشاء دول تعاقدية ، ودعوة كانت إلى مشروع للسلام الدائم عام ١٨٧٥ بوضع قانون دولي ثابت لفض النزاعات ، وغيرهم كثيرون . ولكن هذه المشاريع والأفكار لم تدخل ضمن التطبيق العلمي باستثناء عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة اللتين عبرتا عن ارادة المنتصر في الحرب رغم أن هيئة الأمم المتحدة تبدو وكأنها تشكل ارادة عالمية ، إلا أن الدول الكبرى هي صانعة قراراتها السياسية والاقتصادية .

النظام الاقتصادي الجديد نظام تنافسي ، كتلي ، يسلم فيه كل طرف من الأطراف بالنفع للطرف الآخر ، من أجل تخفيف حدة النزاع والتنافس . ولابد من أن يرأس هذه الكتل كتلة أقوى من غيرها لتصنع المعايير التي تراها مناسبة للعبة المنافسة الاقتصادية . وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية القيام بهذا

الدور ، لمنافسة اليابان واوروبا الغربية لها ، كما ذكر سابقاً . وقد تعلمنا من مقالة ستانلي هوفمان ، ان الدور الأمريكي يعاني من ضعف في القيادة . فالمؤشرات الاقتصادية تشير إلى تراجع الدور الأمريكي الاقتصادي ، حيث تزيد الانتاجية الصناعية اليابانية ثلاثة أضعاف ما هي عليه الانتاجية الأمريكية . وتزيد انتاجية اليابان على ضعف انتاجية السوق الاوروبية المشتركة . ويزداد الميزان التجاري الأمريكي عجزاً كل يوم ، مقابل فائض نقدي في اليابان . واذا كانت السياسة الأمريكية التي اختطها كيسنجر في السبعينات قد لعبت دوراً كبيراً في عرقلة النمو الاقتصادي الياباني والألماني بعد عملية ارتفاع أسعار النفط ، فان تسعينات القرن تختلف تماماً عن سبعيناته . وما حرب الخليج إلا احدى المحاولات التي أرادت الولايات المتحدة بواسطتها الخروج من مأزقها الاقتصادي بوضع كامل يدها على نفط المنطقة . ومع هذا ، فقد تضاعف عجزها التجاري في الأعوام الماضية ، وخسرت حصتها في السوق التجاري الصناعي العالمي لحساب اليابان . تعالوا لنقرأ معاً عبارة حول هذا الأمر ونتائجه : « وللخروج من هذا العجز لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تسهيل تطوير استخدام الدولار من قبل المستقرضين الأجانب وإلى تقويم عام للعملات . وأدى هذا إلى جعل هذه العملة الصعبة عالمية وأداة للقياس وللمدفوعات وللاحتياط ، وارتفعت ديون الولايات المتحدة بشكل هائل حتى أصبحت متفوقة على موجوداتها في الخارج ، وباتت عاجزة عن تمويل نفقات الصحة والتعليم والمحافظة على النظام الاجتماعي ، فأصبحت الجسور والمدارس والمستشفيات تعاني من هذا الضعف . ولكي لا تلجأ الحكومة الفيدرالية إلى فرض ضرائب جديدة عمدت إلى تخفيض النفقات الخاصة بالبنى التحتية ، وأخذت تقترض من السوق لكي تمول عجزها »[١٢] .

وعلى هذا الأساس يلاحظ أن اليابان ستشكل الكتلة الاقتصادية الأولى اذا خرجت الولايات المتحدة بشكلها الاقتصادي من منطقة جنوب شرق آسيا ، حيث سترأس اليابان كتلة جنوب شرق آسيا ، ككوريا الجنوبية ، وماليزيا ، واندونيسيا وسنغافورة وتايوان ، والفلبين ، بالاضافة إلى استراليا .

ويذهب بعض الباحثين إلى أبعد من ذلك . لنقرأ معاً ما كتبه فردمان وليبارد ، حيث يذكران ان كل المعلومات التي تكتب حول الصراع الدولي في أعقاب الحرب الباردة لم تعد لها جدوى . ان الشيء الوحيد الذي يمكن أن نكون متأكدين منه ، هو ان المرحلة القادمة ستكون مصدر دهشة عظيمة لنا تماماً على غرار ما رأيناه من صراع عندما غزا العراق الكويت . فهذه الحادثة في التاريخ ، تصور صراع الدول الكبرى مع دول العالم الثالث من أجل الحصول على المصادر الطبيعية اللازمة للغرب . اما الصراع الأهم فهو سيكون بين الدول الصناعية ذاتها . ويحلل هذان الكاتبان وبعمق طبيعة العلاقات الدولية في أعقاب الحرب الباردة ويؤكدان على ان الصراع الدامي الآن وفي المستقبل سيكون بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية

(١٢) المرجع السابق ، ص٥٥ .

وسوف يمتد الصراع في العقدين القادمين ليشمل الصراع العسكري : حرب ثانية في المحيط الباسفيكي بينهما .

ويسرد الكاتبان كيفية بناء الولايات المتحدة للقوى الاقتصادية اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية ، وهي تراقب هذا التطور الذي بلغ الذروة ، وتطور قوة اليابان العسكرية وتزايد قوة اليابان في منطقة الباسفيك . ومن خلال تحليلهما للقوى الاقتصادية والعسكرية للدولتين يصلان إلى نتيجة مذهلة للغاية ، حيث يلاحظان انه رغم الاستقرار والقوة اللذين تتمتع بهما كل من الدولتين ، إلا أن الصراع بينهما سيحسم لصالح الولايات المتحدة . ويرى الباحثان ايضاً ، ان اصدقاء اليوم سيكونون أعداء الغد اعتماداً على التجارب التاريخية (١٣) .

وتعتبر دول السوق الأوروبية المشتركة الكتلة الاقتصادية الثانية ذات الخطورة على الولايات المتحدة الأمريكية . ويعتقد بعض المحللين السياسيين والاقتصاديين ، انه بالامكان أن يكون هناك تحالف أمريكي روسي في مواجهة السوق الأوروبية المشتركة . وتنظر الولايات المتحدة نظرة مراقب لما يجري الآن في روسيا وتذمرها من نجاح بعض الواقفين ضد التغيير وسياسة الاقتصاد الحر في برلمان يلتسن الأخير . حتى ان الولايات المتحدة تصر على ضرورة التحول الروسي إلى الاقتصاد الحر قبل أي تعاون أمريكي معها في هذا المجال . ومن الملاحظ أن ما يجرى في دول اوروبا الشرقية والاشكالات التي يمكن أن تُرى في اوروبا الغربية ما هو إلا دليل على محاولة الولايات المتحدة تأخير التطور الاقتصادي في اوروبا الغربية (١٤) .

اذا كان الأمر يبدو كذلك ، فهل الكتل الاقتصادية الثلاث ستلجأ إلى صراع دموي على المدى الطويل ، ام ان الحكمة القائمة بين الديمقراطيات تقتضي بان تحل الأمور سلمياً . جل الاعتقاد انه سيكون هناك اتفاق شامل من قبل الأطراف على اعطاء أمريكا الدور القيادي بناء على قوتها العسكرية ، وستتنازل الأطراف الأخرى عن بعض امتيازاتها إلى أن تتغير الأمور على المدى الأطول ، في فترة ما بعد النظام الدولي الجديد . حتى ان الصين والهند اللتين تعانيان مشاكل ادارية واقتصادية وسكانية ستلعبان دوراً ثانوياً معارضاً في أغلب الظن للسياسة الأوروبية .

نخلص إلى القول ، ان عالم القرن الحادي والعشرين هو عالم الاقتصاد المتنافس وعالم دعم الديمقراطية السياسية . وقد لا نشهد صراعاً عسكرياً بين الدول ، ولكننا سنشهد صراعاً اقتصادياً قد تكون نتائجه أسوأ

(١٣) George Friedman & Meredith Lebard, The Coming War with Japan (New York : Martin Press 1991).

(١٤) انظر تحليل هذه القضية الهامة ، في : جاك اتالي ، ملامح المستقبل (دمشق ، دار طلاس ، ١٩٩١) ، ص٦٨-٧١ ترجمه عن الفرنسية أحمد عبد الكريم .



بكثير من نتائج النصر والهزيمة العسكرية . فانتقال العمالة من مكان إلى آخر ، كتزايد الهجرة السكانية من شرق أوروبا إلى غربها ، أو هجرة عدد من أفراد دول المحيط إلى دول المركز ، قد يضع اشكالات جديدة للدول الديمقراطية الغربية . وعليه ، فمن الضروري أن تعد العدة لتضامن اقتصادي على نطاق عالمي أفضل من أن تنفرد بهذا النمو الاقتصادي لوحدها . ففي عام ٢٠٢٠ يتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى حوالي ١٠ بليون نسمة ، تشكل الدول الصناعية منها نسبة ٧٪ فقط ، وستستهلك ما نسبته ٩٠ – ٩٥٪ من مصادر العالم الطبيعية ، بينما يوجد الآن (١٩٩٧) حوالي ٦ بليون نسمة تشكل الدول الصناعية ما نسبته ٢١٪ وتستهلك ٨٠٪ من المصادر الطبيعية للعالم . وهذا في حد ذاته مدعاة لخلل النظام الدولي الجديد . ومع هذا وذاك ، نستطيع القول باننا مقبلون على عالم سياسي واقتصادي واجتماعي جديد ، تتغير فيه العلاقات الدولية وتختلف فيه مركزية القرارات . انه عالم يتصف بالديمقراطية الأكثر اتساعاً وانتشاراً ، وينزع الأفراد فيه إلى الحرية الشخصية أكثر من الحياة الجماعية ، ويسود فيه منطق الاقتصاد الحر والتنافس بين الكتل الاقتصادية . ولكن هذا لا يعني نهاية المطاف ، اذ لا يوجد شيء اسمه نهاية المطاف ولابد من نظام آخر جديد يتبع ما هو قائم الآن .

واما بالنسبة للعالم العربي فهل سيقوى على تشكيل كيانه الخاص به ، أم هل سيبقى تابعاً ؟ هل يقدر على تشكيل قوة اقتصادية أو سياسية ؟ هذا هو موضوع الجزء التالي من هذه الدراسة .

ثانياً - العالم العربي والنظام الدولي الجديد

يتضح مما تقدم ، ان العرب في تاريخهم الحديث والمعاصر لم يلعبوا أي دور فاعل في النظام الدولي . فحتى الحرب العالمية الأولى لم يكن لهم كيان مستقل ، بل عاشوا في اطار الدولة العثمانية . وعقب الحرب العالمية الأولى ، انشغلوا في مقاومة الاستعمار . وبعد الحرب العالمية الثانية خرج المستعمر عسكرياً لتبقى منطقتنا العربية مجزأة وتابعة .

في ظل الواقع ، حاول بعض القادة العرب استغلال التنافس والتناحر بين أقطاب النظام الدولي الذي ساد عقب الحرب العالمية الثانية (وجود قوتين عملاقتين تقودان حلفين متخاصمين هما وارسو والأطلسي) ، لكي يحققوا أفضل الممكن لبلادهم . وجاءت صيغة هذه المحاولات العربية في الغالب ، لتذكي صرعاً حاداً بين بعض أبرز هؤلاء القادة ، ولتأخذ أبعاداً دينية وقومية ايضاً مع بقائها بوجه عام تعتمد في أنظمتها الاقتصادية على النمط الاشتراكي أو الرأسمالي أو خليط منهما . وأما المحصلة لكل ذلك فكانت بوجه عام خسائر ، بل هزائم اقتصادية ، وعسكرية ، واجتماعية .



المصدر : شؤون عربية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : سبتمبر ١٩٩٧

لقد خسر العرب دوراً فاعلاً كان بالامكان الوصول إليه لأسباب متعددة في النظام الدولي الذي ساد قبل نهاية الثمانينات من القرن الحالي . فهل يمكن أن يكون لهم دور في النظام الدولي الجديد – الذي تتربع على قمة هرمه الولايات المتحدة الأمريكية ؟

يرى الباحثان ، ان الجواب سيكون بالنفي إذا بقي العرب على ما هم عليه الآن . ولكن إذا آمن العرب بالتغيير ، فيمكن أن يصبح الأمر مغايراً .

ان أبرز القضايا التي لا يمكننا القفز عنها في هذا الاطار ، هي جملة العادات والتقاليد الموروثة – والتي تنتقل معنا من جيل إلى جيل بفضل وسائل التنشئة ، دون القدرة حتى على التساؤل حول النتائج المترتبة على هذا التمسك الحرفي الذي يغاير روح العصر والتطور ، خاصة وأن الثبات من صفات الجمادات .

ورغم ان هذه القضية قد تم اشباعها بحثاً في التاريخ العربي الحديث ، بدءاً من زعماء الاصلاح كالأفغاني ، ومحمد عبده ، وعبد الرحمن الكواكبي ، وحتى التاريخ المعاصر ، في كتابات محمد عابد الجابري وغيره كثيرون ، إلا انها مازالت تلعب الدور الفاعل في صياغة النمط الفكري والقيادي العربي ، والذي نعتقد ان مساحيق التجميل لن تفيده في التمويه على الحقيقة في تأثيره .

اننا نعتقد بان فكرنا مازال مبنياً على قائمة طويلة من الحرام والعيب ، رغم براءة الدين من هذا الحرام ، وتجاوز المجتمع الكثير من صيغ العيب التقليدية نظرياً وبقائها عملياً ، مما يجعل الفرد يعيش حياة التناقض السلوكي في زوايا حياته اليومية المتعددة . وأبرز ما ينتج عما تقدم هو الخوف : الخوف من الغرب ، ومن الشرق ، ومن الماضي والمستقبل ، من الحياة والموت .

انطلاقاً من سوداوية مفهوم الخوف ، تعلمنا مفهوم الحدود والتي لابد أن يكون خلفها شيء مجهول يبعث على الخوف حتى الموت . كما تشعب مفهوم الخوف ووصل إلى مرحلته المرضية : الخوف من الداخل والخارج على الصعيدين الفردي والجماعي . قد يؤدي الخوف الفردي في هذه الحالة إلى الانتحار ، أما الخوف الجماعي فيقود إلى الفتنة أو العنف الغوغائي .

ولا نعرف في هذا السياق إذا كنا نخرج عن اطار العيب والحرام اذا تجاسرنا على التساؤل في هذا الاطار ، عن أهداف أبي جعفر المنصور من بناء مدينة بغداد ، التي أطلق عليها مدينة السلام . أكان عامل الخوف هو الذي جعله يبنيها على شكل دائري يتوسطها مقره من أجل معرفة حدود المدينة من جهة ، وليراقب تحرك سكانها بسهولة من جهة أخرى ؟ وهل هناك من تفسير مقنع لنقل سوقها التجاري إلى خارج المدينة ، غير اعتباره أمراً وقائياً مما لا تحمد عقباه ، وضماناً للأمن والسلم الذي يدركه السياسي العربي ؟



ان التراث السياسي لم يتمكن – بل انه حتى لم يحاول – حل اشكالية العلاقة بين ضرورة طاعة الأفراد للحاكم ، وبين الحرية الفردية على الصعيدين النظري والعملي (١٥) . ويزداد الأمر تعقيداً ، عندما نلحظ ان الأشياء الغربية عن التراث العربي تثير الدهشة والغرابة والعجب .

فالديمقراطية ، وان حملت في جوانبها بذور حياة النظام السياسي ، فهي تحمل في داخلها خوفاً : انها تدعو بمعناها الشامل ايضاً إلى التسامح والدعوة إلى الأفكار الانسانية ، كحرية التفكير ، وسيادة الفرد ، وحرية الفعل الفردي . ومصدر الخوف هنا ينبع من قلقنا في امتداد معنى الحرية ، ليشمل حرية الخيار الفردي للفكر الذي نعتقد به ، أو المشروب الذي نشربه ، والقراءة والعشق والصداقة التي نختار . والقائمة تطول : أشياء غريبة أتت من الغرب .

ويزداد الأمر لدى الباحثين غرابة ، حين نرى العربي المعاصر يرفض هذه المبادئ الديمقراطية التي عرفناها مطبقة في الغرب في العصر الحديث ، ويقبل ، بل ويتفاعل مع منتجات هذه الحضارة الغربية كالهاتف والسيارة والتلفاز ... الخ ، والتي هي ايضاً غريبة عنه .

فاذا أراد العالم العربي الدخول في عصر التنمية الحقيقية في القرن الحادي والعشرين ، فعليه أن يفهم طبيعة أنظمته السياسية والاقتصادية القائمة . وعلى الرغم من تبني بعض الأنظمة العربية الديمقراطية ، إلا انها مثلاً لا تسمح لأي فرد بالتساؤل : اين تصرف الضرائب التي يدفعها المواطن ؟. وعلى الصعيد الدولي ، توقع الدول العربية كافة المعاهدات الدولية فيما يتعلق بحقوق الانسان ، وتستعمل لغة مختلفة إذا وقعت عليه في الداخل . ومع هذا ، فالبناء الايديولوجي الذي بنى عليه العرب أنظمتهم السياسية ، هو بناء يظلّ على سبيلين : فهو اما ان ينحسر إلى ماضيه ، ويتقوقع على ذاته ، ويدير ظهره لما يجري في العالم ، أو ان يخضع للنظام الجديد . وفي كلتا الحالتين لن يكون هناك اعتبار أو وزن للعرب في هذا النظام الدولي الجديد . والتفاهم الدولي ، لن يكون بين دولة وأخرى ، بل بين كتلة وأخرى . فاذا استطاع العرب تشكيل وأنظمتهم ١٣١ كتلة خاصة بهم ، فسوف يدخلون في نطاق النظام الدولي الجديد . وهكذا ، فالعرب السياسية في مأزق لا يعلمه إلا الناظر إليهم من بعيد ، والدارس لهم عن كثب . وللخروج من هذا المأزق لابد من النظر في القضايا التالية :

- على الدول العربية أن تنهج الديمقراطية بمعناها الشمولي وليس الانتقائي ، فلم تعد الدول في العصر الحديث – حتى الشركات – تستطيع أن تحقق الأهداف السامية التي قامت من أجلها وأن تعيش وتتعايش مع العصر الحديث دون المنهج الديمقراطي .

(١٥) قارن في هذا الاطار الدراسة الجيدة التي قام بها : الخضرا ، بشير : النمط النبوي – الخليفي ، نظرية في مفهوم القيادة عند العرب) ، منشورات الجامعة الأردنية ، عمان ، ط١ ، ١٩٨٢ .



- على الدول العربية افساح المجال لانعتاق الفكر الفردي لمواطنيها .

هذا هو المنهج الذي يدخل عصر العلم ، وبدونه ستبقى الدول العربية خارج نطاق العلم وخارج نطاق أي نظام دولي .

ثالثاً - ماذا يترتب على الوضع الجديد

اجتماعياً : تتحول الحياة الاجتماعية من كونها مجرد علاقات قبلية يتشابك الأفراد فيها معاً ، ويدورون في حلقة من الصراع المستمر ، إلى حياة فردية ، تسودها روح المسؤولية والعمل والتنافس المنتج .

واقتصادياً : يصبح الفرد قادراً على صناعة قراره بذاته . ولا يخفى أثر العنصر الاقتصادي في الحد من سيطرة الجماعة على الفرد . فالفرد العربي ، لا يقوى على اتخاذ قرار بمفرده دون الرجوع إلى الآخرين ، لأن وضعه الاقتصادي مرتبط بحياة الأسرة والعشيرة والقبيلة . ان الاستقلال الاقتصادي قادر على خلق مجتمع جديد تسوده الفرديـة المبدعة التي تنظر إلى المصلحة الذاتية ، في اطار التنافس الحر المنضبط مؤسسياً ، حيث يتطور الكم والنوع المنتج .

وسياسياً : يتحول الفرد من تابع للدولة إلى مشارك في قراراتها السياسية ، فهو حاكم عندما يشارك في صنع القرار ، ومحكوم عندما يكون مواطناً ملتزماً بالقرارات . ويتحول الدستور من اطار نظري جامد ، لا يعتريه الخطأ من أي جانب ، إلى دستور عملي مرن ، يتفق مع التطورات القائمة والسياسات الحديثة ، ويشعر الفرد باستقلاليته .

وعلمياً ، فاننا سنواجه الواقع بعقلية جديدة ، تختلف عن السابقة ، وستكون الأشياء غير الأشياء والعلاقات غير العلاقات . وعقليتنا القديمة التي « تمتلك ناصية الحقيقة ، وتحتكر الصواب » قادرة على مواجهة الواقع .

وندعو أخيراً ، إلى أن نميت فينا الانسان التوفيقي التلفيقي ، كما أماتت الثورات العلمية عقل ونفس العصور الوسطى ، حيث لم يبق أمامنا سوى اتباع الثورة العلمية التي أثبتت جدارتها أمام بقايا انساننا اللاعلمي . علينا أن نسكن الانسان العلمي الحديث في انفسنا على صعيد الممارسة العملية واليومية .

كما اننا ندعو إلى الجرأة والشجاعة بالاعتراف ان لا مكان لنا كعرب إلا من خلال المنهج العلمي . عندئذ يمكن أن يكون لنا ولدولنا العربية نصيب في النظام الدولي الجديد .



○ دراسات

معالم النظام العالمي الجديد في وثيقة أمريكية

د. هيثم الكيلاني

في واشنطن جامعة عسكرية استراتيجية ، اسمها « جامعة الدفاع الوطني » ، تضم كليات ومعاهد كثيرة ، يتخصص كل منها بقطاع محدد من الشؤون الاستراتيجية والعسكرية . ويعمل فيها مجموعة كبيرة من الضباط والأساتذة والأكاديميين والخبراء . وتجنّد للعمل فيها أو لاعداد دراساتها أو القيام ببحوثها مختلف الأجهزة الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص من جامعات ومعاهد ومراكز دراسات وشركات ، إلى جانب شبكة واسعة من الأخصائيين في مختلف المجالات ، وبخاصة في مجالات التكنولوجيا وحرب الفضاء وحرب المعلومات .

وقد درجت الجامعة على أن تصدر تقييماً [١] استراتيجياً سنوياً يعرض الوضع الاستراتيجي العسكري العالمي ، منطقة منطقة ، ونزاعاً نزاعاً ، ومشكلة مشكلة ، من وجهة النظر الاستراتيجية العسكرية الأميركية .

ومن المعلوم ان الولايات المتحدة الأميركية تزخر بمراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية والسياسية والعسكرية . وتسهم ، من خلال تقاريرها ودراساتها ووسائل اعلامها ، في صنع القرار في مختلف المستويات القيادية والتنفيذية والتشريعية ، كما تسهم في صياغة الرأي العام الأميركي . وتظهر آثار هاتين الصناعة والصياغة في السياسات والاستراتيجيات والخطط التي تطبقها الادارة الأميركية في الخارج ، وبخاصة في مجالات استخدام القوى العسكرية والاقتصادية والسياسية والدبلوماسية . ويمثّل كتاب « التقييم الاستراتيجي ١٩٩٧ » [٢] أحد أهم تلك الدراسات الفاعلة المؤثرة ، ذلك انه يصدر من أعلى وأكبر مؤسسة أكاديمية عسكرية استراتيجية أميركية ، هي الجامعة التي أشرنا إليها .

(١) في الأصل : تقويم ، وللكلمة معنيان : قوّم المعوج : إذا سوّاه وعدّله . وقوّم السلعة : إذا وضع لها ثمناً . ونظراً إلى شيوع استعمال فعل « قيّم » ، ومصدره « تقييم » للمعنى الثاني ، فقد أقرّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة استعمال فعل « قيّم تقييماً » . انظر المعجم الوسيط ص٨٠١ .

(٢) Strategic Assessment 1977 : Flashpoint and Force Structure. National Defense University, Institute for National Strategic Studies. Washington D.C. 1977.



ومنطلق التقييم ، كما يقول الجنرال إروين روك رئيس جامعة الدفاع الوطني « حاجة الولايات المتحدة في مواجهة التحديات إلى تفحص البيئة الاستراتيجية التي تعيش وتعمل فيها ، وإلى تقييم بناء قوتها في ضوء ذلك » .

ويمثل التقييم خبرات الجامعة ، إذ اشترك في اعداده الملاك الأكاديمي فيها ، إلى جانب باحثين ومحلّلين من مختلف مؤسسات الدولة والقطاع الخاص . ويدخل في اختصاصات الجامعة أن تُعدّ هذا التقييم الخاص بالأمن الوطني ومؤسساته وأجهزته . فالجامعة هي الجهاز الثقافي لهذا الأمن ، وبخاصة فيما يتعلق بالاستراتيجية الشاملة والسياسة الأمنية وشؤون الحرب .

يتضمن التقييم تقريراً مسهباً عن التهديدات التي تواجه الولايات المتحدة في العقد القادم وفي السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين . ويحاول أن يقدم أفكاراً جديدة لبناء قوة الولايات المتحدة في ضوء المتغيرات والتطورات التي يتوقعها التقييم . والكتاب في جميع الأحوال ، وكما هو معلن فيه ، ليس كتاباً رسمياً للدولة ، ولا يعبّر ، بالضرورة ، عن وجهات نظر وزارة الدفاع أو الهيئة المشتركة لرؤساء أركان القوات المسلحة .

ولعل الملاحظة الشاملة التي تغطي الكتاب كله ، هي تلك النزعة التي تسيطر على الفكر الاستراتيجي الأميركي ، وهي النزعة التي تأصّلت فيه وتجذّرت ، والتي تعتبر العالم ميداناً رحباً للمصالح الأميركية ، والتي تتّسم بالانحياز المعلن إلى طرف دون آخر ، وبالعداء أو الكره أو التعالي المعلن حيناً ، والمخفي حيناً ، إلى أطراف دون أخرى . وأقصى ما يتجسّد ذلك في الفصول الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط ، وبالنزاع العربي – الاسرائيلي ، وأمن الخليج العربي ، والأصولية الاسلامية .

يركّز التقييم على البؤر التي يمكن أن تحدث فيها أو تنبعث منها النزاعات خلال العقد القادم من الزمن ، على أساس تحليل بيئة التهديدات وبناء القوة التي لابدّ من أن تحوزها الولايات المتحدة وتحتفظ بها . ويلاحظ المراجع أن التقييم نحا في دراسته بؤر النزاع إلى اتجاهين :

١ – أولهما تحليل القضايا ذات الطابع العام أو الدولي ، مثل : انتشار الأسلحة النووية ، الارهاب ، الجريمة الدولية ، المواقع الجغرافية الساخنة . فهذه القضايا يمكن أن تثور أو تثار في أي مكان . فـ « ارهابيو الشرق الأوسط »[٣] مثلاً ، نسفوا حتى الآن « مباني في بونس آيرس ، ولندن ، والقدس ، والرياض » . لهذا فان مقاربة هذه القضايا تأخذ ، في أغلب الأحيان ، الشكل الجماعي .

(٣) كل ما بين أقواس مقتبسات حرفية من الكتاب .



المصدر : شؤون عربية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : سبتمبر ١٩٩٧

٢- وثانيهما تحليل التوترات والمشكلات التي تحدث في الاطار الذي يجمع الولايات المتحدة مع كل من جوارها الجغرافي والدوائر الحليفة كحلف شمالي الأطلسي .

أما ما يتعلق ببناء القوة فقد اتجه التقييم إلى تصور خيارات عدة لبناء القوة من أجل مواجهة التهديدات المحتملة . وحدّدت الجامعة ، مؤلفة التقييم ، مواصفات ومقومات كل خيار على حدة ، ليكون صاحب القرار السياسي أو العسكري عارفاً بحدود القوة التي يجب بناؤها لمواجهة كل حالة من حالات التهديد .

حدّدت الجامعة بؤر النزاع المحتملة ، وكيفية معالجتها ومواجهتها . وهذه هي البؤر :

١- روسيا الاتحادية : البلطيك ، أوكرانيا ، القوقاس ، آسيا الوسطى .

٢- أوروبا : جنوبي البحر المتوسط ، تركيا واليونان ، توسيع حدود حلف الأطلسي .

٣- الصين : تايوان ، جنوبي شرقي آسيا ، شبه الجزيرة الكورية .

٤- اليابان : الأزمات المنطقية ، التجارة ، الأمن .

٥- أميركا الشمالية : انفصال كيبيك (كندا) ، كوبا ، المخدرات ، الفساد في الكاريبي .

٦- الخليج (الفارسي) (٤) : التهديد العسكري العراقي ، التهديد العسكري الايراني ، حيازة ايران والعراق أسلحة الدمار الشامل ، نزاعات شبه الجزيرة العربية .

٧- كوريا : احتمالات الاحتكاك والصدام بين الشمال والجنوب ، انهيار الهدنة ، انقلاب في الشمال ، الهجوم على الجنوب .

٨- النزاع العربي - الاسرائيلي : تصاعد العنف الفلسطيني - الاسرائيلي ، التوغل الاسرائيلي في الأردن في حال اضطراب الأمن فيه ، خرق أو الغاء معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية ، المواجهة السورية - الاسرائيلية ، الاستعمال الخاطئ والمحرم لأسلحة الدمار الشامل والضربات الوقائية الاسرائيلية ضد تلك الأسلحة .

٩- النزاع الهندي - الباكستاني : تهديدات حرب أخرى في كشمير ، التصعيد والتسابق النوويان ، الارهاب .

١٠- أسلحة الدمار الشامل : كوريا الشمالية ، ايران ، العراق ، ليبيا ، سورية .

١١- البلقان : البوسنة ، كوزوفو ، مقدونيا .

١٢- الصحراء الجنوبية الافريقية : رواندا ، بوروندي ، انغولا ، ليبيريا ، الصومال .

---

(٤) هكذا يسمي الكتاب الخليج العربي .



١٣- الاصولية الاسلامية في الشرق الأوسط : المأزق في الجزائر ، البحرين كنموذج أولي في شبه الجزيرة العربية ، مصر تواجه الاصوليين الاسلاميين ، تركيا تحت الحكم الاسلامي ، الأصولية الاسلامية بين الفلسطينيين .

١٤- الارهاب : الارهاب والتسوية السلمية العربية - الاسرائيلية ، الارهاب والهجمات ضد القوات الأميركية في الخارج ، الارهاب في الولايات المتحدة ، المذابح الارهابية .

١٥- الجريمة الدولية : المخدرات ، تهريب الأسلحة أو المواد أو المعلومات النووية ، التهديدات ضد الديمقراطية ، العلاقات التآمرية .

١٦- اللاجئون والمهاجرون والسكان .

١٧- البيئة : عدم الاستقرار الناشئ عن تقلص الأرض الزراعية ، تآكل التربة ، انحسار الغابات ، النزاع في الشرق الأوسط بشأن المياه .

١٨- بناء القوة : تقييم التهديدات ، المواجهات العسكرية ، قوات المواجهات .

شغلت هذه الموضوعات الكتاب على مساحة ٣٠٠ صفحة من القطع الكبير ، منها ٢٢٨ صفحة لبؤر النزاع ، وما بقي من الكتاب (٧٢ صفحة) لبناء القوة .

تدرس جامعة الدفاع الوطني قضية بناء القوة في اطار ثلاثة خيارات :

١- الاحتفاظ بالنموذج الحالي من القوة مع استثمار منجزات « الثورة في الشؤون العسكرية » تدريجياً .

٢- الاحتفاظ بالنموذج الحالي من القوة ، مع تصغير حجمها بغية استثمار الميزانية المتوفرة من التصغير لإذكاء الأسلحة والمعدات .

٣- تطوير القوة تطويراً جذرياً بتطبيق المنجزات الفكرية والتقانية (التكنولوجية) والسلاحية التي حققتها أو ستحققها « الثورة في الشؤون العسكرية » .

بنت الجامعة فرضية الكتاب على أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة ستواصل تعزيز استقرارها ودعم نظام التعددية السياسية ومأسسة السوق الاقتصادية ، وذلك من خلال ثلاث ثورات غيّرت طبيعة بيئة الأمن الكوني :

١- الثورة الجغراستراتيجية : فالعلاقات بين القوى العظمى تعكس تعددية أقطابية غير متّسقة . ولكن الولايات المتحدة تبقى القطب الأقوى والأعظم بينها جميعاً ، مع ملاحظة ان الايديولوجيا لم تعد قوة قادرة على التقسيم والفرز ، وان النزعة الوطنية خضعت للرغبة في بناء اقتصاد السوق .



٢- ثورة تقانة المعلومات : فالتقانات الجديدة المتتابعة تواصل تزويد عالم المعلومات بمداخل جديدة للاستعلام والاستخبار والاستطلاع .

٣- الثورة الحكومية : التي تمثّلت في قلب أنظمة حاكمة مضى على تأسيسها أكثر من أربعة عقود . كما ان رقابة الدولة ومركزيتها آخذتان في الانحسار ، وهو ما يشجّع على التوجّه نحو قبول تعددية المجتمعات .

وتأسيساً على هذه الثورات الثلاث ، أصبحت بيئة الأمن الحالي أكثر تعقيداً مما كانت عليه في الماضي . فلم يعد ممكناً تحديد هوية تهديد ما تحديداً دقيقاً وحاسماً وملزماً للآخرين . وأصبح مخططو الدفاع يواجهون الآن نسقاً عريضاً من التهديدات التي تنهال من مصادر عدة ، كمثل :

١- التهديدات الي ترد من قوى منافسة ليست قادرة على أن تشكّل تحدياً للمصالح الأميركية على نطاق واسع ، ولكنها تستطيع انتقاء مسارح للتحدي قريبة من حدودها لتثير المشكلات أمام المصالح الأميركية .

٢- التهديدات المنبعثة من النزاعات الاقليمية . فإلى جانب أن انظمة الحكم « الشريرة » تواجه صعوبات داخلية ، تبقى هذه الأنظمة بؤر تحدٍّ للمصالح الأميركية .

٣- التهديدات المنبعثة من الدول المضطربة ومن المشكلات عابرة الحدود والقوميات ، كمثل الارهاب .

ويتنبأ الكتاب بأن الفترة التي تمّ فيها التعاون بين القوى العظمى قد أوشكت على الانتهاء . فإذا كانت الروابط بين الولايات المتحدة وأوروبا واليابان قد غدت متينة ، بالرغم من بعض التوترات التي تنتابها بين حين وآخر ، فان روسيا والصين أخذتا تشكّكان في نيات الولايات المتحدة وأهدافها . فهما تشعران بانهما لا تعاملان كقوى عظمى . وهو ما دعاهما إلى الاهتمام المتزايد بالمناطق المحيطة بهما وبمجالات نفوذهما . ويعني هذا أن أي اضطراب قد ينشأ في المستقبل في تلك المناطق والمجالات سيكون دافعاً لتدخلهما المباشر أو غير المباشر ، العسكري أو السياسي .

ومع ذلك ، فان الجامعة تقدّر ، بانه أثناء العقد القادم من السنوات على الأقل ، لن تكون الصين أو روسيا نداً كونياً للولايات المتحدة ، أو منافساً قادراً على اثارة تحديات استراتيجية مهمة خارجية . وكل ما في الأمر انهما لن تكونا أكثر من قوة مناطقية . ولأنهما قوتان نوويتان ، وتملكان قدرات كبيرة ، ومشكّلتان من أمتين كبيرتين ، ولهما أعماق استراتيجية واسعة ، فهما قادرتان على أن تعرقلا أو تعطّلا ما ترفضان من أعمال أو قرارات الأمم المتحدة ، إذا ما قدّرتا ان تلك الأعمال والقرارات تعمل ضد مصالحهما .



وترى الجامعة أنه لابد للولايات المتحدة من أن تنشغل باحتمال تجدّد النزاع بين العرب واسرائيل ، أو بحرب نووية بين الهند وباكستان . أما أكثر النزاعات الاقليمية التي تستدعي التدخل العسكري المباشر ، الأميركي فهما النزاعان في الخليج وكوريا :

١- فمن المحتمل أن تغزو كوريا الشمالية جارتها الجنوبية .

٢- ومازال العراق وايران يبديان دلائل العداء . ولا تستطيع دول مجلس التعاون الخليجي أن تدافع عن نفسها تجاه هجوم عراقي . كما لا تستطيع احباط عملية ايرانية تهدف إلى اغلاق مضيق هرمز .

٣- وعلى القوات الأميركية أن تستعدّ لاحتمال حروب نووية أو كيماوية أو بيولوجية . فاحتمالات امتلاك كوريا الشمالية وايران والعراق أسلحة تدمير شامل أو أسلحة حديثة أمر وارد .

ولكي تردع الولايات المتحدة هذه القوى ، فانها تستطيع أن تقوم بالأعمال التالية في آن واحد :

١- أن تُضعف وتحتوي وتحاصر سياسياً واقتصادياً الوضع الاستراتيجيْ والعسكري لهذه الدول .

٢- الحفاظ على قوة الردع بفتح القوات الأميركية ونشرها في مناطق الاحتواء .

٣- شن حرب اعلامية ومعلوماتية .

٤- تغيير أهداف الحرب ، حين الضرورة ، لإنهاء سيطرة بعض أنظمة الحكم .

٥- تطوير التعاون مع الأصدقاء والحلفاء المناطقيين وتعزيز قواتهم المسلحة .

ولقد حدّدت الولايات المتحدة لقواتها المسلحة أهدافاً خارجية عبّرت عنها الاستراتيجية العسكرية الأميركية بالنص التالي : « لأن للولايات المتحدة مصالح وطنية مهمة في مختلف أنحاء العالم ، فمن واجب القوات المسلحة أن تُحبط أية حالة تحاول فيها قوة معادية أن تحوز تفوقاً على القوة الأميركية في أية منطقة ، وبخاصة حينما تكون القوات الأميركية منهمكة في حرب في منطقة أخرى . وهذا يستوجب أن يكون لدينا قوات ذات حجم كافٍ وطاقات كافية لهزم القوات المعادية بالتعاون مع الحلفاء الاقليميين ، بحيث تستطيع جيوشنا أن تقاتل في حربين في منطقتين مختلفتين » .

ترى الجامعة ان حرب الخليج (١٩٩١) انتهت وميزان القوى في المنطقة جدّ صالح ومفيد للولايات المتحدة ومصالحها . فقد انحسرت القوتان المتنافستان على السيطرة على الخليج ، وهما العراق وايران . وبدت دول مجلس التعاون الخليجي الست غير قادرة على الدفاع عن نفسها ، فاعتمدت على الدول الغربية ، وعلى الولايات المتحدة بصورة رئيسية ، لتأمين دفاعها وردع ايران والعراق ومضادّة قدراتهما العسكرية ، ولتعزيز القوات المسلحة لدول الخليج . وبذلك تحسّنت حالة مواجهة العدوان في المنطقة . وفي الثمانينيات



والتسعينيات ، كانت منطقة الخليج ، ولاتزال ، مركز استقطاب لسباق التسلح . فما بين العامين ١٩٨٧ و ١٩٩٦ استوردت المنطقة ٦٠٪ من الأسلحة التي صدّرتها الدول الصناعية .

تقدّر الجامعة ان التهديد العسكري العراقي والتهديد الايراني بتصدير مبادئ الثورة الاسلامية واثارة القلاقل الداخلية أمران قائمان . فاذا أضفنا إلى هذين التهديدين اللذين يعرّضان النفط ومنابعه وممراته للخطر قضايا الحدود والإثنيات العرقية والمذهبية والتهديد الايراني باغلاق مضيق هرمز والنزاع بين ايران ودولة الامارات العربية المتحدة بشأن الجزر ، فان الجامعة تنظر إلى منطقة الخليج على أنها منطقة تشكل بؤرة نزاعات متنوعة وكثيرة .

وعلى هذا ، فان بؤرة الخليج تعتبر في نظر جامعة الدفاع الوطني الأميركية تحدياً يواجه الولايات المتحدة . ولهذا فان الادارة الأميركية زادت ، وبخاصة بعد حرب ١٩٩١ ، حجم قواتها العسكرية في الخليج ، ونوّعتها بمختلف صنوف الأسلحة ، ودعمتها باستراتيجية الاحتواء المزدوج ضد العراق وايران .

هذا – باختصار جدّ شديد – عن الخليج الذي تسميه الجامعة « فارسياً » . أما عن النزاع العربي – الاسرائيلي ، فان الكتاب يأتي على تفصيل المنجزات التي حققتها العملية السلمية التي انطلقت من مدريد (١٩٩١) ، ويرى أنها شكّلت منعطفاً جد مهم في حياة النزاع . ولا تهمل الجامعة شرح التفصيلات المتعلقة بأحداث الشهرين الثاني والثالث من العام ١٩٩٦ ، حين فجّر « المتطرفون الاسلاميون الفلسطينيون » قنابل أودت بحياة اسرائيليين . وقد « هزّت تلك الأحداث ثقة اسرائيل بقدرة السلطة الفلسطينية على القضاء على هجمات الارهابيين ، ودفعت اسرائيل إلى قطع المفاوضات مع سورية » . ولقد أسهمت هذه الأحداث في إنجاح حزب ليكود في انتخابات مايو / أيار ١٩٩٦ ، وتشكيل حكومة جديدة رفضت مبدأ « الأرض مقابل السلام » . وتخلص الجامعة من تحليلها المطوّل إلى القول « ليس واضحاً ما إذا كان العقد القادم سيشهد إنجاز عملية السلام التي انطلقت من مدريد ، أم إنه سيشهد دورة جديدة من العنف ، وربما حرباً جديدة » .

وحينما تحتسب الجامعة ميزان القوى العسكري بين العرب واسرائيل ، فانها تقدّم مفهوماً جديداً في حسابها ، إذ تجعل الكفة العربية من الميزان شاملة عشر دول عربية ، هي ليبيا ومصر وسورية والعراق والأردن والعربية السعودية وقطر والبحرين والكويت والامارات . وتضيف إليها ايران ، وتطوي لبنان والسودان ودول المغرب العربي فيما بعد ليبيا . وعلى هذا فان ميزان القوى ، في نظر الجامعة ، يظهر الكفة العربية جدّ راجحة . وإذا ما أخذنا عدد الدبابات فقط ، مثلاً على ذلك ، فان الجامعة تحسب لاسرائيل ٣٨٥٠ دبابة ، يقابلها في الطرف الآخر ١٥٣٥٠ دبابة . وفي هذا مغالطة واضحة ومقصودة ، يبثّها الإعلام الاسرائيلي ومراكز البحوث والدراسات الاسرائيلية والصهيونية والصديقة في مختلف المراكز الأكاديمية في العالم ، حتى



غدت مسلّمة علمية تأخذ بها تلك المراكز ، وتُظهر اسرائيل ، من خلالها ، بمظهر الضحية الضعيفة التي تحاول أسلحة الأعداء نهشها .

وحينما تستعرض الجامعة التطورات التي أعقبت مؤتمر مدريد (١٩٩١) حتى الآن على ساحة النزاع العربي – الاسرائيلي ، فانها تقدّم سرداً مفصّلاً بالأحداث والأرقام والمعلومات التي تقنع القارئ بأن اسرائيل دولة تسعى إلى السلام والأمن والاستقرار ، في حين أن في بعض الأطراف العربية قوى تخرّب هذا التوجه .

تخلّص الجامعة من تحليلها إلى أن اسرائيل ستبقى في العقد القادم في « حالة حرب » مع ليبيا والعراق وايران ، سواء تمّت تسوية نزاعاتها مع دول الجوار أو لم تتم . فهذه الدول الثلاث تعارض عملية التسوية . وتتوقع الجامعة أن تواصل هذه الدول دعمها السياسي والعسكري واللوجستي « للمجموعات الارهابية التي تسعى إلى نسف عملية التسوية » . يضاف إلى ذلك ان هذه الدول الثلاث تسعى إلى أن تحصل أو تطوّر أسلحة دمار شامل . ولهذا فان من المحتمل ، في رأي الجامعة ، أن تقوم احدى هذه الدول الثلاث ، أو بعض المنظمات التي تتلقى دعمها « بمهاجمة اسرائيل أو مصالح الولايات المتحدة بأسلحة الدمار الشامل . ولهذا السبب فان هذه الدول قد تصبح هدف ضربة اسرائيلية وقائية ، بدعم ممكن من الولايات المتحدة ، ضد مواقع انتاج وتخزين هذه الأسلحة ، وضد وسائل إيصالها » .

وتخشى الجامعة أن تكون الحرب العربية – الاسرائيلية القادمة ، إذا ما وقعت ، حرب أسلحة دمار شامل . و حين تتحدث الجامعة عن هذه الأسلحة ، فانها لا تشير أبداً إلى امتلاك اسرائيل أسلحة نووية ، ولو من قبيل الشك أو الاحتمال ، وانما تقتصر فقط على احتمال امتلاك أو تطوير سلاح نووي في ليبيا والعراق وايران .

وتتوقّع الجامعة أن تحدث صدامات مسلحة محدودة بين سورية واسرائيل في لبنان . كما لا تستبعد وقوع حرب بينهما . وإذا ما استمرت المفاوضة بين سورية واسرائيل معطّلة « فمن الجائز أن تحاول سورية استعادة الجولان بالقوة ، أو بالأقل ، أن تضع موطئ قدم رمزياً هناك ، بهدف تسهيل استئناف المفاوضات من موقع قوة » . وتوسّع الجامعة مساحة خيالها فتستقدم من العراق وايران قوات مسلحة وصواريخ لدعم سورية في حربها . كما أن ليبيا تسهم في الحرب بوسائل غير عسكرية .

وعلى هذا ، ترى الجامعة أن الولايات المتحدة ستواجه ، في القرن الحادي والعشرين في الشرق الأوسط ، بيئة معقّدة ومليئة بالتحديات . ولهذا فان صانعي السياسة في الولايات المتحدة يتوجّب عليهم أن يوظّفوا وسائل سياسية واقتصادية وعسكرية أكثر من ذي قبل ليحقّقوا الأهداف ويصونوا المصالح الأميركية في هذه المنطقة .



وبعد . فهذه بعض أفكار مقتبسة من كتاب « التقييم الاستراتيجي ١٩٩٧ » باختصار جدّ شديد . فالكتاب ضخم . ويبحث في الشؤون الاستراتيجية والعسكرية في جميع أنحاء العالم من وجهة النظر الاستراتيجية العسكرية الأميركية فقط . وللمراجع أن يلحظ ما يلي :

١- يغلب على القارئ انطباع لا يستطيع الخروج من إساره أو التخفيف من حدّته ، وهو أنه أمام فكر استراتيجي عسكري شمولي كونيّ ، جوهره الفكر الامبريالي الأميركي لما بعد الحرب الباردة . وهو فكر يريد أن يسيطر على مصير العالم وحياة الدول والشعوب .

٢- يطوي الكتاب طياً مطلقاً المبادئ والمقاصد التي بُني عليها عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ، والتي جسّدتها مواثيق منظومة الأمم المتحدة واتفاقياتها واعلاناتها وقراراتها . وكبديل لتلك المبادئ والمقاصد الدولية ، ينطلق الكتاب من المصالح الأميركية في مختلف أنحاء العالم ، ومن الحفاظ عليها وترسيخ هيمنة الولايات المتحدة كأكبر دولة عظمى تنفرد بقيادة العالم .

٣- يخصّص الكتاب كل امكانات الولايات المتحدة ، من خلال كونها الدولة الأعظم في العالم ، لتحقيق أهداف الاستراتيجية الكونية الأميركية ، دون الأخذ في الاعتبار مصالح الدول الأخرى في العالم ، ودون النظر إلى متطلبات السلم والأمن الدوليين ومقوماتهما ، وحقوق الدول والشعوب والانسان في العالم .

٤- يتبنّى الكتاب ، تبنياً كاملاً ومخلصاً ، المقولات الصهيونية والاسرائيلية فيما يتعلق بشؤون الشرق الأوسط والنزاع العربي - الاسرائيلي . ويطوي ، في مقابل ذلك ، طياً كاملاً ، الحقوق العربية ، فلا يذكر أياً منها ، ولا يشير إلى أي موقف أو قرار دولي كانت الأمم المتحدة ، وبخاصة مجلس الأمن ، قد اتخذته وأيدته الولايات المتحدة نفسها .

في الختام ، يمكن القول إن هذا الكتاب « التقييم الاستراتيجي ١٩٩٧ » يرسم معالم النظام العالمي الجديد ، كما تريده الولايات المتحدة الأميركية .



المصدر : الكفاح العربي
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١/٩/١٩٩٧

صراع المصالح الأوروبية - الأميركية ومسيرة التسوية (١)

الولايات المتحدة لا تزال تفكر بعقلية الحرب الباردة

على الرغم من القناعة الكاملة لدى الدول الأوروبية بأن ظروف الحرب الباردة قد انتهت وان من الضروري تغيير طبيعة العلاقات الدولية التي رافقتها خصوصاً ما يتعلق بالعلاقات مع الولايات المتحدة، إلا أن هذا التغيير لم يحصل حتى الآن.

لقد نجحت الولايات المتحدة في ظروف الحرب الباردة في تأمين هيمنتها وتوجيهها الكامل للقرار الأوروبي في السياسة الخارجية وبالذات في قضية العلاقات مع المعسكر الشرقي وفي قضايا الصراعات الاقليمية.

كان الموقف الأوروبي في الكثير من الأحيان يتناسب فقط مع المصلحة السياسية والعسكرية الأميركية بغض النظر عن المصالح الحيوية الأوروبية في مناطق كثيرة من العام: لقد كان ذلك بضغط أميركي يؤيده زعم متصاعد عن وجود خطر شيوعي على أبواب أوروبا يهدد وجودها ومستقبلها ولا خيار أمام الأوروبيين سوى مقاومة هذا الخطر وبالتحالف مع الولايات المتحدة.

واذا كان هذا الزعم وجد قبولاً كبيراً لدى الزعماء الأوروبيين ضمن ظروف الحرب الباردة وسباق التسلح، فمن الواضح أنه لا أثر الآن لهذا الخطر بعد انتهاء الحرب الباردة وفي عصر نزع السلاح والمنافسة الاقتصادية.

ورغم ذلك فإن العقلية الأميركية لا تزال تحافظ على تفكيرها التقليدي في التعامل مع أوروبا والعالم. أهم سمات هذه العقلية ضرورة الهيمنة على العالم ووضع المصالح الأميركية فوق كل اعتبار ولو كان على حساب الشركاء والحلفاء وضمان أكبر قدر من النفوذ الأميركي في العالم.

وفي مواجهة هذا الاصرار الأميركي على هيمنة القطب الواحد تحاول أوروبا اثبات وجودها السياسي والاقتصادي والحد من النفوذ الأميركي ولكن بقليل من النجاح.

لقد اعتقد الكثيرون بأن النظام العالمي الجديد المطروح أميركياً انما سيكون لمصلحة أكثر شعوب العالم وسيفيد أسس العلاقات الدولية ويجعلها أكثر عدالة وديمقراطية وسيؤدي كذلك إلى أن تأخذ منظمة الأمم المتحدة دوراً أكثر فاعلية في العلاقات الدولية. ولكن الذي أصبح واضحاً وثابتاً الآن أن الولايات المتحدة تقف عائقاً أمام تحقيق هذا النظام الجديد للعالم، باصرارها على فرض موقفها ومحاصرة المواقف الأخرى. وهنا يمكن التطرق إلى ثلاثة أمثلة على الالتفاف الأميركي على أوروبا وتعطيل دورها في السياسة الدولية عامة وفي الشرق الأوسط خاصة.

- السيطرة الأميركية على أعمال ومقررات قمة دنفر:

أثناء عقد قمة مجموعة الدول الصناعية السبع في دنفر بالولايات المتحدة في شهر حزيران (يونيو) الماضي توضحت الهوة الكبيرة بين المصالح الأميركية والمصالح الأوروبية. فقد بذل الزعماء الأوروبيون في مجموعة السبع قصارى جهودهم للدفاع عن مصالحهم الاقتصادية والسياسية إلا أنهم خرجوا من القمة خائبين بعد مصادرة إرادتهم من قبل أميركا.

لقد ظهر واضحاً أن الرئيس الأميركي بيل كلينتون تصرف في القمة ليس كزعيم لأميركا فقط وانما كزعيم لأوروبا ووصي على العالم. فقد تحدث طويلاً عن محاسن اقتصاد بلاده ومساوئ الاقتصاديات الأوروبية. ونجح الرئيس كلينتون في إلقاء الكرة في الملعب الأوروبي وشدد على مسؤولية الأوروبيين وحدهم عن مشاكلهم الاقتصادية وضرورة قيامهم بمفردهم في ايجاد وحلول لها.

وفي الوقت الذي اعترف فيه القادة الأوروبيون بوجود مشكلات اقتصادية لديهم، الا أنهم رفضوا بشدة الاستسلام للنموذج الأميركي في الاقتصاد كحل لهذه المشكلات وذلك بسبب اختلاف ظروفهم الاقتصادية والثقافية وبالتالي اختلاف سلم أولوياتهم مقارنة بالولايات المتحدة.

وفي الوقت الذي أبدت الدول الأوروبية ونقابتها العمالية رغبة بأن يخرج مؤتمر دنفر بخطة استراتيجية، للتشغيل ومعالجة مشكلة البطالة في أوروبا، رفض الجانب الأميركي هذه الرغبة واعتبر ذلك مشكلة أوروبية داخلية. وهذا الموقف الأميركي شكل خيبة أمل كبيرة للحكومات وللمواطنين الأوروبيين الذين يعتبرون البطالة المتنامية المشكلة رقم واحد في بلدانهم.

وفي معالجة قضية البيئة وحمايتها ظهر واضحاً مدى القدرة الأميركية على التحكم بالقرار والارادة الأوروبية. ففي الوقت الذي طالب فيه الأوروبيون باتخاذ اجراءات عملية لحماية البيئة رفض الأميركيون الاستجابة لمثل هذا الطلب الهام. فالجانب الأوروبى اقترح تخفيض انتاج ثاني أوكسيد الكربون



المصدر : الكفاح العربي
التاريخ : ١ / ٩ / ١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بنسبة ١٥٪ وحتى عام ٢٠١٠. أما الجانب الأميركي فرفض بشكل قاطع تحديد التزامات ونسب معينة من تخفيض هذا الغاز السام وخرج المؤتمر تحت الضغط الأميركي بتوجيه نداء لمتابعة اجراءات من شأنها تخفيض المواد الضارة بالهواء. وهكذا ظهر مجدداً انطلاق الولايات المتحدة في تعاملها مع القضايا العالمية العامة، من مصلحتها الخاصة فقط. فهي ترفض التزامات معينة في حماية البيئة لعدم المساس بعادات مواطنيها الاستهلاكية ولو كان على حساب موت قسم آخر من العالم، وكذلك ترفض ازعاج رجال الصناعة الأميركيين الذين تتقدم لديهم المصلحة المادية على كل مصلحة.

وفي معالجة عدد من القضايا العالمية برز الفرق الكبير في الموقفين الأميركي والأوروبي والذي انتهى بتغلب الرأي الأميركي على الرأي الأوروبي كالعادة.

بعض الدول الأوروبية وخصوصاً فرنسا طالبت بزيادة مساعدات التنمية المقدمة إلى افريقيا وبدون شروط مسبقة. ولكن المؤتمر تبنى وجهة النظر الأميركية القائلة بضرورة ان تربط هذه المساعدات بتحقيق خطوات ديمقراطية وليبرالية في تجارة الدول الأفريقية.

وفي قضية حساسة أخرى، وهي قضية البوسنة ظهر الخلاف واضحاً بين الموقفين الأميركي والأوروبي. ففي الوقت الذي ألح فيه الجانب الأوروبي على ضرورة بقاء القوات الأطلسية التي تقودها أميركا إلى حين تحقيق قدر محدد من الأمن والاستقرار أصر الجانب الأميركي على سحب هذه القوات مهما كان الثمن في نهاية شهر حزيران (يونيو) ١٩٩٨. وهذا الموقف الأميركي شكل ضربة جديدة للحاجات الأمنية الاقليمية التي تقدرها أوروبا نفسها أكثر من غيرها.

تحول مؤتمر توسيع الناتو في مدريد إلى مؤتمر أميركي

وفي الانتقال إلى مؤتمر قمة مدريد الذي عقد في شهر تموز (يوليو) الماضي وخصص لاقرار خطط توسيع الناتو نحو الشرق يظهر استمرار التحكم الأميركي بتوجيه القرار الأوروبي.

الجانب الأوروبي في حلف الناتو سعى لتحقيق رغبته بتوسيع الناتو إلى دول أخرى اضافة لبولونيا وتشيكيا وهنغاريا مثل رومانيا وسلوفانيا. ووفقاً للتبرير الأوروبي فإن هذه الدول تحقق المعايير المطلوبة لقبول الاعضاء الجدد في الحلف. هذا الموقف الأوروبي تحطم أمام الاصرار الأميركي على اقتصار توسيع الناتو على الدول الثلاث المذكورة. وهنا ظهر التناقض في المصالح الأمنية بين أوروبا التي تعرف تماماً أولويات ترتيب البيت الأمني الأوروبي وبين الولايات المتحدة التي تعالج هذا الأمر انطلاقاً من الوعود الانتخابية التي أطلقها الرئيس كلينتون في قبول الدول الثلاث في الناتو الموسع من جهة وفي تجنب الرئيس الأميركي لتعرض هيبته للخطر من خلال احتمال معارضة الكونغرس على قبول الدول الجديدة المقترحة.

هذا الموقف الأميركي زاد التوتر في العلاقات بين دول الحلف وخصوصاً بين أميركا وفرنسا. فقد طالبت فرنسا بتسليم القيادة الجنوبية للحلف للأوروبيين وربطت عودتها إلى الجانب العسكري للحلف بتحقيق هذا المطلب. هذا الأمر كان غير قابل للنقاش لدى الجانب الأميركي وسقط أمام رفض الرئيس كلينتون: «ان تسمح أميركا لإيطالي أو فرنسي بالحصول على سلطة حتى ولو اسمية على الاسطول السادس الموجود في البحر المتوسط». ويظهر من هذا الموقف الأميركي ان الادارة الاميركية لا تزال تفكر بعقلية الحرب الباردة في تعاملها مع حلف الناتو وتتمسك بالسيطرة عليه وهي لا تتعامل معه وكأنه حلف متعدد الأطراف والدول، وانما كمؤسسة عسكرية أميركية بالدرجة الأولى. هذا الواقع سيجعل الموقف الأوروبي في الحلف حرجاً وصعباً ومقيداً، وسيؤدي بالضرورة إلى اعادة دراسة أوروبية لموقع أوروبا المستقبلي في الحلف في ظل الهيمنة الأميركية وضرورة اتخاذ موقف موحد لضمان وزن أوروبا العسكري وفقاً لمتطلباتها الأمنية.

د. علي رحال



الاقتصادي الأميركي لاروش يحذر اميركا:

النظام النقدي العالمي على وشك الانهيار دعوة للحكومة لوضع يدها على كل البنوك

واشنطن – «الكفاح العربي»

وجه عالم الاقتصاد الأميركي ليندون لاروش – في مؤتمر عقده «معهد شيللر» في العاصمة الأميركية – تحذيراً الى الأميركيين بأن العالم يمر الآن بأسوأ أزمة عامة مر بها منذ أكثر من ٦٠٠ عام، وان النظام النقدي العالمي مهدد بالانهيار، بل الزوال ومعه النظام الأميركي.

ودعا لاروش – وهو أيضاً سياسي مخضرم خاض انتخابات الرئاسة الأميركية الثلاث الأخيرة وأعلن مؤخراً ترشيح نفسه لمعركة الرئاسة لعام ٢٠٠٠ – الرئيس الأميركي كلينتون الى التحرك لإنقاذ الوضع قبل حدوث هذا الانهيار الشامل وذلك بإعلان إفلاس النظام القائم ووضع يد الحكومة الاتحادية عليه كما تفعل عادة حينما يفلس أحد المصارف.

وقال لاروش انه يعرف ان الرئيس كلينتون يملك القدرة العقلية على استيعاب الموقف وفهمه، ولكنه لا يعرف ما اذا كان يملك الارادة اللازمة للإقدام على الخطوات الضرورية لإنقاذ أميركا والعالم. وأضاف ان ظواهر الموت الجماعي والدمار الشامل التي تحدث في افريقيا وبعض بلدان أميركا اللاتينية وآسيا غير مسبوقة منذ القرن الرابع عشر، وأن البلدان الآسيوية التي كان يطلق عليها وصف النمور الآسيوية بسبب نجاحاتها الاقتصادية أصبحت مجرد «قطط ميتة». وأكد ان النظام النقدي العالمي برمته محكوم عليه بالدمار، وان هذا الأمر قابل للحدوث في أي وقت، ربما خلال أشهر، وربما حتى خلال أيام. وعندما يقع فإن انهياره لن يستغرق أكثر من ثلاثة أيام، بل انه سيغرق بالطريقة نفسها التي غرقت بها الباخرة الشهيرة «تايتانيك» وكان الجميع يظنون انها في أحسن حال ولا يمكن ان يصيبها مكروه.

واستطرد السياسي الأميركي لاروش قائلاً ان من الممكن الآن ان نتخيل إفلاس كل بنك أميركي بلا استثناء، وانهيار سوق الأوراق المالية من مستوى السبعة آلاف نقطة الذي تخطته أخيراً الى مستوى الصفر، أو قريباً منه، وأنه سيرافق ذلك توقف حركة النقل وانقطاع الامدادات الغذائية عن الغالبية الساحقة من السكان في أميركا، الأمر الذي سيصاحبه بالضرورة انهيار كامل في الأوضاع الأمنية.

وأوضح لاروش – في خطاب استمر زهاء ساعتين – ان مرحلة الانهيار بما يظن انه انتعاش اقتصادي في أميركا قد انتهت وأن الرأي العام الأميركي بدأ يدرك ان ما يحدث الآن زائف وانه لن يستمر، وبدأ الناس يشكون في صحة الصورة التي ترسم لهم عن الازدهار الاقتصادي، حتى وهم لا يعرفون بعد ان الولايات المتحدة مدينة وحدها بثلث اجمالي ديون بلدان العالم كافة، ولهذا فان كثيرين يتحدثون عن احتمال حدوث انهيار في «البورصة» في تشرين الأول (اكتوبر) المقبل.

وطالب لاروش الرئيس كلينتون بأن يعلن حالة الطوارىء وان يضع النظام النقدي الأميركي وكل البنوك الأميركية تحت سيطرة دعم للحكومة الاتحادية.. وقال ان الحديث الغالب هذه الايام هو عن تقليص دور الحكومة وتوسيع دور القطاع الخاص، لكن في مثل الأزمة التي تهدد أميركا والعالم اليوم لا يستطيع القطاع الخاص ان يفعل شيئاً سوى ان يمد يده لمساعدة الحكومة.

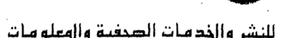
ووصف لاروش رئيس هيئة الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) غرينسبان بأنه «فاشي» لأن كل ما يهمه انقاذ النظام النقدي، بينما يدرك الرئيس كلينتون انه لا بد من انقاذ الناس، وأكد ان أميركا تعيش هذه الأزمة منذ ٣٠ عاماً، لكن طريقة الحياة الأميركية تبلغ الآن نهايتها، فكل شيء شرير أصبح ممكناً.

وشرح الاقتصادي الأميركي مشروعه لإنقاذ الوضع بأنه يستوجب تحالفاً وتعاوناً في إطار نظام اقتصادي أكثر حيوية وأكثر اهتماماً بالانسان بين الولايات المتحدة والصين والهند وايران. ووصف المنطقة الشاسعة الممتدة من شرق آسيا الى أوروبا (أوراسيا) وجسورها الى «الشرق الأوسط» بأنها مكب العالم الآن اقتصادياً. ولا بد ان تقدم الولايات المتحدة على التعاون مع دول هذه المنطقة في حركة بناء للخطوط الحديدية تمتد عبر آسيا الى أوروبا و«الشرق الأوسط» ومن شمال سيبيريا عبر كندا الى الولايات المتحدة وجنوباً الى أميركا اللاتينية.

وحذر لاروش من أن المصير الذي انتهى اليه الاتحاد السوفياتي فجأة في عام ١٩٨٩ وقضى عليه خلال عامين اثنين سيتكرر في أميركا نفسها اذا ظلت تنتهج سياسة الحد من سيادة الدول الأخرى والتدخل لفرض كل شيء على شعوب العالم. ووصف حكومات الصين والهند وايران بشكل خاص بأنها حكومات قادرة وعقلانية وتعرف تماماً ما تفعل وهي الأجدر بتعاون الولايات المتحدة للخروج من الأزمة العالمية المرتقبة.



المصدر : الكفاح العربي



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/ ٩/ ١٩٩٧

صراع المصالح الاوروبية ـ الاميركية ومسيرة التسوية (٢)

تغيرات أملتها ظروف ما بعد الحرب الباردة

شكلت منطقة الشرق الأوسط احد ميادين الحرب الباردة بين المعسكرين، وما تبعها من تحالفات وعلاقات تتناسب مع ذلك. وظهرت واضحة في زمن الحرب الباردة المحاولة الاميركية للهيمنة على هذه المنطقة ودحر كل القوى الاخرى نتيجة للمصالح الاقتصادية والاستراتيجية الاميركية والتي شكلت حماية اسرائيل ودعمها عسكرياً ومادياً ودولياً قمة الاصرار الاميركي على تقوية النفوذ والسيطرة في الشرق الاوسط. وأمام هذه الاستماتة الاميركية في تقوية النفوذ في الشرق الاوسط ظهر التواجد الاوروبي ضعيفاً لا أثر له واستمر في الدوران في الفلك الاميركي. وبعد انتهاء الحرب الباردة وزوال المعسكر الشرقي اصبح الوضع جديداً وتغيرت تركيبة العلاقات الدولية في الشرق الاوسط ويبدو ان اوروبا استوعبت هذا الامر تماماً. انطلاقاً من المصالح الاوروبية الاقتصادية والسياسية في الشرق الاوسط بدأ التحرك الاوروبي لتعزيز مواقع اوروبا في الشرق الاوسط بدءاً من الدعوة لعقد مؤتمرات شراكة مع الدول الشرق اوسطية وانتهاء بتعيين موفد الاتحاد الاوروبي لتنشيط مفاوضات السلام في الشرق الاوسط وهو السيد موراتينوس.

بدءاً من اتفاقية ماستريخت عام ١٩٩١ حول الوحدة الاوروبية، بذلت اوروبا قصارى جهدها لتحقيق توازن بين الدور الاقتصادي والمالي المتنامي لها مع دور سياسي متقدم في العالم عامة وفي الشرق الاوسط خاصة. وجاء في اتفاقية ماستريخت ضرورة ان تعزز الدول الاوروبية علاقاتها مع البلدان النامية اقتصادياً واجتماعياً وضرورة تشجيع انخراط هذه الدول في الاقتصاد العالمي. وضمن هذا الاطار جاءت مؤتمرات الشراكة الاوروبية المتوسطية في برشلونة ومالطا وما نتج بعدها من اتفاقيات للشراكة بين الاتحاد الاوروبي وبعض دول المتوسط. وقد نجح الجانب العربي في انتزاع الاعتراف الاوروبي بالحقوق العربية المشروعة ومطالبة اوروبا اسرائيل بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة واستمرار المفاوضات السلمية على اساس الارض مقابل السلام. كما نجح الجانب العربي في إقامة المفاوضات مع الجانب الاوروبي على اساس الاستقلال والسيادة والمساواة وحق تقرير المصير للشعوب وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. ودعا الجانب العربي الى تشجيع المواقف الاوروبية الرافضة للاستيطان الاسرائيلي في الاراضي العربية المحتلة وتهجير السكان العرب والادانة الاوروبية للاعتداءات الاسرائيلية على جنوب لبنان وارتكابها أبشع المجازر في

الوحشية في غضب الرأي العام الاوروبي على السياسة الاسرائيلية، التي ذكرت الاوروبيين بجرائم النازية اثناء الحرب العالمية الثانية. وارتبط هذا الموقف الاوروبي بتحرك رسمي الى دمشق وبيروت، حيث عبر المبعوثون الاوروبيون عن تعاطفهم ومساندتهم لموقف الشعب اللبناني، وحقوقه في الدفاع عن ارضه وتحرير جنوبه المحتل.

هذه التحركات والمواقف الاوروبية، اصطدمت بالرفض الاميركي الاسرائيلي لأي دور اوروبي في منطقة النفوذ التقليدية الاميركية وفقاً للعقيدة الاميركية، وطالبت اميركا اكثر من مرة بعدم التدخل الاوروبي في شؤون الشرق الأوسط او في المسيرة السلمية فيه بحجة ان ذلك من اختصاص وصلاحية اميركا وحدها. وأمام تزايد الضغط الاميركي الاسرائيلي على اوروبا، وتردد اوروبا في مواجهة هذا الضغط، نجح التحالف الاميركي ـ الاسرائيلي في تعطيل المبادرة الاوروبية، في الشرق الاوسط الى درجة رفض اسرائيل استقبال المبعوث الاوروبي موراتينوس والضغط عليه لمغادرة المنطقة. وشكل هذا الموقف استمراراً لمحاولة الولايات المتحدة السيطرة على مقدرات السياسة الدولية، كقطب وحيد وإبعاد اوروبا عن ساحة القرار السياسي العالمي. ومن جهة ثانية فإن الموقف الاسرائيلي يشكل ضربة جديدة لجهود السلام، التي عطلتها سياسة حكومة نتنياهو. ان الحكومة الاسرائيلية لا يمكن ان تقبل اي وسيط في عملية السلام لا يبدي الولاء المطلق للموقف الاسرائيلي ولا يدافع اكثر من الحكومة الاسرائيلية ذاتها عن مصالح اسرائيل. الموقف الاميركي يحقق هذه الشروط كاملة وهو امر غير متوفر لدى الجانب الاوروبي. الى كل ذلك فإن اسرائيل لا يمكن ان ترضى حتى في المستقبل، ان يبقى مبعوث اوروبي في الشرق الاوسط، كشاهد قريب من الاحداث على جرائمها اليومية وانتهاكها اليومي لحقوق لانسان والقانون الدولي. وفي هذا الاطار فمن المتوقع ان تزداد الهجمة الاميركية ـ الاسرائيلية، على أية مبادرة اوروبية في الشرق الاوسط، وذلك لابقاء المنطقة تحت رحمة نفوذ اميركي وحيد ولإعطاء المزيد من حرية التصرف لاسرائيل في متابعة سياستها وجرائمها بحق المواطن العربي.

وأمام هذه الأمثلة الواضحة على الهيمنة الاميركية على القرار الاوروبي ومصادرته يبرز السؤال الهام: لماذا تنجح





المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٩/١٩٩٧

تاريخ البشرية وخاصة مجزرة قانا.

ولا شك ان هذه المواقف الاوروبية تتوافق مع ضرورة ان يتم تقبل التقارب الاوروبي من الدول العربية واعتباره شريكاً منطقياً ونزيهاً عندما يتعلق الامر بإقامة علاقات شراكة مع الدول العربية.

واتضح الموقف الاوروبي في العام الماضي اثناء الغزو الاسرائيلي الوحشي للبنان، واتباعه سياسة الارض المحروقة، حيث دانت اوروبا الرسمية والشعبية هذا الغزو، وأثرت صور مجازر قانا

اميركا في تقدمها وتواصل اوروبا تراجعها؟.

لا شك ان العالم يعلم ان اوروبا تمتلك ثقلاً اقتصادياً هاماً، في مستوى الانتاج الصناعي، وفي معدلات التصدير وفي الانتاجية الاقتصادية المتطورة، ويضاف الى ذلك ان اوروبا حققت السوق الاوروبية الداخلية بدءاً من ١/١/١٩٩٣ وهي تتقدم باتجاه الوحدة الاقتصادية والنقدية بدءاً من ١/١/١٩٩٩. ورغم ذلك فقد بقي الموقف الاوروبي في تحديد مجرى العلاقات الدولية ضعيفاً امام المواقف الاميركية وذلك لأسباب منها:

اولاً: الظروف التي مرت فيها اوروبا بعد انتهاء الحرب الباردة وظهور المشكلات في شرق اوروبا والتي عانت منها اوروبا الغربية. وهنا يمكن ذكر الانهيارات الاقتصادية في اوروبا الشرقية وتفاقم مشكلات البطالة وارتفاع معدلات الجريمة، والتهريب وتزايد الهجرة نحو الغرب، هذا الواقع تحملته اوروبا الغربية بشكل او بآخر، وأصبح جزءاً من امنها الاجتماعي، الذي أحس به المواطن الاوروبي العادي وبدأ زعماء اوروبا التفكير بايجاد حلول لمشكلاتهم الاقليمية، عبر صناديق المساعدة الاقتصادية وعبر المساعدات المالية والقروض التي قدمت لاوروبا الشرقية. هذا الواقع المستمر في اوروبا الشرقية شغل الغرب الاوروبي، وعدل سلم الاولويات لديه وسمح بالمزيد من التقدم الاميركي في السياسة الدولية استغلالاً لانشغال اوروبا بترتيب البيت الاوروبي.

ثانياً: المشكلات القومية والحروب الاهلية التي حصلت في يوغوسلافيا السابقة خاصة، اخذت وقتاً كبيراً من الزعماء الاوروبيين، خصوصاً بعد وصول تبعات هذه الحروب الى بلدانهم عبر تدفق مئات الآلاف من اللاجئين اليهم. وقد اخطأت اوروبا الغربية في حساباتها لتقييم هذه الحروب وذلك عندما اعتبرتها قضايا داخلية. ولكن مع مرور الوقت تبين ان هذه الحروب تشكل تهديداً للأمن الاوروبي بأكلمه الذي يعتبر كلاً لا يتجزأ. وقد ظهر عجز اوروبي عن التحرك وايجاد اي حل للحرب اليوغوسلافية. هنا ارتفعت اصوات بعض الدول الاوروبية بضرورة الاستنجاد بالمساعدة الاميركية وحلف الناتو. وبالفعل استطاعت اوروبا عندها بعد تدخل الاميركيين وعقد اتفاقية دايتون محاصرة الحرب الاهلية وإخمادها على الاقل. ولا تزال قوات حلف الاطلسي موجودة في البوسنة وبقيادة اميركية. هنا ازداد غرور اميركا وتكبرها على زعماء اوروبا وادعاؤها بعدم قدرتهم على التصرف والحركة بدونها.

ثالثاً: عدم وجود رأي موحد لدى زعماء الاتحاد الاوروبي حول قضايا حيوية هامة ومن اهمها مواعيد ومعايير الوحدة الاقتصادية والنقدية الاوروبية واستمرار التصريحات المتناقضة للحكومات الاوروبية إزاء قضايا دولية مختلفة، يضاف الى ذلك عجز الاتحاد الاوروبي عن ايجاد حل لمشكلات الدول الاوروبية، كالبطالة والتهريب والهجرة غير المشروعة، كل ذلك اضعف الموقف الاوروبي وحل مكانه استغلال اميركي للوضع في محاولة للهيمنة على العالم.

د. علي رحال



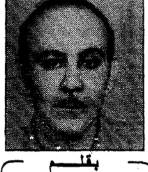
المصدر : عقيدتي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢/٩/١٩٩٧

العولمة من منظور العقيدة

- العولمة نفظ مستحدث ويعد مرادفا لجملة تلوكها الالسن وتخطها السطور وهى أن العالم بفضل التقدم فى وسائل المواصلات والاتصال قد اصبح قرية صغيرة يتأثر أى بعد فيها بما يحدث فى أى بعد منها وبمعنى التغلغل والتوغل والتحرك بسرعة وتلقائية وتداول المفهوم وانتشاره بشكل دعوة للانفتاح على الدنيا والخروج من دائرة المحلية إلى محيط العالمية الزاخر بالافكار والاتجاهات والمنتجات والاختراعات وهذا أمر مقبول فى امور العلم والثقافة والاقتصاد وأن لم يكن بنفس القدر فى مجال العقيدة وبكل ما تتضمنه من اخلاق وسلوكيات استقرت فى النفوس وتحولت مع الزمن إلى طبائع وعادات إلى مستوى الفطرة يتعذر إبدالها أو التحلل منها لمجرد الدخول فى علاقات ارحب ومعاملات اكثر وأكبر مع أمم لا تتبع ملتنا ولا تعتنق ديننا أو تحترم فطرتنا

ولان العولمه افرزتها ووفرت اسبابها الاقمار الصناعية واجهزة الاستشعار والتصنت إلى جانب المؤتمرات ووسائل الاعلام والبث المباشر فهى انجاز غربى يرصد المظهر ولا ينفذ إلى المخبر ويرى القائم دون الكامن وما يستقبله طرف باستحسان يقابله الاخر باستهجان ولذلك فشلت اوروبا وامريكا فى جعل العالم حزمة واحدة One Package تحركها كيف تشاء ولن يتم هذا ابدا وإلى ما شاء الله لأن الاندماج لا يمكن



بقلم
السيد حسين العزازي
المفتش العام بهيئة كهرباء مصر

أن يتم من موقع الرفض والاعتراض ولكن بمنتهى الرضا والقبول وهو ما لم يحدث لأن القوى الكبرى تمارس اسلوبا ملتويا لتحقيق اهدافها فى الامساك بزمام الدول النامية وسبيلها الدس والفتنة والوقيعة وتأليب النفوس وتأجيج المشاعر واثارتها أو تخديرها بوسائل العبث والترف الزائف

ولا يضيق أى إنسان بالتعاون والسلام وكلنا سيرحب (بالعولمه) أن جاءت علينا بالحلول العملية لما يعترضنا من مشاكل أو أن حملت فى طياتها تحول الغرب بجانب من خبرة وجهده الايجابى بما يرتد علينا أمانا واطمئنانا وهذا أمر مشكوك فى مصداقيته خاصة إذا علمنا ان التفوق فى نظر الغرب مقرون بالتسلط والاستعلاء ولن يمكنونا من شيء لا يحترم مصالحهم فى الشراء وتكثيف القدرة ولازلنا فى نظرهم سوقا للتوزيع ومجالا للخامات والخدمات

- والعولمه تحفل بالعلمانية والالحادية وتجريد الاديان من محتواها المؤثر والفعال أما بحربها أو عزلها أو الاستهانة بها ذلك لأن «العولمه» فكرا وتطبيقا يتم ضخها والتبشير بها من مراكز تسعى «للعائد» المادى دونما تحسب للمردود المعنوى أو التأثير

- وعلينا أن نتمهل فى ترديد الافكار قبل تمحيصها والا نتعرض لتحليل القضايا ومناقشتها قبل فهمها والاحاطة بها لان ذلك يفتح الباب للبلبلة والتشكيك وتقسيم الرأى العام إلى رافض وموافق دون سند كاف وفى ذات الوقت فليس من خصال المؤمن أن يقذف العلم فى عمومه (بالكفر) وهذا يحسب علينا كمسلمين لأن الله دعانا للعلم لقوله تعالى «وقل رب زدنى علماً» فما نعلمه قليل وهو ما جاء على لسان الخالق العظيم «وما أوتيتم من العلم الا قليلاً» ولولا جهود العلماء ومثابرتهم وفضل الله عليهم بما انجزوه من اكتشافات وابتكارات واختراعات لعانت البشرية الويلات فهم اليد البيضاء التى تمسح القسوة وتخفف البلاء

- وعلى علمائنا بذل الجهد ومواصلة النشاط لمواكبة مقتضيات العصر وظروف المجتمعات التى يحاصرها التلوث ويعتصرها التكدس ويجتاحها المرض العضال

●● كل أربعـاء ●●

عولمة الانهيار الأخلاقي



بقلم : محمد السماك

هل هناك من علاقة بين سياسة الأسواق المفتوحة وأخلاقيات «الجوارير المفتوحة»؟

بعد سقوط الماركسية ترسى العولمة قواعدها على مبدأين اساسيين:

الأول سياسى ويقوم على الليبرالية والديمقراطية والثانى اقتصادى ويقوم على الاسواق المفتوحة وفى نظر المفكر الامريكى ـ اليابانى الأصل ـ فوكوياما فان التاريخ ينتهى بتتويج هذين المبدأين على رأس المجتمع العالمى. ولكن يلازم بدايات عملية التتويج هذه مبدأ ثالث يتمثل فى انتشار الرشوة وشراء الضمائر على نحو بات يشكل وباء يجتاح القيم والأخلاق فى الشرق وفى الغرب على حد سواء.

استرعت هذه الظاهرة التى يطلق عليها فى لبنان تأدبا «الجوارير المفتوحة» اهتمام العالم وأثارت قلقه. وقد نظمت حتى الآن سبعة مؤتمرات دولية لبحث هذه الظاهرة وأثارها الاجتماعية والاخلاقية المدمرة كان آخرها فى بكين. ومن المقرر أن يعقد المؤتمر الثامن بين السابع والحادى عشر من سبتمبر الجارى فى ليما عاصمة بيرو.

فى عام ١٦٩٥ اى قبل اكثر من ٣٠٠ سنة، أقر مجلس العموم البريطانى قانونا اعتبر فيه منح التبرعات المالية او سواها من الهبات لأى عضو فى المجلس بهدف تشجيعه على تمرير اى امر فى البرلمان عملا شريرا وجريمة كبرى وانتهاكا للدستور. اما اليوم فعلى النقيض من تلك أصدرت المحكمة الاتحادية العليا فى الولايات المتحدة حكما نص على اعتبار اى محاولة لتقييد الانفاق المالى على الحملات الانتخابية انتهاكا للدستور الذى يكفل حرية القول والتعبير، وتحت غطاء هذا الحكم لم يتوقف احد امام معنى ارتفاع نفقات حملة الانتخابات الرئاسية الامريكية الاخيرة حتى وصلت الى حوالى مليار دولار، اى ثلاثة اضعاف ما كانت عليه فى عام ١٩٩٢. كما ان نفقات حملة انتخابات اعضاء الكونجرس وحدها بلغت ٨٠٠ مليون دولار.

جمعت هذه الأموال من شخصيات ومن شركات ومؤسسات مالية وصناعية وتجارية امريكية وأجنبية. وأحيانا باتصالات مباشرة من الرئيس الامريكى نفسه او من نائبه او باسم البيت الأبيض.وكما ان المال السياسى يمكن ان يؤدى الى فوز رئيس وانتصار حزبه، كذلك فان المال السياسى قادر على اسقاط رئيس وخسارة حزبه. وهذا ماحدث فى بريطانيا.

وفى فرنسا يقدر عدد الذين يتلقون رشاوى من اعضاء المجالس المحلية المنتخبة بحوالى ٢٥ ألف شخص بينهم ٢٩ عضوا فى البرلمان الفرنسى السابق، وتقدر الدوائر الرسمية عدد رجال الاعمال المتورطين بتقديم رشاوى بأكثر من مائة. ولعل اكثر قضايا الفساد غرابة اكتشاف ابنة غير شرعية للرئيس السابق ميتران كان يتولى الانفاق عليها وعلى والدتها سرا احد رجال الاعمال وبمعرفة ميتران نفسه.

طبعا لا تقتصر هذه الظاهرة على المجتمعات الأمريكية والأوروبية، فاستنادا الى تقديرات هيئات التحقيق الدولية، فان اندونيسيا تحتل المركز الأول بين دول العالم من حيث تفشى ظاهرة الرشوة، تليها نيجيريا، وكم من فضيحة انفجرت فى اليابان. وكم من فضيحة اسقطت حكومات فى كوريا الجنوبية وايطاليا والبرازيل. وفى الذكرى الخمسين لاستقلال الهند اعلن الرئيس الهندى ان المشكلة الاولى التى تواجهها بلاده هى ظاهرة انتشار الفساد والرشوة... أما عندنا فى الوطن العربى فحدث ولا حرج!..

اميركا تستخدم القوة بتهور لأنها لم تذق طعم الدمار الشامل

الحضارة الأوروبية تواجه ابنها غير الشرعي

ان عبارة «التحالف الغربي» الذي يشمل بلدان اوروبا الغربية والولايات المتحدة غالبا ما تستخدم للدلالة على البلدان المنضمة الى حلف شمالي الاطلسي الذي بدأ يتخذ اوضاعا بعد عام ١٩٩١ تختلف عما كان في ظروف المواجهة مع المعسكر الاشتراكي وحلف وارسو. فقد بدأ الانتماء الحضاري يعبر عن نفسه بوضوح:

ان بلدانا مثل فرنسا والمانيا وانكلترا وكل بلدان اوروبا الغربية تنتمي الى الحضارة الموغلة في القدم، هي حضارة الإغريق والرومان والجرمان، وهي البلدان الوحيدة في العالم التي تنطبق عليها اللوحة الخماسية التي اذا استمر التعاقب عليها فإن المرحلة المفترضة القادمة ستكون الاشتراكية، واذا تخطينا المشاعية البدائية في الحضارة الغربية فإن كل تلك البلدان مرت بالرق ومالك الرقيق في النظام العبودي، والقن والاقطاعي في مرحلة الإقطاع، والعمل المأجور والرأسمالي في النظام الرأسمالي. وقد بدأت معالم هذا النظام بالظهور فيما بين القرنين الخامس عشر والسادس عشر في انكلترا. ولا تزال هذه المرحلة (الرأسمالية) مستمرة منذ اكثر من اربعمئة سنة. ففي مرحلة الانتقال من العبودية الى الاقطاع تشكلت في اوروبا تجمعات سكنية واقتصادية اطلق عليها تسمية «تعاونيات المارك»، وهي أحد اشكال الحياة الجماعية الاقتصادية والاجتماعية لدى الفلاحين في اواخر المرحلة العبودية ومقدمات عصر الاقطاع، التي قامت على اساس تعاوني. وقد كانت التعاونية تشمل قرية او عدة قرى، وكانت التعاونية تضمن لاعضائها المراعي المشتركة والغابة والماء. كما كانت التعاونية تعمل على تنظيم الدورة الزراعية وتشارك على الصعيد المحلي في التشريح والادارة والقضاء. غير انه منذ القرن التاسع بدأت سيطرة نبلاء الاقطاع على «تعاونيات المارك». وقد أخذت تعاونيات المارك تتفسخ فيما بين القرنين الثالث عشر والرابع عشر مع تنامي التفاوت الطبقي بين الفلاحين بتأثير الانتاج السلعي في الزراعة والريف.

وعلى الخلفية التي عبرت عنها مرحلة الاقطاع قام كريستوف كولومبس في القرن الخامس عشر باكتشاف القارة الاميركية ذات الثروات الطبيعية والموقع الستراتيجي المميزين. وبذلك يكون المحيط الاطلسي قد تحول بضفتيه الاميركية والاوروبية الى حوض تسيطر عليه وتحكمه انظمة أدت مع تطورها الى الرأسمالية. كما ان اسلوب اكتشاف القارة الاميركية قد أدى في الفترة التي اعقبت وصول المستوطنين الاوروبيين الى تشكيلة اجتماعية هي فريدة من نوعها على النطاق العالمي. فعلى ارض الولايات المتحدة اليوم تجاور نظامان اجتماعيان في آن معا، هما نظام الرق في الجنوب، ونظام اقطاعي رأسمالي في الشمال. وفي نيسان (ابريل) ١٨٦١ قام الجنوبيون بقصف حصن «سوميتر» في شارلستون معلنين بذلك بداية الحرب الاهلية. وقد استمرت هذه الحرب حتى عام ١٨٦٥، وانتهت بانتصار الشمال. وبعد ان أباد المستوطنون الاوروبيون السكان الاصليين في القارة التي اكتشفوها، اخذ عدد السكان بالازدياد في القرن التاسع عشر، وذلك نتيجة لتدفق المهاجرين، ومعظمهم من اوروبا، بالاضافة الى اعداد كبيرة جدا من الآسيويين والعرب، وكذلك الزنوج الذين اختطفوا من بلدانهم في افريقيا وبيعوا في اسواق النخاسة، حتى بلغت نسبتهم ١١ بالمئة من عدد السكان. وكان يجري ذلك في الوقت الذي كانت فيه اوروبا تعيش اجواء (عصر العقل) وما أعقبه من نهوض علمي وفكري وفلسفي، لا تزال البشرية كلها، وضمنها الولايات المتحدة خصوصا، تعيش على خيراته حتى ايامنا هذه. وعلى خلفية هذه الخصائص التاريخية الاجتماعية بدأت الولايات المتحدة، التي اعلنت دستورها الاتحادي في ١٧ ايلول (سبتمبر) ١٧٨٧، تعاملها مع بلدان القارات الاخرى انطلاقا من المبدأ الستراتيجي القائل بأن «القوة العسكرية هي الواسطة والوسيلة الوحيدة وحتى الاساسية والنهائية لتسوية جميع المسائل السياسية الخارجية». وأن «الولايات المتحدة ليست دولة عادية، بل هي دولة استثنائية لا مثيل لها على سطح الكرة الارضية!!».

ونظرا لأن الاميركيين لم يذوقوا طعم الدمار الهائل والشامل الذي احدثته الحروب بحكم بعدهم عن مراكز الصراع في آسيا وافريقيا وحتى جغرافياً عن اوروبا، فانهم يمارسون سياسة القوة بتهور ولا مبالاة، في هذا العصر الذي يتميز عن غيره من العصور بأنه عصر نووي.

كان للولايات المتحدة بعض المشاركة في الحربين العالميتين الاولى والثانية، وأفادت من هاتين الحربين بحكم موقعها الستراتيجي وانفصالها بالمحيطين الاطلسي والهادىء عن بقية القارات، في ظروف لم تكن الطائرات العسكرية قادرة على بلوغ، او حتى الاقتراب، من الشواطىء الاميركية.. ناهيك عن



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤/٩/١٩٩٧

الصواريخ العابرة للقارات التي بدأت بالظهور بعد اواسط الخمسينيات. لا بل انه في المذهب العسكري الاميركي ما يشير الى ان الأمن الاميركي انما يبدأ عند سواحل القارات الأخرى في آسيا وافريقيا واوروبا.

ومنذ ان بدأ جورج بوش يتحدث عما يسمى بـ(النظام الدولي الجديد) قبل حرب الخليج الثانية وبعدها، أخذت الولايات المتحدة تتعامل مع كل اوروبا من مواقع السيادة العالمية، وضمن ذلك توسيع حلف الاطلسي بما يتفق والمصالح الاميركية وهيمنتها على اوروبا. وعملت على تصفية الدور الذي كانت تؤديه بلدان اوروبا الغربية في القارة الافريقية. فبعد حرب الخليج الثانية بدأت عملية استلام وتسليم بين الاستعمارين التقليدي والجديد. يضاف الى ذلك التذكير في كل مناسبة بحجم وامكانات الاقتصاد الاميركي بأسلوب دعائي لا يخلو من الابتذال.

وبذلك نجد انفسنا امام تناقض يميل نحو التفاقم بين حضارة اوروبية موغلة في القدم، تعود الى اكثر من ثلاثة آلاف سنة، وبلد آخر هو الوليد غير الشرعي الذي تجسد في الكيان الذي يطلق عليه تسمية (الولايات المتحدة الاميركية)، والذي تمت تنميته بأموال اوروبا الغربية ومستوطنيها وفكرها. الى ان امتلك بعد الحرب العالمية الثانية هراوة نووية.

ورغم ان الثروة والطاقات الاميركية قد انطلقت من الحضارة الاوروبية، ثم تفوقت عليها في بعض فروع العلم في اواخر هذا القرن، فثمة خصائص لا بد من ذكرها على سبيل المقارنة وهي الثروات الفكرية والابداعية التي اوجدتها الحضارة الاسلامية منذ ما يقرب من ١٥٠٠ سنة مع فارق أساسي عن الحضارة الاوروبية، وهي ان الحضارات الآسيوية عموما والاسلامية خصوصا، لم تعرف تعاقب مراحل اللوحة الخماسية، وانما عرفت المشاعية الزراعية التي جاءت الرسالة النبوية لتضيف اليها الشريعة الاسلامية، وليصبح تطبيقها انطلاقا من ان: (الارض لله وعلى الإمام ان يهب هذه الارض لمن يشاء، على ان تعود بعد الوفاة اليه). وهذه المرحلة ليست المرحلة التي لا بد ان يعقبها نظام رأسمالي... وحتى صدور القانون العثماني عام ١٨٥٨ لم يؤد الى تقريب المشاعية الزراعية الآسيوية من نظام الاقطاع بشكله الاوروبي. وكذلك صدور لوائح محمد علي الكبير وقوانينه في مصر، وهي التي منحت حقوقا جديدة لحائزي الارض الخراجية وما تبعها من قوانين ولوائح اخرى.

وعلى الرغم من ان الهدف من اصدار القانون العثماني وسلسلة القوانين واللوائح المصرية هو تمليك الارض، فإن ذلك لم يقترب من شكل الاقطاع الاوروبي وجوهره، كمرحلة او مقدمة يجب ان تليها المرحلة الرأسمالية.. مما يبقي الفارق الشاسع بين الحضارتين: الاوروبية الغربية والآسيوية الاسلامية.

هكذا تصبح البشرية بعد عام ١٩٩١ امام التناقض التالي: حضارة انسانية تعود الى قرون عديدة، مركزها اوروبا الغربية، ومضمونها نظام رأسمالي عالمي، يتسم بانعدام العدالة الاجتماعية رغم ثرائه المادي والطاقات الفكرية التي ورثها من حضارة موغلة في القدم، بايجابياتها وسلبياتها.. وحضارة اسلامية. وقد تمازجت هاتان الحضارتان وتفاعلتا طوال السنوات والقرون التي اعقبت الفتح الاسلامي على القارة الآسيوية وفي الاندلس.

وبذلك يبدو التحالف الغربي الوعاء الحاوي على ذلك التفاعل من التناقضات الذي عليه ان يواجه الولايات المتحدة، الابن المعاق للحضارة الاوروبية، والذي يعمل اليوم على منافسة البلدان الرأسمالية الاوروبية بعد ان اصبحت إعادة توزيع المستعمرات من مخلفات الماضي.

وبذلك يصبح طموح بعض المشرقيين الذين يتطلعون الى اسقاط النظام الرأسمالي على منطقتهم للخروج من التخلف والانتقال من الزراعة الى الصناعة تكرارا لما سبقتهم اليه الأسماء اللامعة التي برزت في عصر النهضة (١٧٩٨-١٩٣٩). انه تكرار لذلك الانجراف المتهور الداعي الى اسقاط الحضارة الغربية على البلدان الاسلامية في آسيا، والتي اضطرت الإمام محمد عبده الى وقفها ومعارضتها بسبب ما تجنيه عملية اسقاط كهذه من تدمير لقيم هي بمثابة التاريخ والاصول والجذور لكل ما تعنيه كلمة مشرقي.. وأيا كانت الملة او الطائفة التي ينتمي اليها ذلك المشرقي المستهدف في ارضه وحضارته.

وأيا كان موقف المشرقي بوجه عام، مما اصبح يسمى بالعالم المتعدد الحضارات، فثمة موقف قد لا يكون خلاف عليه، وهو الرفض القاطع لما كان يشاع حول (الحضارة الاوروبية الواحدة) المتمثلة في البلدان الاوروبية، ولا سيما بعد تمازجها لأجيال طويلة مع الحضارات الآسيوية والاسلامية منها خصوصا.

سليم قندلفت



المصدر : الإذاعة والتليفزيون

التاريخ : ٦/٩/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النقط فوق الحروف ..



محمد الغريب

عالم جديد .. متعدد الأقطاب !!

● عيون العالم تتجه صوب «الشرق الأوسط» تتابع مايجرى فوق السطح من أحداث ساخنة (تصل أحيانا لسياسة حافة الهاوية) .. تحاول أن تصل إلى الأعماق عليها تجد تفسيرا لما يجرى .. أو تستشف ما يدبر فى الخفاء داخل الأعماق من مخططات ، وتكتلات تحاول تطويق المنطقة من كافة الجبهات لموقعها الاستراتيجى المتميز والفريد .. ولو عدنا إلى سجلات التاريخ القريب .. وبالتحديد نهاية الحرب العالمية الثانية رحتى يومنا هذا لاكتشفنا أن المنطقة شاهدت على مدى عشرين عاما ميلاد مجموعة من الأحلاف بعضها مات فى المهد ، ولم ير النور .. والبعض ظل يحبو حتى سقط فى مزبلة التاريخ .. رغم أن أغلب هذه الأحلاف بدأ متشحا بعباءة الدين .. إلا أن ذلك لم يقو على إخفاء الحقيقة .. (مجرد أحلاف دفاعية عسكرية ، أو دينية سياسية) .. كان المعسكر الغربى بقيادة الولايات المتحدة ومعها بريطانيا هو مهندس هذه الأحلاف التى حاول أن يصدرها إلى دول اسلامية تمتد من «باكستان» شرقا إلى «المغرب» على المحيط الأطلسى غربا .. من أبرز تلك الأحلاف الاستعمارية التى ظهرت على مسرح السياسة العالمية «فى نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات» «حلف مقدس» إسلامى يتصدى للشيوعية .. ويحد من خطر الإلحاد .. يبدأ من موقع العالم الاسلامى الجغرافى والأيديولوجى .. من «باكستان» ، و«أفغانستان» على طول الخطوط المشتركة مع الاتحاد السوفييتى عبر «إيران» حتى «تركيا» .. وكان التبرير الوحيد لهذا الحلف أن يوحد - كمظهر دينى - الأديان السماوية ضد الإلحادية اللادينية .. (إلا أن جوهره وحقيقته حلف سياسى عدوانى) ..

تحت دعوى أن العالم الاسلامى بتوحده وتكتله يمكنه أن يصبح قوة ثالثة حاجزية بطبيعتها بين الشرق والغرب .. تحت صيغ مختلفة تبدأ «بجامعة شعوب إسلامية» وتنتهى باتحاد دفاعى يجمع الدول الاسلامية .. إلا أن كل هذه المسميات لم تنطل على الشعوب الاسلامية .. اكتشفوا أن هذا الحلف جزء من استراتيجية الاحاطة والتطويق الشهيرة لحصار العالم الشيوعى ، بسلسلة ممتدة من الأحلاف العسكرية والسياسية ، تبدأ من «النرويج» وتنتهى «باليابان» - أراد الاستعمار الغربى بها أن يسخر الاسلام لحسابه الخاص فى صراعه العالمى الجديد .. وكما ظهر هذا الحلف شيطانيا اختفى فى غمضة عين .. الأمر الذى حدا بالاستراتيجية الغربية أن تبحث عن بدائل أخرى ..

ابرز هذه البدائل هو «منطقة الدفاع عن الشرق الأوسط» (الميدو) تمتد من تركيا حتى باكستان ومن مصر حتى إيران ..

والخطأ الذى وقع فيه مهندس هذه الأحلاف .. أنه قدمه للعرب واسرائيل معا !! مما أدى إلى وأد المشروع فى مهده .. وحدا بالغرب أن يعدل تكتيكه ، ويعتمد على فلسفة الغزو من الداخل .. والتنديد والتمويه باسرائيل بدلا من المشاركة معها .. وظهرت فكرة «حلف بغداد» للدفاع والأمن المشترك ضد إسرائيل ، والخطر الصهيونى !! .. وتألف الحلف من باكستان والعراق وإيران وتركيا .. والمضحك أن «أمريكا» ، و «بريطانيا» انضمتا إليه .. وانتهى الحلف كما بدأ ولقى نفس مصير ماسبقه من أحلاف ..



المصدر : الإذاعة والتليفزيون

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/٩/١٩٩٧

● وبعد انهيار بريطانيا فى السويس ، وخروجها من المنطقة ترددت نغمة ملء الفراغ الذى نشأ فى الشرق الأوسط .. وهنا ظهرت بوادر مشروع «ايزنهاور» للوصاية على المنطقة وتجريدها من قواها الذاتية .. إلا أن المد الكاسح للقومية العربية أطاح بالمشروع .. فعاد حلف بغداد تحت اسم جديد «الحلف المركزى» وكان مصيره هو الأخر مزبلة التاريخ .. وكلها مشروعات استعمارية يجمعها قاسم مشترك يحاول أن يجيش العالم الاسلامى على حسابه مع العالم الاستعمارى ضد العالم الشيوعى - وعلى الحياد مع الصهيونية الاسرائيلية ..

● ومن واقع الأحداث التى عاشتها منطقة الشرق الأوسط نجد أن «تركيا» كانت بمثابة القاسم المشترك فى أغلب المخططات الاستراتيجية الدولية .. إبان فترة الحرب الباردة .. (حلف بغداد - الحلف المركزى - حلف الناتو) .. نظرا لأنها الدولة الوحيدة بين دول حلف الأطلنطى التى لها حدود مباشرة مع «ايران» ، و«العراق» و «سوريا» .. فضلا عن حدودها المباشرة مع بعض جمهوريات الاتحاد السوفييتى السابق فى وسط آسيا ، والقوقاز .. الأمر الذى يمكنها من القيام بدور المنافس الحقيقى لايران فى الصراع على السيطرة على هذه الجمهوريات الاسلامية .

● وقد أدركت «تركيا» بعد أن فقدت الولايات المتحدة «ايران الشاة» كمركز ثالث فى المنطقة - الأهداف الاستراتيجية لاسرائيل ، وأهميتها الاستراتيجية القطب الوحيد فى النظام العالمى الجديد .. فجاء توقيع اتفاق التعاون العسكرى بين الطرفين فى «٢٣ فبراير سنة ١٩٦٣» بمثابة انشاء نواة محور سياسى دفاعى أمنى ضد القوتين الاقليميتين اللتين تشكلان فى نظرهما مصدرى التهديد الرئيسيين .. وهما «سوريا» ، «إيران» ..

والواضح أن اطار الاتفاق بين اسرائيل وتركيا أوسع بكثير مما يبدو للعيان.. اذ أنه فى الحقيقة حلف دفاعى استراتيجى متكامل يشمل مختلف مجالات التنسيق والتخطيط المشترك..

وكلها كما نلاحظ تحركات أبعادها الخفية أخطر بكثير من المعلن عنه.. تتجه جميعها بسرعة هائلة صوب «منطقة الشرق الأوسط».. والهدف غير المعلن لهذه التحركات هو تطويق المنطقة تمهيداً لمرحلة الصراعات العالمية القادمة.. يؤكد ذلك التحرك الأمريكى - الاسرائيلى الرامى لتطويق المنطقة النفطية العربية الايرانية فى الشمال بواسطة التحالف بين تركيا واسرائيل - وتطويق مضيقى «هرمز» و«تيران» مفتاحى البحر الأحمر والخليج العربى.. وتحييد سوريا و«ليبيا» ، والسودان.. ومحاولة ابعاد مصر إن أمكن عن دوائر تحركاتها العربية الاسلامية، والافريقية، وهذا التحرك على ما يبدو هو الاساس الاستراتيجى لمشروع النظام الاقليمى الشرق أوسطى..

إلا أن هناك الى جانب هذه التحركات.. تحركاً أوروبيا تمحور حول مشروع المتوسطية.. وتحركاً صينيا روسيا يعمل هو الآخر جاهداً لإجهاض التحرك الأمريكى من خلال عدة محاور تتجه من ايران والدول العربية، والجمهوريات الاسلامية الخمس فى آسيا الوسطى.. الى جانب دائرة البحر الابيض المتوسط.. والهدف من هذه التحركات هو الدعوة صراحة الى عالم متعدد الاقطاب.. وعدم انفراد أمريكا بسيادة العالم..

ويرى بعض المراقبين السياسيين أن الاستراتيجية الغربية الأمريكية تقترب من أيديولوجية صراع الحضارات التى بلورها (عالم السياسة «صمويل هانتنجتون») والتى تستبعد روسيا قائدة الحضارة «السلافية الأرثوذكسية».. و«الصين الكنفوشيوسية».. كما تستبعد الدائرة العربية الاسلامية . ووأد الخطط التى تشير الى تجمعات سياسية واقتصادية إقليمية من الدول الثمانى الاسلامية فى آسيا.. و.. لضمان استمرار الهيمنة الغربية والامريكية على العالم..

إلا أن دعوة الرئيسين الروسى والصينى فى موسكو الى عالم متعدد الاقطاب تعد بحق أهم تطور في السياسة العالمية.. وأهم مؤشر في السياسة الدولية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي.. وفي عصر ما بعد الحرب الباردة الذى قد يقلب موازين القوى في العالم ويكفي ما أسماه الرئيس الأمريكى السابق «چورج بوش» «النظام العالمى الجديد»..

وقد ألقت فرنسا بثقلها وراء الدعوة الصينية الروسية.. ولم تتجاهل كل من «الهند» و«اليابان» هذا الانقلاب الدولي غير المستبعد.. وهذا يعنى أن المارد الآسيوى (الصينى - اليابان - روسيا - الهند) قادم في استراتيجية متقاربة مصلحية.. وبداية عالم جديد.. يتجه نحو عالم متعدد القوى..

وقد دعا «شيراك» علي الملأ الى مشاركة فرنسية صينية - أثناء وجوده فى بكين - لإقامة عالم متعدد الاقطاب..



المصدر : الإذاعة والتليفزيون

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/٩/١٩٩٧

وهذا يعني أن العالم على أعتاب حرب باردة جديدة متعددة الاقطاب.. وسوف تكون الدائرة التي سوف تشملها هذه الحرب هي منطقة «الشرق الأوسط».. ومن المتوقع أن تتم المواجهة على الارض العربية في الخليج عبر المحطة الايرانية.. ما بين القوى الآسيوية خاصة وبين دول حلف شمال الاطلنطي (الناتو).. ويمكن في حالة اذا ما بادرت أمريكا بتوجيه ضربة سريعة للقوة الايرانية. أن لا تتم هذه المواجهة بين المارد الآسيوي (والناتو).. واذا لم يحدث ذلك فهذا يعني باختصار شديد مرحلة شديدة المعاناة من حرب متعددة الاقطاب..

وإلا يحدث ما لم يكن في الحسبان بعيداً عن مخططات المارد الاسيوي ومجموعة (الناتو).. (ولا تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون).. و«فوق كل ذي علم عليم»..



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/٩/١٩٩٧

الانتحار الكونى

صيحة جارودى فى كتابه الجديد.. «أمريكا تقود العالم إلى الدمار».. يقدم فيه صورة شاملة للتأثير الأمريكى على العالم.. ويلخص جارودى أفكاره فى هذا الكتاب فى عبارات حادة ولمحات مضيئة كاشفة.. وهو يرى أن حكاية العولمة والبنك الدولى والجات وإحياء الراسمالية فى جثة النظام السوفيتى، وفى أنقاض اوروبا الشرقية وصيحة «وحدانية السوق» التى تقود بها أمريكا العالم ما هى إلا البديل الأمريكى الجديد «لوحدانية الله» ولعالم القيم والرحمة والأخلاقيات وعدالة توزيع الثروات وإنصاف الفقراء. «وحقوق الانسان» التى جعلت منها أمريكا دينا جديدا تنحاز بها امريكا إلى فئة بعينها ولا تجعل منها حقوقا لكل إنسان .. فإذا سقط إسرائيلى واحد برصاصة فلسطينى يدافع عن ارضه، فإن امريكا تقيم الدنيا وتقعدها ، وتجعل من هذا الحادث عملا إرهابيا خطيرا.. وإذا قتلت الطائرات الإسرائيلية مئات اللبنانيين فى قانا واحرقتهم احياء وهم يحتمون تحت علم الأمم المتحدة .. كان ما فعلته إسرائيل فى نظر امريكا حقا مشروعا لإسرائيل ودفاعا مقبولا عن نفسها لا اعتراض عليه.. وتتعامى امريكا تماما عن ان اللبنانيين كانوا يقاتلون على ارضهم شراذم إسرائيلية غاصبة معتدية.. فهى تصنف الحق والباطل من خلال منظور اللوبى الصهيونى واللوبى الأمريكى والمصالح الضيقة لمجموعة المستغلين والمعتدين والناهبين الجدد.



بقلم:

د. مصطفى محمود



المصدر : الأهــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/٩/١٩٩٧

ويقول جارودى : أن امريكا تستهدى فى هذه التصرفات بالتعاليم التلمودية التى شرعها اليهودى الإسرائيلى يهودا كوك سنة ١٨٩١ وتساند هوس العظمة الذى تبرر به إسرائيل كل شرورها ومذابحها.

ويفرد جارودى فصلا كاملا لحكاية «وحدانية السوق» التى تعتبرها امريكا هدفا مقدسا وتتكلم عنها كانها دين جديد.. ويقول جارودى إن هذا الدين الامريكى الجديد هو المسئول عن مظاهر الانهيار والتدهور الخلقى، والثقافى، والفنى، والحضارى فى العالم كله.

فالقيم الوحيدة لهذا الدين هى امتبال المكاسب والأرباح والأموال واعتبار كل شيء قابلا للبيع والشراء .. قيم الفن والفكر، والثقافة، والضمير: ولأن الربح أصبح صاحب المقام الأول فى هذه السوق كان طبيعيا أن تتربع تجارة السلاح والمخدرات على القمة فى هذه السوق، فهى صاحبة الأرباح الفلكية.. وكان طبيعيا أن تصبح أمريكا هى المورد الأول للسلاح فى العالم تليها الدول الأوروبية ثم روسيا ، وأن تكون الأسواق المفضلة لهذه الأسلحة هى دول العالم الثالث فى إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا. وأن تكتوى بنارها ودمارها وألغامها الشعوب الجائعة المطحونة فتزداد جوعا على جوع، وتزداد عريا على عرى ، وأن تنفق هذه الأرباح السفية على عملاء سفاحين امثال موبوتو سيسيكو وعيدى امين وبوكاسا باعتبارهم السماسرة رقم «١» لاكبر الصفقات.. وأن تتحول رواندا، وبوروندى، وزائير ، وانجولا إلى خراب وتمتلىء الأنهار بجثث الملايين فى سبيل أن تنتفش جيوب أصحاب المليارات فى امريكا وأوروبا وأن تزدهر السوق وتتكرس الوحدانية للسوق المعبودة.. تباركت اسماؤها وتقدست قيمها وأخلاقياتها!

وهكذا تسير بنا امريكا إلى «انتحار كونى» وإلى عالم متصارع مخدر بائس تسليته الوحيدة هى أفلام الجنس والعنف والكاراتيه وحروب الفضاء وأساطير الرجل البيونيك ، والمرأة البيونيك والباتمان وخرافات غزو سكان النجوم للأرض.. إلى اخر هذا الحشيش الامريكى والهيروين الفنى الذى توزعه امريكا على العالم.

وينتحر الشباب بالفعل فى امريكا وأوروبا وانجلترا وتصل موجة الانتحار إلى أعلى نسبتها فى السويد والنرويج.. بلاد الرخاء والوفرة ولكن السبب هو خواء القلوب وليس خواء الجيوب.. السبب هو انهيار القيم وانعدام المعنى وتفاهة الحياة بالصورة التى فرضتها أمريكا وروجت لها فى العالم.

وكنتيجة طبيعية لهذا السعار المادى تصبح الظاهرة الأولى فى المجتمعات الجديدة هى الفساد والرشوة والعمالة وانعدام الضمير والوصولية والانتهازية ، وطلب المال باى سبيل.. لأنه لا شيء هناك سوى السوق والبورصة والبيع والشراء وارتفاع وانخفاض مؤشر «داو جونز» وارتفاع وانخفاض الدولار والين والمضاربات على كل شيء لا شيء سوى المال والمكاسب.

ومن لا يموت منتحرا فإنه يموت مخمورا أو مخدورا او بالسكتة القلبية فى البورصة أو بسبب الجوع والفقر والبطالة وكلها أعراض مرض اسمه السوق والبنك الدولى وبورصة الأوراق المالية.. ويرى جارودى انه أصبح واجب المثقفين الأول هو فضح هذه الأيديولوجية المزيفة وتمزيق الاقنعة عن هذه الأكاذيب والقيم المغلوطة ونزع الغطاء عن هذه الكلمات السحرية المسكرة أمثال حقوق الانسان.. والديمقراطية والحرية وقداسة الانتخابات فى وقت أصبح فيه الوصول إلى مقاعد الكونجرس وإلى الرياسة فى أمريكا لا سبيل له إلا بتمويل حملات انتخابية تتكلف الملايين ولم تعد الاصوات الحرة هى الحاكمة بل الدولارات.. هى وحدها الطريق المرصوف إلى الكونجرس وإلى سدة الحكم.. ولا سبيل إلى بلوغ الرياسة إلا لأعضاء منتدى الملايين .. فإنه لابد للرئيس المرتقب أن يشترى ولاء الصحف أولا وأبواق الدعاية والاعلام ومحطات التليفزيون ليصل صوته إلى الشعب.. فأين هى الحرية فى هذا الزحام.. وأين الصوت النزيه المجرد؟

وفى قمة ليون ١٩٩٦ ركزت الدول السبع الكبار فى اجتماعها على الإرهاب ومكافحة الإرهاب.. وكان كلامهم ينصرف إلى التطرف الإسلامى والإرهاب الإسلامى ونسوا تماما وتعاموا عن الايديولوجية الامريكية التى هى عين التطرف والداعية إلى كل تطرف وأكثر الايديولوجيات اغتصابا لحقوق الانسان وهل جاءت أمريكا إلى التاريخ إلا بإبادة الهنود الحمر؟

ومن كان صانع التلوث والسبب الحقيقى فى اختناق الكوكب الأرضى بالدخان وثانى أكسيد الكربون والمخلفات السامة. اليست هى المدن الصناعية فى امريكا وأوروبا.. ومن القت بالقنابل الذرية على هيروشيما وناجازاكى ونشرت الغبار الذرى حول العالم، اليست هى امريكا بحجة انهاء الحرب وكانت اليابان قد استسلمت بالفعل.. واليوم تزود أمريكا إسرائيل بترسانتها الذرية لتهدد المنطقة العربية ثم تتكلم عن حقوق الانسان والديمقراطية والحرية والشعوب المقهورة. لقد صدق جارودى فى انه لابد من تمزيق الاقنعة وفضح هذه اللغة الحربائية التى تظهر العطف وتبطن الشر والعدوان..

لقد أصبح العالم كله يركب قاربا واحدا مثقوبا اسمه أمريكا وأصبح الغرق يهدد الكل.. والانتحار الكونى هومصير الجميع فلا أقل من أن نرفع أصواتنا جميعا لنقول الحقيقة قبل أن نموت!

وفى بلادنا العربية

وما تفعله أمريكا فى المنطقة التى نسكنها من العالم نعرفه ونكتوى به ونعيش فى همومه. هذا التحيز المفضوح لإسرائيل وهذه المساندة للإرهاب الإسرائيلى بالسلاح وبالفيتو والمعونات وبالضغط السياسى على دول المنطقة حتى لا تخرج عن الخط المرسوم للسلام

المعلوم الذى لا يمت إلى السلام بسبب.

والنتيجة هى هذا الصلف الإسرائيلى والمغالاة فى كل شىء.

تشترط إسرائيل على عرفات لاستئناف مفاوضات السلام ان يعتقل الاسلاميين الفلسطينيين ويسلم إلى إسرائيل ١٢ شرطيا فلسطينيا وعلى راسهم مديرهم العميد غازى الجبالى، كما تشترط تصفية البنية التحتية لمنظمة حماس، كما تشترط إيقاف الهجوم على إسرائيل فى خطب المساجد.

هل يستطيع عرفات ان يلبى هذه الطلبات؟

هل يستطيع ان يسلم حراسه إلى سجون إسرائيل؟

وهل يستطيع ان يكمم افواه خطباء المساجد، وما يتردد فى خطب المساجد إلا أيات الله وما فيها من ذم لإسرائيل.. فهل يستطيع ان يمنع ايات الله من أن تتلى او أن يشطبها من المصاحف؟

واضح أن هذه الشروط ليست شروطا للسلام ، وإنما هى محاولة لدفع عرفات إلى حافة المستحيل ودفع الحكم الموجود إلى حافة الذل ودفع المعتدلين من كل الأطراف إلى خيار العنف اكثر وأكثر.

وواضح أن إسرائيل ترى أن خيار الحرب اليوم وحولها مواكب التاييد الغربى والتعاطف العالمى والفيتو الامريكى والسلاح الذرى، هو خيار الوقت وأن هذه هى أيامها.

فهل تضيع إسرائيل الفرصة.. فرصة حرب «فى نظرها» مضمونة وقد تتبدل الأحوال فتضيع الفرصة من يدها إلى الأبد.

أين يقف العالم ؟

هل يتابع مايجرى فى برود وعدم مبالاة .. أم أنه عالم متواطىء.. أم أنه عالم سلبى مشغول بمصالحه، وأين توجد مصالحه فى الحرب أم فى السلام؟ وهل إعلان الحرب على الإسلام هو شاغل الغرب اليوم كما بشر نيكسون فى كتابه للخلاص من الخطر الأكبر بعد زوال الشيوعية؟

إنها اسئلة يتوقف عليها كل شىء فى المستقبل القريب.

واخطر ما فى الموضوع أن الرصاصة الأولى جاهزة.. واسمها إسرائيل.. وأن امريكا تمسك بالدفة التى توجه سفينة الأحداث.

فهل تترك الرصاصة تنطلق؟

وهل تدفع بالعالم إلى الانتحار الكونى؟

وهل بدا العد التنازلى للكارثة التى تنبأ بها جارودى؟

إن اخر تصريحات لنيتانياهو يقول فيها إن مفهومه للسلام مع العرب يقوم على مبدأ القوة والتفوق والتعاظم الاسرائيلى مقتديا على حد قوله بسلام امريكا القوية المتفوقة مع روسيا المنهارة الضعيفة مؤكدا عدم وجود أية نية إسرائيلية للانسحاب من الجولان ولا السماح فى المستقبل بمجال جوى أو جيش للسلطة الفلسطينية.

إن الرجل ينظر إلينا من فوق فلا يرى فينا نحن العرب إلا رموزا ضعيفة منهارة مفككة ، وينظر إلى نفسه وإلى إسرائيل فيرى القوة والتعاظم والتفوق وينسى تماما أن هذا التفوق والقوة والعظمة هى خلعة مستعارة من الراعى الأمريكى وأن هذا الصلف والتبجح سببه أنه يتكلم من البوق الأمريكى وأن العظمة الإسرائيلية باروكة امريكية مفضوحة.

إن أمريكا هى التى صنعت هذا الغرور والصلف والتعالى وهى التى نفخت فى البالونة التى توشك أن تنفجر فى وجوهنا.

ويوشك أن يكون كل حرف كتبه جارودى فى كتابه عن الجريمة الأمريكية التى ارتكبتها بحق العالم صحيحا.

والسؤال.. اين اوروبا الموحدة ، واين المارد الصينى الذى تيقظ واين تقف تركيا الإسلامية ذات التسعين فى المائة مواطنا مسلما فى هذا الصراع المقبل.. وقبل كل شىء اين الصف العربى الواحد فى مواجهة الطوفان، وكيف تنشق قطر عن هذا الصف وتدعو لمؤتمر مع إسرائيل؟

إن البيت يوشك أن ينهد ولم يعد هناك مكان لخلاف أى خلاف واقرأوا المقال من الأول.

مذكرة ملحقة بالدوسيه

والمذكرة الملحقة بدوسيه جارودى هى من كلام القران والمتكلم هو رب العالمين والمرجع هو التاريخ من ادم إلى كلينتون ، والموضوع هو نفس الموضوع عن الظلم والظالمين.

ماذا يقول ربنا تباركت اسماؤه وتقدست كلماته عن الظلم والظالمين ، «ولقد أهلكنا القرون من قبلكم لما ظلموا» (١٣ يونس).. «فانزلنا على الذين ظلموا رجزا من السماء بما كانوا يفسقون» (٥٩ ـ البقرة). . «فقطع دابر القوم الذين ظلموا والحمد لله رب العالمين (٤٥ ـ الانعام) . «وكم قصمنا من قرية كانت ظالمة وأنشأنا بعدها قوما آخرين» (١١ الانبياء) . «وتلك القرى أهلكناهم لما ظلموا وجعلنا لمهلكهم موعدا» (٥٩ ـ الكهف) «إنا مهلكو هذه القرية إن أهلها كانوا ظالمين» (٣١ ـ العنكبوت) .

والتاريخ حفظ لنا سجل هذا الاهلاك من أيام نوح وعاد وثمود ولوط إهلاك بالطوفان وبالريح الصرصر العاتية وبالصيحة وبالطير الأبابيل ترميهم بحجارة من سجيل وبالزلازل التى جعلت أرض لوط عاليها سافلها وبالسحابة التى تمطر نارا ودمارا.

ونرى على أيامنا السيول والأعاصير والبراكين والجفاف والمجاعات وتهتك ستار الأوزون وتدفق الأشعة فوق البنفسجية لتقتل الأسماك فى البحر والأجنة فى الأرحام وتسبب السرطانات فى الجلد.. ويقول العلماء.. هى الطبيعة.

وهل تغضب الطبيعة؟ وهل للطبيعة وجدان لتغضب وترضى.. وهل للطبيعة إرادة غير إرادة خالق الطبيعة بل هى نذر ومقدمات يفهمها أولو الألباب والبصائر.

وتستجد أمراض مثل الايدز تقتل الملايين من الشواذ وتتحدى علوم العصر وعباقرة الطب ولا يعثر لها الطب الوقائى على لقاح يجدى.

هل الطبيعة هى التى خلقت هذا الفيروس، الذى لم يكن له وجود فى عالم المخلوقات؟ .. وهل هى التى سلحته بهذا المكر الذى يتسلل به إلى الدم ويختار خلية الـ T - cell وهى الخلية المقاتلة فى كتيبة المناعة ويتلفها؟.. وهل الطبيعة أخصائية باثولوجى لتفهم هذه الأشياء؟

لقد أعطوا هذه الطبيعة اكثر مما تستحق وانتحلوا لها مواهب لا تملكها ، فالطبيعة هى التى خلقت لنا البصر مع انها فى تصورهم عمياء وخلقت لنا العقل وهى فى توصيفهم عشوائية لا تعقل.. كيف؟ بأى منطق يستقيم هذا الكلام؟ وكل هذا ليتهربوا من السقوط فى الحتمية الوحيدة أنه لا بد أن تكون هناك ذات عليا مبصرة عاقلة هى التى خلقت كل هذا. بل هو الله الذى لا خالق سواه ولاحاكم سواه وهو العادل الذى لن يفلت منه ظالم.

والنذر التى يسوقها هى مقدمات للضربة القاصمة التى ستأتى على هؤلاء الجبابرة الجدد الذين يروعون العالم بقنابلهم ويهددونه بأسلحتهم الجهنمية والله هنا هو الذى يتكلم وليس جارودى وحده.. والله هو الذى وهبهم هذه العلوم وأفاض عليهم بتلك المعارف وأغرقهم بكنوز الأموال وخصهم بطوفان النعم فاغتروا وتجبروا وراحوا يهددون هذا وذاك من خلق الله الفقراء البسطاء.

الله نفسه هو الذى يتكلم.

وإن غدا لناظره قريب.



المصدر : الأحــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩/ ٩/ ١٩٩٧

« العولمة» مصطلح لايزال حتى يومنا هذا شديد الغموض وهو فى نظرى يعنى تماما « العالمية الاقتصادية» وقد اضطر الاقتصاديون الى ابتكاره اختصارا له وتمييزا له عن عالميات اخرى كثيرة يقول الدكتور عبدالخالق عبدالله : فهناك العولمة السياسية والعولمة الاقتصادية والثقافية والبيئية والحضارية والعلمية والفكرية . انها لحظة متداخلة أشد التداخل ومليئة بكل الاحتمالات المقلقة :

العولمة

والعولمة الاقتصادية لاتتصف بها اية دولة الا بعد تصحيحها لعلاقتين اقتصاديتين هامتين احداهما داخلية ، اى فى علاقتها بنفسها والاخرى خارجية اى فى علاقتها بغيرها .

فمن الناحية الداخلية : العولمة تعنى مطابقة النظام الاقتصادى داخل الدولة للنظام الاقتصادى داخل الدول الاخرى المشاركة فى العولمة وهذا يعنى تحولها من دولة تدخلية الى دولة لاتدخلية ومن دولة الاقتصاد الحكومى الى دولة اقتصاد السوق ، ولايكون ذلك الابخصخصة القطاع الحكومى وتحويله إلى القطاع الخاص مع توقف الحكومة عن هيمنتها « التعسفية» على القطاع الخاص .

ومن الناحية الخارجية : العولمة تعنى الانفتاح الكامل على العالم اى ان يصبح القطاع الخاص مشاركا مشاركة فعالة في انتاج وتبادل السلع في كل اسواق العالم ، ولايكون ذلك الا بتخفيض الضرائب الجمركية على الصادرات والواردات الى ادنى حد ممكن ، او بإلغائها التام ، مع تعويض الخزانة بموارد بديلة ، وكذلك الغاء القيود على خروج ودخول الافراد والاموال ، ماعدا الاعتبارات الامنية .

بهذا وحده تتمكن مصر من ان تكون نمرا اقتصاديا مثل النمور الاسيوية

هذا ويظن الكثيرون ان العولمة تعنى الانحياز الى الغرب بينما هى ليست الا « سلوك» اقتصاديا لا دخل له بالسياسة فدولة العولمة يمكنها دائما ان تتخذ قرارات مثلا فى الامم المتحدة مضادة تماما للغرب واورد فيما يلى مثالين للعولمة فى كل من روسيا والصين :

بدات العولمة فى روسيا على يد جورباتشوف ، عندما رفع شعار « البريسترويكا» ومعناه اعادة البناء الداخلي للدولة . ومن الناحية الاخرى رفع شعار« الجلاسنوست» و معناه الانفتاح التام على العالم . وقد حطم جورباتشوف اسطورة ستالين بينما ظل ملتزما بالاشتراكية اللينينية مما يسر لخليفته يلتسين الزعيم الحالى ازاحته عن منصبه والحلول محله واعلن يلتسين سقوط كل من الإشتراكية واللينينية ورفع صراحة شعار اقتصاد السوق» كما ازال يلتسين شعار «المطرقة والمنجل» الذى ظل شعارا للدولة منذ البداية الى عهد جورباتشوف وابتكر للدولة شعارا بديلا هو « النسر ذو الراسين» .

اما العولمة فى الصين فقد بدات اثر وفاة الزعيم ماو» والتخلص من « عصابة الاربعة» بزعامة ارملة ماو واعلن خليفته « بنج شياو دنج » اشتراكية ذات مظهر وحقيقة . اما المظهر فقد احتفظ به شعارا للدولة والحزب والجيش اما الحقيقة فكانت رفعة لشعار « كايفنج» الذى يعنى الانفتاح على العالم . كما اعلن داخليا شعار « اقتصاد السوق» .

محمود العقاد



صوت الجنوب

فى عالم اليوم الذى يرفع شعارات المساواة والعدالة والتقدم لكل الشعوب يجب ان يكون صوت الدول النامية فى الجنوب مسموعاً وقوياً لتصبح هذه الشعارات واقعاً ملموساً.

إن كثيراً من التعهدات الدولية التى اشتركت فيها دول الغرب الغنية يعبر عن الرغبة الجماعية فى بناء عالم جديد يخلو من الاستغلال والتخلف التكنولوجى والاقتصادى وتلوث البيئة ولكن دول الغرب لم تنفذ تعهداتها فى أحسن الأحوال كانت استجابتها بطيئة ومحدودة ،بينما قطعت دول الجنوب أشواطاً كبيرة فى التنمية الاقتصادية وأصبح لديها قاعده تكنولوجيا فضلاً عن أن معظمها قطع اشواطاً اكبر فى الديمقراطية واحترام حقوق الانسان.

ليست دول الجنوب فى حاجة إلى تذكير دول الاغنياء بان نهضتهم وثراءهم قاماً على اكتاف الشعوب الفقيرة خلال فترات الاستعمار الطويلة وعلى نهب ثروات هذه الشعوب . وليست فى حاجة إلى تذكيرهم بان يسعوا بكل وضوح إلى توجيه مسار العلاقات الاقتصادية الدولية لما يخدم مصالحهم فقط ولا بتذكيرهم أيضاً بانهم هم المسئولون عن تلوث البيئة فى العالم.

إننا فى عالم واحد يحتم تعاون الجميع ومن ثم فإن مسئولية انقاذه مما يتعرض له من مخاطر تقع على الجميع أيضاً،ولايصح أن يظل الجنوب الفقير يدفع فاتورة التقدم فى الشمال ، بل يتعين أن يعطى الأغنياءمثلما ياخذون ولن يتحقق ذلك إلا أولاً بتقوية الحوار بين دول الجنوب لكى تتحدث هذه الدول بصوت واحد مع الدول الغنية . وثانياً باستغلال الوجود فى المنظمات الدولية والشعبية للضغط لتغيير مثل هذه الأوضاع الظالمة.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٧/٩/٢٤

فى الجلسة الافتتاحية لصندوق النقد والبنك الدوليين

وولفنسون: الفجوة بين الأغنياء والفقراء «قنبلة موقوتة» تهدد العالم

هونج كونج ـ وكالات الأنباء ـ فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر السنوى لصندوق النقد والبنك الدوليين فى هونج كونج امس أكد جيمس وولفنسون رئيس البنك الدولى أن الفقر والتفاوت بين الأغنياء والفقراء فى العالم يشكلان «قنبلة موقوتة» ستنفجر فى وجوه أولادنا اذا لم نتحرك من الآن، مشيرا فى الوقت نفسه إلى أن البنك الدولى سيكون انتقائيا أكثر فى تقديم مساعدات التنمية. وشدد وولفنسون على التحديات المقبلة التى ستواجهها التنمية وأوضح أمام وفود تمثل ١٨١ دولة فى العالم انه اذا لم نتحرك من الآن فيصبح التفاوت بين الاغنياء والفقراء اكبر بعد ٣٠ عاما. وسيرتفع ـ على حد قوله ـ عدد الأشخاص الذين يعيشون باقل من دولارين فى اليوم إلى ثلاثة مليارات نسمة وسيدمر العالم ثلث الغابات الاستوائية بدلا من ٤٪ حاليا. وقال انه لايمكن إحلال الاستقرار دون تحقيق العدل، مشيرا إلى أن العلاجين الرئيسيين لذلك هما التنمية الاقتصادية والادارة الجيدة للشئون العامة. وحمل وولفنسون على الفساد واعتبره سرطانا يهدد الجميع وربط بين المساعدات التى يقدمها البنك الدولى والجهود التى تبذلها الدول الطالبة للمساعدات لمكافحة الفساد. وقال ان البنك الدولى سيركز فى مساعداته على الدول التى تتبنى سياسات جيدة موضحا ان ذلك سيساعد عددا اكبر من الناس على قهر الفقر. من جانبه عبر ميشيل كامديسو مدير عام صندوق النقد الدولى عن تفاؤله بقرب انتهاء أزمة العملات الآسيوية قائلا انه يرى ضوءا فى نهاية نفق الأزمة المظلم. وطالب كامديسو الدول الآسيوية بالتجمع بملء ارادتها للقيام بمراقبة متبادلة على اقتصادياتها لتشجيع بعضها بعضا على انتهاج السياسات السليمة، ودعا كامديسو كل دول العالم إلى «حس جديد بالمسئولية والتضامن» قائلا انه ما من دولة بمنأى عن الأزمات المالية كالتى تضرب آسيا.

وبالنسبة لأوروبا طالب كامديسو بإصلاح نظام الضمان الاجتماعى وأسواق السلع والسيطرة على الميزانية وقال ان من واجب الدول الصناعية أن تفتح أسواقها خصوصا أمام سلع الدول الفقيرة. كما طالب بتشجيع تحرير منظمة لحركة رؤوس الأموال يكون هدفها اقامة نظام متعدد الأطراف وليس تمييزيا مع الضوابط الضرورية والاجراءات الانتقالية المناسبة. وأضاف كامديسو ان الأسواق سوف تستغرق بعض الوقت لتستعيد ثقتها فى تايلاند بعد انهيار عملتها «البات» فى يوليو الماضى. وعن المناخ الاقتصادى العالمى قال كامديسو انه يبدو أفضل من أى وقت مضى إذ يشهد ثباتا فى معدلات النمو وانخفاضا فى التضخم واتجاها إلى استقرار الأسعار أكثر من أى وقت مضى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، مشيرا أيضا إلى أن أسعار الصرف بين العملات الكبرى تعتمد على عوامل اقتصادية بحتة. من ناحية أخرى طالب رئيس الوزراء الصينى لى بينج فى كلمته الافتتاحية الدول الغنية بالاهتمام الكامل باحتياجات الدول النامية من خلال المساعدة فى معالجة القضايا الملحة وخاصة قضايا الديون والفقر. ودعا لى بنج إلى تعاون دولى لمنع تكرار ازمة العملات التى تعرضت لها دول جنوب شرق آسيا، وعبر عن رفضه للعقوبات التجارية وربط المساعدات الاقتصادية بشروط سياسية. وقال رئيس الوزراء الصينى ان النمو السريع الذى يشهده اقتصاد بلاده يمكن أن يضع الصين فى مصاف الدول المتقدمة فى منتصف القرن المقبل.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة المصرية

التاريخ : ١٤/٩/١٩٩٧

كيفية ركوب قطار القرن الحادى والعشرين بالعلم..!



بقلم د. محمد الدسوقى اباظة

لقد صك العالم عملة ركوب قطار القرن الحادى والعشرين والعملة هى العلم والتكنولوجيا المتطورة ولن يسع هذا القطار إلا لمن تتوافر عندهم مميزات خاصة.. وهى العلم.. فمن باب العلم والوهم نتصور بأننا أصبحنا نملك بطاقة عضوية القرن الحادى والعشرين امرا متاحا وشروطه ميسرة فى تقدمنا العلمى والذى لا نملك منه إلا قليل القليل.. أو فى انتاج يزيد.. و مدن جديدة نبنيها أو أرض صحراوية نستصلحها ،أو مزايا استثمارية نجذب بها رؤوس الأموال ودور اقليمى نلعبه هنا وهناك وعندنا أمية مستفحلة.. والعلوم تكاد ان تكون.. ولا ينكر أحد مدى حيوية انجاز كل هذه الطموحات.. فهى على الأقل تعبر بنا إلى ضفة الانفراجة المعيشية التى ننتظرها جميعا لكنها بدون سلاح العلم والتكنولوجيا وتطور العلم عندنا بالقطع لا تكفى لحمل بطاقة عضوية فى القرن الحادى والعشرين «القرن القادم مثل أى قرن مضى له وجهان.. وجه زمنى يمر علينا بالإكراه ونشهده ونحسب أيامه فقط ولا دخل لنا فى حساب تقدمنا العلمى أو محاسبة انفسنا على ما فات وقد تخلفنا علميا عن ما مضى.. ولقد شاهدنا أيامه ونكتب تواريخ أيامه على مكاتبنا.. وجدران بيوتنا وسبورات مدارسنا وشهادات ميلادنا ورحيلنا.. وهدايا العالم الجديد.. ووجه حضارى يستكمل فيه الإنسان ما صنعه من تقدم ورقى علمى وتكنولوجى.. لكنه هذه المرة مختلف تماما.. إلى درجة قد يبدو معها مقطوع الصلة بما قبله من نظم علمية وسياسية واقتصادية واجتماعية ووسائل اتصال ومواصلات وأدوات انتاج.. وساعترف بأن من السهل أن نستخرج لنا شهادة ميلاد فى القرن الحادى والعشرين لكن من الصعب أن نحوز بطاقة عضوية حضارية فيه.. ولم نتعلم أبجدية لغة مع ركابه وهى العلم والتكنولوجيا.. فوق هذا أن شروط العضوية أشد تعقيدا مما نتصور.. وتستلزم أمورا كثيرة، «مؤسسة الحكم، والمدرسة، والجامعة، ومنظومة قيم وتربية جديدة ركوب قطار القرن الحادى والعشرين، وقبل كل ذلك عقلا جديدا ينتج لنا أساليب تفكير مبتكرة ومتطورة علميا وتكنولوجيا..

وإذا بنينا مدنا واستصلحنا أرضنا وجذبنا أموالا ولعبنا دورا اقليميا بنفس الأنماط والأساليب التقليدية التى ألفناها ولا نزال نمارسها.. فسوف ننقل إليها أراضنا وعيوبنا المزمنة والتى أبسط صورة لها سلوكياتنا الصغيرة.. من أول شكل عبور الشارع أيا كانت الأسباب إلى طريقة إدارة مؤسساتنا التعليمية الخاصة قبل العامة.. وهى أمراض وعيوب أوقعتنا فى مصاعب وأزمات خطيرة.. وأجهضت دوما مشروعنا القومى [illegible] دائرة دول العالم الثالث..

والسؤال المشروع الآن.. ما هو السبيل إلى العقل الجديد.. المبنى على العلم المتطور والتكنولوجيا المتطورة مع تطور مدارسنا وجامعاتنا ومعاهدنا العلمية.. إنه مشوار شاق وطويل.. وأول خطوة فيه قد تكون أصعب الخطوات على الإطلاق.. وهى هدم التنظيم القائم على محاباة أصحاب الأداء المتوسط والانتهازيين على حساب الموهوبين والمبتكرين والمبدعين وخطورة هذا التنظيم ليس فى أنه أوكل قيادة المجتمع فى كثير من مناحى الحياة إلى متوسطى الكفاءة فحسب.. وهم بطبعهم مطيعون تقليديون.. يرتاحون إلى القديم حتى فى مساوئه القديمة البالية.. ويركنون إلى تثبيت الأوضاع العلمية على ما نحن عليه الآن.. ويؤمنون إلى درجة اليقين إنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان وإنما خطورته الأكبر فى تبديده لكل معايير الأداء والتطور العلمى وهذه معايير الأداء الرفيع وأساليبه المبتكرة ورؤاه غير المسبوقة وأدواته الجديدة.. فلحدث فوضى فى التقويم المهنى والفنى والعلمى إداريا وسياسيا ومن المستحيل فى ظل هذه الفوضى أن يتمكن مجتمع من استغلال امكانياته المادية والبشرية القصوى.. التى تؤهله لطفرة تنموية وحضارية حقيقية على كل المستويات خاصة أن هؤلاء المتوسطين أقاموا فيما بينهم حلفا حديديا غير مكتوب يمنع مرور الموهوبين إلى سطح المجتمع وقيادته وتطوره علميا وتكنولوجيا والخطوة التالية نظامنا التعليمى ولن نتحدث عن المناهج وطرق التدريس ومستواه والتميز العنصرى به.. وعلم الرياضيات الذى أهمل وهو من أسس بنيان العصر الجديد.

ولكن إفرازه النهائى والمدهش أنه يعمل على انتاج، المواطن المتوسط الأداء.. وهذه سياسة معلنة للأسف فى تصريحات كبار مسئولى التعليم «طول السنوات الماضية» ابان فترة الامتحانات.. إذ يؤكدون دائما فى مستوى الطالب المتوسط.. ولهذا نسمع عن المجاميع الخرافية والتقديرات الممتازة التى لا ينفرد بها الفائقون وإنما يزاحمهم فيها المتوسطون أيضا وأحيانا يفوزون بالأغلبية.. ويدخلون الجامعات الحالية ويتخرجون أطباء ومهندسين ومدرسين ومحاسبين وباحثين ومحامين ومترجمين وصحفيين من طراز الأداء المتوسط ناهيك عن حالة الدروشة التى تعيشها طبقة بيروقراطية ذات تأثير هائل على حركة المجتمع وهى مكونة من أفراد ومنظمات رسمية وغير رسمية.

وتقف وجه عثرة فى وجه الابتكار.. والإبداع والخلق.. باختصار القرن القادم ليس نشا أو قمرا صناعيا أو قناة فضائية أوجهاز كمبيوتر وإنما منظومة متكاملة فى التفكير والتعليم والعمل والانتاج ويمكن لنا أن نملكها بشرط أن ندفع ثمنها.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥/٩/١٩٩٧

بعد قرار «توتال» الفرنسية باستثمار 2 مليار دولار :

أمريكا للأوروبيين : ابتعدوا عن إيران

حذرت أمريكا شركاءها الاوروبيين من احتمال حدوث تراجع كبير في العلاقات التجارية بينها وبين اوروبا إذا مضت شركة «توتال» الفرنسية للبترول قدما في مشروعها لاستثمار 2 مليار دولار في صناعة الغاز الايرانية.

وقال مسئولون في البيت الابيض ان توقيع اتفاق بشأن هذا المشروع سوف يطيح بأي امل في استجابة الرئيس الامريكي بيل كلينتون لطلب اوروبا ان تتخلى امريكا عن العقوبات التي تفرضها على الشركات التي تتعامل مع ايران.

وقال مسئول امريكي ان الامتناع عن توقيع مثل هذه الاتفاقات هو ما يجعلنا نتحاور مع الاوروبيين وان الادارة الامريكية في حيرة شديدة لان التحذيرات التي اصدرتها من قبل لم تلق اى استجابة حتى الآن.

وقالت فاينانشيال تايمز التي نشرت النبأ ان الجدل حول الاستثمار في صناعة البترول الايرانية يمكن ان يطيح بالمحادثات الحساسة التي تجرى بين امريكا واوروبا لتسوية النزاع بينهما حول قانون هيلمز - بيرتون المضاد لكوبا وقال مساعدو السيناتور الفونس داماتو الذي صاغ بنفسه قانون العقوبات ضد ايران وليبيا في العام الماضي انه قد يتمسك بان يختار الرئيس الامريكي اقصى العقوبات المتاحة بما في ذلك حظر مبيعات شركة «توتال» الفرنسية في السوق الامريكية لمعاقبة الشركة الفرنسية إذا استمرت في خططها بالاستثمار في ايران.

لكن مسئولون في الاتحاد الاوروبي صرحوا بأنه إذا فرضت عقوبات ضد «توتال» أو أي شركة اوروبية اخرى

فستكون هناك ضغوط سياسية قوية في الاتحاد الاوروبي لاعادة ادراج شكواه من قانون هيلمز - بيرتون امام منظمة التجارة العالمية بعد ان جمل شكواه في ابريل الماضي في انتظار ما تسفر عنه جهود التفاوض حول تسوية مع امريكا التي كانت من جانبها قد هددت بتجاهل اى حكم تصدره منظمة التجارة الدولية بخصوص هيلمز - بيرتون وهو ما قد يثير ازمة بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية.

وينص قانون العقوبات ضد ايران - ليبيا على ان يختار الرئيس الامريكي اثنين من بين ستة اجراءات عقابية ضد الشركة غير الامريكية التي تستثمر اكثر من 20 مليون دولار في ايران ويقول محللو صناعة البترول ان شركة «توتال» ستكون اقل تضرراً من العقوبات الامريكية من اى شركة كبرى اخرى للطاقة بعد ان وافقت على بيع فرعها «امريكا الشمالية» إلى شركة الترامار دياموند في تكساس بحوالي 400 مليون دولار ومازال البيع ينتظر اقرار اللجنة الفيدرالية الامريكية للتجارة.

وأكدت «توتال» من جانبها ان المفاوضات تتقدم لتوقيع اتفاق لاستخراج الغاز من حقل بارس الجنوبي في البحر شمالي قطر وانها على وشك الانتهاء وان القرار النهائي في هذا الشأن سيتم على اساس تجاري بحت دون



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ / ٩ / ١٩٩٧

اعتبار للقانون الامريكى ضد ايران - ليبيا الذى لاتعترف به الحكومة الفرنسية أو الاتحاد الاوروبى وقال المسئولون الامريكيون ان الاتفاق الذى تسعى «توتال» لاتمامه هو بالضبط ما يستهدف القانون المذكور منعه للحيولة دون وصول التمويل الغربى للدولتين.



الأهرام المسائى

مبارك.. والنظام العالمى الجديد

من أهم ما يميز الرئيس حسنى مبارك ادراكه العميق ورصده الدقيق لاتجاهات الرأى العام المصرى والدولى، وحقيقة مواقفه تجاه القضايا المحلية والاقليمية العالمية ذات الأهمية بالنسبة لمصر. ونحن لانجاوز الحقيقة عندما نقول ان الرئيس مبارك كان واضحا ومحددا كعادته دائما فى كلمته التى ألقاها فى افتتاح أعمال الدورة الثامنة والتسعين لمؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى، خاصة بتأكيده أن النظام الدولى الجديد بكل قيمه وأصوله ومعطياته يجب أن يكون نتاجا للفكر الجماعى والعمل المشترك الذى تسهم فيه كل الشعوب بنصيب عادل حتى لا تستأثر بهذا العمل فئة محدودة مهما تسلم نياتها أو تتعاظم قدرتها.

ويمكن القول بأن الرئيس مبارك حدد مجموعة من النقاط فى كلمته أمام وفود وممثلى برلمانات العالم، تستحق أن تنال القدر اللازم من الاهتمام من جانب هؤلاء المشرعين حتى يؤدوا رسالتهم فى سن القوانين والتشريع للقواعد الجديدة فى ظل الاتجاه نحو العولمة. وأولى هذه النقاط انه لكى يكون النظام العالمى الجديد عادلا ومستقرا يجب أن يراعى التوازن الدقيق بين مصالح القوى الكبرى وحقوق الدول المتوسطة أو الصغيرة، أو بعبارة أخرى بين مصالح دول الشمال ودول الجنوب، التى مازال معظمها يخوض معركة التنمية فى مراحلها الأولى، وفى ظل ظروف وأوضاع بالغة الدقة والصعوبة وكأنها تنحت فى الصخر. وليس من العدل أو المنطق اذن أن تفرض عليها نفس التكاليف والأعباء المفروضة على الدول المتقدمة التى تدين بقدر كبير من التقدم الذى أحرزته إلى دول الجنوب، التى خضعت للسيطرة الاستعمارية وعانت من استنزاف مواردها وأسواقها قرونا متعاقبة.

وبصرف النظر عن الاعتبارات الأخلاقية والقانونية المتمثلة فى العدالة والمساواة، فإن اعتبارات عملية بحتة تقتضى أخذ مصالح دول العالم الثالث فى الحسبان عند صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية فى الفترة المقبلة، لأنه اذا لم تتوافر لتلك الدول الظروف الملائمة للمضى قدما فى طريق التنمية، فإنها لن تكون قادرة على دخول مجال التجارة الدولية بمعدلات تذكر استيرادا وتصديرا، وهو ما يعود بالضرر على الدول المتقدمة صناعيا وتكنولوجيا، وكذلك الحال اذا فرض على هذه الدول استخدام نفس معدلات الأجور وشروط العمل المعمول بها فى الدول المتقدمة.

ويتصل بذلك أن من أهم العوامل التى يجب أن نحرص عليها ونوفرها للنظام العالمى الجديد لكى يتوافر له القبول العام والمصداقية الشاملة فى كل مكان، هو أن يتنزه المجتمع الدولى تماما عن الكيل بمكيالين أو تطبيق معايير مزدوجة، لأن هذا السلوك يلغى فكرة العالمية من أساسها، لأن العالمية الحقيقية هى عالمية القيم والمبادىء والقواعد، قبل أن تكون عالمية النظم والأسواق، وما لم تقتنع الشعوب فى كل أرجاء الأرض بأنها تخضع لنفس القيم والمعايير، فإن هذا كفيل بأن يحدث خللا خطيرا فى النظام العالمى الجديد، ويجعله هشا لايصمد أمام اختبار العواصف والأنواء.

وإذا كان المقصود هو إيجاد نظام عالمى بمعنى الكلمة، فيجب أن تضع دول الشمال المتقدمة برنامجا شاملا لمساعدة دول العالم الثالث على الانطلاق نحو النهوض والنمو بصورة جذرية وفعالة، وهو مايقتضى تقديم مساعدات عينية وتقنية لتلك الدول حتى تنهض بانتاجها الزراعى والصناعى كما وكيفا ولكى تتمكن من استيعاب التكنولوجيا الحديثة فى الانتاج والخدمات ولو على مراحل، إلى أن يتاح لها أن تدخل سوق التجارة الدولية وتهيأ لها القدرة على المنافسة العادلة المشروعة.

ويتعين أن نتوقف أمام ما نبه إليه الرئيس مبارك فى كلمته فى افتتاح الدورة الثامنة والتسعين لمؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى، من ضرورة الأخذ بعين الاعتبار عند فرض تكاليف وأعباء حماية البيئة أن دول العالم الثالث لم تسهم إسهاما حقيقيا فى الإضرار بالبيئة وإفسادها، لأن معظم الأخطار التى تعرضت لها البيئة على هذا الكوكب نجمت عن التصنيع المكثف وغير المنضبط أو غير الملتزم بحماية البيئة والحفاظ عليها لأنها كانت تفتقر إلى النظرة البعيدة التى تأخذ المستقبل فى الحسبان، فلابد والحالة هذه أن نأخذ هذا العامل بعين الاعتبار عند توزيع أعباء حماية البيئة الدولية، فليس من المعقول أن تفرض أعباء فادحة على دول غير قادرة مازالت تخطو أولى خطواتها على طريق التنمية فى ظل ظروف صعبة خانقة، فضلا عن أنها لم تشارك فعليا فى الإضرار بالبيئة، وإن كان من صالحها بكل تأكيد أن تشترك فى إصلاح الخلل ومواجهة ما وقع من ضرر، وذلك بتجنب الممارسات والسياسات التى اتبعتها الدول المتقدمة فى مراحل الانطلاق الصناعى دون تقدير يذكر لعواقبها الوخيمة على البيئة.

وربما كان ضروريا أن من أكبر الكبائر أن يظن أحد فى هذا العصر الذى يحقق فيه الإنسان أعلى مراتب الرقى والتقدم، أن الجنس البشرى مهدد بصراع حاد عنيف بين الأديان والحضارات لأن هذا الطرح كان مرفوضا فى الماضى منذ أن بدأت عصور النهضة والتنوير التى بددت ظلام العصور الوسطى. ان النهضة الحضارية الكبرى التى نقف على أعتابها وتتواكب مع بزوغ شمس القرن الحادى والعشرين يجب أن تنبذ تماما النظريات والمفاهيم التى تعمل على التفرقة بين الأمم والحضارات وتولد فى النفوس وعيا زائفا بالتناقض بين الثقافات، أو الصراع بين الأديان والمعتقدات، فالمفروض أنه كلما ارتقى الإنسان يسمو بتفكيره وممارساته فوق هذه الخلافات.

ويقينا فإن الرئيس مبارك وضع النقاط فوق الحروف، عندما أكد أن أهم الأهداف التى يتعين أن ينعقد عليها الاجماع الدولى هى السلام العادل والشامل والتنمية المتوازنة المستمرة، والديمقراطية الحقيقية، التى يلتزم بها الإنسان مع نفسه قبل أن يسعى إلى تطبيقها مع غيره وتهتدى بها كل شرائح المجتمع أيا كان موقعها. ولاشك أن السلام العادل والشامل الذى يقوم على الشرعية القانونية والأخلاقية، لهو أول تلك الأهداف وأخطرها شأنا، فبغيره لايقوم بناء وبدونه يصبح كل إنجاز هشيما تذروه الرياح وفى غيبته يكون العمل الذى تبذله الإنسانية حرثا فى البحر. أما الديمقراطية فهى السبيل الوحيد لحماية الحرية والابداع وهى الطريق المضمون للحفاظ على التوازن المطلوب بين الحقوق والواجبات فى النظام العالمى الجديد الذى تتشكل ملامحه الآن..

«المحرر»



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحيـــاة

التاريخ : ١٦/٩/١٩٩٧

من ١,٨ بليون عام ١٩٩٦ الى ٧,٣ بليون دولار سنة ١٩٩٨

مؤسسة التمويل الدولية تتوقع ارتفاع التدفقات المالية الى الشرق الأوسط وأفريقيا

□ واشنطن - من بتسي لاون المعلوف:

■ يتوقع تقرير صدر عن مؤسسة التمويل الدولية (آي. آي. اف) ان يزداد صافي ما يتدفق من رؤوس أموال خاصة الى الشرق الأوسط وشمال افريقيا على نحو كبير السنة الجارية، وأن يبقى صافي هذا التدفق جيداً سنة ١٩٩٨.

ويقدر التقرير ارتفاع صافي ما يتدفق من رؤوس اموال خاصة الى الشرق الأوسط وشمال افريقيا الى ٦,٩ بليون دولار بحلول نهاية ١٩٩٧ والى ٧,٣ بليون دولار سنة ١٩٩٨ بعدما كان صافي التدفقات المماثلة ١,٨ بليون دولار عام ١٩٩٦.

والمعلوم ان «مؤسسة التمويل الدولية»، ومقرها في واشنطن تمثل اكثر من ٢٧٠ مصرفاً تتوزع على اكثر من ٥٠ دولة.

وتتضمن تدفقات الأموال القروض المصرفية التجارية والاستثمارات في الأسهم والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويعتبر المدير الاداري للمؤسسة تشارلز دلارا ارتفاع التدفقات المالية الى المنطقة اشارة الى التفاؤل الذي يسود المقرضين والمستثمرين حيال المستقبل المنظور الخاص بالأوضاع الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

ويقول: «ان بعض الزيادة في التدفقات المالية يعود الى ان دولاً في الخليج تقترض من الأسواق الدولية». ويعرب عن تفاؤل وارتياح حيال نجاح مصر في مجال التخصيص وحيال مقدرتها على اجتذاب رؤوس الأموال بفضل هذا التخصيص.

ويشير دلارا ايضاً الى ان المغرب ابدى نجاحاً اقتصادياً حسناً، على رغم الجفاف، بسبب التقدم الذي احرزه في مجالات الاصلاح والتحرير الاقتصاديين والتخصيص.

ويرى مدير «مؤسسة التمويل الدولية» ايضاً ان لدى المغرب بعض افضل ادارات المصارف في المنطقة كلها على رغم حاجة البلاد الى المزيد من الانجازات في بعض المجالات مثل التربية والتاهيل.

ويضيف دلارا: «ان ازدياد النشاط الاقتصادي في كل من لبنان والأردن مشجع على رغم ان بقاء الصعوبات والمشاكل السياسية ماثلة مما يلحق ضرراً بحظوظ نشوء زخم اقتصادي متواصل يحتاجه البلدان لكي يحصل ازدهار او تقدم اقتصادي فعلي فيهما».

لكن دلارا يتكهن، مع ذلك، بان التدفقات المالية ستزداد الى المنطقة مع تحرر الاقتصادات العربية ومع ارتفاع ما يمنحه المقرضون والمستثمرون الأجانب للمشاركة في التنمية الاقتصادية.

وعلى رغم ان تدفق رؤوس الأموال الخاصة الى المنطقة يزداد، لا يزال هذا التدفق من اشد التدفقات المماثلة الى الأسواق الناشئة ضآلة.

وتتكهن «مؤسسة التمويل الدولية» بان تبقى آسيا كاكبر متلق من صافي رؤوس الأموال المتدفقة الى الأسواق الناشئة السنة الجارية، تليها أميركا اللاتينية ثم أوروبا ثم افريقيا. لكن المال الخاص المتدفق الى آسيا سيكون اقل بكثير مما كان عليه في السابق إذ لن يتجاوز، في تكهنات المؤسسة الدولية، ١٠٧ بلايين دولار، بينما كان ١٤٢ بليون دولار عام ١٩٩٦ لاسباب أهمها ما شهدته أسواق العملات في جنوب شرقي آسيا اخيراً.

وتتكهن المؤسسة الدولية ايضاً بان رؤوس الأموال المتدفقة الى اميركا اللاتينية ستتراجع الى ٨٣ بليوناً من ٩١ بليون دولار عام ١٩٩٦، بسبب التطورات التي شهدتها كل من المكسيك والبرازيل.

وتتكهن «مؤسسة التمويل الدولية» بان يبلغ صافي رؤوس الأموال المتدفقة الى أسواق العالم الناشئة ٢٦١ بليون دولار سنة ١٩٩٧ وستزداد قليلاً الى ٢٧٥ بليون دولار سنة ١٩٩٨ بعدما بلغت قمة ٢٨١ بليون دولار عام ١٩٩٦.

ويشدّد دلارا على ان في ما حدث في تايلاند اخيراً دروساً وعبر، منها وجوب التحلي بروح الواقع او بالروح العملية الواقعية في تقويم المخاطر التي ترافق الاستثمار في الأسواق الناشئة، ووجوب النظر في قدرات الدول الناشئة على مواصلة الاصلاح الاقتصادي العام على التحرك باتجاه المرحلة الثانية من الاصلاح الاقتصادي التي قد تكون اكثر صعوبة وتعقيداً من المرحلة الأولى.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٧/٩/١٧

«العولمة» تهدد بالاضطرابات

الامم المتحدة - ى.ب.ا - الأغنياء يزدادون ثراء.. والفقراء يزدادون فقرا.. هذا هو ملخص التحذير الذى اطلقه مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية من البطء الملحوظ الذى تسير به سياسة «عولمة» الاقتصاد. وقال تقرير المؤتمر، الصادر فى ٢١٦ صفحة إنه على الرغم مما قدمته «العولمة» من مساعدات للاقتصاد العالمى، فإنها لاتسير بالسرعة اللازمة للتغلب على الفقر والبطالة، الأمر الذى يهدد بزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء فى العالم، ويحدوث اضطرابات.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٧/٩/١٨

أعباء الديون والدول الفقيرة

فى الوقت الذى يتحدث فيه الغرب بحماس بالغ عن العولمة وتحول المجتمع الدولى إلى سوق كونية لا حدود بينها ويطالب بضرورة إلغاء كل الحواجز الجمركية والإجراءات الحمائية عبر اتفاقية من نوع «الجات»، لا ينظر الغرب أبدا إلا لنفسه ولمصالحه فقط غير عابئ بالأوضاع السيئة والمتدهورة التى تعانى منها بعض دول العالم الثالث الغارقة حتى اذنيها فى مستنقعات الفقر والتخلف والانهيار الاقتصادى إلى حد المجاعة.

وللأسف فإن مؤسسات مالية دولية من نوع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لا تعمل ابدا على تخفيف الظروف الصعبة التى تمر بها مثل هذه الدول التى هى ضحية استنزاف واستغلال الغرب لثروات وموارد العالم النامى. بل إن مؤسسات مثل تلك تعمل على تكريس الأوضاع القائمة بل وتجبر الدول الفقيرة على تطبيق برامج إصلاح اقتصادى تفضى فى النهاية إلى تردى وتفاقم أحوال شعوبها.

وحال السوق الاقتصادية الكونية الآن فى ضوء هذه الاعتبارات تحتم ضرورة إعادة النظر فى كثير من السياسات المالية التى تحكمها والتى تحددها الحكومات الغربية بالدرجة الاولى.

ونعتقد ان الخطوة الاخيرة التى بادرت اليها بريطانيا يمكن ان تكون بداية جيدة، فالحكومة البريطانية أسقطت ١٣٢ مليون جنيه استرلينى ديوناً مستحقة لها على دول الكومنولث وذلك فى إطار تحرك شامل تحاول لندن فى إطاره اقناع بقية الدول الدائنة بتبنى خطوات مماثلة من أجل إعفاء الدول الفقيرة من ديونها.

والواقع أن الديون وأعباءها الثقيلة تمثل اخطر وابشع مظاهر الانهيار الاقتصادى فى بعض دول العالم الثالث، فقد حولت بعض هذه الدول إلى ما يشبه العبيد لدى الدول الدائنة بحيث أصبح النشاط الاقتصادى فى بعض الدول مكرساً فقط لخدمة الديون بينما تضطر الحكومات لمزيد من الديون للإنفاق على الخدمات وتسديد الأجور، ليزداد العبء بلا نهاية ولا امل ابدا فى إصلاح الأحوال، لذلك بات من الضرورى أن يبادر المجتمع الدولى إلى تحرك جسور وواسع النطاق من اجل وضع حد لهذه الأزمة الخانقة التى قد يسهم حلها فى تخفيف مآس مروعة تعيشها بعض الشعوب.

ويتعين على الدول الكريمة التى تضخمت اقتصادياتها على نحو غير عادى أن تعرف جيدا أن مواصلة نجاح اقتصادياتها إنما هو مرهون بتحسين الأوضاع الاقتصادية فى جميع دول العالم، فلأن الحدود تلاشت، أصبح من الضرورى أن يتمتع الاقتصاد العالمى بدرجة من التناغم والانسجام بين الأغنياء والفقراء حتى يتسنى للدول الغربية المحافظة على قوة أدائها الاقتصادى. وبدون ردم الهوة بين الشمال الغنى والجنوب الفقير، فإن الاقتصاد العالمى مرشح لاختلالات وهزات عنيفة ستكون الاقتصاديات الغربية أولى ضحاياها، لأن الفقراء ليس لديهم ما يخسرونه.

المحرر



هونج كونج وسلامة النظام النقدى الدولى

بدات الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين فى هونج كونج، والواقع ان اختيار هونج كونج كمقر للاجتماع منذ العام الماضى لايخلو من دلالة حيث هذا هو الاجتماع الذى يعقد فى اعقاب عودة هونج كونج للوطن الأم الصين، وبالتالى فإن هذا الاختيار يعكس على نحو جلى مدى الاهمية التى باتت تحتلها الصين فى ساحة الاقتصاد العالمى، علاوة على مكانتها السياسية والاستراتيجية الكبيرة. كما انه من حيث المصادفة ايضا تحتل هونج كونج اهمية كبيرة فى الآونة الراهنة بعد التغيرات العاصفة التى شهدتها عملات وأسواق مال بعض دول منطقة جنوب شرق آسيا منها هونج كونج.

ومن المنتظر ان تحتل الاضطرابات الاخيرة التى شهدتها اسواق المال والعملات جانبا كبيرا من المناقشة. والواقع أن هذه الاضطرابات التى باتت تتكرر من حين لآخر أضحت تهدد فى بعض الأحيان سلامة النظام النقدى الدولى ككل، وهى المهمة الأساسية التى أنشىء من أجلها صندوق النقد. ويمثل التدخل الاختيارى للصندوق فى بعض الأزمات مشكلات من نوع آخر تتعلق بمدى تأثر الصندوق بالأوضاع السياسية الدولية. فمن المعروف أن الصندوق قد قدم أكبر قرض فى تاريخه على الإطلاق لدولة واحدة هى المكسيك إبان ...تها المالية التى شهدتها فى اواخر عام ١٩٩٤ واوائل عام ١٩٩٥. وقد وافقت ...ض الدول الأوروبية على القرض فى ظل شبهة ممارسة الضغوط ...مصالح الأمريكية كانت الأكثر تضررا من الأزمة المكسيكية. ...ت من ...، الأوروبية فى ذلك الوقت بتوفير آلية منتظمة داخل ...ى تنفيذ ...ف السريع فى أوقات الأزمات الطارئة، ثم رفض هذا ...ى الفلاحين ...ف الأمريكى أيضا. فهل يتم الضغط الدولى من أجل ...ا على المالك ...جتماع السنوى للصندوق والبنك؟ أم تستمر الاعتبارات ...ية لبعض البلدان هى الموجهة لسياسات الصندوق الذى ...ن سلامة واستقرار النظام النقدى الدولى.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ / ٩ / ١٩٩٧

صندوق النقد الدولى يرسم صورة متفائلة للاقتصاد العالمى

ازدهار فى اقتصادات أوروبا وأمريكا والدول النامية

هونج كونج - ر- رسم صندوق النقد الدولى صورة متفائلة للاقتصاد العالمى خلال الفترة المقبلة، وتكهن فيها بأن يواصل الاقتصاد معدلات النمو الكبيرة التى سجلها خلال السنوات العشر الماضية ليصل إلى أعلى مستوياته مع بداية القرن المقبل، برغم الهزة التى تعرضت لها أخيرا اقتصادات دول جنوب شرق آسيا. ففى تقريره الذى أصدره أمس عن توقعاته للنمو الاقتصادى العالمى قبل بدء الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين فى هونج كونج الأسبوع المقبل، توقع الصندوق أن يسجل الناتج الاقتصادى العالمى زيادة بنسبة ٤,٢٪ خلال عام ١٩٩٧ ترتفع إلى ٤,٣٪ فى عام ١٩٩٨ واستبعد التقرير ارتفاع معدلات التضخم أو تباطؤ الأداء الاقتصادى العالمى أو تعرضه لحالة كساد، مشيرا إلى أن اقتصاد العالم يمر الآن بالمرحلة الرابعة من النمو السريع نسبيا منذ مطلع السبعينيات.

غير أن التقرير حذر من افراط الدول فى حماية اقتصاداتها الوطنية ومن ارتفاع الأسهم على مستوى العالم. وأشار صندوق النقد الدولى الذى يتخذ من واشنطن مقرا له، إلى أن النمو القوى للاقتصادين الأمريكى والبريطانى يرسم صورة لاقتصاد عالمى قوى ونوه بعزم دول العالم على كسب معركتها مع معدلات التضخم المرتفعة والعجز الكبير فى موازناتها. وقال التقرير ان اقتصادات دول غرب أوروبا تشهد انتعاشا عقب اداء مخيب للآمال خلال عامى ٩٥ و١٩٩٦ لكنها لاتزال بحاجة إلى إصلاحات لتوسيع قاعدة تحسن هذا الأداء الاقتصادى، بينما توقع التقرير أن يشهد الاقتصاد اليابانى واقتصاد دول النمور الآسيوية تراجعا اثر ازمة العملات التى عصفت أخيرا بأسواقها المالية. وقال ان معدل نمو الاقتصاد التايلاندى سينخفض إلى ٢,٥٪ العام الحالى، مقابل ٦,٤٪ العام الماضى. أما دول شرق أوروبا فقد ساق التقرير مؤشرات مشجعة على نمو متزايد على نمو اقتصاداتها الانتقالية فى حين تشهد اقتصادات دول الاتحاد السوفيتى السابق والدول النامية معدلات نمو مرتفعة.

وأبدى التقرير تخوف صندوق النقد الدولى من أن الافراط فى الاجراءات الحمائية والشكوك التى تكتنف تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية والمخاوف من تراجع معدلات تدفق رءوس الأموال الكبيرة إلى دول شرق أوروبا والدول النامية، قد يقلل من حالة الرضا عن الأداء الاقتصادى العالمى.



المصدر : الأحـــرار
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩٩٧/٩/١٩

تقرير متفائل لصندوق النقد بشأن الاقتصاد العالمى

اكد تقرير اصدره صندوق النقد الدولى ان الاقتصاد العالمى سوف يشهد اطول فترات نموه خلال الخمسة وعشرين عاما القادمة.

ونقل راديو صوت امريكا عن هذا التقرير ان الاقتصاد الدولى سوف ينمو بنسبة تصل إلى ٤٫٥٪ هذا العام والعام القادم.

وذكر التقرير ان الارتفاع البطىء فى الأسعار وانخفاض اسعار الفائدة سوف يؤديان إلى ايجاد مناخ يسمح باستمرار النمو الاقتصادى. واوضح تقرير الصندوق الذى صدر فى هونج كونج ان اقتصاد الولايات المتحدة وكندا وايطاليا سينمو بصورة اكثر مما هو متوقع على حين ان اقتصاد اليابان والدول النامية فى آسيا وافريقيا سوف يشهد قدرا منخفضا من النمو او انه لن يشهد اى نمو على الاطلاق.



يتبناها البنك وصندوق النقد الدوليان

انتقادات في شأن برامج تعديل البنى الاقتصادية في الدول النامية

□ واشنطن -
من بتسي لاون المعلوف:

■ وجهت انتقادات الى برامج تعديل البنى الاقتصادية التي يتبناها البنك وصندوق النقد الدوليان ويروجان لها بسبب الآثار الأولية السلبية والقاسية التي تخلفها هذه البرامج في المجتمعات الأشد فقراً.

وتكتفي المؤسستان الماليتان الدوليتان في الوقت الحاضر بالرد على هذه الانتقادات بتفنيدها. ودعا صندوق النقد الدولي الى فتح حوار عام في شأن تقرير الصندوق للتسهيلات الخاصة بتعزيز خطط تعديل البنى الاقتصادية. وكان تقرير لصندوق خلص الى ان هذه التسهيلات ساهمت في تمكين عدد كبير من الدول ذات الدخل المتدني من تحقيق نمو اقتصادي جيد. وكان البنك الدولي بدأ التعاون مع سبع حكومات واكثر من ٥٠٠ منظمة غير حكومية بهدف تحديد برامج البنك التي تفلح وتلك التي تخفق في تحسين اقتصادات الدول.

والحكومات السبع هي غانا ومالي واوغندا وزيمبابوي والاكوادور والمجر (هنغاريا) وبنغلادش.

وتبذل جهود حالياً لجذب دول كبيرة اسواقها ناشئة لتطبيق برامج الاصلاح في المداولات والعمل مثل المكسيك والارجنتين والبرازيل والهند.

وستتحول الانظار في المرحلة المقبلة لترصد آثار تطبيق برامج اعادة الهيكلة الاقتصادية في الدول التي تحصل بموجبها على قروض من البنك الدولي باسعار فائدة مخفضة.

وغالباً ما تتطلب هذه البرامج قيام حكومة من الحكومات بإنهاء الدعم الرسمي لاسعار المواد الغذائية والطاقة، وبإلغاء الحواجز التجارية والانظمة والقوانين التي تقيد سوق العمل فيها. ويقول البنك الدولي، الذي يقرض اكثر من ٢٠ بليون دولار سنوياً، ان تطبيق هذه البرامج يؤدي الى نمو اقتصادي يستفيد منه الجميع.

لكن الجماعات التي تمثل مواطني الدول التي تتبنى برامج البنك ودول أخرى تقول ان السياسات المستوحاة من البرامج تسبب صعوبات شديدة للسكان وتؤذي الفقراء وتخفض مستوى نشاط الاقتصادات المحلية اذا نُفذت دون استشارات مسبقة.

ويقول دوغلاس هيلينغر، الناشط من «جماعة التنمية»، التي تنادي بسياسات بديلة، وعضو تآلف المنظمات غير الحكومية الذي ضغط على البنك الدولي حتى حمله على الموافقة على المشاركة في اعداد الدراسة انه يشك في ان تبدل المشاركة والاقتراحات والمداولات سياسة البنك الدولي.

ويقول هيلينغر ان جيمس وولفنسون، رئيس البنك الدولي، لم يحقق الكثير في العامين اللذين امضاهما رئيساً للبنك. لكن هيلينغر يشهد ان وولفنسون قبل التحدي ووافق على النظر مجدداً في القواعد الاساسية لبرامج البنك الدولي.

ودرس خبراء صندوق النقد الدولي سجلات ٣٦ دولة استفادت من التسهيلات الخاصة بتعديل البنى الاقتصادية على مدار العقد الماضي. وهذه الدول من بين افقر المناطق اجمالاً (في افريقيا الاستوائية وآسيا وموريتانيا فقط من بين الدول العربية).

وكانت الاوضاع الاقتصادية لهذه الدولة في السبعينات والثمانينات في ضعف مزمن وتلقت صدمات عدة.

ويبدو ان المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي خرج من هذه الدراسة مطمئناً الى ان السياسات الخاصة بتعديل البنى التحتية تمكن الدول التي تتبناها من استعادة التوازن الاقتصادي العام وتحقيق نسب نمو اكبر. لكن هذه الدراسة كشفت ايضاً الحاجة الى الالتزام التام بتلك السياسات عند تطبيقها.

وعلى سبيل المثال اشارت الدراسة الى ان ثلاث دول من اصل اربع حققت تقدماً باتجاه ترسيخ وضع خارجي يمكن ان يستمر ويبقى، ما حمل هيو بردنكامب، الخبير الاقتصادي العامل في صندوق النقد الدولي، على الاستنتاج بان برامج التسهيلات الخاصة بتعزيز الاصلاحات الاقتصادية «تؤتي جدواها عندما تنفذ على الوجه الصحيح».

لكن ما تحقق بالفعل كان اجمالاً اقل من المتوقع. وما يبعث على القلق كذلك ان عدداً كبيراً من الدول التي تستفيد من التسهيلات بات مرشحاً للاستفادة ايضاً من مبادرة البنك والصندوق الدوليين للتخفيف من ديون الدول الفقيرة المثقلة.

وإذا لم يخفف هذا العبء تصبح فرص هذه الدول لتحقيق نمو اقتصادي جيد ومطرد محدودة.

ويقول بردنكامب ان الدراسة كشفت ان على الحكومات حماية الانفاق على الرفاه العام والصحة والتربية والتاهيل، فيما تسعى الى فرض الانضباط الضريبي.

وبررت الدراسة بان الاستثمار في الراسمال البشري ضروري واساسي لتحقيق نمو اقتصادي حالما تصبح الظروف الاقتصادية العامة ملائمة لاجتذاب الاستثمارات الخاصة.

لكن ابواب الانفاق هذه هي التي غالباً ما تتضرر نتيجة تبني الحكومات التقشف في موازناتها بغية الامتثال لشروط برامج الاصلاح التي «يوصي» بها صندوق النقد الدولي.

وتعمل حالياً ستون دولة بموجب برامج مع صندوق النقد الدولي. وتنعم مصر واليمن بترتيبات تحت الطلب، بينما تستفيد الجزائر ومصر والاردن حالياً من ترتيبات بموجب التسهيلات الخاصة بتعديل البنى الاقتصادية. اما



السودان فبدأ يعمل بموجب برنامج يخضع لرصد جزئي ويسعى الى معالجة مسالة المبالغ الطائلة التي تاخر في تسديدها في مواعيدها الى الصندوق.

ومعلوم ان البنك الدولي اقرض دولاً كثيرة بلايين الدولارات في سبيل اصلاح هياكلها الاقتصادية.

وترى الجماعات الاهلية ان الشروط المفروضة على الدول المستفيدة من القروض السهلة ازدادت قساوة وصرامة في السنوات الاخيرة وانها اضرت بالفقراء.

لكن بعض المتخصصين في شؤون التنمية يقول ان المواقف تتبدل في صورة ايجابية في المؤسستين الماليتين الدوليتين.

ويقول مارك غيرسوفيتس، الاستاذ في جامعة جون هوبكنز والمتخصص في شؤون التنمية، ان قيام صندوق النقد الدولي بإعداد التسهيلات الخاصة بتعديل البنى الاقتصادية كان بمثابة تعديل وتوسيع في نطاق وظيفته عن طريق توفير مصدر للتمويل المسهل لإفادة الدول الفقيرة.

اما ديفيد بكمان، رئيس جمعية «الخبز للعالم»، وهي منظمة غير حكومية تهتم بالقضاء على الجوع في العالم، فيعتقد ان «التسهيلة» كانت ناجحة جداً ومكنت دولاً فقيرة جداً من تحقيق تقدم ملفت.

ويحض بكمان ادارة الصندوق الدولي على التخلص من «ثقافتها التكنوقراطية النخبوية» التي حرمتها من الدفاع عن مواقفها وسلوكها امام الناس عامة وامام الكونغرس الاميركي والهيئات المانحة الاخرى التي يعتمد عليها الصندوق الدولي في تمويل برامجه.

والمعروف ان تمويل برامج تعديل البنى الاقتصادية، بخلاف برامج الصندوق الدولي الأخرى، ياتي من مساعدات تقدمها هيئات وجهات غير حكومية، ومن موازنات الدول المانحة.

ويبذل الصندوق الدولي حالياً جهوداً حثيثة لجمع ٢,٥ بليون دولار من حقوق السحب الخاصة بغية إعادة تمويل برامجه على نحو يجعله ذاتي التمويل ودائم الوفردة النقدية.

لكن هذه الجهود لم تلق تجاوباً دائماً واثارت جدالاً بين الصندوق الدولي والدول الرئيسية المانحة بما فيها الولايات المتحدة واليابان والدول الأوروبية. وياتي هذا الجدل في الوقت الذي يكون فيه تمويل برامج الصندوق ذات اهمية حاسمة في مساهمته في مبادرة تخفيف العبء عن الدول الافقر المثقلة بالديون.

ويشدد بكمان على ان الصندوق الدولي يحتاج الى مزيد من التعاون والتفاعل مع المنظمات غير الحكومية لان هذه المنظمات تركز على تبديد هموم محدودة مثل الجوع وتعنى بحقوق الانسان.

ومن المواقف الايجابية لصندوق النقد الدولي ان مجلسه التنفيذي كلف لجنة من ثلاث محققين لا ينتمون الى الصندوق، بتقويم فعالية برامج تعديل البنى الاقتصادية.

والمنتظر ان تنتهي اللجنة من تقريرها بنهاية السنة الجارية.

وفي هذا المجال يحض بكمان الصندوق الدولي على نشر نتائج تقرير اللجنة عن التقويم وتعميمها.

واتخاذ القرار في امر نشر النتائج يعود الى مجلس الصندوق الدولي التنفيذي لكن الخطوة بحد ذاتها «تعتبر تغيراً كبيراً وراديكالياً» في مواقف صندوق النقد الدولي خلال السنوات الاخيرة وفقاً لجاك نورمان، رئيس القسم المولج بتطوير السياسات واعادة النظر فيها في صندوق النقد الدولي.

وعلى رغم ان الصندوق لم يقتد بالبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولم ينشئ مكتباً خاصاً يتولى اعمال التقويم الداخلي، يتحرك الصندوق نحو مزيد من الانفتاح. لكن هيلينغر يعرف عن قلقه من ان التغيير في سياسة كل من صندوق النقد والبنك الدوليين غير كافي للحؤول دون نشوء ردة فعل غاضبة ضد التدويل السريع للاقتصاد العالمي والتي يعتقد انها تتعاظم بين جماعات مواطني الدول الفقيرة او المهتمة بمسائل الفقر والتخلف الاقتصادي في العالم.

ويلفت هيلينغر الى ان الائتلاف الذي ينتمي اليه يضم اكثر من الف منظمة تشمل جماعات من المزارعين واتحادات العمال وصغار رجال الاعمال في الدول الصناعية والنامية.

وفي ما يقوله هيلينغر اصداء للحوار الذي كان شهده العالم حول الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسية.

ويعترف هيلينغر بان عملية تدويل الاقتصاد امر لا يمكن ايقافه او الرجوع عنه. ويقول ان المسالة لم تعد تتمحور حول ما اذا كانت لهذه الشركات «يد تطاول العالم كله». لكن بوسع صندوق النقد والبنك الدوليين ان يساهما في توجيه العمليات التي تتناول مساعدة اكبر عدد ممكن من الناس، ما يتطلب من المؤسستين الدوليتين التخلي عن إصرارهما على الحلول التي تفرضها السوق.

ويتزامن الحوار الدائر مع الأزمة المالية التي انفجرت اخيراً في كل من تايلاند واندونيسيا وماليزيا والتي القت بظلال من الشك على المعجزة الاقتصادية التي قيل انها تحققت في جنوب شرق اسيا.

وفيما كانت النمور الأسيوية تحقق نمواً اقتصادياً سريعاً وارتفاعاً في مستوى العيش كان الصندوق والبنك الدوليان يحثان الدول النامية الاخرى ان تقتدي بالنمور الأسيوية وتقلدها. ويواصل المسؤولون في الهيئتين الماليتين الدوليتين الاعراب عن الثقة باقتصادات تلك الدول.

لكن هيلينغر يقول ان المشاكل التي سببت انفجار الأزمة الأسيوية وكذلك ازمة البيزو المكسيكي تدل على ان هذا النموذج من التنمية الاقتصادية ليس ناجعاً.

ويضيف: «في اعتقادنا ان ما حاربنا من اجله، وهو مزيد من المساواة والاعتماد على الذات على المستويات كافة، يتم التضحية به على مذبح السوق الحرة. والنتيجة هي مزيد من الفقر ومن عدم المساواة والامان والاطمئنان».



المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/٩/١٩٩٧

مسألة التنمية، على رغم كل ما حصل، لا تزال مطروحة على الشعوب

إبراهيم الحيدري *

■ كان الفكر التنموي التقليدي وليد فرضية قسمت العالم إلى دول متقدمة وأخرى متخلفة وأوكلت إلى «وكلاء» التنمية وغيرهم استخلاص التدابير اللازمة والخاصة التي من الممكن ان «تدفع» الدول المتخلفة للحاق بالدول المتقدمة صناعياً. وكان التساؤل الرئيسي المطروح آنذاك: لماذا تؤدي البنى التقليدية في الدول المتخلفة إلى عمليات إعادة انتاج وتأزيم؟ وكان الجواب حاضراً وهو مخططات وبرامج تنموية جاهزة كان من ابرزها نظرية «الحلقة المفرغة» لنوركسه وغيلبرايث وحتى روستو، التي جعت التخلف إلى الفقر (المادي) وما ينتج عنه من ركود اقتصادي وقدمت حلاً سحرياً هو كسر حلقات الفقر المفرغة واحدة بعد الأخرى، وبذلك يرتفع الاقتصاد القومي ويصل إلى مرحلة النمو الذاتي. ولكن السؤال الذي فرض نفسه: كيف يمكن لهذه الدول الفقيرة والمتخلفة كسر تلك القيود؟ وجاء الجواب مرة أخرى حاسماً: مساعدات وقروض ونقل تكنولوجيا وخبرات تقنية تساعد على خروج هذه الدول من حلقة التخلف وذلك عن طريق محاكاتها لتجارب الدول الصناعية المتقدمة! والحال لم تكن تلك الاستراتيجيات سوى تنمية «قطاعات» معينة موجهة نحو الأسواق الواسعة باعتبارها إحدى الميكانزمات الأساسية لزيادة نمو الدول الصناعية النامية.

وفي الواقع، فإن نظريات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي قامت عليها مخططات التنمية وبرامجها لم تتوافق في معظم الحالات مع المعطيات التاريخية والامكانات الواقعية، ولم تحسب للممارسة العلمية أي حساب، مثلما اهملت العوامل الاجتماعية والثقافية وجعلت من التنمية عملية مدفوعة بعوامل خارجية اغفلت حقيقة اساسية ومهمة، تمثلت ببساطة في أن تلك النظريات لم تكن سوى انعكاس لمسار نمو اقتصادي وتصارع قوى اجتماعية متعددة، وهو احد أسباب عجزها عن اداء مهماتها، وكذلك فشلها.

واليوم، ونحن على اعتاب القرن الواحد والعشرين، وبعد مرور نصف قرن، ما زالت قضية التنمية مطروحة، ولكن بشكل



المصدر : الحيــــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩٩٧/٥/١٩

مختلف، هذا ان لم تكن قد تفاقمت، ونحن نشهد اليوم عجزاً اكبر وتراجعاً ابعد، في عدد من الدول وفي قطاعات عديدة، وبخاصة في الزراعة والصناعة، كما في الهند والبرازيل والمكسيك وعدد آخر من الدول الافريقية والآسيوية ومن ضمنها الدول العربية التي تصطدم بصعوبات متنامية ترتبط من جهة بنمو سكاني سريع، ولكن ببطء شديد في نمو الموارد البشرية وتوزيعها من جهة ثانية، وبتخلف اجتماعي - ثقافي من جهة ثالثة، وهو تخلف مرتهن أساساً بان عمليات التنمية التي تمت لم تاخذ بنظر الاعتبار كون الانسان هو هدف التنمية ووسيلتها، إضافة إلى اهمالها البعد الموضوعي - السوسيوثقافي، وفهم العلاقة الجدلية بينه وبين البعد الاقتصادي - السياسي.

لقد برر منظرو التنمية «التقليديون» الاخفاق والعجز باسباب تقنية، كتدني الانتاج والانتاجية وانخفاض الدخل وعدم امكانية تراكم راس المال وضعف التوفير، وبالطبع الزيادة السكانية العالية التي تمتص فائض الانتاج.

اما المنظرون «النقديون» فارجعوا الاخفاق والعجز إلى طبيعة النظام الاقتصادي العالمي الذي كان جواباً عن استراتيجيات التنمية وكذلك عن تقسيم العمل الدولي والهيمنة الراسمالية وتبعية الدول الفقيرة لها: مركز - محيط. غير ان مدرسة التبعية كانت قد أهملت في الوقت ذاته العوامل التاريخية والعلاقات الاجتماعية التقليدية. وهذا يصح مع تفاقم الأزمات السياسية والاقتصادية التي اخذت بالظهور منذ منتصف السبعينات، وما نشهده اليوم في تراجع، بل عجز البنى الاقتصادية والانهيارات العسكرية وتفكك البنى الاجتماعية التقليدية والهيمنة السياسية الهجنية والنكوص حتى عن هامش الحرية والديموقراطية الضئيل الذي شهده بعض الدول في بداية النصف الثاني من هذا القرن، وكذلك سقوط اسطورة «المعجزة الصناعية» في كل من البرازيل والارجنتين والمكسيك وإيران والجزائر وغيرها، باستثناء بعض دول جنوب شرق آسيا التي شقت لها طريقاً مختلفاً. والاشد من ذلك استنفاد طاقات كبيرة لاستيراد تكنولوجيا متقدمة كانت قد تحولت في بعض الدول إلى اكوام من «الخردة»، وكذلك تراجع حصة هذه الدول في التجارة الدولية التي لا تتجاوز ٢٠ في المئة ولا تتعدى المواد الاولية والاستهلاكية. كما ان النمو السريع في متوسط دخل الفرد الحقيقي في الدول المصدرة للنفط يعكس أيضاً جزءاً من الخلل وينتج سوقاً استهلاكية تغرق الناس في ترف مادي غير منتج.

إن عمليات التنمية الاقتصادية لم تكن في الواقع سوى إعادة انتاج سيطرة الدول الصناعية الكبرى التي استخدمت بانتظام وبشكل مخطط كل الأساليب والوسائل العلمية والتقنية والسياسية لإخضاع هذه الدول عن طريق تقسيم العمل الدولي الجديد، وبواسطة مؤسسات عالية الكفاءة.

---

* كاتب عراقي مقيم في بريطانيا.





المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٩/١٩٩٧

الدبلوماسية الامريكية والوقت الضائع

د. أحمد رسلان

اثارت الزيارة الاولى لوزيرة الخارجية الامريكية السيدة مادلين اولبرايت للشرق الاوسط بهدف احياء عملية السلام فى المنطقة ردود فعل رسمية واعلامية متباينة. فقد ذهب المتفائلون الى ان الزياة كانت ايجابية واسفرت عن عرض الموقف العربى المتمثل فى ضرورة التوصل الى سلام عادل وشامل ودائم للصراع العربى - الاسرائيلى والتمسك بمرجعية مدريد ومبدأ الارض مقابل السلام والالتزام بقرارات الأمم المتحدة وتنفيذ بنود اتفاق اوسلو بالكامل. ويضيف هذا الاتجاه ان الزيارة نجحت فى استئناف محادثات السلام الفلسطينية - الاسرائيلية اواخر هذا الشهر فى واشنطن، وسوف يؤدى التقدم فى عملية السلام الى عقد مؤتمر الدوحة على مستوى عال. بينما ذهب المتشائمون للقول بفشل الزيارة فى انهاء ازمة السلام فى المنطقة سواء فى العلاقات الفلسطينية - الاسرائيلية او الجمود الذى يعترى عملية السلام على المسارين السورى واللبنانى.

والراى عندى ان كلا الاتجاهين لم يصب كبد الحقيقة فالسياسة الدولية لا تعرف التفاؤل او التشاؤم كما ان اداتها التنفيذية - ونعنى الدبلوماسية التى تسعى لإدارة العلاقات بين الدول - تهدف الى تحقيق الاهداف الاستراتيجية للدولة المعنية. فالوزيرة الامريكية لم تات للشرق الاوسط لتحقيق الاهداف العربية او الاستجابة للامانى الاسرائيلية وانما جاءت لتحقيق الاهداف الاستراتيجية الامريكية. ويمكن ان يتحقق جزء من الاهداف العربية او الامانى الاسرائيلية فقط عندما تتوافق مع الاهداف الامريكية.

فالدبلوماسية الامريكية على وعي تام بالاوضاع فى الشرق الاوسط وكانت الراعية للجهود الرامية لتسوية الصراع العربى - الاسرائيلى سواء فى كامب ديفيد، مدريد او اوسلو فضلا عن الاتفاق الاردنى - الإسرائيلى والمفاوضات الاسرائيلية - السورية واللبنانية. كما ان الإدارة الامريكية ودينيس روس منسق عملية السلام فى الشرق الاوسط على وعى تام باحباط المصريين، وغضب السوريين، والتمزق النفسى للاردنيين، وهواجس الاسرائيليين ومأساة الفلسطينيين المتمثلة فى احداث القدس التى تفرعت ما بين النفق اسفل المسجد الاقصى المبارك ومستوطنة ابو غنيم ثم ازمة راس العامود الى جانب استمرار سياسة الاستيطان الاسرائيلية والامتناع عن اعادة إنتشار القوات الاسرائيلية والتهديد بالغاء اتفاق اوسلو.

ولقد شهدت الدبلوماسية الامريكية من حيث اسلوب الاقتراب ودرجة المشاركة فى المفاوضات الرامية لتسوية الصراع العربى الاسرائيلى تحولات وتبدلات، فالفترة التى اعقبت حرب اكتوبر ١٩٧٣ اتسمت بالحماس والحركة حيث بذلت جهدا ملحوظا من خلال الدبلوماسية الكيسنجرية المكوكية ومحاولة التحكم التدريجى فى متغيرات الصراع فيما عرف بدبلوماسية الخطوة خطوة وتم التوصل الى اتفاقيتى فك الاشتباك الاول والثانى على الجبهة المصرية - الاسرائيلية وفك اشتباك على الجبهة السورية.

وتطورت الدبوماسية الامريكية خلال ادارة كارتر من دور الوسيط النزيه Honest broker الى الوسيط الفاعل Catalyst ثم الشريك الكامل Full Partner فى عملية السلام وقد ادى ذلك إلى التوصل الى اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨ واتفاقية السلام المصرية - الاسرائيلية عام ١٩٧٩.

وبالرغم من مقررات مؤتمر مدريد ١٩٩١ التى اقرت مبدأ الارض مقابل السلام والاتفاق الفلسطينى - الاسرائيلى فى اوسلو عام ١٩٩٣ والاردنى - الاسرائيلى فى عام ١٩٩٤ فإن تداعيات حرب الخليج الثانية ١٩٩٠ والانهيار المدوى للاتحاد السوفيتى وتحول الامبراطورية الحمراء الى شظايا عام ١٩٩١ ومنح الولايات المتحدة الامريكية مكانة القوة العظمى الوحيدة التى لها الغلبة فى مجريات السياسة الدولية ولو الى حين، قد احدث تحولا نوعيا فى الدبلوماسية الامريكية تجاه الشرق الاوسط. فإذا كانت الدبلوماسية الامريكية قد نجحت على الصعيد الكوكبى فى تحقيق النصر بدون نقد راحت تحاول على الصعيد الإقليمى تحقيق النفوذ دون نفقات او تحمل اعباء مالية او تورط عسكرى مباشر وذلك من خلال استعمال موضعها فى هيكل القوة فى النظام الدولى والسعى نحو تشكيل نظام عالمى جديد يمثل الشرق الاوسط احد اقاليمه المهمة والبالغة الحساسية لمجمل العالم الغربى. وامتنعت الولايات المتحدة عن استخدام القوة الشعورية Con-scious المنفردة واكتفت باستخدام اساليب القوة اللاشعورية Unconscious من خلال وسائل الضغط والنفوذ فى مختلف اقاليم العالم.

والدبلوماسية الامريكية تنظر الى الصراع العربى - الاسرائيلى كجزء من منظومة الصراع فى الشرق الاوسط والذى يضم العديد من الصراعات الاخرى واهمها الصراع فى الخليج والصراع الإيرانى العربى والتركى - العربى الى جانب العديد من النزاعات الفرعية الاخرى. كما تربط الدبلوماسية الامريكية فى عصر ما بعد الحرب الباردة بين الصراعات الدولية فى الاقاليم الثلاثة المتجاورة وهى الشرق الاوسط، اوروبا، القوقاز واسيا الوسطى، حيث يكمن الامن الاوروبى واداته حلف شمال الاطلسى الدرع الواقية للحضارة الغربية المعاصرة. وتشترك كل القوى الغربية فى تبنى استراتيجية تربط امنيا بين الصراعات فى الاقاليم الثلاثة وان كان ذلك لا يمنع من اختلاف المجموعة الاوروبية فى بعض المواقف الفرعية من الدبلوماسية الامريكية مثل العلاقات الاوروبية - الالمانية او مطالبة اولبرايت باتخاذ مواقف متوازنة بين اطراف الصراع العربى - الاسرائيلى خلال زيارتها الاولى للمنطقة.

ومع انهيار النظام الدولى الذى كان قائما على القطبية الثنائية بانهيار الاتحاد السوفيتى استفادت الدبلوماسية الامريكية من رخاوة النظام الدولى الجديد الاخذ فى التشكل لإداره الصراعات الاقليمية بتحاشى الحروب وتحقيق المكاسب، من خلال التحكم فى القوى الفاعلة الإقليمية Actors واسلوب التفاعل Interaction بين هذه القوى. ولقد بدت هذه الاستراتيجية واضحة فى صراع البلقان وما آلت اليه الحرب فى البوسنة وشروط اتفاقية دايتون، وتتبع الدبلوماسية الامريكية الاسلوب ذاته بالنسبة لتسوية الصراعات فى اقليم ما وراء القوقاز (كاراباخ، ابخازيا، اوسيتسيا الجنوبية واجاريا).

وتنظر الدبلوماسية الامريكية الى الشرق الاوسط باعتباره احد الاقاليم القليلة التى لم يتحدد مصيره خلال القرن الحادى والعشرين وان العقد الاخير قد اماط اللثام عن متغيرات خطيرة تعتمل فى الاقاليم ويصعب التنبؤ بمساراتها، وهو فريسة لمختلف انواع الصراعات مثل: القومية، العرقية، الدينية، الاقتصادية،... الخ

وتصارع الدبلوماسية الامريكية الزمن لتحقيق اهدافها قبل مواجهة القوى العالمية الصاعدة فى النظام الجديد الاخذ فى التشكل. وهى تواجه مازقا - لاول مرة - يتمثل فى عدم استطاعتها الانسحاب من السياسة العالمية وعدم قدرتها السيطرة على هذه السياسة فى نفس الوقت. ويزداد التحدى الذى يواجه الدبلوماسية الامريكية فى نظام العولمة بصعود خمس قوى دولية جديدة ثلاث منها آسيوية.

وهكذا وجدت الدبلوماسية الامريكية ان الوضع الامثل للتحرك فى مواجهة الصراع العربى - الاسرائيلى فى الفترة الراهنة هو التحرك الإستاتيكى وتبنى استراتيجية الترقب والحذر وترك القوى المتصارعة فى تلك المناطق تتفاعل والتحكم فى مسار الصراعات عن بعد من خلال ضبط التسلح والاكتفاء بالاقوال بديلا للافعال حتى تحين اللحظة المناسبة - طبقا للاستراتيجية الامريكية - للتوصل الى التسوية.

والسؤال: الى متى ستلعب اطراف الصراع العربى الإسرائيلى فى الوقت الضائع؟ وما هى الاستراتيجية العربية لتفعيل الزمن ومواجهة التحدى؟! الزمن وحده كفيل بالإجابة.



المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠/٩/١٩٩٧

نفط بحر قزوين: اختبار للنظام العالمي الجديد؟

ريتشارد ارميتاج *

■ ادلى الرئيس بوريس يلتسن بتصريح بالغ الاهمية خلال جلسة عقدها اخيراً مجلس الامن القومي الروسي: «تعلن الولايات المتحدة بالفعل ان (القوقاز) هي منطقة لمصالحها. ان مصالحنا تضعف، لكن الاميركيين بداوا، على العكس تماماً، التغلغل في هذه المنطقة ويعلنون ذلك من دون تحفظ».

هذه التصريحات، التي تضع قضية القوقاز والفرصة الاقتصادية التي يمثلها نفط منطقة بحر قزوين ضمن سياق جيو - سياسي لـ «قوة عظمى»، تثير القلق. فهي تلمح الى ان الحكومة الروسية قد لا تكون مهياة للتعامل بطريقة تنسجم مع حقائق عالم ما بعد الشيوعية. بمعنى أخر، من منظور موسكو، ان «الامور تسير كالمعتاد» في ما يتعلق بـ «مناطق النفوذ» و «اللعبة الكبرى» التقليدية التي سادت في القوقاز واسيا الوسطى خلال القرن التاسع عشر.

واذا كان مصطلح «النظام العالمي الجديد» يعني اي شيء اطلاقاً فإنه يعني ان نهاية تنافس القوى العظمى الثنائي القطبية، الذي هيمن على المسرح العالمي طوال ما يقرب من نصف قرن، يدشن بداية علاقات جديدة بين الحكومات والشعوب حول العالم. ولم يعد في امكان زعماء الدول ان يعتمدوا على رعاية دولة عظمى لاضفاء الشرعية وتقديم الدعم المالي لسلوك يقوم على الاستغلال والنهب على حساب المواطنين العاديين. وتتبادر الى الذهن فوراً زائير (المدعومة من الولايات المتحدة) وكوريا الشمالية (المدعومة من الاتحاد السوفياتي)، لكن لائحة الحكومات التي كانت تمارس النهب في عهد الحرب الباردة ليست قصيرة اطلاقاً.

ويسجل لبوريس يلتسن بالتاكيد دوره في المساعدة على انهاء الحرب الباردة وتغيير العلاقة بين الكرملين والشعب الروسي. وهو يواجه، في سياق مساعيه للتغلب على تركة اسلافه، تحديات هائلة ليس اقلها العمل على ضمان ان تفلت روسيا من الدوامة التي لا تنتهي من انعدام الاستقرار والعدوان، التي اتسمت بها سياسات القياصرة والشيوعيين على السواء.

وربما لا يمكن للمرء ان يتوقع من رجل ورث تركة من النزعات القومية والامبريالية الروسية ان يرى العالم عبر منظار جديد. ومع ذلك، فان الاخفاق من جانب روسيا في التصرف طبقاً لمجموعة جديدة ناشئة من «القواعد» يمكن ان يضعف ويدمر في النهاية امكان ان تنشا «روسيا الجديدة» التي يامل بوريس يلتسن وشركاؤه في بنائها.

وتقضي «القاعدة» الجوهرية لـ «النظام العالمي الجديد» بان معيار الحكم على الحكومات من جانب المحكومين سيستند بالدرجة الاولى على مدى ما تقدمه لتامين الرفاه لمواطنيها. وتحل مستويات المعيشة مكان الايديولوجيات كمعايير للشرعية. وستخترق المشاريع المنتجة للثروة والرساميل والتكنولوجيا الحدود القومية في كل مكان وترفع مستويات المعيشة في انحاء العالم، باستثناء تلك الاماكن التي تبدي فيها النخب الحاكمة (على حساب المحكومين) مقاومة فاعلة، لتعزل بذلك نفسها ومواطني بلدانها عن اقتصاد عالمي متكامل ينبض بالحياة ويزخر بتحولات جذرية.

وعلى صعيد النفط والغاز في منطقة بحر قزوين، فإن صناعة الطاقة الروسية لم تقبل بشكل كامل الاستقلال السياسي لاذربيجان وكازاخستان وتركمانستان فحسب، بل اتخذت ايضاً القرار



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٩/١٩٩٧

التجاري السليم بان تتعاون مع شركات غربية كبيرة في قطاع النفط والغاز موجودة في المنطقة وتستثمر بلايين الدولارات في الاستكشاف والحفر وشبكات الانابيب. وتدرك صناعة الطاقة الروسية بوضوح تام ان تطوير وتسويق النفط والغاز في منطقة بحر قزوين - وهو مشروع ضخم جداً لقي الاهمال تقريباً من جانب الاتحاد السوفياتي - يوفر فرصاً لا مثيل لها تجعل روسيا من ابرز المنتفعين مالياً. كما تدرك هذه الصناعة، حتى اذا عجزت الحكومة عن استيعاب ذلك، ان الشركات - وليس الديبلوماسيين او الجنرالات او السياسيين - هي القوة الدافعة وراء تطوير وتسويق الاحتياطات النفطية الهائلة في منطقة بحر قزوين.

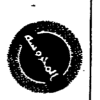
لكن الحكومة الروسية تستمر في عرقلة صناعتها بالذات عبر مجادلات قانونية خادعة تهدف الى تحويل بحر قزوين من بحر الى بحيرة (لتمنح بذلك السياسيين الروس حق النقض (الفيتو) على مشاريع الاخرين) وبالاصرار - عبر عرقلة خيارات اخرى - على ضرورة ان ينقل النفط الى مرفأ نوفوروسيسك على البحر الاسود، على رغم: (أ) القدرات البدائية لهذا المرفأ، (ب) الخطر الكبير الذي تمثله الحركة المتزايدة للناقلات عبر البوسفور، و (جـ) مرور انابيب النفط الروسية عبر الشيشان. وعلى رغم ان تركيا وروسيا شريكان تجاريان رئيسيان فإن الحكومة الروسية لم تنفك تنظر الى امكان مد انبوب من منطقة بحر قزوين الى مرفأ تركي على البحر الابيض المتوسط بطريقة تعيد الى الاذهان التنافس بين روسيا الامبريالية والامبراطورية العثمانية في الماضي.

وتتمحور السياسة الاميركية حول مد انابيب متعددة، وتسوية عاجلة للنزاعات القومية، وترتيبات للتسويق تفيد كل الدول في المنطقة. واذا اختارت امران ان تنضم مجدداً الى عائلة الدول المسالمة فان بامكانها هي ايضاً ان تصبح لاعباً رئيسياً في تسويق نفط بحر قزوين. وتتوقع الولايات المتحدة ان تقيم الدول التي كانت تخضع في وقت مضى للحكم السوفياتي علاقات تمتاز بالدفء والمنفعة المتبادلة مع روسيا الديموقراطية، البلد الذي ينبغي أن تربطهم به أواصر القرابة والتجارة والانتصار على الشيوعية. واذا لم تظهر مثل هذه العلاقات الى حيز الوجود فان الذنب لن يقع على عاتق الولايات المتحدة او المملكة المتحدة او النروج او ايطاليا او اليابان او بلدان اخرى تقوم شركات النفط فيها بالاستثمار في المنطقة، بل سيتحمل المسؤولية قادة الكرملين لعجزهم عن ادراك ان العالم قد تغير.

تملك روسيا خياراً: ان تنضم الى النظام العالمي الجديد بان تقتدي بصناعة النفط والغاز فيها لتلج عالم العقلانية الاقتصادية الجديد الرائع، فتنتفع بذلك بشكل هائل من الاستثمارات الغربية في منطقة عانت الاهمال لوقت طويل، او ان تنكفىء الى سياسة بالية تنظر الى التنمية الاقتصادية للدول الواقعة على حدودها الجنوبية على انها تمثل تهديداً للامن القومي. فاذا اختارت الخيار الاول، ستكتشف ما ينبغي ان يكون واضحاً: ان اذربيجان وكازاخستان لن تتحولا الى قلعتين ينطلق منهما الاميركيون او الاتراك او اعداء وهميون آخرون لزعزعة استقرار روسيا. لكن اذا اختارت الخيار الثاني فان ذلك سيكون مؤشراً قوياً الى ان فترة الغزل الوجيزة بين موسكو والنظام العالمي الجديد قد انتهت، وان الشعب الروسي اضاع فرصة اخرى ليجعل رفاهه في عقدم اولويات حكامه.

---

* مسؤول كبير سابق في البنتاغون ووزارة الخارجية الاميركية، يراس حالياً مؤسسة «ارميتاج اسوشيتس» في ارلينغتون (ولاية فيرجينيا).



فى اجتماعات صندوق النقد والبنك الدولى:

الدول الغنية تطالب بمراقبة الأسواق الاسيوية والحفاظ على استقرار نمو الاقتصاد العالمى

مجموعة الـ٢٤ تناشد الاسراع بتنفيذ مبادرة خفض اعباء الديون والاتفاق على زيادة حصص صندوق النقد

هونج كونج ـ وكالات الانباء ـ لندن ـ مكتب الاهرام: سيطرت الازمات الاقتصادية فى بعض دول جنوب شرق اسيا والتقلبات فى اسعار العملات الرئيسية ومتطلبات استقرار النمو فى الاقتصاديات المتقدمة على اجتماع وزراء المالية ومحافظى البنوك المركزية لمجموعة الدول السبع الغنية التى عقدت امس فى هونج كونج فى اطار الاجتماعات نصف السنوية لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى، وذلك فى الوقت الذى طالبت فيه مجموعة الـ ٢٤ للدول النامية المؤسسات الدولية على الاسراع فى تنفيذ برامجها لمساعدة الدول الاكثر فقرا على تخفيف اعباء الديون، وتمكينها من مواجهة الازمات الطارئة بفعالية. كما طالبت المجموعة فى بيان اصدرته فى ختام اجتماعها امس بالتزام الحذر عند مطالبة الدول النامية بفتح اسواقها لرؤوس الاموال وعدم جعل تحرير هذه الاسواق شرطا للقروض التى يقدمها الصندوق.

ووافق مجلس ادارة صندوق النقد الدولى امس على التوصية بزيادة حصص مساهمة الدول الاعضاء فى الصندوق بنسبة ٤٥٪ اى ما يعادل ٤.٨٨ مليار دولار ليصل حجم الحصص الى ٢٨٥ مليار دولار، على ان تطرح التوصية فى اجتماعها اليوم. وكانت اخر زيادة فى الحصص قد تقدت فى عام ١٩٩٢ وبنسبة ٥٠٪ ويرجح ان تزيد حصص النمور الاسيوية فى الصندوق تتناسب مع ما حققته من زيادة فى معدلات النمو ويعطيها ذلك دورا اكبر فى التصويت، وتحديد توجيهات الصندوق وذلك بعد موافقة جميع الدول الاعضاء على زيادة الحصص. وكان ميشيل كامديسو رئيس الصندوق قد اقترح قبل عامين زيادة الحصص بنسبة ١٠٠٪ لكن الدول الصناعية رفضت هذا الاقتراح.

واعرب وزراء مالية ومحافظو البنوك المركزية فى مجموعة الدول السبع عن شعورهم بالرضا ازاء الجهود الدولية التى بذلت لمساعدة تايلاند على مواجهة ازمتها الطارئة وقالوا ـ فى بيان اصدروه فى ختام اجتماعهم امس ـ انهم يتوقعون ان تطبق تايلاند برنامج الاصلاح الذى حدده الصندوق، واكدوا اتفاقهم على اهمية تحجيم الازمة، وعدم انتشارها الى الدول الاسيوية الاخرى، مشيرين الى انه ستتم مراقبة التطورات فى هذه الاسواق وتنفيذ اجراءات اضافية لضمان الشفافية ومراقبة الاسواق المالية.

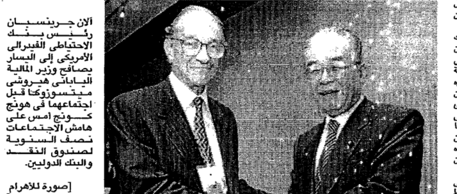
واكد البيان ان الاقتصاد العالمى يمضى بوتيرة نمو قوية دون التعرض لضغوط تضخمية خطيرة وقالوا ان الحفاظ على هذا الاتجاه يتطلب ان تعكس اسعار العملات فى الاسواق الحقائق الاقتصادية.

وفى اشارة واضحة الى الولايات المتحدة طالب البيان الاقتصاديات التى تحقق معدلات نمو عالية الى تجنب الضغوط التضخمية. كما دعوا فى اشارة مستترة لليابان الى عدم الاعتماد على تنشيط الصادرات والاعتماد على الطلب الداخلى لتحقيق الانتعاش.

وكان اجتماع وزراء المالية قد تأخر ٣٠ دقيقة وعقدت جلسة استطلاعية بين الوزراء لمناقشة الاوضاع الاقتصادية كما عقد وزير الخزانة الامريكى روبرت لقاءين منفصلين مع كل هيروشى ميتسوزوكا وزير المالية اليابانى وثيو فيجل وزير خارجية المانيا خرج بعدها ليؤكد الاتفاق فى الرأى حول سبل تسوية الخلافات الثنائية حول العجز التجارى الامريكى مع اليابان وارتفاع سعر الدولار فى مواجهة المارك الالمانى. ورحب وزراء المالية بانضمام روسيا الى نادى باريس لحكومات الدول الدائنة وقالوا انه خطوة نحو ادماج روسيا فى النظام المالى الدولى وطالبوا روسيا بتحسين الاداء الاقتصادى.

ومن جانبهم بحث وزراء مجموعة الـ ٢٤ للدول النامية مشكلة الاعباء الثقيلة للديون على الدول الاكثر فقرا، وكذلك تداعيات الازمة التايلاندية على الدول الاسيوية. وذكرت المجموعة فى بيانها بتقدير المدة الزمنية التى يستغرقها اتخاذ القرار بشأن تنفيذ المبادرة الخاصة بتخفيف اعباء الديون على الدول الاكثر فقرا وقالوا ان الشروط التشددية الخاصة بالمبادرة قللت عدد المستفيدين منها الى ثلاث دول فقط من بين ٤١ دولة كان من المفترض استفادتها من المبادرة وركزوا بالحاح على ضرورة اسراع المؤسسات الدولية بتقديم الدعم المالى المتفق عليه للدول النامية. كما حذرت المجموعة فى بيانها من المخاطر التى يمكن ان تتعرض لها الاقتصاديات الناشئة من تحرير اسواقها المالية بسرعة دون توفر الاليات الداخلية التى تمكنها من تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الداخلى والتقلبات فى الاسواق الرأسمالية المحيطة بها. واعرب اعضاء المجموعة عن وجود اتفاق عام بضرورة عدم ربط قروض الاصلاح التى يقدمها صندوق النقد بشرط تحرير الاسواق المالية.

واعلن روبين كوك وزير الخارجية البريطانى ان بلاده لن تنضم على الارجح للمرحلة الاولى للعملة الاوروبية الموحدة المقرر اصدارها فى يناير عام ١٩٩٩، وعارض كوك دعوات جاك سانتير رئيس المفوضية الاوروبية الموجودة حاليا فى بريطانيا للترويج للعملة الموحدة.



آلان جرينسبان رئيس بنك الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى إلى اليسار يصافح وزير المالية اليابانى هيروشى ميتسوزوكا قبل اجتماعهما فى هونج كونج امس على هامش الاجتماعات نصف السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين.

[صورة للأهرام من رويتر]



فى أحدث تقارير صندوق النقد الدولى (١)

أربعة مخاطر تحيط بالاقتصاد العالمى خلال المرحلة المقبلة

يعرض التقرير : رأفت سليمان

على مائدة المباحثات التى يناقشها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى الاجتماعات السنوية التى تبدأ اليوم وتنتهى يوم الخميس المقبل آفاق وتطورات الاقتصاد العالمى خلال المرحلة القادمة وتأتى هذه الاجتماعات بعد تزايد أهمية الصندوق والبنك وحاجة الاقتصاد العالمى ولعل ازمة تايلاند الأخيرة كانت خير شاهد على الدور المهم الذى لعبه الصندوق لتجاوز تايلاند لأزمتها الآن، ومنذ أيام قليلة مضت صدر التقرير السنوى لصندوق النقد حول آفاق الاقتصاد العالمى والذى يتناول فيه ظاهرة «العولمة» باعتبارها الأساس الذى ستكون عليه أوضاع الاقتصاد العالمى مستقبلا. وهى تفرض نفسها على جميع دول العالم كفرص وتحديات خلال القرن المقبل.

يقول صندوق النقد الدولى ان تسارع النمو الاقتصادى فى العالم خلال عام ١٩٩٦ جاء عقب تباطؤ النمو الاقتصادى الذى عم أرجاء العالم سنة ١٩٩٥م. وإن الأوضاع المالية والاقتصادية مواتية الآن بصفة عامة لاستمرار التوسع العالمى خلال هذا العام إلا أن التوقع الأكثر تفاؤلا للصندوق هو أن تمضى الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية فى العديد من البلدان فى تعزيز دور وقوى السوق ومن ثم تدعيم الأساس الذى يقوم عليه النمو القوى المتواصل وتتجلى الأوضاع الاقتصادية العالمية المواتية من خلال النمو القوى المستمر فى ظل انخفاض التضخم فى الولايات المتحدة، وانتعاش النمو فى اليابان فى ١٩٩٦ وتحسن التوقعات الخاصة بتعزيز الانتعاش فى أوروبا وكندا وحدوث اعتدال مرغوب فى النمو والتضخم فى الأسواق الناشئة عام ١٩٩٦، مما يتيح مواصلة التوسعات فى الفترة القادمة.

ويقول تقرير صندوق النقد الدولى السنوى انه يتوقع ان تسجل بلدان التحول الاقتصادى كمجموعة نموا ايجابيا فى عام ١٩٩٧ لأول مرة منذ انهيار نظام التخطيط المركزى وعلى الرغم من وجود هذه الأسباب التى تبعث على التفاؤل إلا أنه يجب الإدراك أن التفاوت فى الأداء الاقتصادى على المستوى الدولى أصبح اكثر حدة فى السنوات الأخيرة الى جانب ان هناك عددا من المخاطر التى تحيط بالاقتصاد العالمى خلال المرحلة القادمة. أولها فى بلدان الاتحاد الأوروبى زادت البطالة بحيث وصلت الى معدلات مرتفعة بشكل كبير .

أما الخطر الثانى الذى يحيط بالاقتصاد العالمى فكما يقول صندوق النقد الدولى فإنه يتمثل فى أسواق رأس المال وثالث المخاطر التى تحيط بالاقتصاد العالمى خلال السنوات القادمة تتمثل فى تدفقات رؤوس الأموال إلى بلدان الأسواق الناشئة تلك أن الطفرة التى حدثت فى تلك التدفقات فى السنوات الأخيرة تعكس التحول المتزايد الى نظام مالى عالمى اكثر انفتاحا بالإضافة الى نجاح السياسات الاقتصادية التى تنتهجها كثير من البلدان المتلقية. ويحذر تقرير صندوق النقد الدولى من خطورة ضعف النظم المصرفية مستقبلا على الاقتصاد العالمى. ويوضح أن البلدان النامية كمجموعة، لا تزال تحقق أداء اقتصاديا جيدا فقد انتعش النمو الاقتصادى فى عام ١٩٩٦ ليحقق ٦.٥٪ مقابل ٦٪ عام ١٩٩٥ ويتوقع أن تحقق هذا العام نفس المعدل الذى حققته عام ١٩٩٦ .

ويوضح صندوق النقد الدولى ان النمو فى منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا فى ١٩٩٦ جاء أقوى مما كان متوقعا وبلغ ٤.٥٪، وذلك يرجع جزئيا للإصلاحات الاقتصادية التى تم إجراؤها فى السنوات الأخيرة، إلا أنه يعكس أيضا مستوى أسعار النفط الذى جاء أعلى مما كان متوقعا، ومن المتوقع زيادة نمو الإنتاج فى ١٩٩٧ .

وحول التوقعات الاقتصادية قصيرة الأجل يتوقع صندوق النقد الدولى نمو الاقتصاد العالمى بنسبة ٤.٥٪ فى هذا العام وهى توقعات تزيد قليلا عن توقعات سابقة له وقد بنى الصندوق توقعاته هذه بناء على عدد من العوامل لعل أهمهما على الإطلاق هو حدوث نمو قوى نسبيا فى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على الرغم من ظهور بعض الضغوط التضخمية فيهما.. ويتوقع الصندوق بصفة عامة حدوث انتعاش خلال الفترة القادمة فى اقتصاديات الدول الصناعية خاصة كندا حيث يتوقع ان يكتسب اقتصادها قوة دافعة خلال الفترة القادمة بعد خروجه من حالة التباطؤ التى تسيطر عليه الآن وفى اليابان تشير التوقعات الى استمرار الانتعاش بوتيرة معتدلة ومن المنتظر ان يؤدى انخفاض اسعار الفائدة على مدى السنتين الماضيتين وعودة أسعار الصرف الى مستويات تنافسية الى دعم الانتعاش الاقتصادى فى المانيا وفرنسا وبلدان اخرى فى اوروبا سواء شرقها أو غربها. كذلك من المتوقع انتعاش النمو قليلا فى عام ١٩٩٨ فى البلدان الآسيوية حديثة العهد بالتصنيع نتيجة لزيادة الصادرات. وعلى المدى القصير بالنسبة للدول النامية يتوقع صندوق النقد الدولى استمرار الانتعاش عقب ازمة المكسيك فى عام ١٩٩٥، فى حين ينتظر ان يظل النمو فى افريقيا قريبا من المعدل الجيد الذى بلغه فى عام ١٩٩٦، مما يعكس استمرار التقدم فى مجالات الإصلاح وتحقيق الاستقرار الاقتصادى ومن المتوقع أن يستمر النمو الاقتصادى بمعدل ٨٪ فى بلدان اسيا النامية، مع احتمال ضعف الانتعاش قليلا فى منطقة الشرق الأوسط واوروبا حيث لا تزال الأوضاع غير مستقرة، أما بالنسبة لبلدان التحول الاقتصادى، فإن توقعات النمو لعام ١٩٩٧ تبدو أضعف قليلا مما كان متصورا فى اكتوبر الماضى، غير انه من المتوقع ان يتسع نطاق الانتعاش مع قيام عدد متزايد من هذه البلدان بجنى ثمار الجهود المتواصلة للإصلاح وتحقيق الاستقرار الاقتصادى وبنظرة عامة نجد أن التضخم ظل مقيدا خلال ١٩٩٦ فى الاقتصاديات المتقدمة، بينما استمر فى انخفاضه فى البلدان النامية وبلدان التحول الاقتصادى على الرغم من الزيادة الحادة فى أسعار النفط ويشير التقرير الى ارتفاع مؤشر صندوق النقد الدولى لأسعار السلع بنسبة تبلغ نحو ٥٪ مقومة بالدولار الأمريكى فى ١٩٩٦، فى ظل زيادة تبلغ حوالى ٢٠٪ فى سعر البترول الخام يوازنها جزئيا انخفاض قدره ١٪ فى أسعار السلع الأولية غير الوقود وبالنسبة لأسعار البترول، أدى انخفاض مستويات المخزون بعد فصل الشتاء القارس فى ١٩٩٥ - ١٩٩٦ فى نصف الكرة الشمالى الى تفاقم الأثر الناجم عن زيادة الطلب على زيت التدفئة لاسيما فى النصف الثانى لسنة ١٩٩٦. بعد أن بلغت أسعار البترول مستوى الذروة فى منتصف يناير ١٩٩٧، انخفضت الأسعار بنسبة حوالى ٢٣٪ فى نهاية فبراير بسبب زيادة الإنتاج العالمى للنفط وتحسن مستوى المخزون وظلت الأسعار قريبة من هذا المستوى حتى نهاية مارس. ونظرا لعدم ظهور أية ضغوط أخرى لرفع الأسعار، فإن من المتوقع انخفاض أسعار البترول فى نهاية ١٩٩٧ بنحو ٢٠٪ عن مستواها فى نهاية ١٩٩٦م.

حالة تنافسية

احيانا كثيرة تدور نقاشات كثيرة بين المثقفين اشبه بحوارات الصم من فرط درجة التجريد فيها حتى تبدو للمواطن العادى نوعا من النقش على الماء الذى لايدرى الفائدة منه على وجه التحديد. فإذا اخذنا مثلا بقضية «العولمة» و«التنافسية» المصاحبة لها، ومادار عنها وحولها من نقاشات وشجارات احيانا لوجدنا انها ظلت معلقة بالهواء لأنها بدت دوما وكاننا نتعامل مع عوالم اخرى لسنا منها ولا تخصنا فى شيء، ولكن هذه الظاهرة كانت فى يدنا تماما خلال الاسبوعين الماضيين عندما شهدت مصر كاس العالم للناشئين فى كرة القدم، حينما زحف مئات الألوف من المضريين لمشاهدتها مباشرة ومعهم الملايين على شاشات التليفزيون، فقد كانت العولمة ظاهرة فى مشاركة ستة عشر فريقا من قارات الدنيا الست نجحت فى الوصول إلى نهائيات البطولة عبر عملية تصفية طويلة وقاسية وكان المنظم لها تنظيما عالميا هو الفيفا الذى وضع القواعد والحكام وترتيبات المباريات، وكانت هناك قواعد منظمة واحدة للجميع بغض النظر عن العرق والدين واللون والخصوصية الثقافية، وكانت هناك ١٤٠ محطة تليفزيون عالمية تتابع البطولة فى مواقعها، وتنقلها الى اركان الدنيا الاربعة ، والاهم من ذلك أن هذه القواعد جميعها كانت مقبولة من الجميع، فلم يطالب احد بارتداء الزى القومي داخل الملعب، ولم نشهد عقالا عربيا على رؤوس اللاعبين العرب، كما لم نجد زيا افريقيا فضفاضا ملونا على أجساد اللاعبين الافارقة وانما وجدنا الجميع يرتدون الزى الموحد لكرة القدم.

الفارق الوحيد بين الجميع كان قدراتهم التنافسية ومدى حباهم به الله من مواهب وقدرة على السرعة والتحمل على مدى عمر المباراة او ماتعرفه لغة الاقتصاد بالمزايا النسبية التى قد تعطى فى مجال كرة القدم السبق للبرازيل وغانا، وتعطى التخلف للولايات المتحدة الامريكية، ولاتحصل نيوزيلندا على اى منهما حين دخل مرماها اكبر عدد من الأهداف ولم يسجل فريقها هدفا واحدا. وبين هذا وذاك كانت توجد دول كثيرة من بينها مصر التى نجحت فى الادوار الاولية ثم فشلت بفارق هدف واحد فى دور الثمانية أى انها في عالم الرياضة كما فى عالم الاقتصاد، وربما السياسة ايضا، قطعت أشواطا على طريق التقدم والتميز، ولكنها لم تصل بعد إلى المكانة المتميزة للمربع الذهبى فى عالم كرة القدم، والمعروف بالدول الصناعية المتقدمة فى دنيا الاقتصاد العالمى، وهكذا ودون قصد منا فان نتيجة الفريق المصرى كانت عاكسة لكثير من احوالنا، فقد أصبحت مصر دولة متوسطة فى مجال كرة القدم للناشئين كما تحتسب كدولة متوسطة الدخل اقتصاديا وكدولة تعيش مرحلة التحول الديموقراطى سياسيا.

وفى الحقيقة فانّ القدرات التنافسية المصرية لم تكن فى مجال كرة القدم وحدها لاننا كنا الدولة التى تجرى على ارضها وقائع البطولة ومبارياتها، ومن ثم فاننا كنانافس من سبقنا فى تنظيمها ومن سيلحق بنا، كما اننا كنا ننافس منذ الان على تنظيم بطولة العالم للكبار عام ٢٠٠٦ كما ذكر المسئولون، اى اننا فى الواقع كنا نعد لمستقبل فى القرن الحادى والعشرين ،وبشهادة الجميع فقد كان لدينا ملاعب جيدة. وجمهور متسامح رفع اعلام بلده دون تعصب وعرف متى يقف مع فريق بلده. ومتى يقف مع الدولة العربية والدولة الافريقية ومتى يشجع اللعبة الحلوة فى كل الاوقات، ولكننا ايضا لم نعرف السرعة التى يجب ان يسير عليها الحفل الافتتاحى كما ان التناسق بين الراقصين لم يكن محكما وفى كثير من الأوقات لم نفلح فى بدء المباريات بالدقيقة والثانية اللازمة للتعامل مع اوقات النقل بالاقمار الصناعية، وباختصار فقد كانت المحصلة تعبيرا عن قدرات صناعية قادرة على صنع منتج جيد ولكنه ليس مغلفا تغليفا جيدا كما انه لم يصل إلى المستهلك فى تماما اللحظة التى يريده فيها كما هو الحال فى كثير من الصناعات الوطنية.

ومابين هذا وذاك تقع الفجوة التى علينا عبورها لتعظيم القدرات التنافسية الوطنية سواء كان ذلك فى كرة القدم او فى غيرها، وعلينا اولا ان نحكم مالدينا من امكانات ومواهب ونصل بطاقاتها الى حدودها القصوى المماثلة فى كل دول العالم، وعلينا ثانيا ان نزيد المكون المصرى فى صناعات الرياضة كما فى صناعة السلع فالرياضة ليست اللاعبين والملاعب والجمهور فقط وانما ايضا ساعات التوقيت ولوحات الملاعب واجهزة اللياقة البدنية وكاميرات النقل التليفزيونى وغيرها من الأجهزة والتجهيزات الصناعية التى دون الدخول فيها فان صناعتنا لاتصير اكثر من تجميع لمفردات كاس العالم كما نقوم بتجميع مفردات السيارة المرسيدس. صحيح أن التجميع هو واحد من مراحل التصنيع ولكنه ليس اكثرها اصالة وتقدما، وعند تجاوزه فإنه لايهم ساعتها الفوز بكاس العالم للناشئين او حتى للكبار لاننا ساعتها سنكون قد كسبنا كاس العالم فى التقدم.

د.عبدالمنعم سعيد



العولمة والتصنيع

مهدي الحافظ*

■ يتجلى الطابع الموضوعي للعولمة، بشكل واضح ودقيق في تطور الصناعة وانماط الانتاج خلال العقود الاخيرة بفضل الموجات المتلاحقة من الاختراعات العلمية والاستخدامات التكنولوجية والتقدم السريع والدائب في مجال «البحث والتنمية»: فقد ضاعفت هذه الانجازات والتطورات الهائلة من القدرات البشرية وقوى الانتاج واتاحت الفرصة بالدرجة الاولى للشركات متعدية الجنسية ان تقطف ثمارها وتسخرها في مشاريع عملاقة تغطي دولاً وقارات بل العالم اجمع احياناً.

منذ ان قامت الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، لم تستقر انظمة واساليب الانتاج على حال، بل انها شهدت باستمرار وبصورة دائبة تحولات عميقة وسريعة.

وكان آخرها ما نشهده اليوم في ظل ظاهرة العولمة. فالتطور الدائب في عملية التصنيع افضى، الى عولمة اسواق السلع والخدمات والتكنولوجيا والمال ومراكز الانتاج وكذلك العمال الماهرين.

وتميزت هذه الظاهرة بتدفق اوسع للتجارة وراس المال وبتعمق التقسيم العالمي للعمل على اساس مزيد من التخصص والميزات النسبية وتوسيع الارتباطات والتحالفات والشبكات الاقتصادية والمالية والمصرفية عبر الحدود الوطنية وإقامة أنظمة كونية للمعلومات والاتصالات.

وقد ترافق مع هذه التحولات، نشوء متغيرات مهمة على الصعد الاقليمية والدولية، واسفرت عن آثار عميقة على موازين القوى الاقتصادية والسياسية في العالم، ومنها انتهاء الحرب الباردة والتقدم في بناء التكتلات الاقليمية (الاتحاد الاوروبي واتفاقية التجارة الحرة في اميركا الشمالية ومجموعة دول جنوب شرق آسيا) وكذلك ابرام اتفاقات جولة اوروغواي وتاسيس منظمة التجارة العالمية في ١٩٩٤.

وهذه العولمة، وما ارتبط بها ونجم عنها من تأثيرات، وضعت البلدان النامية امام تحدٍ كبير وابرزت من جديد اهمية البحث في خيارات التصنيع بهدف استمرار النمو ومشاريع البناء الوطني بوجه المنافسة الحادة الشاملة التي تلف العالم. وإزاء ذلك يبرز خياران اساسيان امام البلدان النامية:

الخيار الاول، هو الانصياع والتلائم مع متطلبات القوى الاقتصادية المهيمنة (الشركات متعدية الجنسية) والانخراط في مشاريع التبعية الكاملة لها.

وهي سياسة غير حميدة ومرفوضة وتعود بالضرر على مصالح كل من البلدان المعنية. والخيار الثاني، قوامه الاعتماد على عناصر القوة والميزات النسبية واختيار التكنولوجيا الملائمة لموارد البلد وحاجاته. وهذا الخيار الاخير جدير بالدراسة الملموسة بحسب ظروف كل بلد نام والسعي لصياغة نموذج للتنمية فيه تبعاً لذلك. إذ لا يكفي تحديد الخيار بوجه عام، بل ينبغي ان يستكمل بسياسة عملية محددة وذات توجهات واضحة.

ومما له اهمية خاصة في هذا الاطار الاهتمام بالتغيرات الحاصلة في مفهوم الميزات النسبية لما لها من دلالة واثر كبيرين على مواجهة المنافسة الدولية. فلم تعد الموارد الطبيعية والقوة العاملة الرخيصة في البلدان النامية تشكل عاملاً حاسماً في كسب القدرة التنافسية على الصعيد الدولي. لقد برزت بشكل متزايد عناصر اخرى في هذا المضمار تتصل بالقدرة التكنولوجية وتجديدها والاستعداد للتكيف للتكنولوجيات الجديدة في عمليات الانتاج، وكذلك مستوى المهارات الفنية وتطور الموارد البشرية. ويدخل ايضاً في المفهوم الجديد للميزات النسبية عناصر مهمة اخرى كالإدارة المرنة والتنظيم الفاعل والقدرة على اقامة شبكة من التعاقدات الباطنية (الفرعية) وامتلاك مهارات ومبادرات فاعلة في ميدان التسويق وإقامة هياكل ارتكازية مؤسسية لتطوير التكنولوجيا والابحاث العلمية. ولعل تجربة بلدان جنوب شرق آسيا تقدم امثلة ساطعة في هذا السياق. تذكر بعض المصادر ان هذه البلدان استنفدت نمط التصنيع القائم على العمل الرخيص، وتسلقت سلم التكنولوجيا وقطعت اشواطاً مهمة فيه بحيث انها باتت في وضع تستطيع معه خوض غمار المنافسة بنجاح من دون اللجوء الى «كدح العمال». وتأكيداً لذلك، تفيد المعطيات بان مستوى الاجور في جمهورية كوريا اصبح اعلى من مستواها في ويلز بالمملكة المتحدة في ١٩٩٦.



ان تركيز النظر على التحولات الحاصلة في مفهوم الميزات النسبية واستخلاص الاستنتاجات اللازمة منها بالنسبة لرسم استراتيجية سليمة للتصنيع هو امر تفرضه بالدرجة الاولى تحديات المنافسة الدولية المتفاقمة التي تهدد ليس صادرات البلدان النامية فقط بل واسواقها المحلية نتيجة لتحرير التجارة الدولية. اما استراتيجية التصنيع المنشودة، في ظل العولمة وآثارها، والقائمة على الخيار الثاني فلا بد ان تستهدف غايتين رئيسيتين ومترابطتين هما:

اولاً، تلبية حاجات السكان والسوق المحلية من خلال الاعتماد على الانتاج الوطني وتحقيق الإكتفاء الذاتي وذلك بتطوير صناعات مجدية وكفيلة بتوفير السلع المطلوبة. ولعل التركيز على الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ولا سيما الصناعات الغذائية والزراعية في المناطق الريفية، يكتسب اهمية خاصة في هذا المجال نظراً للفوائد المتوقعة الناجمة عن هذه القطاعات والمتمثلة بزيادة الدخل وتوفير فرص عمل جديدة ومعالجة البطالة والفقر ورفع مستوى المعيشة بوجه عام.

ثانياً، رفع القدرة التنافسية للصادرات الصناعية للأسواق الاقليمية والدولية من خلال استخدام فاعل للتكنولوجيا الملائمة وتقليص كلفة الانتاج وذلك ببناء المؤسسات والقدرات الوطنية الكفيلة بتوفير المهارات اللازمة لاستيعاب التكنولوجيا وتكييفها بحسب حاجات الانتاج ومتطلبات المنافسة في الاسواق الخارجية.

والواقع ان الجمع بين هذين الركنين الاساسيين للتصنيع يشكل ضمانة حقيقية لسياسة متوازنة ومتكافلة بالنسبة لمصالح البلد ويكفل تفاعلاً نشيطاً وإيجابياً مع المتغيرات الدولية من دون التفريط بمستقبل الاقتصاد الوطني ويوفر قاعدة صلبة لمواجهة الاخطار الناجمة عن العولمة.

---

* المدير الاقليمي (في بيروت) لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية.



على مشارف القرن المقبل: رأسمالية واستعمار وعولمة (١)

الدول الكبرى تحكمت في صياغة اتفاقات «الغات»

يعبّر العديدون على النطاق العالمي، عن قلقهم من التطورات والتحولات الجارية في مختلف بقاع العالم. وأكثر هذه المستجدات أهمية وخطورة هي العولمة أو الكوكبية، التي تقوم بها شركات من متعديات الحدود، ذات طابع وصفة عالمية. انه النشاط الاقتصادي الذي بدأت معالمه الأولى بالظهور، منذ أكثر من عقدين، والذي عبر عن نفسه بعد عام ١٩٩١، بتحول متعددات الجنسيات إلى متعديات الحدود على النطاق العالمي. وبذلك ينتقل النظام الاقتصادي السياسي من الرأسمالية إلى «رأسمالية كوكبية». كما تحقق هذه الرأسمالية الحديثة عبر شركاتها، من متعديات الحدود، أرباحاً طائلة، وتتكبد احياناً أخرى خسائر فادحة. وأياً كانت مجالات الربح والخسارة على النطاق العالمي، فالعولمة هي مرحلة جديدة، اقتصادية سياسية، تعبر عن المرحلة الجديدة من تطور النظام الرأسمالي العالمي. كما يجسد هذا التطور (النظام الدولي الجديد) ذو القطب الواحد، الذي بدأ خطواته الكوكبية الأولى عام ١٩٤٦ في (كوبا)، حيث تمت مناقشة مشروع منظمة للتجارة، أي بعد سنة واحدة من نهاية الحرب العالمية الثانية، عندما بدأ النظام الرأسمالي العالمي، يعمل على إنشاء منظمة عالمية دولية للتجارة، وجعلها إحدى وكالات الأمم المتحدة.

وبعد أن تم التخلي عن فكرة المنظمة برزت بعد فترة فكرة اتفاقية «الغات»، بالاعتماد على مسودة ميثاق هذه المنظمة. وفي ١٩٤٧/١٠/٣٠ وقع رسمياً على اتفاقية «الغات» ٢٣ دولة، وجعلوا مقرها الرئيسي مدينة جنيف في سويسرا. وفي مطلع عام ١٩٤٨ وضعت الاتفاقية المذكورة موضع التطبيق.

وكلمة «غات» (Gatt) تعني الجملة التالية: «الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة» (General Agreement on Tariffs And Trade). و«الغات» من الناحية القانونية اتفاقية متعددة الأطراف، يشترك فيها حتى الآن نحو ١٢٠ دولة، وما يقرب من ٣٠ دولة منضمة إليها على أساس واقعي. وتساهم هذه الدول مجتمعة بأكثر من ٩٠٪ من اجمالي التجارة العالمية حالياً. وبذلك يكون الهدف الأساسي في أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان، الإفادة من كل السوق العالمية، بعد إزالة جميع القيود الكابحة والحواجز المعوقة لحركتها.

أصبح واضحاً، ان كل البلدان الرأسمالية، أصبحت تمرّ بمرحلة انتقالية، من أبرز معالمها استقرار معدلات بطالة عالية، في كل الدول الصناعية، بالمقارنة مع المرحلة السابقة لعام ١٩٩١. وضمن هذا الإطار، تبدو نسبة البطالة في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، متواضعة بالمقارنة مع ما هو سائد في دول الاتحاد الأوروبي. كما تبدو الحكومات عاجزة تماماً، أمام ايجاد أي حل لمشكلة البطالة، لا بل إنه من الملاحة أن الشركات المتعدية الحدود والجنسيات لا تعير موضوع البطالة أي اهتمام. فبموجب اتفاقية «الغات» أصبح باستطاعة الشركات المتعدية الحدود أن تنقل مصانعها، ذات الكثافة العالية، أو تلك الملوثة للبيئة، إلى بعض بلدان العالم الثالث مع بقاء الشركة قانونياً في دولة المقر. فإذا قام العمال بما يلحق الضرر بأرباح إحدى هذه الشركات فان الشركة المعنية، أو المستهدفة بأرباحها، باستطاعتها أن تقوم برد فوري، وهو إغلاق المصنع ونقل نشاطه إلى دولة أخرى من دول الاتحاد الأوروبي، أو العالم الثالث.

وعلى هذا الأساس لا بد أن تتفاقم في المستقبل المنظور أعداد العمال المرشحين أو المعرّضين للانتقال إلى صفوف العاطلين عن العمل، بصورة كاملة أو جزئية، في كل بلدان الاتحاد الأوروبي، وكذلك في أميركا الشمالية واليابان.

التوزيع السياسي لمتعديات ومتعددات الجنسيات

لقد بدأت متعددات الجنسيات، ومتعديات الحدود نشاطها منذ الستينيات على وجه التقريب. ومن أصل ٥٠٠ شركة تتخذ ٤١٨ منها مقراً رسمياً في إحدى الدول الأعضاء في «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» (OECD)، أي في أكثر البلدان الرأسمالية تطوراً، إنها البلدان الأعضاء في حلف شمالي الأطلسي، ومنها الدول السبع الكبار التي أصبح لرؤسائها اجتماعات دورية، تجري فيها محاولات لتنسيق اقتصادياتها، وللحد من سلبيات التغيرات الحادة في أسعار صرف عملاتها. وتمثل هذه (الهيئة الادارية للعالم) البلدان التي يبلغ إجمالي انتاجها المحلي ٦٨ بالمئة من اجمالي اقتصاديات العالم. وحتى لا يذهب الخيال بعيداً، يجب القول بأن حكومات الدول السبع لم تعد تملك سلطات كبيرة على

الشركات المتعديات الجنسيات. والجدير بالذكر أن الدول المضيفة هي كلها دول صناعية متقدمة، ورأسمالية متطورة، والحكم فيها حكم برلماني.

الشركات المتعديات الجنسيات

١ - الشركة المتعدية الجنسيات، هي التي يتمتع نشاطها في كل أسواق الدول المساهمة فيها بالعاملة الوطنية.

٢ - الشركات المشتركة (المتعددة القوميات) التي تنشأ بين بعض دول العالم الثالث ليس في عداد الشركات المتعديات الجنسيات.

٣ - يمكن اعتبار الشركات التي يتمتع نشاطها في أسواق كل الدول المساهمة فيها بالعاملة الوطنية، على أنها في عداد الشركات المتعددة الجنسيات.

٤ - ان الشركات المتعديات الجنسيات هي جميعها في الشمال.

وتضم اتفاقية «الغات» عدة لجان، أهمها بالنسبة للعالم الثالث هي اللجان المتخصصة، مثل لجنة التجارة والتنمية (التي تهتم بقضايا الدول النامية التجارية).

اتفاق مراكش

بدأت جولة الأورغواي، بقرار من وزراء يمثلون نحو ١٠٥ من دول العالم، اجتمعوا في الأورغواي في ٢٠/٦/١٩٨٦، وانتهى اجتماعهم رسمياً بالتوقيع على وثائق الأورغواي في اجتماع مراكش في ١٥/٤/١٩٩٤. ان هذه الجولة التي امتدت ما يقرب من سبع سنوات ونصف، نتجت عنها مجموعة من الوثائق قدرت بنحو ٢٢ ألف صفحة تزن أكثر من ٢٠٠ كغ.

وبذلك يصبح لاتفاق مراكش، أهمية تكمن بطابعه العالمي، الذي تجلى بعدد الدول الموقعة عليه (٧٠٪ من الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة)، منها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي واليابان.

وبين العديد من الدورات التي عقدت في إطار اتفاقية (الغات)، كانت تلك التي عقدت في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠ في بروكسل، والتي انتهت إلى الفشل بسبب خلاف بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية حول دعم المنتجات الزراعية. وفي كانون الثاني ١٩٩٢ أعلنت المجموعة الأوروبية عن استعدادها لإجراء خفض كبير، في حجم الدعم المخصص للمنتجات الزراعية. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٢ توصلت كل من الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية إلى ما سمي باتفاق (بلير هاوس)، بشأن حجم الدعم للبذور الزيتية والمنتجات الزراعية. وبعد أن طال التأجيل حددت لجنة المفاوضات التجارية في «الغات» تاريخ كانون الأول (ديسمبر) من عام ١٩٩٣ موعداً نهائياً لتوقيع الاتفاق، وذلك بعد الإعلان أن الأمر لم يعد يحتمل المزيد من التأجيل.

في الأسبوع الأول من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٣ توصلت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى اتفاق بشأن دعم المنتجات الزراعية، وكذلك ايجاد الحلول لبعض القضايا الخاصة بفتح الأسواق. وفي الأسبوع نفسه أعلنت اليابان وكوريا الجنوبية عن استعدادهما لرفع الحظر عن واردات الأرز. وكان لهذين الحدثين أثرهما الهام والحاسم في نجاح مفاوضات الأورغواي وانتهائها في الموعد المحدد.

وفي ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩١ أعلن المدير العالم لـ«الغات» عن انتهاء مفاوضات جولة الأورغواي بنجاح. وفي ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٣ أعلن أنه قبل دعوة من المغرب لعقد مؤتمر وزاري للتوقيع رسمياً على الاتفاق النهائي في مراكش بين ١٢ و١٥ نيسان (ابريل) ١٩٩٤ وفي ٢٥ آذار (مارس) ١٩٩٤ استكملت الدول المشاركة في الجولة تقديم الجداول النهائية لتعريفاتها على السلع الصناعية والزراعية، على أن تشكل هذه الجداول جزءاً من الاتفاق النهائي.

يتضح من المراحل الطويلة ومن العقبات التي توقفت عندها اتفاقية «الغات»، انها مرت قبل ابرامها، بالعديد من المراحل وواجهتها عقبات متعددة كانت القوى الثلاث الاقتصادية العليا والأقوى في العالم (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، اليابان) المحرك الأساسي والفاعل فيما يتعلق بقضايا الخلاف أو مواضيع الاتفاق، بينما لم يكن للأطراف الأخرى في المفاوضات إلا دور هامشي منفعل بما تختلف أو تتفق عليه القوى الكبرى النافذة الآنفة الذكر.

سليم قندلفت



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢/٩/١٩٩٧

فى أحدث تقارير صندوق النقد الدولى «٢»:

أبواب العولمة مفتوحة لكن الدخول بشروط؟

البنية الاقتصادية القوية والانفتاح العالمى بطاقة العضوية لنادى الدول المتقدمة

مع تزايد الاعتماد الاقتصادى المتبادل بين بلدان العالم، وزيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود، والتدفقات الرأسمالية الدولية، وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا، فإن ظاهرة العولمة تصبح من أهم الظواهر الاقتصادية العالمية ونحن على اعتاب القرن الحادى والعشرين وفى تقرير صندوق النقد الدولى حول آفاق الاقتصاد العالمى والذى صدر مؤخرا اعطى اهمية خاصة لظاهرة العولمة من خلال الفرص والتحديات التى تفرضها على الاقتصاد العالمى مستقبلا. وفى الحلقة الثانية من التقرير نستعرض ظاهرة العولمة ومواجهة تحدياتها فى دول العالم المختلفة ومناقشة مجموعة من القضايا المرتبطة بزيادة تكامل الاقتصاد العالمى.

يعرض التقرير:
رأفت سليمان

يقول التقرير أن سمات العولمة الحديثة مع نهاية القرن العشرين تختلف اختلافا كبيرا عما حدث من اندماجات وتعاون اقتصادى منذ منتصف القرن التاسع عشر.. فقد تزايدت رقعة المساهمة فيها على نطاق عالمى، كما تزايدت الدول المستقلة المشتركة فيها وادت التكنولوجيا الجديدة الى انخفاض شديد فى تكاليف النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية وعمليات المحاسبة، وهو ماادى الى تسهيل التكامل بين الأسواق الوطنية على المستوى العالمى.

وقد لعبت مجموعة من العوامل دورا مهما فى زيادة تكامل الاقتصاد العالمى، من أبرزها، التقدم التكنولوجى لاسيما فى مجالى المعلومات والاتصالات الذين يتيحان للشركات تنسيق الانشطة الانتاجية فى مواقع مختلفة بطرق تتسم بالفاعلية، الى جانب السياسات التى لعبت دورا مهما فى تكامل الاقتصاديات حيث قامت الدول بخفض الحواجز الجمركية المصطنعة الى جانب قيام العديد من المنظمات العالمية مثل صندوق النقد ومنظمة التجارة العالمية بادوار أساسية فى حفز الدول على فتح الاسواق واندماج الاقتصاد العالمى.. وقد وصلت العولمة الى مدى بعيد خاصة فى اسواق المنتجات واسواق راس المال على الرغم من حالة عدم الاندماج فى أسواق العمل ويرى تقرير صندوق النقد الدولى ان اهم التحديات التى تواجه الدول المتقدمة خلال المرحلة القادمة نتيجة ظاهرة العولمة هو تناقص العمالة فى قطاع التصنيع بصورة كبيرة نتيجة للتقدم التكنولوجى.. ويشير إلى امكانية تأثير التجارة بين بلدان الشمال والجنوب بصورة سلبية على العمالة فى قطاع التصنيع فى الدول المتقدمة إذا تضمنت نسبة كبيرة من واردات المصنوعات كثيفة العمالة فى مقابل الصادرات كثيفة الاستخدام لراس المال.. وحتى لو كانت التجارة متوازنة طبقا لذلك فانها تؤدى الى انخفاض فى فرص العمل فى الاقتصاديات المتقدمة. وأن أسواق العمل فى الاقتصاديات المتقدمة. إتسمت بزيادة عدم تكافؤ الأجور بدرجة ملموسة بين العمال الأكثر مهارة والعمال الأقل مهارة، وفى دول أخرى بزيادة الطلب على العمال الأقل مهارة.. وقد حدث الوضع الأول فى الدول التى تتميز بمرونة نسبية فى الأجور مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.. على أن الظاهرة الأكثر اهمية والتى يشير اليها التقرير أن معظم الدول الصناعية المتقدمة أبقت الأجور عند الحد الأدنى.

ويؤكد التقرير ان العولمة سوف يكون لها تاثير كبير على السياسات النقدية والمالية العامة، كما تؤثر ايضا على النظم الضريبية فمن المحتمل ان تؤدى العولمة بالتدريج الى تغيير حرية اختيار الحكومات للهياكل الضريبية ومدلولاتها، ولاسيما فى الدول الصغيرة، ويمكن لعوامل الانتاج المتنقلة دوليا مثل التمويل الراسمالى وبعض المجموعات الجيدة التدريب فى سوق العمل، أن تتجنب بسهولة الضرائب المفروضة فى بلدان معينة وقد اتسع نطاق التهرب الضريبى من جانب الافراد والشركات، بل وشهدت دول عديدة إنكماش الوعاء الضريبى لعائد راس المال وإزاء هذا الانخفاض سارعت بعض الحكومات بوضع نظم ضريبية ملائمة.

وربما تؤثر هذه المنافسة الضريبية على متوسط مستوى الضريبة بالنسبة لبعض فئات الضرائب، وبالقدر الذى يستند فيه تخصيص رؤوس المال الى اعتبارات ضريبية بدلا من معدلات العائد قبل احتساب الضرائب، وتنخفض كفاءة تخصيص راس المال، وعلى نفس المنوال، ومن المحتمل زيادة أهمية الضرائب على الدخل الفردى وسياسات الانفاق الاجتماعى باعتبارها عاملا مؤثرا فى هجرة العمالة. ومن المفترض ان العولمة سوف تدفع النظم الضريبية نحو التقارب تدريجيا، إما من خلال التنسيق الضريبى او عن طريق المنافسة الضريبية.. ويشير تقرير صندوق النقد الدولى إلى أن زيادة تكامل الاقتصاديات الوطنية سوف يطرح معه تساؤلات مهمة خلال هذه الفترة على بساط البحث وأهم هذه التساؤلات هل تؤدى العولمة الى انخفاض التضخم؟ وهل أصبحت التقلبات الانتاجية فى الاقتصاد تقلبات الانتاج متزامنة عبر الدول؟

ويقول تقرير الصندوق انه ليس ثمة مايشير الى زيادة الارتباط بين التقلبات الدورية فى الناتج على المستوى الدولى ويظهر ذلك من التحركات المتباينة فى فجوات الانتاج بين الاقتصاديات المتقدمة الرئيسية فى السنوات الأخيرة. وقد كانت معدلات الارتباط أكثر ارتفاعا فى السبعينات بسبب صدمات العرض الكبيرة التى اثرت على جميع البلدان فى وقت واحد ويضيف أن التقلبات فى نمو الانتاج الصناعى للاقتصاديات المتقدمة الرئيسية، ارتبط ارتباطا قويا بدورة الأعمال العالمية، أما عن انتقال أثر الصدمات الخاصة بكل بلد من خلال الروابط التجارية فمحدود والى حد بعيد، عدا تلك الصدمات الناشئة فى الولايات المتحدة التى تظهر فى الخارج بدرجة أقوى من الصدمات الناشئة فى بلدان اخرى، وذلك بسبب الحجم النسبى الكبير لاقتصاد الولايات المتحدة.

ويشير التقرير الى أن انتقال الصدمات التجارية عبر التجارة الدولية والعولمة خلال العقدين الماضيين لم يكن له أثر كبير فبصرف النظر عن تاثير الاختلالات العامة. مثل صدمات الاسعار للسلع او صدمات التكنولوجيا، ترجع التقلبات فى دورات الأعمال بالدرجة الأولى الاختلالات المحلية غير المتزامنة.

وبالنسبة للتضخم فان انخفاضه خلال السنوات الماضية يرجع أساسا الى الاجراءات المتخذة للسيطرة عليه لكن من المحتمل أن زيادة انفتاح التجارة والتدفقات الرأسمالية قد تكون لعبت دورا فى أحداث ذلك الانخفاض فى بعض الحالات وربما تكون المنافسة الاجنبية والاعتماد على المصادر الخارجية لعناصر الانتاج والسلع، وزيادة تدويل الانتاج. قد أدت الى كبح طلبات زيادة الأجور او زيادة النمو فى الانتاجية، الأمر الذى أدى الى انخفاض الضغوط على التكاليف، لكن أثار العولمة المذكورة ستفضى فى الغالب الى تحركات مؤدية للانخفاض لمرة واحدة فى مستوى الأسعار بدلا من استمرار القيود الراهنة المفروضة على معدل التضخم، ويعد انضباط السياسات المحلية الذى تفرضه زيادة تكامل الأسواق المالية بمثابة العنصر البارز العولمة الذى يحتمل ان يؤثر أكثر من غيره على التضخم لفترة طويلة. ويطرح صندوق النقد الدولى سؤلا محوريا حول أحتمالات تاثير العولمة على زيادة صعوبة تحقيق الأهداف المشروعة المرغوبة للسياسة الاقتصادية؟

الإجابة من وجهة نظر الصندوق ان الامر لايبدو كذلك، حتى وإن كانت التدفقات الرأسمالية الكبيرة القصيرة الأجل سوف تؤثر سلبا على استقرار الاقتصاد الكلى وتؤدى الى اختلال لسعار الأصول بما فيها أسعار الصرف.

إن ماتحققه العولمة فى الواقع هو الحد من النطاق المتاح أمام الدول لانتهاج سياسات لاتتسق مع الاستقرار المالى على المدى المتوسط ويقع الأثر التنظيمى لأسواق المنتجات والأسواق المالية العالمية لا على عاتق صناع السياسات فحسب، من خلال ضغوط السوق المالية وإنما يقع أيضا على القطاع الخاص من خلال زيادة صعوبة الاستمرار فى زيادة الأجور وعلاوات الأسعار دون مبرر. فإذا كانت نظرة الأسواق مفرطة فى التفاول تجاه السياسات والتوقعات الاقتصادية لبلد ما، فذلك يمكن ان يخفف من انضباط السياسة لفترة معينة أو يؤدى الى تكلفة تصحيح مرتفعة للغاية عندما تتغير توقعات السوق. لذلك فإن العولمة يمكن ان تتيح مساندة إضافية لمثل هذه السياسات بدلا من أن تكون قيدا على انتهاج السياسات الملائمة. ويمكن للعولمة أيضا أن تتيح قدرا اكبر من المرونة، فزيادة حرية الحركة الدولية لراس المال الخاص، عن طريق تخفيف القيود المالية يمكن ان توسع المدى الزمنى أمام البلدان لاجراء التكيفات الضرورية ومع ذلك، فلن تكون الأسواق مستبعدة لتقديم هذه التسهيلات إلا إذا رات ان البلدان تقوم بالفعل بعمليات تكيف تعالج من خلالها اساسا الاختلالات القائمة والمتوقعة، وبغير ذلك فإن الأسواق سوف تفرض فى النهاية الانضباط بطريقة يحتمل معها اختصار فترة التكيف بدرجة مؤلمة.

على مشارف القرن المقبل: رأسمالية واستعمار وعولمة (٢)

العولمة الراهنة تقود الى شكل ومحتوى جديدين من الأهمية

تحويل الغات من اتفاقية الى منظمة

نصت الاتفاقية على انشاء منظمة التجارة العالمية مع مطلع عام ١٩٩٥ على ان ترث المنظمة الجديدة حقوق «الغات» الحالية والتزاماتها، وتتساوى من حيث وضعها القانوني مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد باشرت المنظمة عملها في مطلع العام المذكور. ومن ابرز المعاني التي يحملها تحول «الغات» الى منظمة عالمية هو الاتجاه نحو تدويل التجارة العالمية.

فحتى الآن كانت السياسات المتعلقة بالتجارة العالمية، تعالج بين الدول بصورة ثنائية او من خلال اتفاقيات متعددة الاطراف.

ورغم ان اتفاقية «الغات» قد بدأت بـ٢٣ دولة عام ١٩٤٧ وانتهت مع اتفاقية مراكش بـ ١٢٠ دولة موقعة على نصوصها، فلم يكن لها من وجهة النظر الدولية، وضع خاص يخولها التعبير عن ارادة المجتمع الدولي بشأن التجارة العالمية. ومع انشاء منظمة للتجارة العالمية، اوكل اليها مهمة رسم السياسات العامة والتوجهات البعيدة المدى، المتعلقة بهذا القطاع، والاشراف على تطبيقها وامتلاك الاجهزة والوسائل الكفيلة بذلك (التزامات متبادلة محكمة لفض المنازعات، لجان متخصصة، امكانات مادية، كادر بشري مؤهل ومتفرغ...) واصبح لها وضع قانوني دولي بوصفها منظمة متخصصة تتمتع بالاستقلال الذاتي عن منظمات الامم المتحدة، فقد تبدل الوضع تبدلا جذريا وجوهريا. ان انشاء المنظمة على النحو المبين يوحي بأن هنالك ارادة دولية لتنظيم وتوجيه التجارة بين الامم ودول العالم وشعوبه، وفق قواعد نمطية جديدة ذات طابع عالمي، مما يضعف من قدرة السلطات المحلية او الدول القطرية (خصوصا الصغيرة) على صياغة سياستها التجارية على نحو مستقل وبما ينسجم ومصالحها القطرية.

كما تقرر ايضا، انشاء محكمة عدل خاصة بمنظمة التجارة العالمية، للنظر في القضايا المتعلقة بمخالفة احكام الاتفاقية، او النزاعات التي قد تنشأ بين الاطراف الموقعة على الاتفاقية.

مما تقدم يتضح بعض السمات العامة لاتفاق مراكش. ومنها: الشمولية والتحديد والجدية في وضعه موضع التطبيق. وفيما يتعلق بأثر الاتفاق على الاقتصاد العالمي، فالدراسات الاهم في هذا الشأن قامت بها حتى الآن ثلاث جهات هي: البنك الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة «الغات».

اتفاق مراكش والدول النامية

تراوحت مواقف الدول النامية من اتفاق مراكش بين التأييد والتحفظ والتردد، غير انه نظرا لأهمية هذا الاتفاق، ولما هو متوقع له من ثقل مسيطر في قضايا الاقتصاد العالمي عموما والتجارة الدولية خصوصا، فان جميع هذه الدول ستتأثر به على درجات متفاوتة وبأشكال مختلفة. وهو ما يمكن تلخيصه على النحو التالي:

الحماية: الوسائل التقليدية للحماية هي (التعرفات الجمركية، الضرائب، الحصص، والحصر والمنع)، وهو ما تقلص بموجب اتفاق مراكش، من حيث الاستخدام والفاعلية. غير ان الجانب الاكثر اهمية هو الهدف البعيد المدى والمعلن لاتفاقية «الغات»، والذي يمكن تلخيصه بـ«التحرير» التدريجي للتجارة الدولية من القيود والحواجز التي تعيق حركتها، اي بلوغ عالم بلا حدود تجارية. وفيما يتعلق باتفاق مراكش فان تطبيقه انما يعني:

- الغاء الحماية نهائيا، على مدى السنوات العشر المقبلة بالنسبة لقطاع المنسوجات والملابس، وهو من القطاعات المهمة لمعظم الدول النامية.
- تخفيض مستوى الحماية تخفيضا ملحوظا على مدى السنوات القليلة المقبلة، بالنسبة للزراعة.
- الغاء الحماية نهائيا بالنسبة لأربعين بالمئة من السلع المصنعة، مع تخفيضها بنسبة ٣٠ بالمئة فيما يتعلق بالقسم الآخر المتبقي، وهو ٦٠ بالمئة.

وهكذا تصبح القضية المهمة والملحة فيما يتعلق بالدول النامية، هي كيفية تعامل الدول مع هذه المستجدات، وخصوصا فيما يتعلق بتطوير الاقتصاد الوطني، بعد ان يصبح العالم الثالث كله مجردا من سلاح الحماية او بمستوى متدن من الحماية.

دعم الصادرات

ان بيع سلعة في الاسواق الخارجية بأقل من سعرها في بلد المنشأ، كانت ولا تزال، احدى الوسائل التي تستخدمها بعض الدول لزيادة مواردها من العملات الاجنبية، وتحسين ميزان تبادلها التجاري وميزان المدفوعات مع العالم الخارجي. وهنا يبرز سؤال مهم وهو: هل تستطيع بعض دول العالم الثالث ان تحافظ على حصتها في سوق التصدير العالمية وتطريرها، وهي مجردة من سلاح الدعم؟ وبالتالي: ما هي مصادر التمويل الجديدة التي تمكن هذه الدول من دفع كلف تلك الزيادات المتمثلة في اسعار وارداتها؟

خيارات على الطريق

وبذلك تكون الدول النامية (العالم الثالث)، على مفترق طرق فيما يتعلق باتفاقية «الغات» وخصوصا اتفاق مراكش والخيارات محدودة:

فإما الرفض الذي يعزل دول العالم الثالث عن الدول السبع الصناعية في العالم (G7)، وهي الدول المنتجة للتكنولوجيا المتقدمة. وأما القبول بالاتفاقيتين «الغات» ومراكش. وهو يعني قبول التكيف مع نظام اقتصادي دولي. اي القبول بالعولمة والكوكبة او الكونية. وعلى كل حال فان معظم المهتمين بما يجري على النطاق العالمي، يعبرون عن موقف ايجابي لما يجري في عالم اليوم، وذلك انطلاقا من الموضوعة التي سادت بعد عام ١٩٩١ والقائلة بأن الولايات المتحدة هي سيدة العالم، وان انتصار الرأسمالية قد ابعد الاختيار الاشتراكي البديل إبعادا نهائيا، وبالتالي كان من الطبيعي ان تجذبهم (ايديولوجية السوق)، والدور الحضاري الذي يمكن ان تؤديه الليبرالية في العالم الثالث. وعلى هذه الخلفية فان بطء النمو في اقتصاد الغرب الرأسمالي، وتزايد البطالة فيه - اذ تجاوز عدد العاطلين عن العمل بصورة كاملة السبعة عشر مليونا - بالاضافة الى التراجع في مستوى التعليم، وانتشار المخدرات وظهور اليمين المتطرف في الساحة السياسية.. هذه النتائج ألقت بثقلها على الاحزاب اليسارية التي فازت في الانتخابات الاوروبية الاخيرة، وقد اصبح عليها البحث عن الحلول لما تعانيه المجتمعات الاوروبية الغربية ضمن ما يمكن ان تعنيه الكوكبة والعولمة، والتي لا تعني سوى الابتعاد عن كل ما قد تعنيه القضايا القطرية والقومية واختفاء المفاهيم الوطنية بوصفها قيما اخلاقية ومادية عن جدول اعمال اتفاقيات «الغات»، الخطوة التمهيدية للعولمة.

وضمن هذا الاطار تتاح الامكانات لادراك ماذا كان يعنيه شعار حزب العمل في اسرائيل القائل بـ(الشرق الاوسط الجديد)، وضمن ذلك التعارض الاميركي الاوروبي الغربي في المؤتمرات الاقتصادية لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، بدءا من الدار البيضاء عام ١٩٩٤ وعمان عام ١٩٩٥، وصولا الى القاهرة عام ١٩٩٦، وكذلك برشلونة ومالطا... الخ. في منطقة هي الشرق الاوسط بما تعنيه من موقع استراتيجي وثروة نفطية. ويمكن تقدير الدور الذي تؤديه اسرائيل والمبادرة الاميركية للسلام والمحاولات الاوروبية التي تعمل على اختراق القبضة، التي تعمل واشنطن على احكامها على منطقة ذات مواصفات جغرافية سياسية واقتصادية. وأيا كان الخلاف بين الحزبين الاسرائيليين، العمل والليكود، فهو خلاف حول مدى الهيمنة الاسرائيلية على المنطقة وليس على الهيمنة تحديدا او عدمها.

وتجدر الاشارة في هذا المجال، الى ان الولايات المتحدة، الدولة التي وجدت نفسها بعد عام ١٩٩١ على قمة نظام عالمي، اصبحت تطمح الى احكام قبضتها ليس على الشرق الاوسط وحده، بل وعلى كل الكرة الارضية، اذا اتيحت لها مثل هذه الفرصة. والفارق الشاسع بينها وبين دول الاتحاد الاوروبي، هو ان الدولة الاميركية لم تعرف تعاقب المراحل التي اوصلتها الى الدولة التي اعلنت في ٤ تموز (يوليو) ١٧٧٦. لقد كانت هده اول دولة على رأس حكومتها رئيس ينتخب لمدة محددة يشاركه في الحكم سلطة تشريعية وقضائية. وبموجب الدستور الاميركي فان كل سلطة مستقلة عن الاخرى. وان دولة كهذه قد لا تجد، او هي لا تلحظ، ذلك الفارق الشاسع بين القرار الذي يتم اتخاذه في واشنطن، ثم يجري تعميمه على كل العالم. وبالمقابل فان توجها كهذا لا بد من ان يكون له اثر بالغ في بلدان مثل انكلترا وفرنسا والمانيا، وباختصار في دول الاتحاد الاوروبي كلها، والتي قطعت مئات السنين كي تصل الى ما هي عليه اليوم. وبالتالي فاذا كانت العولمة في الولايات المتحدة هي نتيجة لقرار يتخذ، ففي دول الاتحاد الاوروبي، وخصوصا الثلاث الرئيسات فيه، تتخذ العولمة والكوكبة شكلا وجوهرا هما اكثر عمقا على النطاقين التاريخي والسياسي، منها على سبيل المثال انهم في اوروبا يدركون جيدا المراحل التي تعاقبت خلالها الرأسمالية، من الاستعمار التقليدي الى الاستعمار الجديد، بعد الحرب العالمية الثانية، ثم الى هذا الطراز من العولمة، حيث اصبح على الدول الصناعية في اوروبا الغربية، ان تبحث عن مجالات عمل لملايين العاطلين عن العمل، في بلدان الاتحاد الاوروبي، ليس في بلدانهم بل فيما وراء البحار والحدود في آسيا وفي اميركا اللاتينية، وحتى في افريقيا، التي ظلت لقرون عديدة المصدر الخصب للحصول على



المصدر: الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٩ سبتمبر ١٩٩٧

المواد الاولية الرخيصة الثمن، ودون حتى التفكير بالجائعين والعريانين من الافارقة، الذين كانوا ولا يزالون يعانون من تعاقب مراحل الاستعمار الاوروبي الغربي الرأسمالي والاحتكاري. يضاف الى ذلك ان في اوروبا، كل قارة اوروبا، اتجاهين: يمين ويسار. وبالمقابل ففي الولايات المتحدة حزبان يمينيان يتعاقبان على السلطة، رغم ان احد هذين الحزبين، وهو الحزب الديمقراطي الحاكم حاليا في ولاية ثانية، يمكن تصنيفه على يسار الحزب الجمهوري، ولكن حتى لو تحول الحزب الديمقراطي الى طراز من الاشتراكي الديمقراطي، يبقى لتاريخ القارة الاميركية بأسرها، اثره البالغ على التطور الاجتماعي في كل القارة، وخصوصا في القسم الاكثر ثراء وهيمنة عالمية اي في الولايات المتحدة.

العولمة واليسار الاوروبي

حدد لينين الامبريالية بأنها أعلى مراحل الرأسمالية. وقد عرفت الرأسمالية الاستعمار المباشر التقليدي والاستعمار غير المباشر الامبريالي (الافادة من أسواق المستعمرات وتصدير رؤوس الاموال...)، وبذلك تكون العولمة هي المرحلة المتقدمة في سياق الامبريالية، بعد ان امتلكت البلدان الرأسمالية، ممثلة بمتعديات ومتعددات الجنسيات، التكنولوجيا المتقدمة، واذا أضيفت «المنافسة» التي حققت التمركز الرأسمالي عبر «السوق» التي استبعدت المنتجين المفلسين، تكون عبارة ماركس الشهيرة القائلة بأن المنافسة تقتل المنافسة، قد تحققت. ومن المعروف ان ماركس لم يأت على ذكر الاستعمار، كما لم يأت أيضا على ذكر (نمط الانتاج الآسيوي) بعد ان عد هذا النمط من الانتاج خارج التاريخ وخارج الحضارة التي درسها هو، وهي الاغريقية الرومانية الجرمانية.

وبذلك تصبح الشركات من متعددات ومتعديات الجنسيات هي رأس الحربة التي تطلقها «البلدان السبع» على القارات الأخرى غير الاوروبية والاميركية الشمالية، لإحكام قبضتها على العالم. وضمن هذا الاطار تذوب المفاهيم التي كانت سائدة في السابق، والقائلة بالوضوح الطبقي في كل بلد رأسمالي على حدة. حيث كانت كل طبقة عاملة تتعامل مع برجوازيتها الوطنية وعلى نطاقها الاقليمي. واما اليوم فالمواجهة الطبقية الآخذة بالاتجاه نحو العولمة قد نقلت الصراع الطبقي من الوطني الاقليمي الى العولمة بالنسبة للرأسماليين، والى شكل ومحتوى جديدين من الاممية بالنسبة للطبقات العاملة في كل بقاع العالم.

وعلى هذه الخلفية، اذا عدت «الغات» استمرارا وتجسيدا تنظيميا للعولمة، وذات مركزية دولية حكومية تتجسد بـ«السبعة الكبار» فان اعتبار «الاممية» ذات الشكل والمحتوى الجديدين هو اعتبار لا يخرج عما تعنيه الاستراتيجية العليا من شمول واحاطة فكرية ونظرية، لما يمكن ان يتجسد على ارض المعركة.

وبذلك يمكن اعتبار عام ١٩٩١ العام الفاصل بين وضعين عالميين يختلفان باختلاف اللون الابيض عن الاسود. ولكن على البشرية ان تجتاز هذه الحدود الفاصلة مثلما تجاوزت عبر التاريخ حدودا لا تقل خطورة ولا انسانية عما تعانيه اليوم.

سليم قندلفت



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/٩/١٩٩٧

البنك الدولي يهدف الى مساعدة الفقراء وتحقيق التعاون

■ هونغ كونغ - رويتر - دعا المتحدثون في الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي امس الثلثاء الى العمل على تضييق الفجوة بين الاغنياء والفقراء. وقالوا انه يتعين على الدول ان تتعاون كي يظل الاقتصاد العالمي في مساره الصحيح. كما ابرز المتحدثون الحاجة الى محاربة الفساد وتقديم المعلومات اللازمة للمستثمرين.

واكدت الصين التي تستضيف الاجتماع ان اقتصادها سيحقق نمواً سريعاً على مدى اكثر من عقد، الا انها اشارت الى ان الدول النامية في حاجة الى مساعدة اضافية.

وقال رئيس الوزراء الصيني لي بنغ «ان المجتمع الدولي لا يمكنه ان يتجاهل المطالب المعقولة للدول النامية اذا اراد التركيز على تنمية الاقتصاد في بيئة تتمتع بسلام وهدوء».

وشدد المنظمون اجراءات الامن في هونغ كونغ اثناء القاء لي بنغ كلمته في الاجتماعات التي اتاحت الفرصة للصين التعريف بسياسة «بلد واحد ونظامان».

والقت المخاوف في شأن اقتصادات جنوب شرق آسيا التي تتعرض لضغوط مستمرة بعد انهيار الباهت التايلاندي في تموز (يوليو) الماضي بظلالها على الاجتماع.

وقال ميشيل كامديسو مدير صندوق النقد الدولي ان استعادة الاسواق ثقتها في تايلاند سيستغرق بعض الوقت. غير انه اشار الى ان المنطقة ستزداد قوة بعد ان تتغلب على ازمة العملات الاخيرة.

وقد وافقت تايلاند على اصلاح نظامها المصرفي الضعيف والحد من العجز في المعاملات الخارجية في مقابل الحصول على قروض حجمها ١٧,٢ بليون دولار من صندوق النقد ودول المنطقة.

وكرر كامديسو ما جاء في تقرير صندوق النقد في شأن مستقبل الاقتصاد العالمي قائلاً ان هناك فرصة جيدة لتسجيل معدل تضخم منخفض. واشار الى ان اسعار الفائدة تبدو الى حد بعيد متفقة مع الظروف الاقتصادية لكل دولة.

غير انه دعا الى «التضامن» بين الدول الاعضاء في الصندوق وعددها ١٨١. وقال انه يتعين على كل دولة ان تنظم اوضاعها في الداخل لتجنب المشاكل التي قد تمتد الى دول مجاورة. واضاف ان المعونة الاجنبية حيوية لنجاح الاقتصاد العالمي ودعا الدول الغنية الى فتح اسواقها امام الفقراء.

من جهته دعا رئيس البنك الدولي جيمس وولفنسون في كلمة منفصلة الدول الاعضاء الى اصلاح مظاهر عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية قبل فوات الاوان.

واكد اهمية محاربة الفساد الذي يؤدي استمراره الى «زعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي».

وقال وولفنسون انه «اذا لم ترغب حكومة ما في اتخاذ اي اجراء على رغم ان الفساد يقوض اهداف التنمية في بلدها، فانه يتعين على البنك عندئذ خفض مستوى دعمه لهذا البلد».

واضاف «ان الفساد يحقق مصالح قلة على حساب الغالبية ويجب ان نحاربه اينما وجد».



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/٩/١٩٩٧

براون متفائل بعودة اقتصاد بريطانيا الى مساره الصحيح

رئيس البنك الدولي يعتبر الفقر والتفاوت قنبلة موقوتة ومخاوف من اقتصادات آسيا تخيم على مؤتمر هونغ كونغ

هونغ كونغ - اعتبر رئيس البنك الدولي جيمس وولفنسون أمس ان الفقر في العالم والتفاوت يشكلان «قنبلة موقوتة ستنفجر في وجوه أولادنا اذا لم نتحرك من الآن»، مشيراً في الوقت نفسه الى أن البنك الدولي سيكون «انتقائياً أكثر» في توفير مساعدات التنمية. وشدد وولفنسون خلال الكلمة الافتتاحية للجمعية السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في هونغ كونغ على التحديات المقبلة التي ستواجهها التنمية. وقال في هذا الاطار «يجب ان نعترف اننا نعيش مع قنبلة موقوتة ستنفجر في وجوه أطفالنا اذا لم نتحرك».

ورأى امام وفود تمثل ١٨١ دولة «اذا لم نتحرك سيصبح التفاوت أكبر بعد ٣٠ عاماً. وسيرتفع عدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من دولارين يومياً الى ٣ مليارات نسمة. وسيدمر ثلث الغابات الاستوائية مقابل ٤٪ حالياً».

وتابع يقول «من دون عدل لا يمكن إحلال الاستقرار» مشيراً الى أن العلاجين الرئيسيين لذلك هما التنمية الاقتصادية وادارة جيدة للشؤون العامة. وحمل ايضاً على الفساد الذي وصفه بـ«السرطان». وقال «اذا لم تظهر حكومة بلد ما ارادتها على التحرك للقضاء على الفساد رغم انه ينسف اهداف التنمية في البلاد فإن البنك الدولي سيخفض مستوى مساعدته الى هذا البلد». وشدد على أن البنك الدولي سيعمل من الآن وصاعداً «بشكل انتقائي» موضحاً «يجب ان نقر ان عدداً أكبر من الناس سيتغلبون على الفقر اذا ركزنا مساعدتنا على دول تعتمد سياسات جيدة».

من جهة أخرى، قال: ان البنك الدولي يريد إدخال اصلاحات على نظامه ليصبح أكثر فاعلية وينوي ان يعمل أكثر بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الاقليمية وغير الحكومية ومع القطاع العام. ويقضي برنامج الاصلاح بإحلال لا مركزية [illegible]يع في هذه المؤسسة وقد انتقل ١٨ من أصل ٤٨ مديراً اقليمياً في البنك من واشنطن للاقامة في الدول التي يهتمون بها.

مخاوف بشأن اقتصادات جنوب شرق آسيا

وفي الاتجاه نفسه، دعا المتحدثون في الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي الى العمل على تضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وقالوا ان الدول يجب ان تتعاون حتى يظل الاقتصاد العالمي في مساره الصحيح. كما أبرز المتحدثون الحاجة الى محاربة الفساد وتقديم المعلومات اللازمة للمستثمرين.

وقالت الصين التي تستضيف الاجتماع ان اقتصادها سيحقق نمواً سريعاً على مدى أكثر من عقد إلا انها أضافت ان الدول النامية في حاجة الى مساعدة اضافية. وقال رئيس الوزراء الصيني لي بينغ امام الاجتماع: «المجتمع الدولي لا يمكنه ان يتجاهل المطالب المعقولة للدول النامية اذا أراد التركيز على تنمية الاقتصاد في بيئة تتمتع بسلام وهدوء». وشدد المنظمون اجراءات الأمن أثناء إلقاء لي بينغ كلمته أمام الاجتماعات التي أتاحت الفرصة للصين التعريف بسياسة «بلد واحد ونظامان».

وألقت المخاوف بشأن اقتصادات جنوب شرق آسيا التي تتعرض لضغوط مستمرة بعد انهيار الباهت التايلاندي في تموز (يوليو) الماضي بظلالها على الاجتماع. وقال ميشيل كامديسي مدير صندوق النقد ان استعادة الأسواق ثقتها في تايلاند سيستغرق بعض الوقت غير انه ذكر ان المنطقة ستزداد قوة بعد ان تتغلب على أزمة العملات الأخيرة.

ووافقت تايلاند على إصلاح نظامها المصرفي الضعيف والحد من العجز في المعاملات الخارجية مقابل الحصول على قروض حجمها ١٧,٢ مليار دولار من صندوق النقد ودول المنطقة.

وكرر كامديسي ما جاء في تقرير صندوق النقد حول مستقبل الاقتصاد العالمي قائلاً ان هناك فرصة طيبة لتسجيل معدل تضخم منخفض كما ان أسعار الفائدة تبدو الى حد بعيد متفقة مع الظروف الاقتصادية لكل دولة. غير انه دعا الى «تضامن» بين الدول الأعضاء في الصندوق، وقال ان كل دولة يجب ان تنظم أوضاعها في الداخل لتجنب المشاكل التي قد تمتد الى دول مجاورة. وتابع أن المعونة الأجنبية حيوية لنجاح الاقتصاد العالمي، ودعا الدول الغنية لفتح أسواقها أمام الفقراء.

كامديسي دعا الى الحس بالمسؤولية والتضامن

ورأى كامديسي أن ما من دولة في العالم في منأى عن الأزمات المالية كتلك التي تضرب آسيا ودعا الى «حس جديد بالمسؤولية والتضامن».

ودعا كل الدول لا سيما الآسيوية منها، الى «التجمع بملء ارادتها مع جيرانها للقيام بمراقبة متبادلة على أساس اقليمي والى تطوير حس من التضامن بين الجيران يمكنها من خلاله تشجيع بعضها البعض على تطبيق سياسات سليمة».

ورأى كامديسي ان «التعاون الاقليمي في آسيا سيكون أكثر فعالية اذا ترافق مع حوار اقليمي لضمان دعم السياسات الوطنية لاستقرار الأسواق وحصول نمو نوعي في المنطقة بأسرها». كما رأى ان «المراقبة الاقليمية يجب ان تعتمد على تحليل معمق للوضع الاقتصادي حتى تكون فاعلة». وتابع بالقول ان على هذه الدول ان «تتبع سياسات ثابتة توحي بالثقة الى الأسواق مع احترام المؤشرات التي ترسلها هذه الأسواق» مشدداً على أن «المسؤولية تشمل تجنب حصول خلل على صعيد الاقتصاد الكلي وتصحيحه عندما يظهر». وبالنسبة لأوروبا اعتبر كامديسي ان عليها ان «تهتم بإصلاح نظام الضمان الاجتماعي وأسواق السلع والعمل بقدر ما تهتم باحترام أهداف السيطرة على الميزانية بحذافيرها». ورأى المدير العام للصندوق انه يجب «تشجيع تحرير منظم لحركة رؤوس الأموال يكون الهدف منه اقامة نظام متعدد الأطراف وليس تمييزياً مع الضوابط الضرورية والاجراءات الانتقالية المناسبة».

محافظ بنك انكلترا: لِمَ العجلة بطرح اليورو؟

بدوره، قال محافظ بنك انكلترا المركزي ايدي جورج انه لا يفهم سبب العجلة في التحرك نحو الوحدة النقدية والاقتصادية الأوروبية نظراً لأن هناك مخاطر اقتصادية حقيقية الى جانب المزايا المحتملة.

وحذر جورج من توترات خطيرة بين دول مختلفة تنتهك السياسة النقدية نفسها اذا لم يحدث التزام دقيق بالمعايير المطلوبة. لكنه قال ان من الحصافة التخطيط على أساس بدء تنفيذ الوحدة النقدية والاقتصادية في مطلع عام ١٩٩٨ بمجموعة أساسية من الدول مع امكانية مشاركة دول أخرى. وأضاف ان العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) لا تمثل أي تهديد للندن على الاطلاق كمركز مالي بل تتيح لها فرصاً. وقال: «العملة الأوروبية الموحدة ستطرح... للأبد وهذا في نظري وقت طويل للغاية.. لذلك لا أفهم لماذا العجلة». ومضى قائلاً انه ينبغي تقييم المخاطر الاقتصادية والمزايا المحتملة للعملة الموحدة.

اقتصاد بريطانيا يعود الى مساره عام ٩٨

ومن جهته، أعرب جوردون براون وزير المالية البريطاني عن تفاؤله بأن اقتصاد بريطانيا سيعود في عام ١٩٩٨ الى المسار الصحيح بعد اتخاذ اجراءات صارمة لخفض العجز والاصلاحات التي طبقت على بنك انكلترا المركزي. وقال براون ان حكومة حزب العمل الجديدة ورثت ارتفاع معدلات الطلب من جانب المستهلكين مما أثار شبح التضخم.

وأكد التزام حكومته تجاه أوروبا وانها تساعد مختلف قطاعات الاعمال لتستعد للوحدة الاقتصادية والنقدية سواء انضمت بريطانيا اليها أم لا.



المصدر : الكفـاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/٩/١٩٩٧

وقال براون: «التحدي الذي نواجهه هو الوصول الى أعلى معدلات النمو المستمر دون التعرض للتضخم». وللوصول الى ذلك يتحتم على بريطانيا العمل على خفض الانفاق على مدار العام المقبل واتباع الحذر في صياغة سياستها النقدية الى جانب العمل على تحقيق الرفاهية والاصلاح.

وأضاف براون: «أريد للاقتصاد البريطاني ان ينعم بأقصى قدر من القوة التي تنتج عن معدلات نمو وعمالة عالية مع معدلات تضخم منخفضة ومستقرة».

فايغل: اليورو لا يعني عزل اوروبا عن العالم

أما تيو فايغل، وزير المالية الألماني، فقال ان خطة أوروبا للوحدة النقدية لن تؤدي الى عزل القارة عن باقي دول العالم. وأضاف ان طرح اليورو لا يعني بالضرورة ان أوروبا ستتحول الى حصن معزول.

كما قال ان قادة الدول الشريكة في التجارة العالمية مثل رئيس وزراء الصين لي بينغ يتوقعون من اليورو ان يساهم فعلياً في استقرار النظام المالي العالمي ويصبح «العملة الرئيسية في العالم الى جانب الدولار».

اميركا متفائلة بمستقبل جنوب شرق آسيا

واختتم وزير الخزانة الأميركي روبرت روبن زيارة مشحونة لهونغ كونغ استمرت ٤ أيام بتقييم متفائل لفرص جنوب شرق آسيا في اعادة اقتصادها الى مساره الصحيح.

وصرح روبن الذي توجه الى الصين أمس للصحافيين بعد اجتماع مع وزراء مالية ومحافظي المصارف المركزية في جنوب شرق آسيا بأن الولايات المتحدة واليابان وصندوق النقد يعتزمون على الاجتماع مع المسؤولين الماليين الاقليميين قريباً لبحث خيارات السياسة الاقتصادية.

وتابع انه لم توضع بعد خطط نهائية لهذا الاجتماع ولكنه أضاف انه سيعقد في وقت قريب. وأوضح روبن ان مشاركة اليابان أمر هام (رويتر - اف ب)



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٥/٩/١٩٩٧

في اجتماعات هونج كونج لصندوق النقد والبنك الدوليين

أفريقيا تنتقد تهميش دور القارة في الاقتصاد العالمي

الدول النامية تطالب بحماية اقتصادياتها من التغيرات الاقتصادية العنيفة

هونج كونج - وكالات الانباء : في كلمة افريقيا امام اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، انتقد وزير المالية الاثيوبي سفيان أحمد تهميش دور القارة الافريقية في الاقتصاد العالمي لندرة تدفق رؤوس الاموال وحركة التجارة الدولية المحددة مع دول القارة.

وطالب الوزير الاثيوبي المجتمع الدولي بايجاد حل عاجل لمشكلات الديون الافريقية التي تعوق الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية .

وقال إن مبادرة مساعدة الدول الاكثر فقرا قد لقيت ترحيبا من الافارقة إلا أن خطوات المساعدة تسير ببطء شديد .

كما دعت عدة دول نامية الى ضرورة حماية الاقتصاديات الضعيفة من التغيرات السريعة في ظل عمليات تحرير تدفق رؤوس الاموال عبر الحدود . وحذرت هذه الدول من الانخفاض الاخير للمساعدات الرسمية المقدمة من الدول الغنية للدول الفقيرة والتي تراجعت من ٦٥,٦ مليار دولار في عام ١٩٩١ الى ٤٠,٨ مليار دولار في العام الماضي. وقد قرر صندوق النقد تعليق القروض التي كان مزمعا تقديمها لكمبوديا على مدى الثلاث سنوات القادمة والبالغة ١٢٠ مليون دولار نظرا للصراعات الداخلية على الحكم وانتشار الفساد في البلاد . ودعا وزير الخزانة الاسترالي الى تعاون اقليمي مثمر بين البنوك المركزية والاسيوية ووزراء المالية لتأمين الاستقرار المالي بعد الازمة الاقتصادية الاخيرة .

ومن جانبها ، اعربت كوريا الجنوبية في اول اعلان من نوعه عن تأييدها لانضمام كوريا الشمالية الى عضوية صندوق النقد والبنك الدوليين وطالب وزير المالية الماليزي بوضع نظام دولي لمراقبة انشطة تجار العملات الاجنبية بعد ان ساهم هؤلاء التجار في الازمات المالية الأخيرة في جنوب شرق آسيا . وفي الوقت نفسه ، حذر وزير الخزانة الأمريكي روبرت روبين من احتمال إعاقة الأزمات المالية الأقليمية للأتفاق الدولي حول الخدمات المالية . وقال إن الدعم الاسيوي امر حيوي لتأمين فتح اسواق المصارف وشركات التأمين في اطار اتفاقية التجارة الدولية مشيرا الى ان الازمات المالية ربما تعرض بعض الاسواق الناشئة لمشاكل مشابهة كما واجهت تايلاند مؤخرا .

المصدر : الكفاح العربي
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/٢٥

الدول النامية ابدت مخاوفها بشأن الاقتصاد العالمي

افريقيا تشعر بتهميش دورها وتطالب بحل مشكلة الديون

وسيول تؤيد انضمام كوريا الشمالية الى صندوق النقد

هونغ كونغ - اصطف وزراء من الدول النامية امس لشرح مخاوفهم بشأن الاقتصاد العالمي بما في ذلك ما وصفوه بانخفاض في المعونة وخطر تحديد الدول الغنية لسرعة خطى الاصلاح.

وقال محافظ بنك فيجي المركزي جيمس اه كوي: «اتيحت لنا نحن الاعضاء الصغار في المؤسسات التي تمخضت عنها اتفاقات بريتون وودز واحدة من الفرص القليلة للاعراب عن وجهات نظرنا بشأن المشاكل والتحديات المحددة التي تواجهنا في هذه الاجتماعات السنوية».

وأضاف: «بينما قد تبدو هذه المشاكل ضئيلة امام المجتمع الدولي فإنها حقيقية جداً وملحة بالنسبة لنا».

وأعرب عدد من المسؤولين عن شعورهم بالاحباط ازاء الاضرار الناجمة عن ازمة العملة في آسيا التي ادت الى خفض قيمة العملات المحلية وقد تتسبب في خفض معدلات النمو في واحدة من أسرع مناطق العالم نمواً.

وقال سرتاغ عزيز وزير المالية والشؤون الاقتصادية في باكستان «بينما نرحب بتدفق استثمارات طويلة المدى من الخارج فإن المنطقة اصبحت ضحية للاحكام المتغيرة والانشطة العدائية لمديري المحافظ الاجنبية».

وقال جوزيف ستيغليتز كبير الاقتصاديين بالبنك الدولي في محاولة لتهدئة المخاوف من الاثار بعيدة المدى: «اعتقد ان الاثار النهائية للازمة ستكون مفيدة». وتابع: «اعتقد ان الازمة ستسفر عن مؤسسات مالية اكثر قوة ونمو اكبر مع التخلص من الفقر بدرجة اكبر».

وقدم الوزراء في ختام اجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاجتماعات الثنائية التي تستمر اكثر من اسبوعين نظرة ايجابية للاقتصاد العالمي بصفة عامة.

غير ان هناك تحفظات واضحة بما في ذلك مخاوف من ان تمضي الدول الغنية قدماً في تنفيذ جدول أعمالها دون ان تضع في الاعتبار مصالح الدول النامية الى جانب قضايا اكثر الحاحا مثل انخفاض المعونة الدولية.

وقال وزير المالية الاثيوبي سفيان احمد: «نأسف بشدة للانخفاض المطرد في مساعدات التنمية الرسمية اذ ان تدفق رأس المال الخاص يقدم تعويضاً هامشياً». وتابع: «ان هذا الانخفاض يجعل من الصعب على الدول ان تكمل بنجاح برنامج الاصلاح الطموح الذي ينفذ في القطاعات الاقتصادية التي تحظى بأولوية».

ورغم التقدم الذي تحقق في اجتماع العام الحالي بشأن قضية المساعدة في تخفيف اعباء الديون فإنها لا تزال مصدر قلق اذ يشعر البعض انه لا يسير بسرعة كافية وهو ما اعرب عنه محافظ البنك المركزي القبرصي كريستودولوس كريستدولو.

وقال كريستودولو: «ستدعم قبرص جهود الاسراع بتنفيذ البنك الدولي وصندوق النقد مبادرات الدين لمساعدة الدول الاكثر فقراً المثقلة بالديون».

ودعا آخرون البنك اوالصندوق الى تعزيز قدرة القطاعات المالية لمقاومة هزات اخرى وتحسين الرقابة وانظمة الانذار المبكر. وايد ذلك محافظ البنك المركزي لبنغلادش، شاه كيبري واضاف انه يؤيد جهود الاصلاح غير ان الوكالات يجب ان تدرك ان الاختلافات المحلية قد تجعل من الصعب على بعض الدول النامية تنفيذ التغيير سريعاً.

وأضاف: «يجب ان يكون البنك والصندوق حساسين تجاه هذه القضايا من اجل ضمان تقدم الاصلاحات الهيكلية وكذلك يجب ان تكون الدول المتقدمة والمساهمون رئيسيين في موارد هذه المؤسسات».

ومن الموضوعات المتكررة في اجتماعات الصندوق والبنك لهذا العام العلاقة بين نزاهة الحكم والنمو الاقتصادي وقد برز بشكل خاص مع الاعلان عن تجميد قروض الصندوق لكمبوديا.

وأعلن متحدث باسم صندوق النقد تجميد قرض مقدم من الصندوق الى كمبوديا قيمته ١٢٠ مليون دولار على ٣ اعوام بسبب مشاكل الفساد في الحكم.

غير ان وزير المالية الكمبودي كيت



شهون اعرب عن اسفه للقرار وقال: «قيادتنا الجديدة اكدت مراراً ان السياسات التقديمية والنشطة سوف تستمر مع تحسين الشفافية وامكانية محاسبة الحكومة».

بدورها، قالت الدول الافريقية انها تشعر بأنها تتعرض للتهميش في الاقتصاد العالمي مع ندرة الفرص التجارية والتدفقات الرأسمالية عليها مما يعوق مساعيها للخروج من محنتها.

وقال سفيان احمد وزير المالية الاثيوبي في كلمة باسم الدول الافريقية: «ما زال الاداء الاقتصادي لافريقيا دون امكانياتها ولا يكفي لتغيير الاتجاه في مجال الفقر». وأضاف «نحن نشعر بتهميش قارتنا في العولمة الحالية للاقتصاد».

ودعا احمد المجتمع الدولي الى ايجاد حل عاجل لمشاكل الديون التي تعوق التقدم في الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

وكانت مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون التي تهدف الى مكافأة الدول التي تحقق تقدماً كبيراً في الاصلاحات الاقتصادية قد لقيت ترحيباً بوصفها افضل خطة لتخفيف اعباء الديون يقدمها المجتمع الدولي حتى الآن.

لكن الدول الافريقية قالت ان سير اجراءات تنفيذ هذه المبادرة بطيء حيث تشترط أن تتابع الدول المدينة اصلاحات لمدة ٣ سنوات قبل ان تتأهل للحصول على مساعدات ثم تنتظر ٣ سنوات اخرى وصول المساعدات. وطالبت الدول الافريقية بمزيد من المرونة.

وقال غيهواش ميانغا نكانغي وزير المالية الاوغندي ان على الدول المانحة ان تأخذ في اعتبارها مستويات الفقر ومدى صدق الدولة المعنية في سعيها لتحقيق الاصلاح ولا تعاقب دولة لفشلها في جهود الاصلاح.

وأضاف: «الامر اشبه بتلميذ يحاول بجد استذكار الحساب ويحصل على منحة دراسة. اما اذا لم يحاول فهذا امر آخر».

وكانت اوغندا اول دولة مرشحة للاستفادة من مبادرة الديون لكن المساعدات لن تأتي قبل نيسان (ابريل) عام ١٩٩٨ وقال الوزير ان بلاده ملتزمة طوال الفترة الماضية بدفع الفوائد.

وطالب برفع الديون حتى تتمكن الدول المعنية من تكريس مواردها للاستثمار في مجالات مثل البنية الاساسية والتعليم. وأضاف: «بالنسبة لنا الديون اشبه بالقيود. قيود على ارجلنا ونحن نمشي فلا يمكننا الجري بسرعة. واذا اخذ شخص مقصاً وفك القيود فسيمكننا الجري بايقاع اسرع».

وقال الوزير الاثيوبي انه يجب زيادة نصيب افريقيا من التجارة الدولية الذي يقل حالياً عن ٢٪.

ومن جهته، قال وزير المالية الكوري الجنوبي كانغ كيونغ شيك في كلمة امام الاجتماع ان بلاده تؤيد انضمام كوريا الشمالية الى المؤسستين.

وأضاف كانغ ان انضمام كوريا الشمالية الى المؤسسات التي انشأتها اتفاقيات بريتون وودز «مسألة حساسة». لكنه قال ان انضمام نظام بيونغ يانغ الى صندوق النقد والبنك الدولي «سيعجل بتكامله في الاقتصاد العالمي وسيسهم بشكل كبير في الاستقرار السياسي والاقتصادي لشرق آسيا».

وقال كانغ: «الحكومة الكورية ترحب بمشاركة كوريا الشمالية في المستقبل في هاتين المؤسستين وهي مستعدة لدعم ومساعدة كوريا الشمالية في عملية الوفاء بمتطلبات الانضمام».

وفي ما يتعلق باقتصاد كوريا الجنوبية قال كانغ انه يعرف ان اعضاء كثيرين بالمجتمع الدولي يساورهم قلق بشأن قوة اقتصاد بلاده.

وأضاف ان العوامل الجوهرية للاقتصاد الكوري الجنوبي ما زالت قوية وان الصعوبات الاقتصادية الحالية يمكن السيطرة عليها.

ومضى قائلاً: بالنظر الى تاريخ كوريا الناجح للنمو والائتمان السليم فإنني اؤكد للمجتمع الدولي انه سيجري اتخاذ كافة الاجراءات الضرورية لضمان وفاء المؤسسات المالية الكورية بالالتزامات الدولية».

ويختتم اجتماع البنك الدولي وصندوق النقد رسمياً اليوم الخميس.



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢٥/٨/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العولمة وتسوية الصراع العربي- الاسرائيلي



السيد يسين

هل يمكن القول ان اطلاق العنان للصراعات الاقليمية بدون تدخل جدى من القوى الدولية الكبرى لوقفها، تعد من علامات العولمة الجديدة؟ وهل تفكك دول الجنوب من صالح دول الشمال، أم انه يؤدى الى آثار بالغة السلبية على مجمل حركة النظام العالمي؟

ثارت هذه الاسئلة فى ذهنى بمناسبة زيارة اولبرايت وزيرة خارجية الولايات المتحدة الامريكية الى المنطقة.

سبقت الزيارة تحليلات عربية تركز على اصولها اليهودية، وانحيازها المسبق لاسرائيل، وكأنها تعبر عن وجهة نظرها الشخصية! ومعنى ذلك ان هذه التحليلات تركز على البعد الشخصى للفاعلين فى السياسة الخارجية للدول، وكأنه هو الحاسم فى رسم السياسة. وفى ذلك مافيه من تجاهل للاسباب الموضوعية - أيا كان رأينا فيها - التى تحدد سياسة دولة ما من الدول.

وان كان الاسلوب الشخصى احيانا مايضع اطارا يتحرك فيه الفاعل السياسى ويلونه بطريقته. فطريقة كيسنجر مثلا فى تعامله مع القادة والزعماء، واسلوبه فى حل النزاعات والصراعات قد يختلف عن اسلوب اولبرايت. ولكن كلا منهما - مع الوضع فى الاعتبار اختلاف المراحل التاريخية - يعبر فى الواقع عن سياسة دولته التى ترسمها اجهزة صنع القرار الاستراتيجى، والتى تؤثر فى تشكيلها مجموعة معقدة من العوامل الداخلية والخارجية.

نظرة على خريطة الصراع

لايمكن الحديث فى الوقت الراهن - وخصوصا منذ تولى نيتانياهو منصب رئيس الوزراء الاسرائيلى - عن تسوية سلمية للصراع العربى الاسرائيلى. ذلك انه يتبين وبالتدريج ان نيتانياهو قد خطط لنسف اتفاق اوسلو، وتجميده نهائيا، والدعوة الى تجاوزه للوصول الى مرحلة الحل النهائى كما يقول. غير انه عقب الغائه الفعلى لاتفاق اوسلو، بدأ فى تدشين موجة جديدة من موجات الاستيطان الاسرائيلى فى الاراضى العربية سواء فى القدس او فى اراضى الضفة الغربية وغزة. وهذه الموجة الجديدة من الاستيطان الاسرائيلى تتشكل على اساس حرمان الشعب الفلسطينى من ان تكون له ارض مستقلة يمكن ان تشكل دولة فى المستقبل. وعلى ذلك فالخطة الاسرائيلية ترمى الى اختراق الاراضى الفلسطينية وزرع المستوطنات فيها وفقا لخطة مدروسة بعناية، بحيث تتشابك فى النهاية المستوطنات الاسرائيلية مع المدن والقرى الفلسطينية. وهذه المستوطنات ستحرسها بالضرورة قوات اسرائيلية، استعدت لمهامها من خلال شق طرق مباشرة تجعل حركة جيش الدفاع سهلة وميسورة وهو يقوم بمهام الدفاع عن المستوطنات.

زرع المستوطنات الجديدة ليس سوى طريقة واحدة من خطة الحرب الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى، ذلك ان هناك خطة لتوسيع المستوطنات القائمة. ويمكن أن نضيف الى عناصر الخطة الاسرائيلية آلية نسف بيوت الفلسطينيين سواء بادعاء أن اصحابها قد بنوها بغير ترخيص، او لشبهات تتعلق بسكانها على اساس انهم يدعمون - بشكل او باخر - حركة المقاومة الفلسطينية. ومن اخذ طر الآليات الاسرائيلية المستخدمة مصادرة اثف الهكتارات من الاراضى الفلسطينية بدعاوى ضرورة الحصول عليها لاهداف الامن الاسرائيلى.

واذا كان نيتانياهو فى سياساته وكذلك فى تصريحاته الصادرة عنه، صريحا غاية الصراحة فى اعلان اهداف الموجة الاستيطانية الجديدة، لدرجة تصريح المتحدث الرسمى له بأن تجميد الاستيطان يعنى تجميد الحياة، فإنه يعد تجاهلا للتاريخ الادعاء ان هذه سياسة ليكودية خالصة. والصحيح ان مانشهده هو تنفيذ صريح لخطة صهيونية اسرائيلية شارك فيها من قبل بحماس شديد حزب العمل، الذى انشئت فى عهده عشرات من المستوطنات فى الاراضى المحتلة.

فلنقل اذن انه اختلاف فى الاسلوب لا اكثر ولا اقل، بين حزب العمل وحزب الليكود.

ومما يلفت النظر ان موجة الاستيطان الاسرائيلية، يتم استكمالها يوما بعد يوم، وفى تجاهل تام للاحتجاجات الفلسطينية والعربية، بل وفى اعراض مطلق عن الاستماع الى اى نصيحة امريكية. ونقول نصيحة ولانقول ضغطا امريكيا لان هذا الضغط الامريكى مستبعد فى النظرية والتطبيق معا، وذلك لاسباب يطول شرحها، وسبق ان فصلنا فيها من قبل فى سلسلة مقالات متعاقبة.

قبيل زيارة اولبرايت للمنطقة مهدت لها بهجوم على عرفات لانه لايبذل جهدا كافيا لاقتلاع البنية التحتية لجذور الارهاب الفلسطينى الذى تقوده حركة حماس فى المقام الاول. ولكنها حين هبطت الى المنطقة لم تتردد فى ان تصرح بان الشعب الفلسطينى قد عانى كثيرا، وان على اسرائيل ان تجمد بناء المستوطنات! حتى تعود عجلة التسوية السياسية للصراع الى الدوران.

وحددت بوضوح قاطع تصورها لدور الراعى الامريكى حين قررت انه اشبه بمخرج العرض فى سيرك ما، تقف مهمته عند حدود اخراج العرض، غير انه ينبغى على اللاعبين - وهى تقصد هنا عرفات ونيتانياهو - ان يقوموا بالعاب الهواء!

ومعنى ذلك انسحاب الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها راعية عملية التسوية السلمية من اى محاولة للضغط على اسرائيل حتى توقف الموجة الاستيطانية الاسرائيلية الجديدة، والتى تهدف استراتيجيا الى تخليق واقع جديد على الارض الفسطينية يصعب تغييره فى المستقبل، ويهدف الى المنع الفعلى لقيام دولة فلسطينية لها حدود واضحة ولاتشتبك مع مستوطنات اسرائيلية فى الضفة الغربية وغزة.

ولو تأملنا الحادثة الاخيرة فى راس العامود حيث تسللت عدة عائلات اسرائيلية الى عدد من البيوت الفلسطينية للاقامة فيها وبداية تهويد المنطقة، وكيف حاول ونيتانياهو بطريقة مسرحية الادعاء بان المسألة فى يد جهات القضاء، لادركنا ان القيادة السياسية الاسرائيلية الراهنة تتوسل بكل الوسائل لكى تنفذ بالكامل خططها لتهويد القدس، وتهويد عديد من الاراضى الفلسطينية من خلال اقامة



المصدر : الأهــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥/٩/١٩٩٧

مستوطنات جديدة فيها، او بناء احياء سكنية كاملة.

ولعل فى رد الفعل الامريكى للتسوية التى قبل ان نيتانياهو دفع اليها، وهى ان يحتل البيوت الفلسطينية عدد من طلبة المعاهد الدينية بدلا من الاسر الاسرائيلية، والذى تمثل فى ابداء الموافقة والارتياح لهذا الحل، فإنه يشير الى طبيعة النفاق السياسى الذى تزاوله بطريقة منهجية منظمة الولايات المتحدة الامريكية. ذلك اننا لانجد اى تصريحات تدين الاستيطان من ناحية المبدا، ولانعثر على مواقف امريكية تدفع اسرائيل للحد من تنفيذ موجتها الاستيطانية الجديدة.

الفعل فى مواجهة الكلام

هناك اذن فعل اسرائيلى يتمثل فى تنفيذ اسرائيل لخطتها الاستيطانية الجديدة، بعد ان دفنت فعلا جثة اتفاق اوسلو. غير انه فى مقابل هذا الفعل لانجد - على الجانب العربى - غير ردود فعل كلامية لاتخرج عن عبارات الشجب التقليدية، مصحوبة بعبارات اخرى اقرب الى التوسل للولايات المتحدة الامريكية للتدخل لدفع اسرائيل دفعا للمضى قدما فى التسوية السلمية. وتتعدد المشاورات السياسية بين القادة العرب - المختلفين اصلا حول اتجاهات التسوية ووسائلها - ولايكون حصيلتها سوى تصريحات فارغة من المضمون. ويكفى ان نشير الى العجز العربى الذى يتمثل فى الاجماع حول انعقاد مؤتمر الدوحة. ذلك ان قطر وغيرها من الدول العربية قد خضعت بكل بساطة للضغوط الامريكية لعقد المؤتمر، والذى لن تخرج منه دولة عربية واحدة باى مكسب اقتصادى وسياسى، فى حين ان اسرائيل ستكون هى الرابح الوحيد.

ولعل السؤال الذى يطرح نفسه هل اسرائيل فقط هى التى تحتكر الفعل، ام ان هناك اطرافا عربية اخرى، قادرة على الفعل فى ظل ظروف معينة؟

للاجابة على هذا السؤال لابد من الاشارة الى الامكانات الفعلية الهائلة لحركة المقاومة الفلسطينية، والتى كشفت عنها الاعمال الفدائية الاخيرة، والتى اوقعت عشرات من الضحايا الاسرائيليين. لقد كانت الرسالة الموجهة لاسرائيل، ان هناك حدودا لممارسة القهر المنظم للشعب الفلسطينى، واهدار حقوق المشروعة وان سياسة السلام فى مقابل السلام التى يرفعها رئيس وزراء اسرائيل، والذى وعد ناخبيه بتحقيق الامن سياسة فاشلة. وفى تقديرنا ان الرسالة الموجهة لاسرائيل قد ادت اهدافها تماما، وقد راينا المظاهرات الاسرائيلية الحاشدة التى تطالب نيتانياهو بالاستقالة لان سياسته لن تجلب سوى الخراب والدمار على اسرائيل.

غير ان اسرائيل من ناحية اخرى ظنت وهما انها الوحيدة المحتكرة للفعل فى حين ان العرب لايجيدون إلا الكلام. وتطبيقا لهذه الفكرة قررت ان ترسل مجموعة من خيرة قوات الكوماندوز الاسرائيليين للنزول فى الاراضى اللبنانية للقيام بعمليات تخريبية مدروسة. غير انها فوجئت بالجيش اللبنانى يتصدى بقوة لمحاولة الانزال الفاشلة، وتحصد قواته مدعومة بقوات المقاومة اللبنانية كل العناصر العسكرية الغازية. وهكذا ثبت لاسرائيل لاول مرة منذ سنوات طويلة، ان يدها الطويلة يمكن ان تقطع، وان بعض الاطراف العربية قادرة على الفعل.

وايا ماكان الامر، فيمكن القول، إنه فى مواجهة الهجمة الاستيطانية الاسرائيلية الجديدة، هناك تخاذل واضح للقوى الفلسطينية والعربية التقليدية. غير ان دروس التاريخ تقول - واخرها حرب اكتوبر ١٩٧٣ - ان اسرائيل لن يردعها سوى استخدام القوة العربية.

وليس بالضرورة ان يقوم بهذا الردع هذه المرة الجيوش النظامية العربية. ولكن قوى المقاومة الفلسطينية واللبنانية ستلعب هذا الدور التاريخى، والذى بدونه سيخضع الوطن العربى بكامله



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/٩/١٩٩٧

من ثقب الباب

المؤكد ان اصلاحات جورباتشوف لم تكن كما سماها بريسترويكا. بل كانت على الاصح كارثتروبكا. اى كارثة محققة. فقد لفظ الاتحاد السوفيتى انفاسه الاخيرة. وانتهت الحرب الباردة الطويلة - بين العملاقين - منذ عام ٤٥ فى سباق التسلح الجنونى من الفضاء والاقمار الصناعية الى الصواريخ عابرة القارات حتى «حرب النجوم».

وكانت تلك الحرب المجنونة عبئاً باهظا لم يحتمله الاقتصاد السوفيتى. لان العملاق الثانى فى العالم اضطر ان يصنع المدفع قبل الزبد. او حتى قبل الخبز. وفقد الاقتصاد السوفيتى توازنه. لان القطاع العسكرى علميا وصناعيا تقدم جداً على حساب القطاع المدنى الذى تخلف جداً عن حاجات الملايين. وحين وصل الاتحاد السوفيتى فعلا الى القمر والفضاء ظل قطاع الزراعة خاملاً، ولم تحقق الصناعات المدنية نفس الاندفاع.

وكان الرئيس الامريكى الاسبق رونالد ريجان قد اقسم ان يواصل حرب النجوم فى مواجهة الاتحاد السوفيتى او امبراطورية الشر، مهما كان الثمن. وحتى لو خرجت امريكا من ذلك السباق فى النهاية دولة مثقلة بالديون. وكان الهدف الاول ان يسقط الاتحاد السوفيتى اولا من شدة الاعياء وسط السباق. وسقط الاتحاد السوفيتى فعلاً. وتحقق هدف ريجان. ولكن امريكا ايضا خرجت من حرب النجوم كاكبر دولة مدينة فى العالم - مع انها كانت اكبر دائنة فى اعقاب الحرب العالمية الثانية.

وهكذا واجهت روسيا الاتحادية وريثة الاتحاد السوفيتى اعقد المشاكل الداخلية واصعب المشاكل الخارجية. وانزوى العملاق يعيد ترتيب اوراقه. فى الوقت الذى واصلت امريكا بعد انتصارها الدعوة لنظام عالمى جديد يؤكد فوزها فى الحرب الباردة، وخلا الجو لعملاق واحد. وماارادته امريكا لم يكن فى الحق نظاماً عالمياً جديداً، ولم يكن فى الحقيقة اكثر من عالم جديد بلا نظام. تتحقق فيه الهيمنة والعولمة عسكريا وسياسيا واقتصاديا مع ان انفراد دولة عظمى واحدة يهدد التوازن العالمى. ومن هذا الشعور جاء الاعلان المشترك بين الرئيس مبارك والرئيس يلتسين عن عالم جديد «متعدد الاقطاب» ونفس الفكرة جاءت من قبل بعد لقاء الرئيس الروسى والرئيس الصينى. والبيان المصرى الروسى فيه نظرة عالمية ورؤية اقليمية. لانقاذ السلام. لان السلام الآن.. فى خطر.

كامل زهيرى



المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧/٩/١٩٩٧

لتشجيع القطاع الخاص دخول مشاريع البنى التحتية

المصارف الدولية تطالب البنك الدولي زيادة ضماناته لمخاطر الاستثمار في الدول النامية

□ واشنطن –
من بتسي لاون المعلوف:

■ تحضّ بشدة جماعة تمارس الضغط المنتظم لحساب اكبر مصارف العالم، البنك الدولي على ضمانِ مخاطر مزيد من القروض المقدّمة الى الدول النامية خصوصاً تلك التي تُوجّه لتنفيذ مشاريع البنى التحتية باهظة التكاليف.

وتقول مؤسسة التمويل الدولية (أي. أي. اف) في تقرير جديد نشرته اخيراً ان على مجموعة البنك الدولي استخدام طاقتها الفريدة في سبيل التخفيف من ذيول ركوب المخاطر السياسية التي تحول عادة دون دخول القطاع الخاص في مشاريع عامة او تعرقل استمرارية تلك المشاريع بعد بدء تنفيذها.

والمعلوم ان في الضمانات الجزئية التي توفرها هيئة التمويل الدولية (أي. اف. سي) التابعة للبنك الدولي، والمعروفة بتشجيعها الاستثمار الخاص، اكبر قوة كامنة لحفز الرساميل الخاصة على دخول مشاريع البنى التحتية في الدول النامية.

لكن جماعة الضغط تقول ان بوسع البنك الدولي للاعتماد والتنمية (أي. بي. آر. دي) ان يصبح اكثر فعالية في مجال توفير الضمانات ضد المخاطر خصوصاً اذا تخلى عن اصراره ان تكون الضمانات نفسها التي يوفرها «مضمونة» من قبل الحكومات التي تُنفّذ المشاريع في بلادها.

وتقترح جماعة الضغط كذلك ان يعطي البنك الدولي الضوء الاخضر بالنسبة لقطاعات معينة في الاقتصادات الناشئة ليكون للاستثمار الخاص دور اكبر فيها.

ويشير ممثلو مؤسسة التمويل الدولية (جماعة الضغط) الى ان الدول النامية لن تتمكن من تحقيق نسب عالية ما لم تتمكن من جذب المزيد من الاستثمارات الخاصة، وذلك لسبب بسيط هو ان الضرائب والوسائل الاخرى التي تستخدمها حكومات الدول النامية لجمع المال من مصادر محلية تعتبر محدودة.

وبوسع البنك الدولي ان يساهم في حلحلة هذه المشكلة من طريق المشاركة في تحمل مخاطر الاستثمار في الدول غير المستقرة سياسياً مع المصارف التجارية.

ويقول فرانك هان، احد كبار مديري «درسدنر بانك» ان من شأن هذه المشاركة ان تساعد المصارف في تقويم المخاطر السياسية في بعض الدول وتقبلها، وهي المخاطر التي تشكل صعوبة اكبر بالنسبة الى تلك المصارف المعتادة على تقويم المخاطر التجارية.

وترى جماعة الضغط ان تعطش القطاع الخاص في الدول الصناعية لاغتنام الفرص السانحة في الاسواق الناشئة عاملاً آخر يستوجب اهتمام البنك الدولي بان يصبح أكثر فعالية في مجال توفير الضمانات ضد المخاطر السياسية.

وتشكّل رؤوس الاموال الخاصة نحو ٨٥ في المئة من التدفق العام لرؤوس الأموال الى الاسواق الناشئة حسب البنك الدولي.

وفي تقدير مؤسسة التمويل الدولية (اي. آي. اف) ان ٢٩ سوقاً ناشئة اجتذبت من صافي الرساميل المتدفقة ٢٨١ بليون دولار سنة ١٩٩٦، في حين وصل تدفق رؤوس الاموال الرسمية الى نحو اربعة بلايين دولار فقط في تلك السنة.

وعلى رغم ذلك فان رؤوس الإموال الخاصة لا تشكل اكثر من عُشر الاستثمارات المطروحة في مشاريع البنى التحتية في الدول النامية. وتقول مؤسسة التمويل الدولية ان على هذه النسبة ان تزداد الى بين الثلث والنصف وهو المعدل الذي بلغه الانفاق الخاص على مشاريع البنى التحتية في الدول الصناعية الرائدة.

ويذكر ان مؤسسة التمويل الدولية نشرت تقريرها في مناسبة اللقاءات السنوية التي عقدها البنك وصندوق النقد الدوليان على مدى الايام العشرة الماضية في هونغ كونغ حيث يبحث المسؤولون الماليون في الحكومات الاعضاء في سياسات هاتين المؤسستين الدوليتين.

وتتزامن لقاءات السنة الجارية مع وجود حوار دائر يتناول الحدّ الذي بوسع البنك الدولي ان يذهب اليه في توفيره الضمانات. كما يتناول ضمانات توصيات مماثلة لبنك التصدير والاستيراد الياباني.

والمعلوم ان البنك الدولي كان اشار الى استعداده للعمل مع القطاع الخاص منذ تولي جيمس وولفنسون الذي كان مصرفياً رئاسة البنك الدولي.

ويسعى البنك الدولي، منذ تنصيب وولفنسون رئاسته الى تعزيز الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في الاقتصادات النامية.

لكن مؤسسة التمويل الدولية تقول في تقريرها ان البنك الدولي، رغم جهوده المبذولة والمشار اليها، «يبدو وكانه في حيرة من امره حيال دعم مشاريع القطاع الخاص».

ويذكر ان البنك الدولي للتنمية والاعمار كان بدأ في توفير الضمانات السياسية لكن بتروٍ، اذ وافق على اصدار عشر ضمانات بلغت قيمتها الاجمالية بليون دولار منذ ١٩٨٩، من ضمنها ضمانات جزئية بقيمة ٥٠ مليون دولار قدمها الى الأردن وضمانات جزئية (مماثلة) قيمتها مئة مليون دولار قدمها الى لبنان.

ويتوقع تقرير مؤسسة التمويل الدولية ان تزيد نسبة الضمانات السياسية التي يوفرها البنك الدولي كثيراً السنة الجارية وان تتم الموافقة على اصدار عشر ضمانات تغطي نحو بليون دولار من القروض التجارية التي تدعم مشاريع كلية قيمتها ستة الى سبعة بلايين دولار، خلال العام المالي ١٩٩٨، الذي بدأ أول تموز (يوليو) الماضي.

لكن ما قدمه البنك الدولي أقل مما «تعهد» به سنة ١٩٩٤ من ان يقدم ضمانات سنوية بقيمة بليوني دولار تبدأ خلال ثلاثة الى أربعة أعوام.

ويخلص تقرير مؤسسة التمويل الدولية الى ان من اسباب التقصير قلة الدول النامية ذات الأطر التنظيمية السليمة الخاصة بالبنى التحتية، خصوصاً وان ضمانات البنك الدولي تتوجه أكثر الى مشاريع البنى التحتية.

ومن العوامل الأخرى التي سببت «التقصير» ان حكومات الدول الناشئة مطالبة بضمان ضمانات البنك الدولي اليها.

وتهتم مؤسسة التمويل الدولية (جماعة الضغط) في وجه خاص بقرار أخير اصدره البنك الدولي من الممكن ان يسمح لهيئة التمويل الدولية (آي. اف. سي) بضمان القروض على المستوى الاقليمي والمحلي.

وفي اعتقاد المؤسسة ان هيئة التمويل الدولية سيمكنها توفير ضمانات بقيمة بليون الى بليوني دولار سنوياً بحلول سنة ١٩٩٩، ما يساهم في تمويل مشاريع تراوح قيمتها بين عشرة وعشرين بليون دولار سنوياً.

لكن العقبة الرئيسية التي تحول دون ذلك هي ان عدداً قليلاً جداً من الهيئات غير الحكومية يُعتبر مؤهلاً للاقراض في الدول النامية على اعتبار ان هذه الهيئات غير الحكومية تفتقر الى حسابات مدققة أو مصادر مستقلة من العائدات.

وبالنسبة الى عمليات البنك الدولي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا العام الماضي، ساهمت الضمانات في تقوية عام من اضعف الاعوام بالنسبة الى التزام البنك الدولي تقديمه من قروض جديدة.

ويعتقد تشارلز دلارا، المدير الاداري لمؤسسة التمويل الدولية، انه فيما تفتح دول الشرق الاوسط ابواب اقتصاداتها امام المستثمرين الأجانب، ستتاح مجالات اوسع لمجموعة البنك الدولي ان تلعب دوراً أكبر في هذا المجال.

ويضيف ان حكومات المنطقة، بما فيها حكومات الدول النفطية، تزداد ادراكاً لحدود ومحدودية الاعتماد على العائدات الحكومية لتمويل تنمية البنى التحتية.

ومن جهة اخرى، تقول جانيس وارن، الناشطة في مؤسسة «سولومون براذرز» في نيويورك، والتي ساهمت في تحرير التقرير موضوع المقال، ان افضل ما يمكن ان يفعله البنك الدولي، بالاضافة الى توفير الضمانات، هو ان يعزز مستوى الاطمئنان الذي يحتاجه المستثمرون المحتملون في الشرق الاوسط قبل ان يُقدموا على بذل استثماراتهم.

ويحض تقرير مؤسسة التمويل الدولية البنك الدولي على مواصلة الدور الحاسم الذي يلعبه من طريق تحسين المناخ الاقتصادي العام في الدول النامية وانشاء الأطر التنظيمية والقانونية اللازمة فيها، وتنمية اسواقها المالية المحلية.

لكن التقرير ينتقد الاجراءات التي يعتمدها البنك الدولي على اعتبار انها بيروقراطية ومخلخلة.

ويحضُ البنك على التخفيف من اجراءاته البيروقراطية وتحسين فعاليتها لكي تصبح مقبولة من الحكومات المستفيدة منها.

ويحذر بعض المتخصصين في شؤون التنمية من ان اقدام البنك الدولي على توسيع نطاق استخدامه للضمانات الجزئية يرتبط جزئياً بمقدرته على التخفيف من حدة الشكوك القائمة والتي تشير الى ان الضمانات السياسية للبنك الدولي لا تفيد الا الشركات وخصوصاً الدولية الكبرى.



انسانيات

محمد زايد

الحكومة الأفضل هى التى تحكم أقل

رغم ما اصبح مستقرا فى النظام العالمى الجديد من تلقص دور «الدولة الحديثة».. فى ظل تصاعد «دور السوق» فقد لفت نظرى فى تقرير أخير قيم اصدره البنك الدولى.. عن «التنمية فى العالم» حقيقة سجلها التقرير فى مطلعه.. تؤكد ان تقلص دور الدولة، لا يعنى انفراط وظائفها.. وانفكاك قبضتها كما يعتقد كثيرون ويقلقون لذلك..

فالتقرير يقول انه «حين تتواجد دولة يكون على الجماعات والافراد ان يتنازلوا عن السلطة فى مجالات اساسية مثل الدفاع.. لهيئة عامة تكون لها سلطة الاكراه على جميع الاشكال الاخرى داخل رقعة جغرافية معينة».

ويدعم التقرير هذه الحقيقة باضافة تقول «انه رغم اختلاف صور الدولة اختلافا واسعا بين القارات وعلى امتداد القرون فإن الحجج المتعلقة بالدور المناسب لكل من المجالين العام والخاص لم تتغير.. وحتى كتب الفلاسفة القدامى اشارت إلى هذا من كتاب الأثير «لينكولو ماكيافيلى» الى مقدمة «ابن خلدون».

ولقد قام اتفاق تاريخى على ان دور الدولة يجب ان يقتصر على وظائف جوهرية معينة تقوم على توفير سلع وخدمات عامة مثل الدفاع وكفالة امن الاشخاص والممتلكات وتعليم المواطنين والالزام بتنفيذ العقود وجميعها وظائف لاغنى عنها لازدهار السوق.

ولكن كان هناك دائما - كما يذكر تقرير البنك المركزى - قدر اقل من الاتفاق بشأن الدور المناسب للدولة فى تحقيق التنمية.. وظل الامر كذلك.. الى ان كتب آدم سميث مؤلفه «ثروة الامم» فى اواخر القرن الثامن عشر.. واصبح من المسلم به عموما ان السوق هى افضل اداة لتحقيق التنمية.

ومع ان الولايات المتحدة الامريكية هى التى وضعت ونشرت العبارة القائلة بأن «الحكومة الافضل هى التى تحكم اقل» فقد اتخذت هناك - كما يسجل التقرير اجراءات حكومية كان لها اثرها الحاسم فى نمو الاسواق وتطورها.. من ذلك مثلا ان الاتصالات السلكية واللاسلكية ترجع فى جذورها الى دعم حكومة الولايات المتحدة لمد اول خط تليغراف بين واشنطن وبالتيمور فى اوائل اربعينات القرن الماضى.. كما يعزى التقرير الزيادة الهائلة فى الانتاجية الزراعية فى القرنين التاسع عشر والعشرين إلى البرنامج الامريكى للبحوث وخدمات الارشاد الذى ساندته الحكومة الفيدرالية بدءا من صدور قانون موريل فى 1863. كما الزمت قوانين الشمالى الغربى الحكومة بدعم التعليم وتخصيص ايرادات بيع الاراضى لهذا الغرض وساعدت الحكومة الفيدرالية فى انشاء نظام الجامعات العامة..

اذن حتى فى الولايات المتحدة التى تطبق سياسة «دعه يعمل» لم تترك التنمية كلها للسوق باعتباره الافضل والاقدر عليها.. لكن «الدور الحكومى» ظل قائما ومؤثرا فى احداث التنمية.. وربما يكون اكثر مثالين تعبيرا عن ذلك.. نظام الطرق السريعة الذى وضعته الحكومة الفيدرالية للربط بين الولايات ودعمها لانشاء خطوط السكك الحديدية التى ساعدت فى تنمية الاسواق بالولايات المتحدة..

واذا كان تقرير البنك الدولى الاخير ينتهى من هذا كله الى ان دور الحكومة يتطور تدريجيا فى كثير من انحاء العالم.. الا انه ينتهى ايضا الى ما يجب ان ندركه ونطمئن اليه من ان تطور دور الحكومات.. لا يعنى ابدا الغاء ادوار جوهرية اساسية لها.. لايقدر على القيام بها «نظام السوق»..

واظن ان هذه السطور تريح كثيرا الشعب المصرى.. الذى يظن أن الحكومة سوف تتركه نهبا لحكم السوق.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧/ ٩/ ١٩٩٧

تصدعات الرأسمالية

مؤلف هذا الكتاب هو استاذ وخبير اقتصادى ذو شهرة عالمية واحد الكتاب المعروفين فى امريكا خلال السنوات الاخيرة عبر المساهمات التى قدمها فى ميدان السياسة والاقتصاد وخاصة رؤيته المستقبلية للنظام الرأسمالى «ليستر تيورو» يساهم ايضاً فى تحرير «نيوزويك» و«نيويورك تايمز» الامريكيتين.

يرسم المؤلف المشهد الاقتصادى العالمى الراهن حول خمسة محاور اساسية هى: انهيار الشيوعية، بروز الصناعة القائمة على المعارف الدقيقة، الشيخوخة الديمقرغرافية، عالمية (عولمة) الاقتصاد، غياب القوة المسيطرة.

ومن خلال تحليل التاثيرات المتداخلة لهذه المحاور يقوم المؤلف بتحليل اليات ظهور عدة معطيات جديدة فى العالم مثل عدم الاستقرار الاقتصادى والربط بين حدة التباينات الاقتصادية بين الامم وبين صعود الحركات الاصولية، والمشاكل الاثنية، ومشكلة التعايش بين الديمقراطية والرأسمالية والدور المقبل لليابان..... إلخ.

باختصار يبحث المؤلف فى كتابه هذا «تصدعات الرأسمالية» قضايا جوهرية يواجهها عالمنا اليوم ويحاول ان يشرح الاسباب الحقيقية للاضطرابات الاقتصادية الراهنة ثم يبنى على اساس شرحه وتحليلاته الصورة التى يراها للرأسمالية فى المستقبل المنظور.. دون محاباة لامريكا ودون تحامل عليها بنفس الوقت.

على صدر الصفحة الاولى التى يفتتح المؤلف بها كتابه يجد القارئ مقاربة جميلة لما هو عليه وضع النظام الرأسمالى اليوم وتكمن هذه المقاربة ـ المقارنة فى قول شعبى صينى مجهول المصدر يقول:

«اننا مثل سمكة كبيرة سحبوها خارج الماء وهى تتخبط بكل الاتجاهات بغية العودة اليه وفى حالة كهذه لا تتساءل السمكة إلى اين ستقودها قفزاتها العشوائية كل ما تعرفه هو ان وضعها الحالى غير محتمل، وعليها ان تفعل شيئاً ما مهما الثمن».



المصـدر : العـالـم الـيـوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧/٩/١٩٩٧

الرأسمالية مثل سمكة كبيرة سحبت خارج الماء وتخبطت فى كل الاتجاهات

فقدت خلال عقدين فقط 60٪ من اندفاعها

تبخرت فضائل الرأسمالية مع زوال خصومها التقليديين

التقنيات الجديدة وضعت الاسس المادية لظهور الرأسمالية

الإهرامات : الفرعون يواصل رحلة الحياة الابدية داخل الهرم

انتظام المناخ وطمى النيل دفعا المصريين القدماء إلى تطوير ايديولوجية مغايرة للايديولوجيات التى شهدها الغرب

هذه السمكة «المتخبطة» رأى بها «ليستر تيورو» رأسمالية اليوم بمعاييرها وباستراتيجياتها الجدية هذا مع التأكيد بنفس الوقت على ان النظام الرأسمالى هو الوحيد الذى اثبت جدارته منذ بداية الثورة الصناعية فيما يتعلق بتحسين مستوى معيشة الانسان كمعيار للنجاح ثم ان الانظمة المنافسة للرأسمالية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين قد انتهت ويقصد المؤلف بتلك الانظمة كلاً من: الفاشية والاشتراكية والشيوعية.

إن المؤلف يحدد منذ الصفحات الاولى لكتابه حكم القيمة الذى يتبناه والذى يحتوى على اقرار مزدوج يقول بأن الرأسمالية هى افضل نظام انتجته الثورة الصناعية لكنه نظام مهدد اليوم بتقويض اسسه العميقة. وفى هذا السياق يسوق المؤلف مثالين للتدليل على تدهور النظام الرأسمالى أولهما هو تناقص متوسط النمو الاقتصادى العالمى من 5٪ سنوياً خلال الستينات إلى 3,6٪ خلال السبعينات ثم 2,8٪ خلال الثمانينات و2٪ ما بين 1990 و1995 اى ان الرأسمالية قد فقدت خلال عقدين فقط من الزمن نسبة 60٪ من اندفاعها. المثال الثانى هو ان أوروبا الغربية لم تجد أية فرصة عمل جديدة ما بين 1973 و1994 (الحالة الامريكية يدرسها المؤلف على حدة).

الفكرة التى يلح عليها المؤلف فى اكثر من موقع وتحليل هى ان «فضائل» الرأسمالية ويقصد بهذه الفضائل النمو الاقتصادى وايجاد فرص العمل والإستقرار المالى وارتفاع المداخيل، قد تبخرت مع زوال خصومها التاريخين ما هى اذن آليات التغيير التى استجدت؟ وماذا ينبغى على الرأسمالية ان تغير الآن إذا ارادت البقاء؟ وكيف يمكن أن يتم التغيير؟ هذه هى بعض الاسئلة الجوهرية المطروحة فى الكتاب.

البدء باية معالجة يتطلب اولاً القيام بعملية تشخيص للحالة، واعتماداً على هذا المبدأ يستعير المؤلف مفهومين من علوم الطبيعة احدهما ينتمى للجيولوجيا وهو



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧/٩/١٩٩٧

مفهوم حركة الكتل القارية وينتمي الاخر للبيولوجيا وهو مفهوم التوازن قبل السقوط وذلك بغية فهم الآليات الجديدة لعالم الاقتصاد ومن الجيولوجيا نتعلم ان الانفجارات البركانية والهزات الارضية تتاتي من الحركات غير المرئية للكتل القارية العائمة حول النواة الداخلية السائلة للارض.

على الصعيد الاقتصادى يستخدم لوستر تيورو نفس المنطق حيث يقول بأنه فى الوقت الذى تبدو فيه الامور ثابتة على السطح تجرى تغيرات مستمرة فى العمق ويضرب على ذلك مثال اقتسام الدخل والثروة القومية فى امريكا حيث ان الثبات الظاهر «السطحى» لهذا الاقتسام لايلغى وجود ظاهرة حقيقية تجرى فى العمق وتتمثل فى انخفاض نسبة 1٪ للرواتب الحقيقية لغير الكوادر فى الولايات المتحدة الامريكية منذ حوالى عشرين سنة مما يترتب عليه فى زمن قصير نسبياً تبدل واقع القدرة الشرائية وينتهى المؤلف إلى القول بأن الرواتب الحقيقية لغير الكوادر ستعود فى نهاية هذا القرن إلى ما كانت عليه قبل 50 سنة هذا مع ان اجمالى الدخل القومي الامريكى قد تضاعف اكثر من مرتين بالنسبة للفرد الامريكى خلال الفترة نفسها.

ان المؤلف يرى فيما تشهده الرأسمالية اليوم عملية اعادة صياغة جوهرية للنظام الرأسمالى برمته وبالتالى فإن الطريق مفتوح لجميع اشكال الانحرافات ولجميع المخاطر ففي فترات اعادة التشكل يمكن ان تختفى الديناصورات القديمة كلها كل شئ يهتز وفقدان التوازن هو القاعدة.

.. و«الديناصور» الرأسمالى؟

يحدد لستر تيورو خمس كتل قارية «اقتصادية» ستحدد المصير المستقبلى للنظام الرأسمالى الذى يواجه اليوم خيارات حاسمة وتتمثل هذه الكتل القارية المحورية كما اسلفنا فى نهاية الشيوعية وبروز الصناعة القائمة على المعارف الدقيقة والشيخوخة الديموغرافية وعالمية الاقتصاد وغياب القوة المسيطرة.

الحقبة الراهنة تختلط فيها التقنيات والايديولوجيات وكانت بدايات هذه التقنيات والايديولوجيات هى التى سمحت بانبثاق النظام الرأسمالى من أعماق المنظومة الاقطاعية. والآلة التجارية كانت فى أصل مفهوم السوق ثم حلت الكهرباء والمحرك الانفجارى لتعمق مختلف الآليات الرأسمالية. وذلك حسب قاعدة واحدة وحيدةهى تفوق الأكثر فعالية.

إن التقنيات الجديدة وضعت الاسس المادية لظهور النظام الرأسمالى. وكان ينبغى على هذا النظام أن يخترع ايديولوجيته التى تمركزت حول مفهوم الفرد. لم يعد للفرد الحق بتحقيق ما أمكنه من مكاسب فحسب، وإنما اصبح هذا هو واجبه. غدا الاستهلاك فضيلة ومصدر سعادة، والأهم من هذا اصبح مصدر النمو الاقتصادى والعامل المنعش للبنية الرأسمالية.

اما المطلوب دائما كى تدور الآلة الرأسمالية بشكل صحيح هو تحقيق الانسجام بين عمل مختلف مكونات النظام. وفى هذا السياق تكتسب المعتقدات أهمية جوهرية حيث إنها قد تحدد الطريقة التى يتم النظر بها للواقع الجديد الذى تفرضه التقنيات المستجدة أو الوافدة كما أن هذه التقنيات تؤثر بدورها على المعتقدات لأنها تفتح امكانيات جديدة.

إن المجتمعات تعمل جيدا عندما تنسجم تقنياتها ومعتقداتها. وتتدهور آليات عملها عندما يدمر التطور ذلك الانسجام. هذه القاعدة يراها المؤلف صحيحة بالنسبة للمجتمعات الحديثة وللمجتمعات القديمة على حد سواء. ويربط بين تاقلم الانظمة

—

المشهد الاقتصادى الرأسمالى الحالى يتحرك بسرعة لامثيل لها

المترسخة مع ما هو جديد وبين فشل الاشكال القديمة فى تحقيق أى تقدم. بمعنى آخر لابد من إثبات مقولة إخفاق الانماط الايديولوجية القائمة من أجل فتح الانظار حول امكانيات التحرك بطرق أخرى: الانسجام بين التقدم التقنى والايدلوجية المرتبطة به يشكل شرط الاستقرار والنجاح.

إن المؤلف يتعرض بالدراسة لعدة نماذج فى المجتمعات. ويبدأ بالحديث عن وادى النيل الذى شهد ولادة الزراعة وحيث لم يكن الانسان المصرى القديم بحاجة إلى الفلاحة أو استخدام الاسمدة كان يكفيه أن يبذر الحبوب والطمى الذى كان يحمله النيل عند فيضانه يتكفل بالباقى. كان الطمى يتجدد كل سنة أى أن الطبيعة لعبت دور التقنيات المطلوبة لقيام اقتصاد زراعى مزدهر.

كان لابد من وجود قيم جديدة كى يحل الاقتصاد الزراعى الجديد مكان مجتمع تربية المواشى والترحال. الخطوة الأولى فى هذا السبيل كانت قبول عدد مهم من البشر فكرة بناء سدود ترابية صغيرة لمنع الطمى من العودة إلى مجرى النهر. وكانت هذه الفكرة تتطلب انضباطا كبيرا لتسيير منظومة الرى. وفى هذا السياق يعرض المؤلف فكرة مفادها أن انتظام المناخ وطمى النيل دفعا المصريين القدماء إلى تطوير ايديولوجية مغايرة جدا للايديولوجيات التى شهدها الغرب. إذ يرى بأن الحياة بالنسبة لهم كانت موجهة بشكل كامل نحو الموت والحياة بعد الموت التى كانوا يعتقدون بأنها أكثر واقعية ومحسوسية من الحياة نفسها. وهذا الاعتقاد هو الذى دفعهم لاعطاء الحياة المقبلة - حياة ما بعد الموت - قدرا من الاهمية لم تعرفه أية حضارة أخرى أما النتيجة العملية المترتبة على هذا الاعتقاد فقد تمثلت فى قبول الافكار المناظرة مثل الحرص على وقف الفراعنة فى نصب من الاحجار الهائلة. وعندما كان يفيض على واديه، كانت اليد العاملة معبأة لبناء النصب والهياكل التى ستصبح فيما بعد أداة لمرافقة الفرعون فى رحلة الحياة الابدية. وكان المصريون العاديون يحرصون على بناء قبور حجرية، لهم أصغر من قبور الفراعنة، لكنها كانت تبنى فى نفس أفق الرحلة الابدية.

النموذج المجتمعى الآخر الذى يتعرض له المؤلف بالدراسة هو المجتمع الصينى الذى عرف تقنيات الثورة الصناعية كلها قبل 800 سنة على الأقل قبل أوروبا. ويضيف بأنه لو سئل المؤرخون فى القرن الخامس عشر عن البلاد التى كانت تستطيع الانتصار على بقية العالم واستعماره لاجابوا بأن الصين كانت افضل المرشحين. وحيث إن أوروبا لم تكن آنذاك إلا عبارة عن مجموعة من الامارات المتصارعة فيما بينها والمتخلفة كثيرا عن الصين على المستوى التكنولوجى وكذلك على صعيد التنظيم الاجتماعى والسياسى وضمن هذا السياق من المقارنة بين الصين وأوروبا فى القرن الخامس عشر يفتح



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٧/٩/٢٧

الزلزال الذى أنهى الشيوعية أحدث تغييراً جوهرياً فى المشهد الدولى

المؤلف قوسين ليقول بانه، وعلى رغم التقدم الصينى فى العديد من المجالات، فإن التاريخ قد قرر شيئا آخر، فاوروبا هى التى تقدمت وسادت العالم وجعلت من التعاليم التى تبنتها قيما كونية وقد أعاد تورو هذا الواقع رلى غياب الايديولوجيا الجيدة لدى الصينيين فالصينيون رفضوا التقنيات التى كان يمكن أن تتيح لهم السيطرة على بقية العالم واهملوها لانهم كانوا يروا بكل ما هو جديد تهديدا لهم وليس فرصة لتقدمهم كان التجديد ممنوعا. وكان النصوص الكونفوشيوسية «نسبة إلى الحكيم الصينى كونفوشيدس» تقدم الحلول،بنظرهم، لجميع المشاكل المطروحة، أو التى يمكن أن تطرح.

إن ما يقول به المؤلف حيال المجتمع الصينى يتبناه كفكرة اساسية فى تحيلاته الاقتصادية والمجتمعية حيث يرى بأن الخيارات التكنولوجية الجديدة لاى مجتمع، بل ولاية شركة صناعية عريقة، تتاثر بالصراعات السياسية الداخلية وبالقيم وبالتاريخ وبالعادات المسيطرة المتزامنة معها. وبالمقابل يؤكد بأن التقنيات الجديدة تؤثر بدورها على مكانة الانسان - الفرد فى المبتمع وعلى سلطته ونفوذه.

سيطرة اللامساواة

يرى المؤلف بانه يمكن قراءة خريطة اقتصاد ما تبعا لتقسيم المداخيل والثروات وفى النظام الرأسمالى تحدد القدرة الشرائية نوعية الانتاج ووجهة رأس المال والاستهلاك وكل هذا يعنى أن فقدان الفرد للقدرة الشرائية يوازى عدم وجوده الاجتماعى ولعبة العمل والاجر تحدد قواعد هذه اللعبة كلها.

ما يقرره لوستر تورو يتمثل فى القول بأن المشهد الاقتصادى الرأسمالى الحالى يتحرك بسرعة لا مثيل لها سابقا مما يؤدى إلى رسم ملامح خارطة جديدة تماما. وتتميز الملامح الاساسية للمشهد الاقتصادى العالمى القائم بعدة مظاهر فى المجتمعات الرأسمالية، وهى:

- صعود حدة التفاوت فى المداخيل؟ وهذا ما يتم التعبير عنه غالبا بالقول بأن الغنى يزداد غنى والفقير يزداد فقرا.
- تعميم ظاهرة انخفاض القيمة الفعلية للمرتبات والاجور.
- معاناة شركات التصنيع من الاعباء الضرائبية المفروضة عليها. ويشير المؤلف على هذا الصعيد إلى مؤشرين جديدين هما: اللجوء إلى عمليات التسريح النهائى وليس المؤقت وشمول هذه الشريحات للكوادر بينما كانت تقتصر سابقا على العمال وذوى الياقات الزرقاء.
- ظهور افواج من العاطلين عن العمل فى اغلبية البلدان الرأسمالية، مع ما يترتب على هذا من اشكاليات على الصعيد الاجتماعى. أما النتيجة التى يتوصل إليها المؤلف من خلال تحليلاته ومقارناته بين مختلف المجتمعات الرأسمالية فتتمثل فى القول بانه لا يوجد أى بلد فى العالم عرف ازدياد حدة اللامساواة فيه بقدر ما عرفته الولايات المتحدة الامريكية خلال العقدين



المصدر : العالم اليوم
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧/٩/١٩٩٧

المنصرمين كما أنه لم يشاهد فى أمريكا قبل هذه الفترة ظاهرة انخفاض الرواتب الحقيقية مع ازدياد اجمالى الانتاج الداخلى بنفس الوقت.

منعطف انهيار الشوعية

أدى الزلزال الذى انهى الشيوعية، كمنظومة اقتصادية واجتماعية انضوى تحتها لمدة أكثر من 70 عاما حوالى ثلث البشرية، إلى احداث تغير جوهرى فى المشهد السياسى والاقتصادى الدولى. إن آفاقا جديدة قد فتحت امام حوالى 1,9 مليون نسمة، أفاق الثراء الفردى لكن بالمقابل كانت هناك خسارات فادحة وواضحة على مستوى مستلزمات الحياة مثل الطبابة المجانية والتعليم المجانى وتامين العمل. الخ هذا إلى جانب تاكيد المؤلف على القوى بان بلدان الاتحاد السوفييتى السابق لاتزال فى طليعة بلدان العالم فى الانتاج النفطى وانتاج الالومنيوم والحبوب وغيرها.

وفى هذا السياق يشير ليستر تورو بان التهديد الذى يمكن أن يتعرض له المزارعون الفرنسيون لن يكون مصدره الولايات المتحدة الامريكية وإنما بلدان أوروبا الشرقية. وسوف يكون على الفرنسيين الخياربين امرين. فإما أن ياكلوا خبزا مصنوعا من قمح اوكرانى - من اوكرانيا - أو انهم سوف يستقبلون فى بلادهم مليونى مهاجر اوكرانى، وما يقوله المؤلف حول القمح يسحبه على بقية المواد والمنتوجات ليصل إلى النتيجة التالية: ينبغى على سكان أوروبا الغربية أن يتعلموا شراء المنتوجات التى يستطيع سكان أوروبا الشرقية تصنيعها والا فإن هؤلاء سيتوجهون بالملايين نحو الغرب.

من جهة اخرى يؤكد المؤلف على أهمية المستوى العلمى المتقدم الذى حققه الاتحاد السوفييتى - السابق - حيث قام بتصنيع الاسلحة المتطورة وارسل للفضاء ضعفى ما ارسلته الولايات المتحدة الامريكية من السفن الفضائية، وبالتالى فإن المهندسين والعلماء السوفييت لم يتبخروا وإنما ورثتهم روسيا لكن هذا لايمنع واقعا ان الفيزيائيين الروس قادرون على التدريس فى الجامعات الغربية وقد بدأت تظهر ملامح أزمة فى توظيف الكوادر العلمية الامريكية والغربية، فعدد المرشحين فى بلدان أوروبا الشرقية - الشيوعية سابقا - فى تزايد مستمر اضف إلى هذا تاكيد المؤلف بأن النظام الشيوعى الذى افرز كوارث على صعيد الاقتصاد كان يتمتع بنظام تربوى ممتاز ثم اقراره بأن مستوى المعرفة العامة لدى سكان العالم الشيوعى السابق هو أعلى بكثير من مستوى المعرفة والثقافة العامة لدى الامريكيين.

امام هذا الواقع يعتبر المؤلف أن صدمة انهيار الشيوعية على العالم الغربى لم تظهر نتائجها بعد.. وهذه النتائج لاتزال امامنا، على حد تعبيره، قبل ان يميز بين نوعين من التاثير المستقبلى الذى يمكن ان



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/٢٧

ان كان الاهتمام الاساسى موجها نحو الحماية منها، وبدا التوجه واضحا نحو التصدير وهكذا تحول حوالى 3 مليارات نسمة يشكلون سكان العالم الثالث نحو بقية العالم وليس مجرد 65 مليونا هو عدد سكان البلدان الرائدة الاربعة الاولى.

... والشرق الأوسط:

إذا كانت الجغرافية الاقتصادية متحركة فى جميع ارجاء العالم فإن منطقة الشرق الاوسط تمر بالحركة هذه هى الصورة التى يرسمها المؤلف لهذه المنطقة من العالم قبل ان يضيف بانه إذا تحقق السلام فيها فإن هذا يعنى توافر 30 مليوناً من اليد العاملة المصرية الرخيصة إلى جانب التكنولوجيا الاسرائيلية والفلسطينيون افضل العرب من حيث تكوينهم المهنى والمستثمرون الخليجيون الذى هم فى نفس الوقت مستهلكون اغنياء وفى نفس هذا السياق يقول المؤلف إن تحقيق هذا التعاون قد لايتم فى القريب العاجل ولكن بعد عقد أو عقدين من الزمن ستشهد هذه المنطقة حدوث امور كبيرة الاهمية.

البوادر الأولى قد يشهدها قطاع السياحة حيث يتصور المؤلف جولة سياحية تبدأ بزيارة المعالم المصرية الاثرية العريقة وتتابع سيرها إلى الاماكن المقدسة فى فلسطين ثم إلى البتراء فى الاردن لتنتهى بجولة صيد بحرى واستجمام على شواطئ البحر الاحمر الاجمل فى العالم يكفى فقط ان يتحقق الامن أمن الاشخاص كى يغير ملايين السياح وجهتهم.

وفى نفس اطار ميدان السياحة يتصور المؤلف عودة الامن فى منطقة القوقاز كى تتحول افواج هواة التزلج على الثلج إلى جبالها العالية الاكثر علواً من جبال الالب وحيث الثلج اكثر والشمس اوفر والبيئة اقل تلوثاً. ذلك يتحدث المؤلف عن سوق كبير يضم الناطقين باللغة التركية ويتواجد على تخوم اوروبا والشرق الاوسط وآسيا الوسطى هذا السوق قد لايقوم فى الواقع لكن امكانية قيامه قائمة دائماً هذا ما يتصوره «لوستر تورو» على الاقل مع تاكيده أن الحدود السياسية تلعب دوراً مهماً فى الاقتصاد والحروب يمارسه العالم الشيوعى ـ السابق والحالى ـ على العالم الغربى. النوع الاول مصدره الاتحاد السوفييتى ـ السابق ـ وورثته وتتعلق طبيعته بالثروات الهائلة من غاز وبترول ومعادن اخرى كما تتعلق بالمعارف العلمية. والنوع الثانى مصدره الصين وهو ذو طابع صناعى حيث سيكون لهذه البلاد دورها فى الاقتصاد العالمى، لاسيما وان الصين تحقق منذ سنوات زيادة فى معدل النمو تصل إلى حوالى 10٪ سنويا. اما النتيجة الاساسية التى يخلص إليها المؤلف بالاعتماد على المعطيات الرقمية التى يقدمها فى سياق المقارنة بين الصين وبين العالم الرأسمالى السابق وتتمثل فى القول إن هذا العالم سوف يصاب بـ «عسر الهضم» إذا لم يتحرك وينطلق من جديد فامتصاص 1,2 مليار نسمة صينيين لن يكون سهلا على الاقتصاد الدولى. لكن المؤشرات الايجابية الراهنة للاقتصاد الصينى لم تمنع المؤلف من توجيه النقد العنيف للنظام الشيوعى ولآليات عمله الاقتصادية.

وماذا عن العالم الثالث ؟

يقول المؤلف إن النظرية التى سادت العالم الثالث خلال العقود الثلاثة التى اعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية تمثلت فى القول إن التنمية الاقتصادية تمر عبر استبدال اللجوء إلى الاستيراد وبنوع من الاقتصاد الموجه القائم على اساس انشاء مشاريع تابعة للدولة تقوم بتصنيع المنسوجات التى يتم استيرادها من البلدان المتطورة وبالتالى تلبية احتياجات السوق المحلية كخطوة أولى على طريق التنمية.

هذه النظرية تم قبولها من طرف جميع دول العالم الثالث تقريبا لا سيما وان مصدر المنتوجات المستوردة كان فى أغلب الاحيان هو القوة الاستعمارية السابقة، وفى نفس الوقت كانت البلدان الشيوعية الثورية تبدو كانها تمشى بخطا واثقة ومتسارعة على طريق التنمية.

لكن خلال سنوات السبعينات والثمانينات قطعت أربع دول الروابط مع هذه الاستراتيجية وتبنت استراتيجية اخرى تقوم على اساس التصدير وليس الاستيراد وهذه الدول هى هونج كونج وسنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية. ويرى المؤلف أن النجاح الذى حققته هذه البلدان الصغيرة، والمترافق مع انهيار الشيوعية والاشتراكية، أثار نوعا من الثورة الثقافية فى العالم الثالث وتتمثل السمة الاساسية لهذه الثورة فى قبول أغلبية بلدانه باللعبة الدولية وبقواعدها بعد الحارة منها والباردة تتلاعب بالحدود السياسية وبالتالى بالاقتصاد ولهذا يظل السلام والاستقرار هدفاً دائماً ومطلوباً فى العلاقات الدولية.

واليوم قد التقت الرأسمالية والديمقراطية فى وضع وحيد لم تشهده الانسانية من قبل حيث انه لايقف فى مواجهتهما اى منافس مقبول وهذا ما دعا البعض إلى الحديث عن «نهاية التاريخ» ويذهب المؤلف فى نفس هذا المنحى ليقول إن الديمقراطيات الرأسمالية لاتواجه أى تهديد عسكرى منظم إلى درجة ان العسكريين الامريكيين لم يعودوا يستطيعون ذكر اى تهديد له مصداقيته كى يبرروا ميزانيتهم الكبيرة اما على الصعيد السياسى فلاتزال هناك وسيبقى انظمة دكتاتورية لكنها ليست مدعومة من قبل ايديولوجية (كالنازية والشيوعية) يمكن ان تسمح لها بالتوسع والامتداد أو تبنى الآخرين طواعية لها، هذا وقد كانت الرأسمالية قد واجهت خلال الجزء الاكبر من القرنين التاسع عشر والعشرين من الايديولوجية الاشتراكية على الصعيد الداخلى كما واجهت المنظومة الشيوعية على الصعيد الخارجى وهنا يقرر المؤلف أن هذه الايديولوجية قد غدت دون اى مستقبل إلا فى كتب التاريخ لتبقى الرأسمالية وحدها فى الميدان.

غداً: الفوضى بسبب غياب القوة المهيمنة

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨/٦/١٩٩٧م

«تصدعات الرأسمالية» كتاب هام تقدمه «العالم اليوم» (2-5)

الشيخوخة السكانية.. الامتحان الذى ستواجهه الأنظمة الديموقراطية

80 بلدا تضم 40٪ من سكان الأرض تعانى من شح المياه

السينما فى رأس قائمة الصادرات الأمريكية قبل الطائرات



بوش .. دور الشرطى فى العالم — كلينتون.. سيتضاعف العجز الأمريكى

أمريكا تملك ثلثى الانتاج الصناعى فى العالم بعد الحرب العالمية الثانية

2.8 مليار انسان لا يتجاوز دخل الفرد فيهم دولارين



80٪ من الأفلام المعروضة فى أوروبا صناعة أمريكية مقابل 1٪ أوروبية تعرض فى أمريكا

فى أمريكا الذين تزيد أعمارهم على 65 عاما نسبتهم 20٪ من السكان عام 2025

مؤلف هذا الكتاب هو استاذ وخبير اقتصادى ذو شهرة عالمية وأحد الكتاب المعروفين فى أمريكا خلال السنوات الأخيرة عبر المساهمات التى قدمها فى ميدان السياسة والاقتصاد خاصة رؤيته المستقبلية للنظام الراسمالى.. ليستر تيورو يساهم ايضا فى تحرير نيوزويك ونيويورك تايمز الأمريكيتين.

يرسم المؤلف المشهد الاقتصادى العالمى الراهن حول خمسة محاور اساسية هى: انهيار الشيوعية، بروز الصناعة القائمة على المعارف الدقيقة، الشيخوخة الديموغرافية، عالمية «عولمة» الاقتصاد، غياب القوة المسيطرة.

ومن خلال تحليل التاثيرات المتداخلة لهذه المحاور يقوم المؤلف بتحليل آليات ظهور عدة معطيات جديدة فى العالم مثل عدم الاستقرار الاقتصادى والربط بين حدة التباينات الاقتصادية بين الأمم وبين صعود الحركات الأصولية والمشاكل الاثنية ومشكلة التعايش بين الديمقراطية والراسمالية والدور المقبل لليابان.. الخ.

باختصار يبحث المؤلف فى كتابه هذا تصدعات الرأسمالية قضايا جوهرية يواجهها عالمنا اليوم ويحاول أن يشرح الاسباب الحقيقية للاضطرابات الاقتصادية الراهنة ثم يبنى على اساس شرحه وتحليلاته الصورة التى يراها للراسمالية فى المستقبل المنظور.. دون محاباة لأمريكا ودون تحامل عليها فى نفس الوقت.

المشهد الاقتصادى الدولى تتبدل معالمه وتتشكل من جديد هذا هو أحد المظاهر الاساسية لـ «تصدعات الراسمالية» كما يقدمها ليستر تورو فى كتابه الذى نقدمه ويحمل هذا العنوان.

ان المؤلف يشرح على مدى عدة فصول من كتابة مختلف العوامل والمظاهر الجديدة لحقبة التحول الراهنة اول العوامل التى يدرسها تتعلق بمسالة الديموغرافيا وما يتفرع عنها من مشاكل تخص الاكتظاظ السكانى والهجرات والشيخوخة الديموغرافية.

يبدأ تورو بالقول بانه فى الوقت الذى شهد القرنان التاسع عشر والعشرين تباطؤا كبيرا فى الزيادة السكانية بحيث ان الكثير من البلدان المتطورة يقارب معدل زيادة سكانها الصفر بالمقابل يشهد العالم الثالث وخاصة منذ الحرب العالمية الثانية تسارعا كبيرا فى عدد سكانه وقد اعاد المؤلف السبب الرئيسى لهذا الامر فى تقدم الطب والوقاية الصحية وحملات التلقيح ويقدم على ذلك مثالا الهند التى كانت يتساوى فيها تقريبا نسبتا الولادة والوفيات عام 1941 بينما تراجعت نسبة الوفيات عام 1991 إلى نسبة 9,9 بالالف مقابل زيادة فى الولادات بنسبة 29 بالالف كانت نسبتا الولادة والوفيات عام 1941 هى 45 بالالف فى الحالتين هذا الواقع الجديد قد يجعل من الهند أكبر دولة فى عدد السكان مع بدايات القرن الحادى والعشرين.

وفى نفس السياق يقدم المؤلف عدة احصائيات يكفى الاطلاع عليها لادراك مدى اهميتها وخطورتها بنفس الوقت لقد توقع البنك الدولى ان يزداد عدد سكان الارض من 5,7 مليار نسمة حاليا إلى 8,5 مليار نسمة عام 2030 وما يثير الرعب فى هذه الارقام حسب راى المؤلف لايتمثل بان نسبة الزيادة تبلغ حوالى 50٪ وانما يكمن فى واقع ان 2 مليار من اصل الـ 2,8 مليار الزيادة سيولدون فى بلدان لايتجاوز دخل الفرد فيها دولارين اثنين وهذه البلدان لن تكون قادرة على توفير المياه لسكانها فحسب وانما لن تستطيع ايضا توفير التربية ووسائل العيش المشكلة الاساسية ليست ايجاد ما يؤكل وانما



هى فى الماء فبوجود الماء يمكن ان تعطى الارض القاحلة ما يمكن ان يقتات به البشر وتدل نفس الاحصائيات انه يوجد اليوم 80 بلداً تضم 40٪ من سكان الارض تعانى من شح المياه مما يشكل تهديداً مباشراً لزراعتها وفى هذا السياق يفتح المؤلف قوسين ليشير إلى ان عمليات تحلية مياه البحر تتطلب اموالاً كبيرة لاتستطيع سوى الدول الغنية مثل دول الخليج اللجوء إليها بسبب تكلفتها الباهظة.

ولايكتفى ليستر تورو بتقديم الاحصائيات لكنه يتصور نوعاً من السيناريو للمستقبل إذ يقول إنه ليس من الصعب تصور أن جزءاً مهماً فى بلدان العالم سيصطدم بجدار سوء التغذية فى ظل التزايد السكانى الجارى وافريقيا الاستوائية ستكون فى مقدمة هذه البلدان إذ انها تشهد زيادة سكانية كبيرة فى جميع بلدانها ومواردها الغذائية تراوح فى مكانها بينما تراجع دخل الفرد فيها إلى اقل فى المستوى الذى كان عليه خلال سنوات الستينات اى خلال الفترة التى حصلت فيها اغلبية بلدان هذه المنطقة على استقلالها وبعملية حسابية بسيطة يقول المؤلف أن الدخل الحقيقى للفرد يتطلب من اجل زيادته الوصول إلى معدل زيادة سكانية أقل من معدل الانتاج الاقتصادى وهكذا نجد ان بلدان الشرق الاوسط وافريقيا التى تعرف معدل زيادة سكانية يقارب 3٪ سنوياً وبلدان جنوب شرق آسيا وامريكا اللاتينية بمعدل 2٪ سنوياً لاتحقق جميعها اى تقدم على مستوى دخل الفرد فيها على الرغم من تحقيق بعض النمو الاقتصادى.

من جهة أخرى يحدد المؤلف السبب الرئيسى فى زيادة السكان للتلوث وتدهور البيئة والبلدان الاكثر فقراً هى التى تعانى من هذه الظاهرة اكثر من غيرها. أضف إلى هذا ان اولئك الذين يولدون فى بلدان فقيرة يداد عدد سكانها كثيراً يفترض ان يموتوا فيها وهى لاتزال فقيرة حيث ان الاصلاحات الداخلية والمساعدات الخارجية لن تستطيع ان توازن الآثار السلبية للزيادة السكانية اضف إلى هذا انه ومهما بدت امكانيات التطور كبيرة فى حقل الزراعة فإن فروقات شاسعة سوف تستمر من حيث المداخيل وليس بين دول العالم الثالث والدول المتقدمة فحسب وانما بين بلدان العالم الثالث التى تتبنى سياسات لتحديد النسل وتلك التى لاتفعل ذلك حسب تقديرات المؤلف.

الهجرة نحو الشمال

جرت العادة باطلاق تسمية بلدان الشمال على البلدان المتقدمة الغنية وبلدان الجنوب على بلدان العالم الثالث وقد لاحظ المؤلف بأن موجات من المهاجرين من البلدان الفقيرة تتجه نحو البلدان الغنية المتطورة وهكذا شهدت سنوات الثمانينات هجرة 7,9 مليون نسمة نحو الولايات المتحدة الامريكية و7,3 مليون نسمة نحو البلدان المتطورة الاخرى وذلك حسب الاحصائيات الرسمية ويقدر عدد الذين هاجروا بصورة غير مشروعة إلى الولايات المتحدة حتى عام 1992 بحوالى 3,4 مليون نسمة منهم 2 مليون نسمة خلال سنوات الثمانينات وحركة الهجرة تتسارع خلال السنوات الاخيرة ويبلغ عدد المهاجرين سنوياً بين بلدان العالم الثالث من بلد فقير إلى بلد أقل فقراً حوالى 2 مليون نسمة وبشكل عام يوجد حوالى 100 مليون نسمة فى العالم خارج بلدان مولدهم وقد قارن المؤلف بين هجرات العقود الاخيرة من الزمن والهجرات التى شهدها القرن التاسع عشر فى عقوده الاخيرة وبدايات القرن العشرين.

ان ليستر تورو يرى بان اغراء الهجرة يدغدغ الكثير من العقول بسبب ما تقدمه وسائل الاعلام وخاصة التلفزة عن نمط الحياة السهلة فى البلدان المتقدمة لمواطنى البلدان الفقيرة إذ ماذا يمكن ان يكبح الفلاح المكسيكى مثلاً من محاولة اجتياز الحدود إلى مقاطعة كاليفورنيا الامريكية المتاخمة لبلاده عندما يعرف أن معدل دخل الفرد فيها يزيد 20 مرة على الاقل عن معدل دخله؟ امام ظاهرة تسارع موجات الهجرة وتكاثرها من البلدان الفقيرة نحو البلدان الغنية يشير المؤلف إلى صعود التيارات المناهضة للهجرة والمهاجرين فى البلدان الغنية ويقدم على ذلك مثالا فرنسا التى شهدت فى الدورة الانتخابية الاولى لرئاسة الجمهورية عام 1995 اقتراع 15٪ من الناخبين لزعيم اليمين الفرنسى المتطرف جان مارى لوبن و22٪ من الناخبين من العمال وذلك على اساس برنامج يقول بطرد 3 ملايين مهاجر من الاجانب.

الشيخوخة.. هذه القنبلة الموقوتة

يبدأ ليستر تورو تحليلاته حول هذه الظاهرة بالقول: «ان شيخوخة السكان هى اكثر الظواهر المتفجرة التى يحضرها لنا الانفجار السكانى انه يرى أن طبقة جديدة من البشر تتشكل فللمرة الأولى فى التاريخ يوجد فى المجتمعات المتقدمة هذا الكم الكبير من الطاعنين فى السن الذين لم يعودوا يشاركون فى الانتاج ويشكلون بالمقابل عبئاً على المجتمع وخاصة تكلفة صحتهم التى تتحمل ميزانية الدول الجزء الاكبر منها ويقدم المؤلف بهذا الصدد احصائيات تقول أن 4٪ من الامريكيين كانت اعمارهم تفوق عمر الـ 65



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨/٩/١٩٩٧

سنة عام 1900 واليوم هناك 13٪ كما ان نسبة الذين تزيد اعمارهم على 65 سنة سوف تتضاعف في جميع البلدان المتطورة من الآن وحتى عام 2025 بحيث ستصل هذه النسبة في بلد مثل اليابان إلى 26٪ من مجموع السكان أما في الولايات المتحدة فإن هذه النسبة ترتبط بشكل رئيسي بظاهرة الهجرة التي تساهم في شباب المجتمع لكنها اي النسبة ستصل إلى 20٪ على الاقل من مجموع عدد السكان وبكل الاحوال لهذه الشريحة من السكان اهمية متزايدة في البلدان الديمقراطية وذلك بسبب وزنها الانتخابي.

من جهة أخرى يبدي المؤلف شكاً كبيراً حول امكانية الدول المتقدمة مواجهة موازنة العجز في صناديق الضمان الاجتماعي والصحي لمواطنيها وحيث ان لجنة امريكية مختصة اعدت تقريراً بتكليف من الرئيس بيل كلينتون جاء فيه أن النظام الحالي المطبق في الولايات المتحدة الامريكية سوف يؤدي من الآن وحتى عام 2030 بمضاعفة العجز ثمانية اضعاف مما هو عليه الآن ويعتبر تورو في هذا السياق أن مشكلة الشيخوخة السكانية ستكون بمثابة الامتحان الحاسم الذي ستواجهة الانظمة الديمقراطية القائمة على أساس مفهوم الاكثرية.

ويخلص المؤلف في تحليلاته إلى القول بان المسالة الديمرغرافية تغير بشكل عميق النظام الراسمالي فالمهاجرون يثقلون على ميزان العرض والطلب الذي يشكل احد اسس ذلك النظام كما ان تزايد الطاعنين في السن يغير هو الآخر في ركائز النظام الراسمالي مما قد يساهم في زيادة «تصدعات الراسمالية» و«شيخوختها».

عالمية الاقتصاد.. وعالم الغد

للمرّة الاولى في تاريخ البشرية يمكن تصنيع اية سلعة باي مكان في العالم وبيعها في اية بقعة منه ان الاقتصاد الراسمالي يعني التصنيع حيث التكلفة أقل والبيع حيث الثمن والربح أكبر باختصار اقل التكلفة وأكبر الاسعار.

على المستوى التقني قلت كثيراً كلفة النقل والاتصالات وزادت بالمقابل الفعالية في هذين الميدانين وكذلك غطت المبيعات مساحة العالم اجمع وتطور الانتاج العالمي ما بين 1964 و1992 بنسبة 9٪ وزادت الصادرات بنسبة 12٪ كما ازدادت حركة رؤوس الاموال بنسبة 23٪.

هذه العالمية في الاقتصاد تعود للدور المهم الذي لعبته التكنولوجيا وكذلك الايديولوجيات ايضاً هذا ما يقوله المؤلف باعتبار ان

الاقتصاد الراسمالي بدأ بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ياخذ بعداً دولياً ولم تكلف التكنولوجيات التي يجري الاعتقاد حالياً بانها كانت ضرورة لعالمية الاقتصاد قد وجدت بعد. ان الايديولوجيا هي التي اطلقت الراسمالية كي تجتاح العالم وأتت فيما بعد التكنولوجيا من اجل أن تعزز هذه الحركة اي بمعنى آخر ان التكنولوجيا سارعت بتطوير ونشر اقتصاد ذي سمة عالمية لكن الاصل في هذا الاقتصاد يتمثل في المواقف الاجتماعية وفي ردود افعال الدول ويذهب المؤلف ابعد من هذا في تركيزه على دور الايديولوجيات حيث يقول بانه لو ظهرت التكنولوجيا قبل الايديولوجيا فلربما ان الوزن التاريخي للافكار المسيطرة التي لاتقبل التجديد كان قد اخر نجاحها هذا إذا كان لم يتوصل على كبحها ومنعها من الانتشار.

إن المؤلف، وكي يدعم اطروحاته يقدم قراءة سريعة للمسار التاريخي الذي شهدته الانسانية بعد الحرب العالمية الثانية ويرى أنه كان يمكن للولايات المتحدة الامريكية أن تصبح قوة دولية معزولة لقد كانت مزدهرة اقتصاديا ومسيطرة عسكريا ومحمية من الشرق والغرب بمحيطين شاسعين ومن الشمال والجنوب بتواضع القوة العسكرية لجيرانها كانت تستطيع تامين الاكتفاء الذاتي دون اللجوء إلى أحد. ومع الماركثية اصبح الامريكيون يرون في الشيوعية تهديدا على المستوى الداخلي وتطورت هذه النظرة في ظل الحرب الباردة ليروا بها تهديدا خارجيا. ولكن المؤلف يرى أن التهديد الشيوعي لامريكا لم يكن ذات يوم سوى تهديد غير مباشر. وعندما اطلقت الشيوعية تحديا عالميا أمام الراسمالية تحولت امريكا من نزعة الانغلاق على الذات إلى نزعة التدخل الخارجي.

وفي نفس السياق من الافكار يرى ليستر تورو أن الولايات المتحدة الامريكية مارست ضغوطا كبيرة على كل من فرنسا وبريطانيا للتخلي عن مستعمراتهما. وذلك بدافع قناعتها أن الاستعمار لا يتماشى مع النضال ضد الشيوعية ومن هنا يرى ايضا بأن العدوان الثلاثي الذي تعرضت له مصر عام 1956 كان يرمي إلى استرجاع الحالة الاستعمارية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٨/٩/١٩٩٧

على القتال، لكن الامريكيين مارسوا ضغوطا لوقف ذلك المشروع الاستعماري باختصار أن غياب الدعم الامريكي هو الذى دفع القوى الاستعمارية التقليدية للتخلى عن مستعمراتها. وبالتالى لولا وجود الشيوعية فربما كان الاستعمار قد استمر فترات أطول جدا فى المناطق التى سيطرت عليها القوى الاستعمارية الكبرى.

فلنتحد جميعا .. لخوض المعركة

هكذا يرى المؤلف فى التهديد الخارجى، أى فى الشيوعية، ايديولوجية ذات مرام عالمية. وماركس كان يعتقد أن الايديولوجيا الشيوعية الكونية سوف «تكنس» جميع النزاعات القومية الانانية وستوجد نظاما اجتماعيا وحيدا يؤمن مستوى معيشة موحدة فى العالم اجمع وإذا كانت الايديولوجيا الشيوعية لم توحد العالم تحت جناحها فإنها ارغمت، بسبب نزعتها التنافسية وذات التطلعات العالمية، المنظومة الراسمالية على تبنى ايديولوجية دفاعية من طراز: «فلنتحد جميعا لخوض المعركة» وهذا ما كان وراء قيام التحالفات العسكرية فى جميع أرجاء العالم وعلى اساس أن تجد أمريكا حلفاء اثرياء لها للنضال ضد الشيوعية.

وفى نفس السياق قامت تجمعات تجارية اقليمية على طريق التدرج نحو اقتصاد عالمى. لكن بعض دول العالم الثالث بقيت خارج اطار أى تجمع مما جعلها تجد صعوبات متزايدة فى بيع منتوجاتها. بمعنى آخر اصبح الدخول إلى السوق بمثابة امتياز يتم منحه لهذا البلد أو ذاك ولم يعد بمثابة حق مكتسب. وقدوجدت أوروبا نفسها فى هذا السياق مرغمة على بذل الجهود لايجاد صيغ للتعاون والتبادل التجارى مع بلدان شمال افريقيا القريبةمنها وكذلك مع بلدان الشرقية ذلك أن حدوث كوارث اقتصادية فى البلدان القريبة يعنى موجات كبيرة من المهاجرين نحو أوروبا أو قيام حروب قريبة من حدودها.

بالمقابل أن بروز اقتصاد عالمى يدفع نحو قطيعة كبيرة بين السياسات الوطنية لمختلف البلدان الساعية نحو توجيه القوى الاقتصادية وبين المراكز الاقتصادية العالمية التى تريد أن تفرض على مختلف الأمم السياسات المطلوب اتباعها والمتماشية مع متطلبات عالمية الاقتصاد.

إن النشاطات الاقتصادية الرأسمالية تتوجه بشكل طبيعى نحو البلدان التى تؤمن افضل الشروط وأكبر هامش للربح. ولذلك تدخل الدول فى تنافسات فيما بينها لجذب رؤوس الاموال والمشاريع اليها. ضمن هذه الشروط سينبغى على بلد مثل السويد بمستوى المعيشة فيه وبضرائبه المرتفعة مواجهة مشكلة هجرة شركاته نحو بلدان أخرى فى جنوب شرق آسيا وغيرها حيث الكلفة أقل والمردودية أكبر.

ضمن هذا السياق يقول المؤلف أن النظام الرأسمالى يشهد اليوم مرحلة انتقالية دقيقة حيث إن الحقبة التى كانت تقوم الدول فيها بضبط آليات الاقتصاد قد انتهت ولم تتركز بعد حقبة ضبط هذه الآليات عالميا. وأمام واقع توسع العالم الراسمالى بعد سقوط الشيوعية وانضمام دولها إلى اقتصاد السوق وقبول أغلبية بلدان العالم الثالث بقوانين اللعبة العالمية، فإن تحديا جديدا قد قام بين مفهوم عالمية الاقتصاد وبين آليات عمل المنظمات الدولية. ويضيف المؤلف أن البنك الدولى وصندوق النقد الدولى واتفاقية «الجات» للتعرفة الجمركية تبحث عن دورها الفعلى فى ظل الاقتصاد العالمى الجديد.

إن المشكلة الاساسية التى يركز عليها المؤلف ضمن اطار الدول المتقدمة تتعلق بمسألة الحماية الثقافية فالصحف الامريكية لا توفر نقدها للجهود التى يقوم بها الفرنسيون لحماية ثقافتهم عبر الحد من استيراد الافلام الامريكية أو محاولة اعاقة انتشار نظام الانترنيت لأن اللغة الانجيزية هى وسيلة التعبير الوحيدة فيه. وإذا كان المؤلف يرى الموقف الفرنسى مثيرا للسخرية على اعتبار أن الثقافة الفرنسية قديمة ومتجذرة وفرنسا هى رابع قوة دولية فى العالم فإنه يقبل بالمقابل فكرة التهديد الثقافى القائم حيال بلدان العالم الثالث والبلدان الصغيرة. ويقول فى هذا السياق أنه ليس أمرا غير مشروع أن تلجأ المجتمعات البشرية إلى حماية ثقافاتها،فحماية الثقافة هى مسألة حياة أو موت. ونقل المؤلف كلمة عن جاك دولور، المفوض الاوروبى السابق، جاء فيها: «اريد فقط أن اطرح سؤالا على اصدقائنا الامريكيين: هل لنا الحق بالوجود؟ هل لنا الحق بالحفاظ على تقاليدنا وتراثنا ولغتنا؟ وحق الدفاع عن الحرية يتضمن، أو لا يتضمن، حق كل بلد بحماية هويته فيما يتعلق بميدان اللغة والاعلام السمعى - البصرى»؟

لكن ليس من السهل الفصل بين ما هو اقتصادى وما هو ثقافى إن 80٪ من الافلام المعروضة فى أوروبا هى افلام امريكية مقابل 1٪ من الافلام الاوروبية فى أمريكا .. كما أن سوق الافلام الفرنسية فى فرنسا ذاتها تضاءل إلى النصف خلال السنوات العشر الأخيرة. وبهذا المعنى يمكن الحديث عن غزو السينما هى ثقافة لكنها ايضا اقتصاد، فموقعها فى الصادرات الأمريكية هو فى رأس القائمة، قبل الطائرات. ولذلك لم يقبل



الامريكيون بتحديد نسبه 40٪ كحصتهم فى سوق السينما الاوروبية كما طلب الاوروبيون قبل أن يتراجعوا عن هذا الطلب بالتخلى لكل بلد أوروبى عن مسالة تنظيم برامجه السينمائية والتليفزيونية.

وحول هذا الموضوع يقول ليسترتورو أن مسالة تحديد ما يمكن استيراده فى حقل الثقافة قد اصبحت لا قيمة لها فعليا ففى زمن القنوات الفضائية وثورة الاتصالات يبدو من الصعب تصور كيف يمكن لاية حكومة أن تمنع مواطنيها من رؤية ما يرغبون القضية الاساسية الأن اصبحت تتمثل فى محاولة البلدان المتقدمة بيع منتوجاتها الثقافية أو اعادة انتاجها، أو بيع حقوقها، باكبر سعر ممكن للبلدان النامية. هذه البلدان التى تحاول الحصول على هذه المنتوجات بابخص الاثمان، وبدون ثمن إذا امكن ذلك.

عالم متعدد ولا قوة مسيطرة

تعود زعامة الولايات المتحدة الامريكية على العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى تفوقها العسكرى وإلى قوتها الاقتصادية. فالجميع كانوا يريدون الشراء منها أو البيع لها فهى التى تملك الاموال لانفاقها، من حيث امتلاكها لحوالى ثلثى الانتاج الصناعى فى العالم. كانت امريكا التي لم تدمرها الحرب البلد الوحيد الذى يمكن أن يساهم فعليا فى اعادة بناء الاقتصادات التى خربتها تلك الحرب. وبما أن حلفاء أمريكا فى الامس وكذلك خصومها لم يكونوا يملكون ما يدفعونه لها مقابل ما ستقدمه لهم تبنت الدولة الامريكية مشروع مارشال عام 1948. أى كان لابد من مرور ثلاث سنوات على نهاية الحرب لتبنى مثل ذلك المشروع.

بالمقابل وبمقدار ما كانت اصلاحات ما دمرته الحرب تتقدم كان اقتصاد البلدان الاخرى يحاول اللحاق بالاقتصاد الامريكى، النتيجة الواقعية لهذا الأمر كانت تضاؤل حصة الاقتصاد الامريكي فى اجمالى الناتج العالمى. وقد تدنت نسبة تلك الحصة من 50٪ عام 1960 إلى 25٪ فى الوقت الحاضر، على اساس حساب معدلات التبادل فى الاسواق العالمية.أى بمعنى آخر تناقص الوزن النسبى للاقتصاد الامريكى مما أدى بشكل طبيعى إلى تناقص الزعامة الامريكية على المستوى العالمى.

وجاء انفجار الاتحاد السوفييتى وتشظيه إلى 15 دولة، وتراجع القوات الروسية نحو الشرق لتصبح على بعد آلاف الكيلو مترات من قلب أوروبا، وبدا الجيش الروسى غير قادر على حفظ الامن داخل روسيا نفسها. ملخص القول لم يعد التهديد الشيوعى الروسى قائما وهو الذى كان سيشكل الدافع الرئيسى لانضواء البلدان الرأسمالية تحت المظلة الامريكية. لقد انتفت الحاجة تقريبا إلى الحماية العسكرية الامريكية. وكان الحلف الاطلسى فى ظل الحرب البادرة بمثابة وسيلة للابقاء على روسيا الشيوعية خارج أوروبا الغربية وعلى أمريكا داخلها وعلى ألمانيا تحت الوصاية. لكن اليوم وبعد ابتعاد الخطر الروسى وتوحيد ألمانيا التى اصبحت أهم قوة اقتصادية أوروبية، لم يعد الوجود الامريكى ملحا. قد تستعيد روسيا توازنها وقوتها ولكن هذا لن يكون قبل وقت طويل إذ لابد من مرور عدة عقود من الزمن لاعادة بناء الاقتصاد الروسى القادر على تحمل اعباء جيش حديث، كذلك لابد من مرور عقود ايضا لاعادة بناء الجيش الروسى المتحلل بشكل شبه كامل. يقول المؤلف: «إن الدب الروسى لم يمت. لكنه ليس بعيدا عن هذه الحالة. وهو بحاجة إلى وقت طويل لاستعادة قواه».

وفى زمن الحرب الباردة، كان الجميع يدركون بأن الابتعاد ولو قليلا عن الزعامة الامريكية قد يؤدى إلى بعض المتاعب لكن هذا الأمر لم يعد الزاميا اليوم. ولم تعد الولايات المتحدة الامريكية قادرة على دعم زعامتها الدولية بالاعتماد على قوتها العسكرية وهنا يفتح المؤلف قوسين ليقول بأنه إذا لم يكن هناك أى بلد فى العالم يمتلك قوة مسلحة يمكن مقارنتها مع أمريكا خلال سنوات التسعينات، فهى القوة العظمى الوحيدة التى تملك السلاح النووى والوسائل والامكانيات التقنية التى تسمح لها بأن تطال فيه أية بقعة فى العالم بالاعتماد على الاقمار الصناعية التى تسمح لها بقطع الاتصالات عن وإلى أى بلد فى العالم، صديقا كان أو عدوا بحيث لا يمكن لأحد أن يفكر الأن أنه يستطيع أن يلحق الأذى بأمريكا دون أن يغامر بمحوه من خريطة العالم. إذا كان هذا كله صحيحا، لابد من القول ايضا بأن القوة العسكرية الامريكية صعبة الاستخدام عمليا وغير متماشية مع الحقبة الجديدة التى بدأت فى تاريخ الانسانية ويتابع ليسترتورو منطقه فى التحليل ليقول أن الرئيس الامريكى السابق جورج بوش رسم استراتيجية للزعامة الامريكية تعتمد على مفهوم أن تلعب أمريكا دور الشرطى فى العالم. هكذا تم التدخل فى منطقة الخليج ولكنه لم يتم فى منطقة البوسنة. الدرسان واضحان. والقوة التى تريد أن تكون شرطى العالم عليها أن تتدخل فى أى مكان وتستخدم قوتها إذا دعت الحاجة تخسر بعض رجالها أو تكون مستعدة على الاقل للمغامرة بذلك. لكن عندما يبدو أن القوى العظمى فى العالم وفى مقدمتها أمريكا تظهر عاجزة عن اخضاع بعض اسياد الحرب فى بلد فالصومال فإن هذا يبين بوضوح مدى التغير الذى طرأ على أمور العالم.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥/٩/١٩٩٧

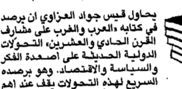
وفى هذا السياق يدرس المؤلف الدور الكبير الذى يلعبه التليفزيون اليوم حيث لا يوجد أحد وخاصة لا توجد أية أم أمريكية كانت أو روسية تريد أن ترى اطفالها يموتون بشكل مباشر على الشاشة الصغيرة. وكذلك لا يبقى البشر دون انفعال أمام رؤية اطفال افريقيا يموتون جوعا. واليوم يسيطر جو من الفوضى الكاملة فى الصومال، لكن ليس هناك مواطن أمريكى يطلب من حكومته أن تتدخل أو تفعل أى شىء إذا كان ثمنه جريح أمريكى واحد. وفى منطقة البوسنة لم يطالب أحد بتدخل القوات العسكرية قبل نهاية التصفيات الاثنية. وهكذا اذن يمكن القول بدون أى تحفظ على أن أمريكا تمتلك قوة عسكرية هائلة، لكنها غير قادرة على استخدامها إذا لم يكن هناك تهديد مباشر عليها وهى اليوم لا تواجه أى تهديد مباشر فلماذا يدفع اذن المواطن الامريكى ضرائب كبيرة للمحافظة على جيش هائل لا يبدو أنه سيتم استخدامه؟



صراع العصر: أرض بحدود أم سوق بلا حدود؟!

الكتاب: العرب والغرب على مشارف القرن الحادي والعشرين.
المؤلف: قيس جواد العزاوي.
الناشر: مركز الدراسات العربي - الأوروبي - ١٩٩٧.

موريس ابو ناضر



يحاول قيس جواد العزاوي ان يرصد في كتابه «العرب والغرب على مشارف القرن الحادي والعشرين» التحوّلات الدولية الحديثة على أصعدة الفكر والسياسة والاقتصاد. وهو برصده السريع لهذه التحولات يقف عند اهم محطات القرن العشرين محاولاً استجلاء أبعادها، كما رسمتها قوى الغرب الاوروبي والاميركي، ومحاولاً الكشف عن انعكاساتها على دول العالم الثالث.

يتميّز القرن العشرون بالقطبية الثنائية والحرب الباردة، وحروب التحرير، وانتشار المركزية الغربية بمفاهيمها الاوروبية الليبرالية والشيوعية الغريمة والمشتركة في الآن نفسه.

ويتميّز القرن العشرون بنهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، كما يشهد في نهاياته تحوّلات هائلة في ميادين العلوم والمعلومات، وفكر العولمة الاقتصادية. تحولات أدت الى التشكيك بما انتجه الفكر السياسي والاقتصادي من مبادىء قامت عليها الليبرالية والراسمالية والدولة القومية، بحيث بدات تنسف افكار هذا العصر الاستراتيجية.

يلاحظ المنظّر الاميركي جدعون جوتليب، على ما ينقل صاحب الكتاب، ان النظام الفكري الذي يقوم عليه النظام الدولي الحالي لا يقوم على مبدأ السياسة الجغرافية. ذلك ان تدفق الفكر والمعلومات في وقتنا هذا لا يلتزم ولا يعترف بالحدود الجغرافية. وبناء عليه، ينبغي إقامة تنظيمات تتجاوز الحدود الاقليمية من خلال الارتقاء فوق الترتيبات القومية، والاندماج في الاقتصاد العالمي الذي اصبحت مكوّناته المتمثلة في رأس المال والتكنولوجيا وتدفّق المعلومات لا تعرف الحدود الاقليمية. كما ينبغي التخلّص من مفاهيم تاريخية سادت بدايات القرن العشرين كالوطن والأمة والمواطن والعقد الاجتماعي والليبرالية. حتى ان فلسفة التاريخ الهيغلية التي اعتبرت ان مسيرة العقل تبدأ من الشرق وتنتهي بالغرب، وان شمس العقل لا تعود لتشرق من الشرق في دورة جديدة، اصبحت هذه الفلسفة من مخلفات ماضي المركزية الاوروبية بعدما تصدّر العديد من الدول الاسيوية سلّم التقدم والنمو والرخاء وباتت تساهم بفعالية بانتاج عقلانية القرن الحادي والعشرين.

ان «نهاية الحدود» التي تنطلق من قواعد العولمة واقتصاد السوق، والتي تدعو لها المحافل السياسية الاميركية والاوروبية، ليست فرضية مستقبلية سابقة لأوانها يطلقها - على ما يقول صاحب الكتاب قيس جواد العزاوي - اصحاب الخيال الخلاّق، وإنما هي فرضية جدية مهلا لها لانها فـ[illegible] النهاية تقوم بتدمير واحد من المكوّنات الاساسية لمؤسسة الدولة.

يعتبر العزاوي ان الحدود كانت قديماً مبرراً مهماً للصراعات والحروب يجد مكانه في المفاوضات الدولية، وفي الفضاء العام للعلاقات الدولية، وفي معاهدات الصلح والتحالف. حتى ان نابليون كان يرى ان تاريخ الامم راسخ في جغرافية بلدانها. والدليل ان الرجال كانوا يموتون ضحية اختلافاتهم، اما مع ولادة جغرافيا الاوطان فاصبحوا يموتون من اجل السيادة على الارض.

إن مفاهيم الجغرافيا والجغرافيا السياسية قامت على تقديس الارض، حتى الاديان فعلت ذلك بتمسكها باوطان مقدسة اعتبرتها معاقل تؤكد فيها هويتها ووجودها. ويوضح العزاوي في هذا السياق ان الصراعات التي تطغى على تاريخ الشرق الاوسط منذ العام ١٩٤٥ وحتى اليوم تندرج في نطاق الصراع على الارض. فالحروب العربية - الاسرائيلية تتعلق اساساً بالارض المتنازع عليها، والحرب العراقية - الايرانية تتعلق بدعاوى العراق بشط العرب وعربستان، حتى احتلال العراق للكويت يندرج ايضاً ضمن دعاوى العراق ان الكويت جزء من جغرافيته. اما الصراع على القدس فهو المثل الصارخ على قدسية الارض، ذلك ان تاريخ هذه المدينة يتعلق بتاريخ الاديان السماوية الثلاثة، وبمذهب الحقوق المقدسة، وبشكل عام بالذاكرة التاريخية. «ان خارطة الوطن في هذه الحالة هي الخارطة الدينية اليهودية او المسيحية او الاسلامية».

لا شك في ان فكرة الحدود بمعناها التقليدي في ازمة على ما يرى العزاوي. بيد ان احداً ليس بوسعه الادعاء بانها الغيت، لانها ما زالت واقعاً لكن ما يمكن ادعاؤه ان مبدأ الحدود لا يمكن اعتباره مبدأ يساعد في الائتلاف او الوفاق حسب منظّري النظام العالمي الجديد. فهو استناداً لآرائهم يحول دون تلاقي المصالح وانسيابية السوق وحرية الحركة والتبادلات التجارية. لذلك لا بدّ من فتح هذه الحدود، وتحويلها الى فضاء وظيفي لساحة دولية متخمة بشبكات اتصال ومصالح متشابكة سهلة التداول والامتداد.

وفتح الحدود دولياً من حيث الوظيفة يتبدّى اكثر ما يتبدّى في انسيابية السوق، كما يتبدّى ايضاً في انسيابية قضايا المجتمعات ومن بينها العنف الذي يبدو انه مستقلّ عن كل جاذبية حدودية.

يقدّر المختصون، على ما يذكر العزاوي، ان امتداد العنف الى الساحة الدولية هو من النتائج المباشرة لعولمة الحدود. فكلّ توتّر في دولة ما يمكن ان يؤثر سلباً في الدول المجاورة فيهدد أمنها مباشرة او مصالحها. وتشير الامثلة الاكثر تكراراً في الدراسات الغربية - على ما يوضح صاحب الكتاب - [illegible] العنف الفلسطيني والعنف الاسلامي [illegible] العالم العربي الاسلامي. كما تشير التظاهرات التي [illegible] في الهند والمواجهات بين المسلمين والهندوس واحتمال اندلاع مواجهة بين الهند وباكستان، الى إمكانية [illegible] الدول الاسلامية الى هذا الصراع، الامر الذي يؤدي الى نزاع دولي حقيقي يتجاوز منطق الدولة وحدودها ليهدد الأمن الدولي.



ومن البديهي ان يوسع العنف المنتشر عالمياً من دوائر الدفاع، وهو ما لاحظه لانكساد قائد هيئة اركان الجيوش الفرنسية حين اعتبر ان امن فرنسا يشمل مساحات بعيدة جداً عن حدودها الوطنية. ان العصر الجديد عصر العنف المنتشر الذي يقهر الحدود فيصبح من العسير الدفاع عن الارض الوطنية، لان هذا الأمن المجرد يتعذر الدفاع عنه خلافاً للعالم الذي تقرر فيه الجغرافيا مسار التاريخ.

ان مفهوم الحدود الارضية سمح الى يومنا هذا بادخال جماعات ما قبل الدولة في حيز مادي له هويته الاجتماعية والقضائية من اجل ان يتم تحديد السلطة المركزية للدولة التي تقوم على حدود أرضية تشكل الوطن وتمنحه هويته السياسية. ولكن الحدود الارضية اخذت تعرف في القرن العشرين الى جانبها الحدود الايديولوجية التي تفرق بين الدول استناداً الى نظامها السياسي، والحدود الاقتصادية التي تعمل على ضمان المصالح الحيوية داخل او خارج الكيان المعني، والحدود الاستراتيجية التي تشمل الى جانب ضمان الأمن الشامل للكيان امن تكتلاته الاقليمية وانساق تحالفاته الدولية.

هل يمكن القول في ظل النظام العالمي الجديد ان نفوذ الجيوبوليتيك قد انتهى؟ من السذاجة التغافل عن هذا السؤال في وجه ما يحدث في العالم من تحولات كحركة الدوائر المالية، والتبادلات التجارية، والانتشار الاعلامي، وهجرة الاشخاص، والتضامن الديني والثقافي واللغوي والجاليات المهاجرة. ولكن من السذاجة حذف هذا السؤال، لان الجيوبوليتيك بالتاكيد - على ما يقول العزاوي ونعرف جميعاً - تراجعت امام التكنولوجيا التي فجرت الاطار الكلاسيكي للقوى الجامعة للقوة. وها هي اليوم تترافق مع الجيوالونوفيك وثورة الاتصالات والمعلومات لتفجر مفاهيم القرنين السابقين في مجال العلوم السياسية والاقتصادية. «ان تراجع الجيوبوليتيك بدأ منذ زمن بعيد وبالتحديد منذ ثورة الستينات التي جعلت من التكنولوجيا احد مصادر القوة في العلاقات الدولية، فقد تمّ قهر الجغرافيا وتجاوزت التكنولوجيا المجال الارضي او ما يسمى بالاستراتيجيات الارضية».

يتردد اليوم في الاوساط الاميركية دعوات، على ما يذكر العزاوي، ترمي الى توحيد العالم حول قواعد جديدة للعلاقات الدولية، ونبذ مفهوم الحدود لانه - حسب هذه الاوساط - عامل تفريق وتوتير للعلاقات بين الدول. لكن هذه الدعوات تحتمل الطعن في موقعين على ما يورد العزاوي: فهي ترسي اولاً القواعد الجماعية التي لن يكون منطلقها سوى منطلق اقتصادي، هو المستفيد منها اساساً وفقاً لقدرته على المنافسة والانتاج. والثاني ان فائدة الحدود على رغم سلبياتها خير من الاندماج في قواعد السوق التي ترسمها بدلاً من المنظمات الدولية الكبرى. ثم من قال ان الغرب الذي يدعو الى توحيد العالم والتخلص من الحدود، قد وحد نفسه وتخلص من هذه الباثولوجيا. فنظرة الى الغرب اليوم تبين ان تخومه ما زالت ملتهبة والحرب دائرة في قلب عالمه القديم (اوروبا) وبين جمهوريات الامبراطورية السوفياتية السابقة. وها هي طلائع الانفصال الثقافي تطل في كندا وبلجيكا وايطاليا واسبانيا بل وفي اميركا نفسها التي يطالب فيها السود باميركيتين بيضاء وسوداء... لا ريب في ان الحروب الحدودية قد تضاءلت، وربما تكون في ضمور متواصل، ولكن من يدري ما عسى ان يكون شكل الصراعات المقبلة المرتبطة بالمرحلة الجديدة التي تعيشها البشرية.

كتاب العزاوي عن «العرب والغرب على مشارف القرن الحادي والعشرين» يدعو الى التفكير بمقولات فكرية وسياسية واقتصادية، تهمّ حياتنا على حدود القرن الحادي والعشرين. انه كتاب يدعو الى الوعي والتيقظ.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠/٩/١٩٩٧

1300 مليار دولار تتحرك يومياً فى أنحاء الأرض

لاتوجد حتى الآن وسيلة لوقف التراجع الاقتصادى

حالة أمريكا اليوم
مثل حالة انجلترا
عند نهاية الحرب
العالمية الاولى

ولدت مع المشاكل
الاقتصادية ظاهرة صعود
الحركات الأصولية
بين جميع العقائد



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/٩/١٩٩٧

شراء السلام فى الشرق الاوسط كان مهماً عندما كان الاتحاد السوفييتى موجوداً

مؤلف هذا الكتاب هو استاذ وخبير اقتصادى ذو شهرة عالمية واحد الكتاب المعروفين فى امريكا خلال السنوات الاخيرة عبر المساهمات التى قدمها فى ميدان السياسة والاقتصاد وخاصة رؤيته المستقبلية للنظام الراسمالى ليستر تيورو يساهم ايضاً فى تحرير «نيوز ويك» و«نيويورك تايمز» والامريكيتين.

يرسم المؤلف المشهد الاقتصادى العالمى الراهن حول خمسة محاور اساسية هي: انهيار الشيوعية، بروز الصناعة القائمة على المعارف الدقيقة، الشيخوخة الديموغرافية، عالمية (عولمة) الاقتصاد، غياب القوة المسيطرة.

ومن خلال تحليل التاثيرات المتداخلة لهذه المحاور يقوم المؤلف بتحليل آليات ظهور عدة معطيات جديدة فى العالم مثل عدم الاستقرار الاقتصادى والربط بين حدة التباينات الاقتصادية بين الامم وبين صعود الحركات الاصولية، والمشاكل الاثنية. ومشكلة التعايش بين الديمقراطية والراسمالية والدور المقبل لليابان..... إلخ.

باختصار يبحث المؤلف فى كتابه هذا «تصدعات الراسمالية» قضايا جوهرية يواجهها عالمنا اليوم ويحاول ان يشرح الاسباب الحقيقية للاضطرابات الاقتصادية الراهنة ثم يبنى على اساس شرحه وتحليلاته الصورة التى يراها للراسمالية فى المستقبل المنظور دون محاباة لامريكا ودون تحامل عليها بنفس الوقت.

ان الولايات المتحدة الامريكية حققت ما بين اعوام 1990 و1995 اهم نمو اقتصادى عرفه العالم المصنع بالمقابل سيشير المؤلف إلى ان الطريقة التى تتبعها الولايات المتحدة لتصحيح عجزها التجارى لابد وانها ستؤثر بشكل خطير على المدى الطويل على قدرتها وممارسة دور الزعامة العالمية ذلك ان امريكا سمحت بازدهار آلية اقتصادية تؤدى مباشرة إلى زيادة عجزها التجارى مع اليابان وتسمح فى نفس الوقت لبقية بلدان العالم ان تمارس نفس اللعبة عبر تمويل هذا العجز بفوائض لصالحها فى الميزان التجارى مع الولايات المتحدة وينتج عن هذا ان اسواق العملة تحدد سعراً للدولار اقل من قيمته الحقيقة التى يجري قياسها بالقدرة الشرائية وانخفاض قيمة الدولار لفترة طويلة من الزمن لابد وأن تؤثر على النفوذ الامريكى فى العالم. وهكذا يرى المؤلف ان اضطرار امريكا للطلب من المانيا ومن اليابان المساعدات لتمويل حرب الخليج الاخيرة اى وضعها فى موقع المرتزقة حتى ولو ان الامريكيين لايريدون النظر لانفسهم من هذه الزاوية لقد كانت امريكا سابقاً فى رأس قائمة البلدان التى تقدم المساعدات الدولية اما اليوم فإن اليابان تحتل موقع الصدارة فى هذا الميدان؛ وليس لانها زادت مساعدتها وانما لأن قيمة الين اليابانى قد زادت بالقياس إلى الدولار الامريكى.

الخليج.. والبوسنة

المثالان اللذان يسوقهما مؤلف الكتاب على تبدل رد الفعل الامريكى حيال ما يجرى من احداث فى العالم هما الخليج والبوسنة بالنسبة للخليج يقول ليستر تورو بان صدام حسين لم يقم بغزوه للكويت إلا بعد سنوات قليلة فإنه ما كان لاحد ان يقوم بالرد على عملية الغزو اليوم ذلك انه ومنذ انهيار الاتحاد السوفييتي لم يعد بترول الخليج بمثابة حاجة حيوية لاحد وبكل الاحوال ليس حاجة حيوية بالنسبة لامريكا بالمقابل سرعان ما استرعت البوسنة الاهتمام بدلاً من الخليج وقد ظهر فى العديد من اقوال المعلقين الامريكيين بانه من الغرابة بمكان تعريض حياة الجنود الامريكيين للخطر من اجل حماية مستعمرة بريطانية سابقة.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٩/١٩٩٧

هذا الانزلاق التدريجي في الموقف الامريكي تمت ملاحظته للمرة الأولى عام 1992 اثناء النقاش الذى شهدته الحملة الانتخابية الرئاسية الامريكية بين الرئيس الحالى بيل كلينتون والرئيس السابق جورج بوش لقد اكد بوش بانه سوف يتابع تكريس جهوده للدور الدولى لامريكا فخسر ولم ينفعه نجاحه الواضح فى حرب الخليج قبل عدة اشهر من الانتخابات فقط للفوز فيها. ومنذ عام 1994 اعلن مجلس الكونجرس الامريكي ذو الاغلبية الجمهورية بانه ضد عدة هيئات دولية وبانه لن يوافق على تمويل اية عمليات لحفظ السلام تقوم بها الامم المتحدة وقرر تخفيض مساهمته فى هذه العمليات من 31٪ إلى 20٪ كذلك تم اقرار عدم وضع اية قوات امريكية تحت قيادة «اجنبية». وايضاً عدم الموافقة على منح اية مساعدة مالية لهيئات دولية مثل البنك الدولى والبنك الآسيوى للتنمية ووكالة نزع الاسلحة هذا إلى جانب اغلاق الوكالة الدولية للتنمية واذاعة صوت امريكا ووقف المساعدات بعد خمس سنوات لكل من روسيا وبقية جمهوريات الاتحاد السوفييتى السابق وتركيا واليونان وقبرص وايرلندة.

من جهة أخرى قرأ المؤلف ضعف الزعامة الامريكية فى مفاوضات السلام فى الشرق الاوسط وقد كان الرئيس كلينتون قد وعد الاردن بالغاء ديون امريكا عليها البالغة 275 مليون دولار مقابل توقيع معاهدة سلام مع اسرائيل وكان الكونجرس باغلبية الجمهورية يريد تخفيض هذه الديون إلى 50 مليون دولار وبالمقابل قام بتوجيه انذار صريح للرئيس كلينتون بعدم الربط بين تعاون سوريا وعملية السلام ذلك ان شراء السلام كان جيداً عندما كان الاتحاد السوفييتى موجوداً ويهدد بالتدخل وحيث كانت القوتان العظميان تتنافسان على كسب ود العرب لكن لم يعد السلام يساوى ثمناً كبيراً بعد ان زالت التهديدات ولماذا ينبغى على المواطن الامريكى الذى يدفع الضرائب - على الاقل غير اليهودى - بأن يقدم ماله كى يشترى السلام بين اسرائيل والعرب؟

فليقتتلوا اذا رغبوا ذلك والروس لن يتدخلوا وبكل الاحوال لن يؤذى هذا امريكا بشئ وينتهى المؤلف من هذا التحليل إلى القول بأن امريكا عندما تتصرف بهذا الشكل انما تتخلى عن موقعها القيادى فى عملية السلام.

ان المؤلف يقارن بين موقف امريكا الآن وبين موقف انجلترا عند نهاية الحرب العالمية الاولى فامريكا لاتريد الآن ان تتابع سلوكها فى الامس او ربما انها لم تعد قادرة على ذلك لكن اليوم وعلى عكس سنوات العشرينات ليس هناك قوة بديلة تاخذ الدور الذى قامت به امريكا بعد تنحى بريطانيا عن الزعامة الدولية.

الاحتمال الوحيد الذى يقدمه المؤلف هو اوروبا إذا استطاعت توحيد قوتها الاقتصادية وسياستها الخارجية لكن بناء اوروبا نفسها يتطلب نصف قرن من الزمن واليابان القادرة اقتصادياً ليس لديها المؤهلات العسكرية والمشروع السياسى الكونى والعرب الذين تجمعهم اللغة والدين والعرق إلى حد كبير منقسمون على انفسهم.

وفى نهاية المطاف يقرر المؤلف بانه مع زوال التهديدات الخارجية وغياب الايديولوجيا الكونية وغياب القوة القائدة القادرة على ان تمسك بيديها النظام العالمى تقوم الآن حالة من الفوضى المفتوحة على جميع الاحتمالات.

اللاإستقرار الاقتصادى

تتصارع اليوم عدة قوى فى العالم لاعادة صياغة المشهد الاقتصادى الدولى ولفهم آليات هذا التشكل الجديد يتخذ المؤلف ليستر تورو من مسألة التضخم نقطة انطلاق فى تحليلاته وبالتحديد اكثر مسألة النضال ضد التضخم الذى بدأ مع مطلع سنوات السبعينات ولايزال مستمراً على الرغم من تغير ملامح المشهد الاقتصادى الدولى

بداية التضخم فى امريكا كانت مع حرب الفيتنام وتسارع مع الصدمة البترولية الاولى فى مطلع السبعينات والصدمة الثانية فى اواخرها وإذا كانت الاسباب قد انتفت فإن النتائج لاتزال قائمة وإذا كان بركان التضخم الذى شهدته سنوات السبعينات والثمانينات قد تم اخماده فإن الحالة الذهنية التى ولدتها جمراته الفائرة لاتزال تحتفظ بحرارتها وهذا هو السبب الجوهرى فى عدم انطلاق النمو الاقتصادى السريع الذى يمكنه ان يسمح وحدة بمحاربة ظاهرة البطالة التى تهدد الغالبية العظمى من البلدان الصناعية المتقدمة.

وهكذا إذا كان المشهد الاقتصادى العالمى اليوم لايشابه بشئ المشهد فى بداية السبعينات فإن التبدلات فى العقدين القادمين ستكون أوضح وأكثر عمقاً ذلك ان نهاية العالم الشيوعى قد غيرت جوهرياً فى معطيات العالم الرأسمالى عبر رفده بمجموعات كبيرة من العمال قليلى التأهيل وقليلى الاجور بنفس الوقت وزادت كثافة الهجرات من عدم تجانس المشهد وجاءت التقنيات الجديدة مع ما ولدته من احتراف استخدام للآلة بدلاً من الانسان فى المصانع



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣٠/٩/١٩٩٧

والمكاتب على السواء لتزيد من أزمة البطالة ومن الصراع بين الاجيال أو ادخل مفهوم عالمية الاقتصاد معطيات جديدة لم تكن معروفة سابقا فى ظل غياب القوة المسيطرة، هذه الأمور كلها جعلت العالم وكأنه بدون قاطرة اقتصادية تسير به نحو الامام مع خلل كبير فى التوازن.

على صعيد التجارة بدا هذا الخلل فى التوازن عبر الفوائض الكبيرة لدى اليابان وعجز كبير لدى الولايات المتحدة الامريكية، لقد بلغ الفائض اليابانى عام 1994 حوالى 130 مليار دولار وبلغ العجز الامريكى لنفس السنة 145 مليار دولار وبلغ اختلال توازن الميزان التجارى الثنائى بين البلدين 66 مليار دولار لعام 1994 نفسه وبالطبع لصالح اليابان.

وفى سياق أكثر شمولا يبحث المؤلف فى اشكال عديدة لاختلال التوازن ولفترات الانحسار التى شهدتها الرأسمالية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وقد وصف فترات الانحسار تلك بأنها كانت قليلة العمق وسريعة بسبب تبنى الدول كل مرة سياسات فعالة فى حقلى الميزانية والعملة لكن تراجع الموقع الأمريكى فى العالم سيكون له آثاره الخطيرة على فترات الانحسار الاقتصادى اللاحقة ويقوم المؤلف بهذا الصدد بمقارنة بين السلوك الامريكى حيال أزمة 1980 - 1981 التى تحركت فيها الولايات المتحدة بسرعة لنجدة الاقتصاد الرأسمالى العالمى عبر التخفيض الكبير لمعدلات الفائدة فيها أو عبر التضخيم الهائل لميزانيتها وبين سلوكها حيال أزمة 1990-1991 حيث اكتفت أمريكا بخفض ضئيل لمعدلات الفائدة بحيث يؤدى ذلك إلى نهوض اقتصادى فيها لكن دون أن يتيح للبلدان الأخرى الخروج من حالة الانحسار الاقتصادى.

ان النظام الاقتصادى العالمى يحتاج كى يعمل بصورة صحيحة حسبما تم بناؤه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى قاطرة مسيطرة أى إلى بلد قادر على مساعدة الآخرين على تحسين أوضاعهم لكن أمريكا توقفت منذ مطلع سنوات التسعينات عن لعب مثل هذا الدور والقادة الأمريكيون لا يولون بوضوح اية أهمية لبقية العالم ولم يعودوا يخفون لمساعدة الآخرين على النهوض من جديد. وفى ظل عالمية الاقتصاد يصبح من الصعب على هذا البلد أو ذاك تبنى سياسة اقتصادية خاصة ربما باستثناء بعض البلدان الكبيرة ذلك أن الاسواق المالية الدولية تنقل رؤوس الاموال بسرعة وبكميات كبيرة بحيث انه يصبح على السياسات المالية لمختلف البلدان التأقلم مع متطلباتها وبالتالى تجاهل ضرورات اقتصادها الوطنى والنتيجة تكون هى ضرورة التماشى مع وضع الانحسار الاقتصادى لأنه ليست هناك وسيلة لمحاربته وهكذا نجد مثلا أن الحكومات التى يتم انتخابها فى البلدان الديمقراطية تتبنى بعد فترة من وصولها إلى السلطة اجراءات تقشفية وترفع الضرائب على عكس ما كانت قد طرحته فى برامجها الانتخابية لمحاربة البطالة.

وكان الاشتراكيون الفرنسيون قد وعدوا الجميع بايجاد فرص العمل للجميع فى البرنامج الانتخابى الذى أوصل فرانسوا ميتران إلى رئاسة الجمهورية الفرنسية لكن البطالة زادت على أرض الواقع وتضاعف عدد العاطلين ما بين عام 1981 عام انتخاب ميتران وعام 1995 سنة وفاته بالمقابل لم تستطع حكومات اليمين التى تعاقبت على فرنسا مواجهة أزمة البطالة. إن المؤلف يقدم هذا المثال الفرنسى ويسهب فى التحليلات حوله ليصل إلى نتيجة مؤداها أنه من الصعب جدا ايجاد آليات فعالة لمحاربة الانحسار الاقتصادى فى أى بلد ولو كان متقدما كفرنسا فى ظل سيادة اقتصاد عالمى.

ان وجود اسواق دولية لرؤوس الأموال مزودة بأنظمة تحويل الكترونية يسمح بنقل شبه فورى لكميات هائلة من رؤوس الأموال بين جميع أصقاع الأرض.. وخلال يوم عادى تتعامل الأسواق العالمية لرؤوس الأموال بحوالى 1300 مليار دولار هذا فى الوقت الذى لا تتجاوز فيه قيمة الصادرات فى العالم كله 3000 مليار دولار سنويا أى أنه بمدة تزيد قليلا على اليومين تتعامل أسواق رؤوس المال بما يزيد على المبلغ الذى يتعامل فيه اقتصاد العالم خلال سنة وهذا يؤدى إلى قدر كبير من اللااستقرار على المستوى العالمى.

.. والأصولية الدينية والنزعات الانفصالية

ان ظاهرة جديدة برزت خلال العقدين الأخيرين من الزمن يرى بها المؤلف بركانا اجتماعيا ثائرا، إنها ظاهرة صعود الحركات الاصولية الدينية من شتى

المشارب والعقائد ويعتبر أن ارتباط صعود هذه الظاهرة مع المشاكل الاقتصادية واضح وجلى ذلك أن أولئك الذين خسروا الحياة الاقتصادية أو الذين لا يتحملون حالة التشوش حيال ما سيفعلونه مستقبلا يجدون الطريق بسهولة نحو الاصولية.

وتأتى المراحل الانتقالية مثل هذه التى يشهدها العالم اليوم لتجعل المشكلة أكثر حدة فاشكال السلوك القديمة لم تعد ذات فعالية وانماط السلوك التى يتطلبها الوضع الجديد تشكل هجوما على القيم السابقة العزيزة على قلوب الناس، هذا الوضع الانتقالى يتسم كما يصفه المؤلف بوضع معمم وشامل لحالة من اهتزاز القناعات.

ان المؤلف يشير فى تحليلاته إلى أن فترات اللااستقرار وعدم ثبات القناعات ترافقت تاريخيا مع صعود الحركات الأصولية الدينية وهكذا يتحول الكثيرون نحو الأصولية عندما يبدو العالم الخارجى على درجة كبيرة من عدم الثبات، هذا ما حدث فى العصر الوسيط وهذا ما يحدث اليوم، أن الفرد يهرب من عدم ثبات العالم الحقيقى واستقراره إلى القناعات الثابتة لعالم الدين حيث يجد وعدا اكيدا له بالخلاص إذا التزم بحرفية القواعد المفروضة.

لقد تكاثرت اعداد الأصوليين المسيحيين فى العصور الوسطى ولم يتوقف باباوات روما عن محاربتهم والنضال ضدهم وكانت عملية الجلد الذاتى كانت احد أهم الممارسات لبلوغ السماء من قبل أولئك الاصوليين هذا إلى جانب ممارسات أخرى مثل اقامة الطقوس الدينية للعذراء.. الخ.. وكان مسلمو البوسنة الحاليون من انصار احدى الفئات الأصولية فى العصر الوسيط ثم اعتنقوا الاسلام عندما احتلت الامبراطورية العثمانية بلاد البلقان من أجل الخلاص من اضطهاد جيرانهم الروم الكاثوليك او الأرثوذوكس اليونانيين الذين يمثلون الاديان الرسمية.

ان المؤلف يشير إلى واقع حالى تتزايد فيه قوة الحرمات الأصولية الدينية الاسلامية واليهودية والمسيحية والبوذية والهندوكية ثم يشير إلى أن الحرمات الاصولية الاسلامية فى الجزائر قتلت ما بين 30000 إلى 40000 من المدنيين وأعلنت الحرب على جميع الأجانب، والاصوليون الفلسطينيون تحولوا إلى قنابل بشرية ولم يتردد أحد الاصوليين اليهود فى قتل العشرات فى الحرم الابراهيمى وهم يؤدون الصلاة وقد أصبح قبره بمثابة مزار يؤمه اليهود الذين يفكرون مثله والأصوليون الهندوكيون قاموا بتدمير مسجد اسلامى تم بناؤه منذ أربعة قرون من الزمن كما أنهم يمارسون عمليات سلب ونهب للاحياء الاسلامية فى بومباى وتشهد منطقة البنجاب حروبا دينية لا يبدو أنها ستتوقف ذات يوم وفى اليابان يقوم الأصوليون البوذيون بالقاء الغازات السامة القاتلة فى حافلات مترو طوكيو وذلك تقديسا لـ «شيكا» إله الدمار مع ذلك يبقى الحديث عن ارهاب بوذى بمثابة قول متناقض فى ذاته.

وفى الولايات المتحدة يطلق الأصوليون المسيحيون النار على الاطباء الذين يقومون بعمليات الاجهاض ويطالبون بفرض الصلاة داخل المدارس على جميع الاطفال بمن فيهم الاطفال الذين لا يشاركهم اهلهم نفس القناعات وكأن لسان حالهم يقول: باسم الفضيلة ينبغى على أن اسهر على ضمان الاخلاق الحسنة لدى جارى.. وفى هذا السياق تمت الاشارة إلى أن الامريكيين توجهوا بالاتهام أولا للأصوليين الاسلاميين عند تفجير أوكلاهوما سيتى لكنهم ترددوا بالحديث عن أصوليين مسيحيين عندما اكتشفوا الفاعلين الذين كانوا ينتمون إلى منظمة انشأها فى ميتشجان راهبان مسيحيان يمتلك احدهما متجرا لبيع الأسلحة وأطلق على المنظمة تسمية «جيش الله» حيث إنها اعلنت الحرب على الحكومة الاتحادية «الفيدرالية» للاحتجاج ضد اجراءات اتخذتها ضد منظمة مسيحية أصولية أخرى تعمل فى مقاطعة تكساس.

ضمن هذا الاطار من التحليل أشار المؤلف إلى التشابه الكبير بين التعابير بل والاهداف التى يقول بها «جيش الله» الأمريكى والأصوليون الشيعة فى ايران حيث ان عدوهم واحد هو حكومة الولايات المتحدة الأمريكية «الشيطان الأكبر» الذى يجسد الشر الكامل.

إذا كانت فترات عدم الاستقرار وغياب القناعات الثابتة حيال المستقبل تنتج الحرمات الاصولية فإنها هى أيضا وراء بروز ظاهرة موازية تتمثل فى النزعات الانفصالية القائمة على أساس اثنى فمنذ سقوط جدار برلين عام 1989 انشئت 20 أمة جديدة وتوحد بلدان هما المانيا الغربية والمانيا الشرقية فى بلد واحد وعمليات اعادة رسم الحدود التى شهدناها حتى الآن لا تشير إلى بلوغ النهاية وانما إلى بداية التبدلات التى سوف تترتب على نهاية الشيوعية وتحديدا التبدلات على



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/٩/١٩٩٧

ضعيد الجغرافيا السياسية فعندما تبدأ الحدود بالتحرك فى أية بقعة من بقاع العالم تصبح فكرة تعديلها فى مناطق اخرى شرعية ومبررة.

ان الامم تحافظ على وحدتها بفعل التحديات الخارجية التى تواجهها أو بفضل ايديولوجيات داخلية قوية ومتماسكة وقد كانت الشيوعية احدى هذه الايديولوجيات حيث انها اقنعت بالعيش المشترك قوميات لم تكن قد عرفت السلام سابقا. وكان ستالين قد بدأ حياته السياسية بعد الثورة السوفييتية كمفوض للقوميات، وقد خفف التوترات القومية «الاثنية» فى روسيا بواسطة الجمع بين الايديولوجيا والقوة واليوم لم يعد لدى روسيا وعدد من البلدان الاخرى الايديولوجيا أو القوة.

ما يلاحظه المؤلف هو تناقص الحروب الدينية وشيوع الحروب ذات الطابع الاثني، هذا على الرغم من أن رابطة الدم والأمة موجودة في العقول أكثر مما هى موجودة في الواقع حسب تعبير المؤلف.

ان غياب التحدى الخارجي أو غياب الأيديولوجيا المقترنين مع غياب القوة المسيطرة يدفع الدول ـ الامم نحو نزاعات مع جيرانها.. كما علمتنا دروس التاريخ. والحدود القائمة تعرضت وتتعرض وستتعرض للهجمات ومثال ذلك البوسنة ويوغوسلافيا ـ السابقة ـ شديدة الدلالة بهذا الصدد والعالم لن يتدخل لوضع حد لمثل هذه النزاعات، ذلك ان غير المشاركين فيها لا يحبون رؤية احداثها على شاشة التلفزة لكنهم لا يحبون اكثر رؤية جنودهم يموتون فيها ورجال السياسة قد فهموا أن مطالبة الرأى العام بفعل شيء ما لا تستمر طويلا. وعندما تغيب الأيديولوجيا الداخلية القوية ويغيب التهديد الخارجى الكبير فإن الامم تتفجر فى كثير من الاحيان إلى مجموعات اثنية وعرقية واجتماعية متنازعة فيما بينها ويتم فى هذا السياق الحديث عن عودة النزعات الفاشية وذلك ليس بسبب الاعلان عن قيام حكومات فاشية فى أية منطقة من العالم وانما لأن الفاشية تشكل التعبير الامثل للسيطرة الاثنية والرغبة التقنية.. هكذا كان أدولف هتلر يعلن شجبه لامريكا لانها كانت خليطا لا يتمتع بأية سمات عرقية صافية. لماذا اذن لا يتم الخلاص من الوضع القائم وتقسيم العالم بين الاثنيات القبلية؟ ان عالمية الاقتصاد تصبغ الشرعية اليوم على مفهوم كهذا.. وقد فهم الجميع أن شرط النجاح لا يتمثل فى الانتماء إلى بلد كبير يوفر سوقا واسعة حيث هناك دول ـ مدن مثل سنغافورة وهونج كونج تمثل نموذج النجاح.

٠٩٥٨



المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢/٦/١٩٩٧

وقعت عقداً مع ايران لتطوير حقل غاز نفقاته بليونا دولار

"توتال" الفرنسية تتحدى واشنطن تهدد باجراءات

□ باريس -
من رنده تقي الدين:
□ واشنطن -
من رفيق خليل المعلوف:

■ اعربت ادارة الرئيس بيل كلينتون امس عن اسفها للاتفاق الذي ابرمته شركة «توتال» الفرنسية وشركتان اخريان روسية وماليزية، مع طهران للتنقيب عن الغاز في الجمهورية الاسلامية. واكدت انها ستتخذ «الاجراءات الملائمة» بموجب قانون العقوبات ضد ايران وليبيا الصادر عام ١٩٩٦.

واعلن مسؤول في البيت الابيض «ان الولايات المتحدة تاسف للقرار. وحججنا ضد الاستثمارات في قطاع الغاز الايراني معروفة. وسنحقق في الصفقة «في ضوء القانون» وسنتخذ الاجراءات الملائمة» بموجب قانون العقوبات ضد طهران وطرابلس الغرب.

وجاء التوقيع على الاتفاق بين ايران «وتوتال» وكل من الشركة الروسية «غاز بروم» والشركة الماليزية «بتروناس» على رغم تحذيرات الادارة الاميركية من انها ستفرض عقوبات على الشركات الاجنبية التي تخرق قانون ١٩٩٦، وهو ينص على معاقبة كل شركة تستثمر في قطاع الغاز والنفط الايراني اكثر من ٤٠ مليون دولار. ويذكر ان الصفقة الجديدة تصل قيمتها الى بليوني دولار.

وقال المسؤول ان الادارة ستدرس تفاصيل الصفقة لمعرفة مدى مخالفتها للقانون.

وقال مسؤول في وزارة الخارجية ان المسؤولين الاميركيين سيجرون اتصالات ديبلوماسية مع فرنسا وروسيا وماليزيا للاستفسار عن مضاعفات الاتفاق. واضاف ان الصفقة مع ايران ستعطيها موارد تمكنها من تطوير اسلحة الدمار الشامل ودعم الارهاب الدولي.

وشدد على القول ان الادارة ستنفذ ما ينص عليه قانون العقوبات ضد ايران وليبيا بعد انتهاء تحقيقاتها في هذا المجال. وشرح التدابير التي يمكن ان تتخذها وزيرة الخارجية ضد الشركات الثلاث ومنها وقف المساعدات من مصرف التصدير والاستيراد الاميركي، ووقف اعطاء الاذونات للشركات باستيراد المنتجات الاميركية، ووقف اي قروض من القطاع



المصدر : الحيــــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٩/١٩٩٧

الخاص تتجاوز ١٠ ملايين دولار في السنة، فضلاً عن منع استيراد الحكومة الاميركية اي منتجات تصنعها هذه الشركات.

وجاء هذا الموقف الاميركي بعدما كشفت شركة «توتال» امس توقيع عقد تطوير حقل غازي كبير في المياه الايرانية يدعى «ساوث بارس» مع الشركة الوطنية الايرانية للنفط (N.I.O.C) يمكن ان تصل نفقات تمويل اشغاله الى بليوني دولار. (انظر ص ٩).

وقادت الشركة الفرنسية، التي ستحصل على حصة مقدارها ٤٠ في المئة، مجموعة تتألف من «غاز بروم» الروسية بحصة ٣٠ في المئة و«بتروناس» الماليزية بحصة مماثلة للاخيرة.

ونص العقد على ان تكون الشركة الفرنسية مسؤولة عن ادارة المشروع لانتاج ما يمكن ان يصل الى عشرة بلايين متر مكعب من الغاز سنوياً اضافة الى المكثفات.

ومن المتوقع ان يبدأ انتاج الغاز والمكثفات من هذا الحقل الضخم الذي تُقدّر احتياطاته بنحو ثمانية ترليونات متر مكعب، في الربع الثاني من العام ٢٠٠١ على ان تنتهي اعمال التطوير في السنة التالية لذلك.

وتشير شروط العقد الى ان الشركاء في المجموعة سيحصلون على جزء من الانتاج لتغطية تمويلاتهم واجورهم على اساس الاسعار الحالية للنفط، وربما كانت المدفوعات التي ستتقاضاها المجموعة بحدود ٨٠ الف برميل من المكثفات يومياً لمدة سبع سنوات اعتباراً من تاريخ بدء الانتاج.

ووقع العقد في طهران ليلة الاحد رئيس الشركة الفرنسية تييري ديماري ورئيس الشركة الروسية ريم ايفانوفيتش فياكيروف ورئيس الشركة الماليزية السيد عابدين، مع وزير النفط الايراني الجديد بيجان زنغنا.

وتجدر الاشارة الى ان الادارة الاميركية تراقب منذ فترة المفاوضات بين «توتال» وايران لمعرفة هل تمضي الشركة الفرنسية قدماً في تحدي قانون «داماتو» الاميركي الذي يفرض عقوبات على الشركات الدولية التي تدخل استثمارات جديدة الى ايران او ليبيا بقيمة تفوق ٤٠ مليون دولار.

وعلمت «الحياة» من مصدر في الخارجية الفرنسية ان وزير الخارجية هوبير فيدرين ابلغ نظيرته الاميركية مادلين اولبرايت بالعقد يوم الاربعاء الماضي عندما طلب لقاءها على هامش الجمعية العمومية للامم المتحدة لذا لم يأت نبأ العقد مفاجأة.

وقال مدير في شركة «توتال» لـ «الحياة»: «لا نعترف بالطابع اللااقليمي لقانون داماتو، كما ان الحكومة الفرنسية والمؤسسات الاوروبية تدعمنا في هذا الموقف».

وأكدت الرئاسة الفرنسية الموقف الذي سبق ان اعلنه مراراً الرئيس جاك شيراك من رفض بلاده قانون «داماتو» في وقت قال الناطق باسم الخارجية الفرنسية جاك روميلارت ان العقد «لا يتناقض مع القانون الفرنسي ولا مع القانون الدولي»، معبّراً عن امله في ان تعمل الادارة الاميركية بتأن فيما تدرس نتائج وضع قانون «داماتو» قيد التطبيق.

واضاف ان قرار «توتال» توقيع العقد «يتلاءم مع سياستنا حيال ايران، وهي سياسة تستند الى موقف سياسي غير ممالئ، ومن غير المجدي في هذا الاطار تقييد العلاقات التجارية مع هذا البلد».

ورأى أن قانون «داماتو» الذي يحظّر التعامل الاقتصادي والتجاري مع ايران «قانون اميركي ينطبق على الشركات الاميركية» وانه منذ صدور هذا القانون سنة ١٩٩٦ «حذّرنا السلطات الاميركية من تطبيقه».

واشار الى ان العقد الغازي الموقّع مع ايران يندرج ضمن النشاطات التي يسعى قانون «داماتو» الى حظرها، وان فرنسا تامل في ان تعمل الادارة الاميركية بتأن على وزن نتائج تطبيقها لهذا القانون الذي سيشكل سابقة خطيرة في مجال التجارة الدولية.

وتجدر الاشارة الى ان شركة «الف» النفطية الفرنسية تتفاوض منذ اكثر من سنة مع السلطات الايرانية المعنية للحصول على عقد لتطوير حقل نفطي الا انها اكثر تروٍ، لأن مصالحها كبيرة في الولايات المتحدة.



إيران توقع صفقة غاز ضخمة مع شركة فرنسية وواشنطن تبحث فرض عقوبات

طهران - واشنطن - وكالات الأنباء: وقعت إيران أمس صفقة ضخمة قيمتها مليارا دولار مع ثلاث شركات دولية كبرى تقودها شركة توتال الفرنسية بشأن توسعة حقول الغاز الطبيعي في إيران، وقد أثارت الصفقة التي كشف عن تفاصيلها أمس قلقا كبيرا في الولايات المتحدة. فقد فتحت الحكومة الأمريكية أمس تحقيقا لتحديد ما اذا كانت الصفقة ستعرض هذه الشركة الفرنسية لعقوبات أمريكية بموجب قانون «داماتو»، كما أوضح مسئول بالخارجية الأمريكية ان وشنطن تدرس الموضوع، وتأسف لتوقيع «توتال» على هذا العقد. وقال كريستوفر بوش المتحدث باسم الخارجية «انه قانون.. وسوف ينفذ بالكامل». وقال المراقبون إن العقد الذي وقعته توتال الفرنسية مع إيران سوف يعرضها إلى عقوبات من جانب الولايات المتحدة التي تبنت في العام الماضي قانون «داماتو» الذي يقضي بفرض عقوبات على اية شركة أمريكية أو غير أمريكية تستثمر أموالا في مجال استخراج النفط أو الغاز في إيران، التي تدعي الولايات المتحدة انها ترعى الإرهاب العالمي. وقد دافعت الشركة الفرنسية عن نفسها إزاء التهديد الأمريكي بفرض عقوبات، حيث قالت المتحدثة باسم الشركة إن

جوسبان: القوانين الأمريكية لاتطبق في فرنسا!

للشركة مطلق الحرية في أن تقوم بالنشاط الاقتصادي الذي تراه في العالم كله وفقا لأهداف الشركة وخططها، وأن الشركة أبرمت تلك الصفقة في إطار القانون الفرنسي، وفي إطار تنظيمات وقواعد الأمم المتحدة. وقالت المتحدثة إن الشركة الفرنسية ولدت في الشرق الأوسط وأن تلك المنطقة سوف تظل أهم منطقة بالنسبة لمستقبل صناعة النفط والغاز في العالم. وكانت الشركة الفرنسية قد أكدت أنها سوف تمضي قدما في مشروعاتها بالعراق وإيران على الرغم من التهديدات الأمريكية من أن الشركات الأجنبية التي تتعامل مع الدولتين تخاطر بتعريض نفسها لعقوبات مالية.

وقالت الشركة الفرنسية إن الكونسورتيوم الذي يتكون من مجموعة «جازبروم» الروسية وشركة الغاز الوطنية الماليزية وقع عقدا مع شركة الغاز الوطنية الإيرانية يقضي باستثمار مبلغ ملياري دولار لتطوير إنتاج الغاز من حقل فارس العملاق الواقع جنوب إيران في مياه الخليج والذي يقدر احتياطي الغاز به بنحو ٢٠٠ تريليون قدم مكعب.

وقد أعلن رئيس الوزراء الفرنسي ليونيل جوسبان أن القوانين الأمريكية لن تطبق في فرنسا، مؤكدا أن البرلمانيين الأمريكيين يشرعوا هذه القوانين للأمريكيين أنفسهم ولايحق لواشنطن تطبيقها على الفرنسيين. وأكد جاك ريميلار المتحدث باسم الخارجية الفرنسية أن فرنسا وأوروبا حذرت واشنطن من تطبيق قانون «داماتو»، مشيرا إلى انه كان موضوع بحث في قمة الدول السبع الصناعية الكبرى الأخيرة في ليون. وأوضح ريميلار أن تطبيق هذا القانون يمثل سابقة خطيرة في مجال التجارة الدولية، خاصة أن دول الاتحاد الأوروبي سبق أن رفضت مبدأ تطبيق تشريع محلي على دول أخرى. وقد اعتبرت طهران أن الصفقة تمثل انتصارا معنويا لها على الولايات المتحدة خاصة أن الشركة الفرنسية لم تأبه بالعقوبات الأمريكية وأصرت على توقيع الصفقة. وذكرت وكالة الأنباء الإيرانية أن الصفقة تعد أيضا اختبارا صعبا للسياسة الأمريكية الرامية إلى عدم تشجيع هذا النوع من العمليات مع إيران.



المصدر : المساء

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠/ ٩/ ١٩٩٧

باريس تنصح واشنطن بالحذر فى تطبيق قانون أماتو

باريس ـ وكالات الانباء : نصحت فرنسا الولايات المتحدة بالحذر في تطبيق قانون العقوبات الذى فرضته علي ايران والمعروف باسم قانون (اماتو) وذلك عقب توقيع شركة توتال الفرنسية البترولية العالمية عقدا مع ايران بقيمة ملياري دولار.

قال جاك ريمبلار المتحدث الرسمي باسم الخارجية الفرنسي ان تطبيق نصوص هذا القانون سيشكل سابقة خطيرة في القانون التجارى الدولي مشيرا الى ان فرنسا تامل في ان تستخدم الادارة الامريكية هامش المناورة الذى يتيحه لها نص هذا القانون.

اضاف المتحدث الفرنسي ان قانون اماتو قانون امريكي يفرض نفسه على الولايات المتحدة والشركات الامريكية موضحا ان العقوبات المعترف بها فى القانون الدولى هى تلك التى يتخذها مجلس الامن الدولي.. وقال ان فرنسا والاتحاد الاوروبى يحذران من تطبيق العقوبات التى نص عليها قانون اماتو مشيرا الى ان الدول الاعضاء فى الاتحاد عبرت عن معارضتها لمبدا العقوبات المفروضة من طرف واحد



المصدر : الأهـــــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ١٠ / ١٩٩٧

أية دولة وأى مجتمع؟!

قبل ساعات قليلة من انتهاء الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين فى هونج كونج بكل ما أثير خلالها من ضجيج حول فضائل ورذائل العولمة.... أى ازالة الحواجز التجارية بين الدول وفتح الأسواق بلا حدود أمام تدفق البضائع والعمالة ورؤوس الأموال... حول ما اذا كانت قوى السوق قد حققت فعلا انتصارها النهائى والأخير على الحكومات ورقابتها.... قبل ذلك كان الرئيس الروسى بوريس يلتسين يعلن فى برلمان بلاده أنه آن الأوان لوضع نهاية لرأسمالية «الكاوبوى» التى أصبح عليها أن تفسح المجال أمام نظام اقتصادى يخضع لاشراف الدولة ورقابتها على القطاعات الحيوية وحيث تكون الحكومة وليس أباطرة المال والأعمال هى المسئولة عن تحديد قواعد اللعبة.

أكد يلتسين أنه مع استقرار نظام السوق الحرة فى روسيا أصبح لابد من مواجهة السؤال الصعب: «الى أية دولة والى أى مجتمع سوف يقودنا الاقتصاد الحر؟ مشيرا الى أن روسيا تنتقل اليوم باصرار من سياسة عدم التدخل الى سياسة التنظيم الوقائى للعملية الاقتصادية التى تتطلب الاشراف الحكومى على القطاعات الحيوية وعلى الانفاق الرشيد لميزانية الدولة.

وذكر يلتسين الجميع بأن عملية الاصلاح الاقتصادى لاينبغى أن تغفل المشكلات اليومية الصغيرة مثل دفع الأجور والمعاشات وأن الاستقرار السياسى والاجتماعى فى البلاد يعتمد أولا وأخيرا على حل مشكلات الناس اليومية.

ورغم أن الرئيس الروسى كان حريصا على التأكيد على أنه لاعودة الى الاقتصاد المركزى المخطط الا أنه كان حريصا أيضا على التأكيد على أن «السوق» فى حد ذاتها ليست دواء شافيا لكل داء وأنه فى أية دولة متحضرة لابد أن تعمل آليات السوق فى تناغم وتناسق مع الاجراءات الحكومية.

اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين فى هنج كونج وماخيم عليها من اشتعال أزمة أسواق المال فى دول جنوب شرق آسيا والصدام الكلامى بين مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا وجورج سوروس رجل الأعمال الأمريكى ومضارب العملات المتهم بالمساهمة فى هد اقتصاديات النمور الآسيوية.... كل ذلك نقل الجدل حول مدى صلاحية النظام الاقتصادى الجديد وحول أخطار الاندفاع فى طريق العولمة بلا حدود وترك مصائر الشعوب فى أيدى السماسرة والمضاربين وحيتان المال بدون رقابة من الاطار النظرى المجرد الى الواقع العملى الملموس أما خطاب يلتسين أو يلتسين (الجديد) كما سارع الأمريكيون الى وصفه اما تهكما أو غيظا وسؤاله الصعب عن أى مجتمع وأية دولة، فقد كشف عن أن رأسمالية (الكاوبوى) لم تحقق بعد انتصارها النهائى على التاريخ!!

سامية الجندى



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠/١/ ١٩٩٧

بوادر نزاع سياسى وتجارى بين أوروبا وأمريكا بسبب إيران

واشنطن تطالب بفرض عقوبات قاسية ضد شركة الطاقة الفرنسية

باريس - من سعيد اللاوندى ووكالات الأنباء.
تلوح فى الأفق نذر اندلاع نزاع سياسى وتجارى بين الولايات المتحدة وفرنسا إثر تحدى احدى أكبر شركات البترول الفرنسية للحظر الأمريكي على طهران بتوقيعها اتفاقا مع الحكومة الإيرانية قيمته ملياراً دولار لتطوير اكبر حقول الغاز الإيرانى.

ففى الوقت الذى تعهدت فيه واشنطن بمد قانون العقوبات الأمريكى ضد إيران ليشمل العقد الذى ابرمته شركة «توتال» الفرنسية للبترول أعلنت الحكومة الفرنسية دعمها التام للعقد. وحذر رئيس الوزراء الفرنسى ليونيل جوسبان الولايات المتحدة من اى إجراء انتقامى مؤكدا أن القوانين الأمريكية تطبق داخل الولايات المتحدة وليست ملزمة لفرنسا:

وقال جوسبان فى تصريحات للتليفزيون الفرنسى انه من غير المقبول أن يصدر الأمريكيون قوانين على مستوى العالم وغير ذلك يعنى أننا سنعيش على كوكب مختلف ولن نكون دولة مستقلة كما هو الحال الآن.

وأكد جوسبان ترحيبه بالاتفاق الذى أبرمته شركة توتال، مشيرا إلى أن الأوضاع تغيرت فى طهران عقب انتخاب الرئيس الإيرانى الجديد محمد خاتمي.

وفى محاولة لتخفيف التوتر مع احدأهم حلفائها الغربيين، اعلن المتحدث باسم البيت الأبيض مايك ماركارى أن الولايات المتحدة تدرس تفاصيل صفقة توتال فى الوقت الراهن لاتخاذ قرار مناسب. وقال ان اتخاذ القرار سيستغرق بعض الوقت.

ونقلت صحيفة «الفاينتشيال تايمز» اللندنية عن السناتور الأمريكى ألفونسو داماتو صاحب قانون العقوبات الشهير ضد إيران وليبيا، مطالبته بفرض اقصى عقوبة ممكنة ضد شركة توتال.

اشار المراقبون إلى أن عقد شركة توتال يعد اختبارا لقانون العقوبات الأمريكية ضد إيران وليبيا الذى صدر العام الماضى، والذى يسمح للرئيس الأمريكى بفرض عقوبات على الدول التى تقيم استثمارات فى كلا البلدين.

ويعد عقد الشركة الفرنسية مع إيران اول صفقة اوروبية تتحدى قانون العقوبات الامريكى ومن المتوقع ان يجدد الخلافات التجارية القديمة بين الولايات المتحدة وأوروبا.

وفى طهران، أشادت الصحف الإيرانية بحزم فرنسا فيما وصفته بأنه «رد قاس» على التهديدات الأمريكية بفرض عقوبات على شركة توتال.



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١ / ١٠ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المعارضة الفرنسية تساند حكومة جوسبان في التصدى للضغوط الأمريكية حول التعامل مع إيران

باريس، لندن- أ.ب ورويتر:

أعربت المعارضة اليمينية الفرنسية أمس عن تاييدها لحكومة ليونيل جوسبان الاشتراكية فى تحذيرها للولايات المتحدة بالا تقدم على فرض عقوبات من اى نوع على شركة «توتال» الفرنسية التى أبرمت عقدا بقيمة مليارى دولار مع ايران.

وقال فرانسوا ليوتار العضو البارز بالحزب الديمقراطى الفرنسى المعارض ان الولايات المتحدة لا تستطيع إملاء ارادتها على الفرنسيين وأضاف فى حديث مع راديو «مونت كارلو» انه يؤيد دون تحفظ كافة الاجراءات التى اتخذتها الحكومة والرئيس جاك شيراك فى هذا الصدد. وفى بروكسل أعرب «ليون بريتان» رئيس لجنة التجارة الأوروبية بالاتحاد الأوربي عن أمله فى الا تتخذ الادارة الامريكية اى اجراء ضد الشركة الفرنسية «توتال» بسبب العقد الذى أبرمته مؤخرا فى إيران. جدير بالذكر ان صحيفة «الفيجارو» الفرنسية وصفت الأمر بانه الاختبار الأول لقانون «داماتو» الذى يقضى بفرض عقوبات تجارية على أى شركة سواء أكانت أمريكية أو غير أمريكية تتعامل مع إيران بما يزيد على عشرين مليون دولار. ويقول مراقبون سياسيون ان هذا القانون يفرض القوانين الامريكية على اراض غير أمريكية!



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١/١/ ١٩٩٧

حقـــــائق

أبدت الإدارة الأمريكية أسفها، وأعلنت أنها سوف تحقق فى الموضوع، وتوعدت بأنها سوف تتخذ العقوبات المناسبة، فلماذا هذا الأسف؟ وفيما سوف تحقق؟ وضد من ستتخذ العقوبات المناسبة؟.

وباختصار، فإن الإدارة الأمريكية تبدى أسفها لأن شركة فرنسية وجدت فى نفسها الجرأة الكافية تعلن العصيان وتقرر عدم دخول بيت الطاعة الأمريكى الذى ترفرف على سطحه راية القانون المعروف بقانون «داماتو» والذى ينص على حق الإدارة الأمريكية فى معاقبة أية شركة أجنبية تستثمر مايزيد على ٤٠ مليون جنيه فى إيران أو فى ليبيا.

توكلت الشركة الفرنسية واسمها «توتال» على الله، وتأكدت من دعم الحكومة الفرنسية لها، ووقعت عقدا لاستثمارات تزيد على مليارى دولار لتطوير حقل غاز فى إيران، بمعاونة شركتين أولاهما روسية وثانيتهما ماليزية.

والشركة الفرنسية لها مبررات منطقية، فهى لا تعترف بأن أمريكا سلطة لها الحق فى حكم الكرة الأرضية، وهى لا تؤمن بأن القانون الأمريكى يسرى مفعوله فى كل أنحاء العالم، بل هو قانون محلى محدود بالتراب الأمريكى لايتجاوزه ولايتعداه، وهى واثقة فى أنها لم ترتكب فعلا يخالف القانون الدولى، وهى على يقين من أن دول الاتحاد الأوروبى تؤيدها فيما اتجهت إليه، هذا فضلا عن الموقف الصلب للحكومة الفرنسية التى أعلنت مرارا أنها لاتعترف بقانون «داماتو» .

وعلى الجانب الآخر، فإن حجج الإدارة الأمريكية لا تبدو منطقية، فهى تدعى أن توقيع هذا العقد مع إيران سوف يوفر لها موارد تستخدمها فى تصنيع أسلحة الدمار الشامل، وفى دعم الإرهاب الدولى، وهو إدعاء لايوجد عاقل ولامجنون فى هذا العالم لديه استعداد لتصديقه والاقتناع به، لأن الدنيا كلها تعرف أن بؤرة أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط هى إسرائيل بترسانتها النووية التى لاتجرؤ الولايات المتحدة على الاقتراب منها، أو الهمس حولها.

إن هذا التحدى الفرنسى، ربما يكون مثالا يحتذى به الكثيرون فى الشرق والغرب، ويشجعهم على عدم الدخول فى بيت الطاعة، فهل تنجح فرنسا فى أن تكون قدوة على هذا الطريق؟! الإجابة تحملها الأيام المقبلة.

إبراهيم نافع



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ / ٦ / ١٩٩٧

البنك الألمانى أنقذ مرسيدس من بيعها للمستثمرين العرب

إيطاليا هى المياه الراكدة فى أوروبا الغربية «البشر» أهم من الأرض والمصانع والآلات

النزعة الفردية فى أمريكا أثمرت العنف وانهيار الأسرة

فوكوياما:

ألمانيا واليابان نموذجان لمجتمع الثقة والقوة



مؤلف هذا الكتاب هو استاذ وخبير اقتصادى ذو شهرة عالمية واحد الكتاب المعروفين فى امريكا خلال
السنوات الاخيرة عبر المساهمات التى قدمها فى ميدان السياسة والاقتصاد وخاصة رؤيته المستقبلية للنظام
الراسمالى.. ليستر تيورو يساهم ايضاً فى تحرير «نيوز ويك» و«نيويورك تايمز» الامريكيتين.
يرسم المؤلف المشهد الاقتصادى العالمى الراهن حول خمسة محاور اساسية هى: انهيار الشيوعية، بروز
الصناعة القائمة على المعارف الدقيقة، الشيخوخة الديموغرافية، عالمية (عولمة) الاقتصاد، غياب القوة المسيطرة.
ومن خلال تحليل التاثيرات المتداخلة لهذه المحاور يقوم المؤلف بتحليل اليات ظهور عدة معطيات جديدة فى
العالم مثل عدم الاستقرار الاقتصادى والربط بين حدة التباينات الاقتصادية بين الامم وبين صعود الحركات
الاصولية، والمشاكل الاثنية ومشكلة التعايش بين الديمقراطية والراسمالية والدور المقبل لليابان..... إلخ.
باختصار يبحث المؤلف فى كتابه هذا «تصدعات الراسمالية» قضايا جوهرية يواجهها عالمنا اليوم ويحاول ان
يشرح الاسباب الحقيقية للاضطرابات الاقتصادية الراهنة ثم يبنى على اساس شرحه وتحليلاته الصورة التى
يراها للراسمالية فى المستقبل المنظور دون محاباة لامريكا ودون تحامل عليها بنفس الوقت.
كما يؤكد المؤلف فرنسيس فوكوياما فى كتابه «الثقة والقوة» الدور الاجتماعى والبشري وارتباطه بالازدهار
الاقتصادي.

فى نفس السياق يرى المؤلف فرنسيس فوكوياما» فى كتابه «الثقة القوة» الفضائل الاجتماعية وارتباطها بالازدهار الاقتصادى ودور العائلة وتضامن القرية المشكلة من عدة أسر فى دعم الازدهار الاقتصادى ويقدم أمثلة من الصين وايطاليا وفرنسا والمانيا وامريكا وعدد من الشركات العالمية ليؤكد وجهة نظره.

ويرى المؤلف أن تحليل دور الأسرة الصينية من منظور تاريخى يوضح البعد الاقتصادى الذى مارسته منذ العهود القديمة فلم تعرف الصين التقليدية حقوق الملكية وبالتالى لم يقم أى نظام ضرائبى صارم بل كانت الدولة توكل جباية الضرائب إلى موظفين محليين أو إلى المزارعين أنفسهم الذين كانوا يقدرون قيمة الضريبة التى يمكن تحملها هذا فى الوقت الذى كانت تعانى فيه الصين التقليد من فائض فى السكان ومن ندرة فى الأراضى إلى جانب حالة من التنافس الشديد بين العائلات ولم يكن هناك أى نظام للضمان.

ضمن هذا الاطار بدت العائلة القوية بمثابة آلية دفاعية ضد محيط معاد، لكن هذا لم يمنع وجود درجة عالية من الشعور بالانتماء القومى لدى الصينيين والذى يشكل الاساس الذى تقوم عليه الهوية الوطنية الصينية ذات الثقافة العريقة والغنية.

ولقد ولدت هذه الهوية الوطنية ـ القومية لدى الصينيين فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين نزعة عدائية ضد الأجانب بسبب واقع احتلال البلاد من قبل القوى الاستعمارية الأوروبية أولا ثم من قبل اليابان، إن الحزب الشيوعى الصينى فهم أهمية اكتساب الشرعية الوطنية التى كان يمثلها الامبراطور سابقا ولذلك حاول التمتع بها من خلال الدور الذى لعبه الشيوعيون فى النضال ضد الاحتلال اليابانى.

من جهة أخرى يؤكد فوكويوما فى أكثر من مكان بأن الصينيين منذ عصر السلالات الامبراطورية القديمة وحتى وصول الشيوعيين إلى السلطة عام 1994 اظهروا ولاء اكبر للعائلة مما هو ولاءهم للسلطة السياسية وجاءت حركة العمران «التحول للمدنية» منذ مطلع الخمسينات مع ما ترتب عليها من تبدلات على التوزع الجغرافى للسكان كى تضعف شيئا فشيئا من الأواصر التى كانت تشد العائلة بالمعنى الواسع للكلمة أو العائلة ـ القرية حيث إن أفراد هذه العائلات الكبيرة لم يعد باستطاعتهم العيش بنفس القرى التى تعاقب عليها اجدادهم لقد انتج الوسط المدينى نموذجا جديدا هو نموذج الأسرة الصغيرة التى تضم الأب والأم والاطفال وترافق هذا مع درجة أكبر من الثقافة والتعليم وبالتالى مع نزوع أكبر لدى النساء نحو التحرر من موروثات الأسرة التقليدية ويشير المؤلف فى هذا السياق إلى بروز هذه الظاهرة بشكل أكبر وأوسع فى المجتمعات الصينية غير الشيوعية مثل هونج كونج وتايوان.

لقد أعيدت اذن صياغة العلاقات العائلة ضمن الاطار العمرانى الحديث لكن اعادة الصياغة هذه لم تؤد إلى خسارة العائلة التقليدية للمعركة بشكل كامل بل يشير المؤلف إلى الرأى الذى قال به الاخصائى الاسترالى بالشئون الصينية و.ج.ف جينير الذى لاحظ بأن العائلة الصينية الأبوية هى المؤسسة الوحيدة التى خرجت قوية ومعززة أكثر من بقية المؤسسات الصينية فى ظل الثورة الشيوعية فهذه العائلة ظلت بمثابة الملجأ والملاذ من استعباد الحياة السياسية.

كما أن الفلاحين الصينيين فهموا أن التبدلات الكبيرة التى شهدها المجتمع الصينى خلال هذا القرن لم تجلب لهم الشعور بالطمانينة والاستقرار وبأنه ليس هناك شىء آمن فى حقل السياسة وحاكم اليوم قد يغدو سجين الغد بالمقابل يمكن للعائلة أن تقدم بعض الضمانات التى لا تخضع للمتغيرات السريعة.

ومع وصول دينج مسياو بينج إلى السلطة فى الصين وبداية حركة واسعة من الاصلاحات الاقتصادية منذ أواخر سنى السبعينات وادخال جرعة من الليبرالية فى عدة قطاعات شهدت الصين تغييرات هائلة ويرى فوكوياما أن هذه التغيرات لم تكن بمعنى ما سوى عملية ترميم لعلاقات اجتماعية قديمة مما يسمح بالقول إن الشيوعية لم تنجح فى تدمير العائلة التقليدية خاصة نموذجها الفلاحى الذى يتمتع بدرجة كبيرة من الاكتفاء الذاتى حيث إن هذا النموذج برز



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/١٠/١٩٩٧

للسطح بقوة بعد عقدين من الزمن ساد فيهما الاقتصاد الزراعي القائم على اساس التعاونيات والعمل الجماعي.

بشكل عام يلح فوكوياما في كتابه على صغر حجم المؤسسات الاقتصادية الصينية وعلى ميلها الواضح ونزوعها المستمر نحو الاحتفاظ ببعدها العائلي لكنه يركز بنفس الوقت على ضرورة عدم الربط بين هذا النزوع وبين مستوى تطور المجتمع أو «المجتمعات» الصيني المعاصر أو ربطه مع غياب المؤسسات القانونية والأدارية إذ يقول إنه توجد مجتمعات أخرى أقل تطورا وأقل تزودا بالمؤسسات القانونية والادارية لكنها استطاعت تجاوز العائلة كصيغة مسيطرة في تنظيمها الاقتصادي انه يرى بأن البنية الاقتصادية الصينية الحديثة تضرب جذورها في المكانة المتميزة التي تتمتع بها العائلة في الثقافة الصينية.

ويرى فوكوياما بالنتيجة أن الحياة الاقتصادية أخذت نفس السمات في الصين التقليدية وفي الصين الحديثة.

.. وايطاليا؟

يقسم المؤلف المجتمع الايطالي من حيث البنية الصناعية المسيطرة فيه إلى ثلاث مناطق يمكن توزيعها كالشكل التالي: ايطاليا فقيرة في الجنوب «صقلية وسردينيا» ايطاليا صناعية تقليديا «حول ميلانو وتورينو وجنوة» وايطاليا ثالثة تشهد منذ ثلاثة عقود من الزمن ظهور شبكات من المؤسسات الصناعية في ميادين النسيج والآلات الصغيرة «ايطاليا المركزية توسكانيا، البندقية».

هذا التطور الأخير للصناعات الصغيرة خلال العقود الأخيرة من الزمن في ايطاليا اعتبره المؤلف بمثابة ظاهرة اقتصادية جديدة تستحق اهتمام المدارس الاقتصادية المختصة وذلك على اعتبار أن ايطاليا كانت تعتبر بمثابة «المياه الراكدة في أوروبا الغربية» فجاءت حركة التصنيع السريع على مستوى محدود لتقدم نموذجا جديدا قد يكون قابلا للتطبيق في بلدان أخرى ويرى فوكوياما مرة اخرى أن رأس المال الاجتماعي والثقافة يشكلان عاملين اساسيين في فهم هذه النهضة الاقتصادية «الصغيرة» انه يقول بوجود نفس الروابط العائلية في بعض المناطق الايطالية وفي الصين حيث ان العلاقة ظلت واهية بين الدولة ـ السلطة السياسية ـ وبين الافراد الذين احتفظوا بولائهم للانتماء العائلي.

ان تشابه الروابط العائلية أدى في الحالة الصينية وفي حالة وسط ايطاليا إلى نفس النتائج أي قيام شركات خاصة صغيرة نسبيا وذات سمة عائلية في أغلب الاحيان هذا في الوقت الذي تلجأ فيه الشركات والمؤسسات الكبرى إلى طلب معونة الدولة.

وفي هذا السياق يذهب فوكويوما بعيدا إلى المقارنة بين المجتمعات الصينية والمجتمعات الكاثوليكية اللاتينية بشكل عام إذ يعيد في الحالتين اسباب غياب ما يسميه النزوع الاجتماعي الفطري إلى وجود دولة مركزية منذ مرحلة التطور التاريخي الأولى تكبح دور الفرد باعتباره عنصرا في مجتمع يعطي الأولوية لهويته الوطنية وليس لانتماءاته الأكثر ضيقا في العائلة وهذا ما عبر عنه روبير د. بوتنام عندما وصف أحد مجتمعات ايطاليا عام 1863 بالقول: لم يكن يوجد أي شكل للجمعيات أو لمفهوم النجدة المتبادلة .. كانت العزلة هي القانون السائد ولم يكن المجتمع باقيا سوى بواسطة الروابط المدنية والدينية الطبيعية إذ لم تكن هناك أية روابط اقتصادية أو أي شكل من اشكال التضامن بين العائلات أو الافراد أو بين هؤلاء جميعا وبين الحكومة

الثقة.. والقوة

المجتمعات التي لا تتمتع بثقافة وطنية تسمح بدرجة عالية من النزوع العفوي «الفطري» نحو التضامن الاجتماعي هي مجتمعات يشوبها الحذر وانعدام الثقة؟ حسب رأي فوكوياما.. أما المجتمعات ذات الثقافة القائمة على أساس الثقة باهمية التلاحم العام بين افرادها هي مجتمعات تتمتع بقدر كبير من القوة يسمح لها بمواجهة الأزمات المستجدة.

ان فوكوياما يوضح آراءه عبر تقديم عدة نماذج في الحياة الاقتصادية التي شهدتها عدة بلدان في القرن العشرين.

المثال الأول الذي يقدمه يخص شركتي مازدا اليابانية وديملر ـ بنز «صانعة سيارات مرسيدس» ففي مطلع سني السبعينات وفي أوج الأزمة البترولية لاحظت الشركتان ان أرقام مبيعاتهما قد انخفضت إلى درجة أن أفق افلاسهما بدا قريبا لكن في الحالتين قامت مجموعة الشركات التي تتعامل مع هاتين الشركتين تقليديا بتقديم الضمانات المطلوبة بقيادة بنك سوميتومو تروست في اليابان بالنسبة لمازدا والبنك الألماني «دوتش» بالنسبة لمرسيدس في الحالتين إذن جرى اختيار التضحية بالمردودية الآنية المباشرة من أجل انقاذ المؤسسة؟ وفي حالة الشركة الألمانية من أجل منع بيع هذه الشركة لمجموعة من المستثمرين العرب الذين اقترحوا شراءها آنذاك.

المثال الثاني يخص شركة «نوكور كوربوريشن» الأمريكية فأثناء فترة الانحسار الاقتصادي 1983-1984 التي هددت جديا النشاط الصناعي الأمريكي دخلت شركة نوكور ميدان صناعات الحديد مستخدمة تقنية كانت ألمانيا قد تبنتها في صناعتها وقد ركزت الشركة الأمريكية نشاطاتها في الأماكن الريفية خاصة في ولاية انديانا واعتمدت على عمال غير مؤهلين وعلى مزارعين سابقين لكن من أجل مواجهة النقص الكبير في عوائدها بسبب الانحسار الاقتصادي قلصت وقت العمل لجميع مستخدميها بدءا من مديرها العام وحتى أصغر عامل صيانة ليومين أو ثلاثة أيام في الاسبوع بالمقابل قلصت الأجور بنفس النسبة لكنها لم تقم بتسريح أي عامل وعندما استأنفت رياح الازدهار الاقتصادي هبوبها استأنفت الشركة بنشاطها الاعتيادي السابق وأصبحت احد القوى الكبرى في ميدان صناعة الحديد الأمريكية.

ان فوكويوما يقدم ألمانيا واليابان على أنهما نماذج واضحة لمجتمع الثقة وبالتالي لمجتمع القوة وبالاعتماد على تحليل المثالين السابقين وعلى أمثلة عديدة متشابهة يخرج بنتيجة مؤداها أن الفاعلين الاقتصاديين في مجتمعات كالمجتمع الألماني والمجتمع الياباني يعاضدون بعضهم البعض بدافع قناعتهم بأنهم يشكلون مجموعة مؤسسة على مبدأ الثقة المتبادلة هكذا تصرفت الشركات والبنوك التي قامت بنجدة مازدا ومرسيدس ـ بنز بدافع اعتقادها بانها مرغمة على فعل ذلك كون



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/١٠/١٩٩٧

أن هاتين الشركتين كانتا قد قدمتا المساعدة لها قبلا وأنها ستفعل ذلك مستقبلا إذا تطلب الأمر ذلك كما أن عمال شركة نوكور الأمريكية قبلوا تخفيض أجورهم بدافع قناعتهم بأن أرباب العمل أنفسهم كانوا في مقدمة من تعرضوا للأذى ومع ذلك لم يلجأوا إلى تسريح عمالهم.

بالمقابل يقدم فوكوياما أمثلة أخرى ولكن في الاتجاه المعاكس لمبدأ الثقة ولنأخذ مثالين:

المثال الأول هو مثال تلك القرية الايطالية الصغيرة التي يتحدث عنها ادوار بانفيلد في كتابه «الأسس الاخلاقية لخلفية الفصل الاجتماعي» والتي رفض اغنياؤها خلال سنوات الخمسينات توحيد جهودهم لبناء مدرسة أو مستشفى كانت قريتهم بحاجة ماسة لها بالرغم من توافر اليد العاملة ورؤوس الأموال بوفرة وذلك لقناعتهم بأن هذه المهمة مناطة بالدولة.

وفي فرنسا..

المثال الثاني من فرنسا حيث تجري الامور على عكس ما هو الحال في المانيا إذ ان علاقات أرباب العمل بالعمال يتم تحديدها من قبل الوزارات المركزية أما السبب في ذلك فيعيده المؤلف إلى عدم ثقة المرؤوسين الفرنسيين برؤسائهم مما يستبعد أية روح تضامنية وبالتالي غياب الثقة.

من تحليل هذين المثالين وسواهما يشير المؤلف إلى غياب روح الاجتماع مما يمنع البشر من استغلال الفرص الاقتصادية التي تتاح لهم، بتعبير آخر ان المجتمعات المعنية تعاني من عجز «رأسمالها الاجتماعي»، رأس المال الاجتماعي بالمعنى الذي استخدمه به جيمس كوليمان عندما اعتبره القدرة على العمل الجماعي من أجل غايات مشتركة داخل مجموعات أو منظمات يتشكل منها المجتمع المدني.

وبالتوازي مع مفهوم «رأس المال الاجتماعي» يستخدم المؤلف مفهوما آخر هو «رأس المال البشري» الذي ينطلق من مقولة أساسية هي أن «رأس المال» يوجد بدرجة أقل في الأرض والمصانع والآلات مما هو في معرفة البشر وكفاءاتهم وفضلا عن المعارف والكفاءات يضيف جيمس كوليمان لرأس المال البشري «قدرة الافراد على التشارك في العمل» لكن فوكوياما يرى أن قدرة التشارك هذه تتعلق بمعايير وبقيم تقبل بها المجموعة كما تتعلق باستعداد الافراد ربط مصالحهم الخاصة بمصالح مجموعات أوسع وهذه القيم المشتركة هي التي تنتج الثقة وهذه الثقة لها قيمة اقتصادية كبيرة.

ضمن هذا السياق يجد فوكوياما نقاط تشابه أكبر بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمانيا مما بين هذه البلدان الثلاثة مع المجتمعات الصينية، ومع فرنسا وايطاليا مع ذلك يفتح المؤلف هنا قوسين ليقول إن الولايات المتحدة الأمريكية قد تغيرت خلال الجيلين الماضيين بشكل عميق وأصبحت النزعة الفردية أكثر قوة وتجذرا وذلك كنتيجة منطقية للمنحنى الطبيعي لليبرالية ثم يضيف بأن هذه التبدلات تشكل الخلفية التي يتأسس عليها تصاعد العنف وانهيار الأسرة.

الديمقراطية الأمريكية

هذا الانحطاط بالروح الاجتماعية الأمريكية له عواقب كبيرة بالنسبة للديمقراطية الأمريكية وربما أن تأثيره سيكون اكثر ضخامة على الاقتصاد هذا ما يؤكده فوكوياما الذي يرى بالنفقات التي تنفقها أمريكا على الشرطة والقضاء والمحامين هي أكثر بكثير مما تنفقه أوروبا واليابان واعتبر هذا الواقع بمثابة ضريبة مباشرة مرتبطة مع انهيار الثقة الاجتماعية وفي المستقبل يمكن أن يكون لهذا الأمر مخاطره الاقتصادية الكبيرة بسبب ما قد يستجد من عقبات جديدة أمام العمل الجماعي للافراد....

ويضيف فوكوياما بأن معدلات الادخار لتعويض رأس المال المالي كانت ضعيفة في أمريكا خلال السنوات الأخيرة كما ان اعادة ترميم رأس المال الاجتماعي قد تراجعت أيضا بنفس التواتر ذلك أن عملية تكدس رأس المال الاجتماعي هي عملية ثقافية معقدة وخفية في العديد من مظاهرها.

وبعد خوض المؤلف طويلا في آليات عمل الديمقراطية الأمريكية ينتهي إلى القول بأن الديمقراطية الليبرالية التي ترتسم في الأفق ليست حديثة تماما وذلك بمعنى أن مؤسسات الديمقراطية



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢/١١/١٩٩٧

والرأسمالية تعمل بشكل صحيح عندما تترافق مع بعض العادات الثقافية التى تتضمن حسن سير عملها بتعبير آخر قيام مجتمع الثقة يشكل شرطا لازدهار المجتمعات ما بعد الصناعية واستقرارها.. وذلك على عكس الفكرة السائدة بأن القيم الثقافية النوعية قد تشكل حاجزا أمام قيام المجتمع الحديث.

أمريكا وأزمة الثقة

«الحالة الأمريكية» شكلت أحد المواضيع الأساسية التى يتعرض لها فرنسيس فوكوياما فى هذا الكتاب.

السمة الاولى التى يركز عليها المؤلف فى وصفه للمجتمع الأمريكى المعاصر تتمثل فى اعطاء أهمية كبيرة لـ «التعددية الثقافية» كما يبدو فى البرامج المدرسية التى تنفتح أكثر فأكثر على اللغات والثقافات غير الغربية وفى حلقات البحث التى تنظمها الشركات للعاملين فيها بقصد تعريفهم «بالآخر» وسبل التعامل معه ويذهب انصار التعددية الثقافية إلى القول إنه ينبغى على الأمريكيين فهم الروافد الثقافية العديدة خاصة غير الأوروبية التى تشكل أحد العناصر الاساسية فى هويتهم، انهم يعتمدون فى رأيهم هذا على القول: إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن فى يوم من الأيام ذات ثقافة وحيدة وأنه لم يكن هناك ابدا أى نموذج «موديل» يجد جميع الأمريكيين أنفسهم به.

ضمن هذا السياق يفتح فوكوياما قوسين ليؤكد على الفرق الكبير بين القول إنه لم يكن هناك فى أى يوم من الايام ثقافة مسيطرة فى الولايات المتحدة الأمريكية وبين أنه ينبغى الا يكون هناك ثقافة مسيطرة من حيث المبدأ تفرض على المجموعات المتباينة تمثيلها والانضواء تحت لوائها، إن المؤلف يؤكد فى كتابه «وبصيغ مختلفة» على ضرورة وجود «لغة مشتركة» تحدد الاطار العام للقيم التى يقوم عليها سلوك الافراد داخل المجتمع وحيث إن التمكن من المحافظة على استمرارية هذه القيم يشكل عاملا اساسيا فى تكدس رأس المال الاجتماعى وفى بلوغ المجتمع درجة كبيرة من الثقة.

هل هذا يعنى معارضة فوكوياما لمفهوم التعددية؟

الاجابة المقدمة هى النفى، فأمريكا هى بلد ليبرالى.. الليبرالية تتضمن فى محتواها التعددية وتتطلب قبول الاختلاف لكن التعددية إلى حد معين إذا تجاوزته تؤدى إلى اقامة حواجز داخل المجتمع تمنع التواصل والتعاون مع ما يترتب على هذا الأمر من نتائج مأساوية على صعيد السياسة والاقتصاد.



المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/١٠/١٩٩٧

نحن والعولمة والديموقراطية (٢ من ٢)

المهمات المطروحة على العرب من أجل اللحاق

☐ بعد ان تناولت حلقة الأمس عالم التكتلات الذي يستأثر بمعظم الاقتصاد العالمي، هنا التتمة الأخيرة:

■ من منظور عالم التكتلات طرح مشروعان متنافسان للتكامل الجهوي على المنطقة العربية.

المشروع الاول بادرت به الولايات المتحدة تحت اسم سوق الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENA) في اطار مفاوضات مدريد ومسلسل التسوية الجارية بين الدول العربية واسرائيل، ويهدف هذا المشروع الى تعزيز التسوية عن طريق تكثيف التعاون بين دول المنطقة في ميدان المياه والطاقة الكهربائية والسياحة ومد الطرقات السيارة ووسائل الاتصال وانشاء بنك اقليمي وتحرير التبادل التجاري.

اما المشروع الثاني فجاء بمبادرة اوروبية في شكل اتفاقات ثنائية بين دول الاتحاد الأوروبي ودول الساحل الجنوبي للبحر الابيض المتوسط بهدف خلق منطقة تبادل حر بين دول البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي. وقد وقع كل من تونس والمغرب والدولة العبرية على اتفاقات ثنائية مع الاتحاد الأوروبي وتجري المفاوضات حثيثة مع باقي الدول المعنية وخاصة منها مصر والأردن والجزائر قصد التوقيع على اتفاقيات مماثلة.

والى جانب تحرير التجارة وتكثيف التبادل السلعي (باعتبار ان تحرير الخدمات مؤجل خمس سنوات أخرى) وما يفتحه ذلك من مجالات جديدة للاستثمار ودعم التنمية، فإن لهذين المشروعين اهدافاً استراتيجية خاصة.

فمشروع سوق الشرق الأوسط وشمال افريقيا يهدف الى دعم مسار التسوية الجاري بين العرب واسرائيل ودمج الدولة العبرية في النسيج العربي الاسلامي لدول المنطقة (الدول العربية وتركيا وايران) بينما تسعى اوروبا من خلال مبادرتها الى تحقيق عدد من الأهداف الاستراتيجية المشروعة من وجهة نظر مصالحها والمتمثلة في تحقيق الاستقرار لدول جنوب عن طريق التنمية (والديموقراطية)، بما يحول دون تدفق موجات الهجرة اليها ويوسع التبادل التجاري معها ويضمن لها مصادر الطاقة النفطية في تنافس مع الولايات المتحدة، ويرسي تعاوناً أمنياً وسياسياً يحد من تنامي «ظاهرة التطرف» ويمنع انتشار اسلحة الدمار الشامل.

وبالرغم من ان هذين المشروعين يقتضيان كشرط لقيامهما إزالة الحواجز المختلفة بين دول الجنوب وتحرير التبادل بينها، فإن الدول العربية تنخرط فيهما بصفوف مبعثرة وبتنافس وتناحر يذكيه السعي الى الحصول على بعض الفوائد العاجلة التي لا تقرأ حساباً لمصالحها البعيدة وتطلعات شعوبها.

مسألة التكامل الجهوي أصبحت اذن ضرورة حيوية تقتضيها ظروف العولمة وتسعى اليها القوى الدولية الفاعلة انطلاقاً من عناصر التقارب الجغرافي والانتماء الحضاري ومستوى النمو ضمن استراتيجية اقتصادية وثقافية وامنية متكاملة.

لكن البعض يرى ان تشابه المنتوجات في البلدان العربية ومستوى نموها التقني والاقتصادي المتخلف لا يشجع على التكامل الجهوي ويبعث على التفكير في فضاءات بديلة تتوفر فيها اقطاب صناعية وتجارية يؤمل أن تجر وراءها الاقتصاد المحلي لهذا البلد العربي او ذاك، وكثيراً ما نلحظ مثل هذا التوجه في السياسات العملية لحكوماتنا بالرغم من تصريحاتها وخطبها الرسمية حول التكامل المغاربي والعربي.

لكن آخرين يرون ان المنافسة في عالم متحرر وفاقد لكل مركز معدل، ستجري باستمرار لصالح النظم التي حققت السبق في الميدان التكنولوجي وتنويع الانتاج وجودته والقدرة على توفيره وعلى تمويله واستشراف الطلب عليه والتي لا يقابلها لدى الدول النامية سوى الريع التقليدي المتمثل في رخص اليد العاملة والاعفاءات الضريبية والقرب الجغرافي من المركز بالنسبة للبعض. ويستنتجون ان تنمية الطلب الاجمالي (وليس الطلب الخارجي فقط) هو الذي من شأنه ان يدفع بحركية الانتاج والنمو واعادة الهيكلة الاقتصادية للبلدان النامية.

المصدر : الحيـــاة

التاريخ : ٢/١٠/١٩٩٧

احمد نجيب الشابي *

ومن هذا المنظور فـإن التكامل بين بلدان متقاربة في مستوى النمو الاقتصادي والتقني من شـانه أن ينوع الطلب الخـارجي ويحـدث مجالاً متسعاً لتنمية الانتاج وتنويعه ودفع التنمية.

وبهذا المعنى ايضاً لم يعد التكامل العربي مجرد حلم سياسي يراود قطاعات واسعة من الشعوب العربية، وانما اضحى مسالة بقاء تمليها التحديات التكنولوجية والتجارية والثقافية التي تنطوي عليها العولمة، هذه الظاهرة التي تتحكم في الحياة الدولية الراهنة وتنحت مستقبل العالم في العمق.

وتحقيق التكامل العربي المستند على عناصر الجغرافيا والتاريخ والثقافة وتقارب مستوى النمو لا يوفر للدول العربية الاطار الملائم لكسب رهان التنمية ورفع تحدي المنافسة الدولية وحسب، وانما يوفر لها ايضاً وعلى الأخص امكانية تحويل هذا النمو الى قاعدة مادية لنهضة حضارية جديدة تحافظ على روح الأمة وثقافتها وعقيدتها ولغتها، وتمكنها من وسائل التجدد والمساهمة من ...

موقع الفعل في نحت ملامح الحضارة الكونية المقبلة.

ويتوقف التكامل العربي في ظروفنا الراهنة على اختيارين اساسيين:

اولهما اقتصادي داخلي يهم كل قطر من الأقطار العربية على حدة ويقتضي عاجلاً جملة من الاجراءات والتدابير أهمها:

١- تحقيق نسب عالية من النمو الاقتصادي عبر الاستثمار وتنمية الانتاج والتحكم في الموارد.

٢- تحقيق الاستقرار الاقتصادي لكل دولة عبر السيطرة على ظاهرة التضخم وعلى عجز ميزانية الدولة وعجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

٣- الاستثمار في ميدان البحث العلمي والتكوين والتعليم وتطوير البنية التحتية في ميدان النقل والمواصلات حتى تستعد الدول العربية الى اقتحام الثورة الصناعية الثالثة الجارية امامنا والمتمثلة في الثورة الالكترونية التي تقتضي اقصى الاختصاص.

٤- لم يعد في الامكان تجاهل دور القطاع الخاص وآليات السوق كعاملين اساسيين في تنشيط الدورة الاقتصادية، دون أن يعني ذلك تخلي الدولة عن دورها في الاحاطة والتوجيه والرعاية وتحقيق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى لكل بلد من البلدان.

اما الاختيار الثاني فيتمثل في إرادة التكامل والتي تقتضي من جهتها اتفاق الدول العربية مجتمعة على منوال للتنمية وسياسات اقتصادية متجانسة، وعلى استراتيجية لتنفيذها عبر مراحل متفق عليها ومن خلال مؤسسات مشتركة مستقرة وفاعلة.

فما هو الطريق الى بلورة مثل هذه الإرادة في عالم عربي يعيش تفككاً وتمزقاً لم يسبق ان شهدهما من قبل؟

ليس هنا مجال البحث في مختلف الأسباب (الداخلية والخارجية) التي تقف وراء النزاعات العربية، ولكن يمكن أن نجازف بالقول ان ازمة الشرعية واحد من اهم هذه الأسباب.

فمصدر السلطة في الكثير من بلداننا لا يقوم على الاختيار الشعبي الحر وانما تستمد الشرعية الحقيقية من الشركة او الوراثة او الايديولوجيا. وكثيراً ما ينفرد بالقرار في

القضايا المصيرية حكام يعانون من أزمة حادة في علاقاتهم الداخلية مع شعوبهم ويخشون من الانفتاح على البلدان المجاورة التي تشترك معهم في المرجعية الدينية والقومية والتي تفرز قوى سياسية وفكرية تنازع شرعية الدولة الوطنية الحديثة باسم الانتماء الى دوائر اوسع تعتمد هذه الهوية المرجعية المشتركة.

ولا يستغرب في مثل هذه الأوضاع ان يتعذر بل يستحيل أن تتبلور إرادة موحدة للتكامل وتكون معالجة هذه الأزمة مدخلاً وشرطاً لإرساء التكامل العربي على قواعد تضمن له الاستمرار والاستقرار.

وتبدو الديموقراطية في ظروفنا الراهنة الطريق الأسلم بل الأوحد لإرساء مثل هذا التعاون والتكامل، وهو الراي الذي تعززه تجربة الاتحاد الأوروبي الذي جعل من الديموقراطية شرط وجوده وحجر الزاوية في بنائه والذي يقدم للعالم مثالاً ناجحاً على توظيف عناصر الجغرافيا والحضارة المشتركة لتخطي الموروث السلبي للماضي وفتح افق زاهر للمستقبل (علماً بأن العالم العربي يحظى بدرجة اعلى من التجانس بسبب وحدة اللغة وغياب الحروب المدمرة من موروثه التاريخي الجمعي).

وقد يبادر البعض بملاحظة ان الظروف التاريخية المغايرة للبلاد العربية تجعل من الديموقراطية اقرب الى اليوتوبيا منها الى الاحتمال الواقعي، وأن التنمية تقتضي في مثل هذه الظروف إرادة مركزية ممثلة في حكومة قوية كما كان الشان في دول آسيا الصاعدة ومثلها دول اميركا اللاتينية التي لم تحقق نهضتها الحديثة الا في ظل حكومة مركزية لم تترك مجالاً واسعاً للاستشارة الشعبية في رسم الاختيارات، ومن بينها القبول بالكلفة الاجتماعية المرتفعة للتنمية الرأسمالية.



المصدر : الحيـــاة

التاريخ : ٢/١٠/١٩٩٧

لكن العالم تغير منذ نهاية الحرب الباردة التي افقدت الديكتاتوريات مبرر وجودها كما ان ظروف العولمة وما تنطوي عليه من اقصاء اجتماعي تجلى في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء (والذي اتخذ احجاماً مهولة في اميركا اللاتينية) جعل المنظرين من انصار العولمة يعتقدون ان الديموقراطية واشراك ممثلي المقصيين والمحرومين في النظام السياسي تمثل الضمانة الوحيدة للاستقرار ذلك ان الاقصاء الاجتماعي المقترن بالاقصاء السياسي يعرض النظم الاجتماعية الى الاهتزاز والى انتكاس التنمية.

كما الغت ظروف ما بعد الحرب الباردة في عالمنا العربي المشاريع الثورية التي كانت تحلم بتحقيق الاندماج الاقتصادي الوحدة السياسية استناداً على «القطر القاعدة» كما تجلى ذلك بشكل درامي في حرب الخليج الثانية.

الديموقراطية اذن هي اقل المشاريع طوباوية واكثرها واقعية في ظروفنا الراهنة، ونعني بالديموقراطية تلك الآليات التي تسمح للمحكومين باختيار الحاكم على قاعدة برنامج يشكل العقد الرابط بينهم وبينه ويسال عنه من قبل اهل الحل والعقد الممثلين لشعوبهم؛ ولا نعني بها ضرورة ايديولوجيا الديموقراطية وما تنطوي عليه من مقدمات فلسفية وثقافية هي من صلب اشكالية الكونية والخصوصية والتي ليس بوسعنا الغاؤها بمجرد انكارنا لها.

ومن الثابت ان الديموقراطية لم تتقدم عبر الدعوة الثقافية بقدر ما تقدمت اعتماداً على قوى اجتماعية وسياسية وجدت فيها وسيلة لخدمة مصالحها الخاصة، ولم تستقر إلا على اساس ادراك هذه القوى ان الديموقراطية هي النظام الذي يؤمن لها افضل الظروف لاستقرار مصالحها تلك. ومن يجيل النظر في تجربتنا التاريخية الخصوصية يرى أن القوى الاجتماعية والسياسية التي رفعت المطالب الديموقراطية في بلادنا (النقابيون والشيوعيون والوطنيون من قدماء الدستوريين وممثلو الحركات الدينية) لم تكن تتبنى الليبرالية مذهباً وعقيدة بل كانت تجد في الديموقراطية سبيلاً لتقدم قضيتها ومصالحها الخاصة.

وفي ظروف العولمة الجديدة لم تعد الديموقراطية مجرد مطلب ترفعه هذه الفئة او تلك من القوى الاجتماعية والسياسية، ولا مجرد دعوة ثقافية تدار لها الندوات والملتقيات، ولا هي «سياسة تتوخاها الدول العظمى لاعتبارات استراتيجية ثقافية وامنية وحسب، بل هي كل ذلك وتمثل فوق ذلك كله مصلحة وطنية وقومية جامعة لكل شعب من الشعوب العربية. فيها تستقر اوضاع اقطارنا وعن طريقها يقوم التعاون والتكامل بينها. وليست الديموقراطية عصا سحرية بمقدورها أن توفر من تلقاء نفسها الحلول لقضايانا ومشاكلنا كافة ولكنها تصنع المناخ الملائم لبلورة الارادة الوطنية اللازمة لرفع تحديات العولمة وترسي المؤسسات التي نتهيا عن طريقها لدخول الألفية القادمة من موقع الفعل والتحكم في مصائرنا.

فهي اذن القضية التي يمكن أن تمتد اليها الأيادي متضافرة متحدة من اجل افتكاك الحرية وصياغة الوفاق الوطني الذي يشكل الأرضية الصلبة لقيام الديموقراطية واستقرارها.

---

* محام وسياسي تونسي.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/١/١٩٩٧

أولبرايت تهاجم فرنسا وروسيا لتعاونهما التجارى مع طهران


اولبرايت

نيويورك وكالات الانباء :

انتقدت أمس وزيرة الخارجية الامريكية مادلين اولبرايت بشدة موقف كل من فرنسا المساندة لشركة «توتال» فى قضية العقد الذى أبرمته مع ايران، وروسيا التى يشتبه فى انها تنقل تكنولوجيا نووية الى طهران واعربت اولبرايت عن قلقها وخيبة أملها لرؤية شركاء الولايات المتحدة يرفضون مساندتها فى عزل النظام الايرانى . جاء ذلك خلال رد اولبرايت على اسئلة الصحفيين بعد خطاب القته فى مجلس العلاقات الخارجية وهو هيئة ابحاث خاصة مقرها نيويورك وقالت اولبرايت ان الوضع لن يتغير فى ايران بانتخاب رئيس معتدل فمازال النظام الايرانى مساند للارهاب كما لم يعدل عن امتلاك سلاح نووى ولن يخفف موقفه المعارض من عملية السلام . واكدت اولبرايت ان فرنسا لا تدرك الى اى مدى يمكن ان تفسد مثل هذه الاتفاقات التجارية الجهود الغربية لتغيير سياسات طهران وقالت ان الموقف الفرنسى يتجاوز حدود فهمى واشارت وزيرة الخارجية الامريكية الى ان واشنطن ستواصل بذل الجهد لاقناع الحكومة الفرنسية بالتراجع عن موقفها .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الأهـــــرام

التاريخ: ٢/١٠/١٩٩٧

الولايات المتحدة تشن أعنف هجوم على فرنسا بسبب مشروع الغاز الإيرانى

يلتسين يحذر واشنطن من التدخل ويؤكد تطابق وجهات النظر بين موسكو وباريس

نيويورك - وكالات الأنباء - فرنسا من سعيد اللاوندى - فى أعنف رد فعل أمريكى أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت أن موقف فرنسا من قضية العقد الذى أبرمته شركة توتال الفرنسية للطاقة مع إيران غير مفهوم، وأعربت عن «قلقها وخيبة أملها» لرؤية شركاء الولايات المتحدة يرفضون مساندتها فى الجهود الرامية إلى عزل النظام الإيرانى.

وأكدت أولبرايت أن الحكومة ستواصل بذل الجهود فى محاولة لاقناع السلطات الفرنسية بالعدول عن موقفها.

واعتبرت الوزيرة الأمريكية مجددا - ردا على أسئلة بعد خطاب ألقته فى مجلس العلاقات الخارجية وهو هيئة أبحاث خاصة - أنه بالرغم من انتخاب رئيس معتدل فى إيران فإن النظام الإيرانى لم يثبت أنه تخلى عن مساندة الإرهاب وعدل عن امتلاك السلاح النووى أو لين موقفه المعارض لعملية السلام فى الشرق الأوسط.

كما انتقدت أولبرايت روسيا التى يشتبه فى أنها تنقل إلى إيران التكنولوجيا النووية لكنها طالبت الكونجرس الأمريكى بألا يقلص المساعدات الأمريكية المخصصة لروسيا فى محاولة لمعاقبتها.

وأعربت الوزيرة الأمريكية عن خيبة أملها ازاء قدرة واشنطن المحدودة فى إقناع الدول الأخرى بصحة وجهات نظرها بشأن الدول الخارجة على القانون، على غرار إيران، مؤكدة أن هناك حدودا لقدرة الولايات المتحدة على الاقناع فى هذا الصدد لعدم توافر وسائل الضغط.

ومن جانبه حذر الرئيس بوريس يلتسين الولايات المتحدة من التدخل فى العقد الذى تشترك روسيا فيه، وأكد يلتسين فى تصريحاته للتليفزيون الروسى أن ايران وفرنسا وروسيا دول مستقلة وأنهم لن يتقبلوا التدخل الأمريكى.

وأشار يلتسين أنه اتفق على إبرام العقد مع الرئيس الفرنسى جاك شيراك خلال زيارته لروسيا ووجه شكرا خاصا للجانب الفرنسي لتطابق وجهتى نظر بلديهما إزاء الموقف.

وفى غضون ذلك صرح مسئولون أمريكيون بأن الولايات المتحدة - فى إطار حرصها على تفادى حرب تجارية مع أوروبا - قد تتخلى عن تطبيق عقوبات على الشركات الأجنبية التى تتعامل مع إيران، اذا مارست حكومات تلك الشركات ضغوطا على طهران لانهاء مساندتها المزعومة للإرهاب ومسعاها المزعوم لامتلاك أسلحة نووية.

ومن ناحية أخرى أعلن وزير الخارجية الإيرانى كمال خرازى استعداد حكومته الجديدة لاستئناف العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة.

وقال خرازى فى حديث له فى جامعة كولومبيا ان إيران تتوقع عقد المزيد من الصفقات الدولية المماثلة لصفقة شركة توتال التى تعد أكبر استثمار أجنبى فى إيران منذ قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩.

وعلى صعيد آخر أعلنت شركة البترول الفرنسية العملاقة إيلف أكواتين أنها تسعى للحصول على عقود مع إيران والعراق رغم المخاوف التى تثيرها المعارضة الأمريكية لتلك الصفقات.

وفى طهران، واصلت الصحف الإيرانية ترحيبها بالموقف الأوروبى الموحد ضد السياسة الأمريكية نحو إيران.

وأشارت الصحف إلى ظهور بوادر لرفض أوروبى الاستمرار فى التعاون مع الولايات المتحدة فى تنفيذ قرارات غير مشروعة على دول العالم.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢/١٠/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لغة المصالح في صفقة «توتال» مع طهران

الحلفاء يخذلون أمريكا

■ أولبرايت تعلن خيبة أملها وتطالب فرنسا بإلغاء الصفقة

■ طهران: صفقات أخرى في الطريق

□ اعداد ـ هبة عنبة:

يسعى المسئولون الأمريكيون حاليا للحيلولة دون نشوب حرب تجارية مدمرة مع حلفائهم الأوروبيين والتى تفجرت عقب اعلان شركة «توتال» الفرنسية يوم الاحد الماضى انها وقعت عقدا مع ايران للتنقيب عن الغاز متحدية بذلك القوانين الأمريكية التى تطالب بفرض عقوبات على طهران.

كما تجرى المفاوضات حاليا بين شركة «شل - رويال - دوتش» الانجليزية - الهولندية والسلطات الايرانية بشأن مشروع مشترك فى الوقت الذى أجرت فيه شركة «الف - اكواتين» الفرنسية محادثات مع الايرانيين للتنقيب عن البترول فى حقل «دورود» وتضاربت آراء المحللين حول امكانية تأثير الموقف الحالى لصفقة «توتال» على شركات بترول وغاز أخرى ترغب فى الاستثمار فى ايران سعيا وراء مصالحها التجارية وغير عابئة بالتهديدات الامريكية حيث أكد للمحللون ان السياسة هى لغة المصالح.

وفى اطار جو التهدئة مع الحلفاء الذى تتبعه امريكا لاحتواء الأزمة أعلن البيت الأبيض أنه يحتاج لوقت للتأكد من انتهاك الشركة الفرنسية «توتال» للحظر التجارى الامريكى المفروض على ايران.

كما أشارت واشنطن إلى احتمال تخليها عن فرض عقوبات على الشركات الأوروبية التى تتعامل مع طهران إذا مارست دول هذه الشركات ضغوطا على ايران لانهاء مساندتها

للارهاب. وفى أقوى رد فعل من مسئولين امريكيين على صفقة «توتال» مع طهران انتقدت مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الامريكية موقف فرنسا وقالت إنه موقف غير مفهوم وانها لم تدرك أن ضخ أموال

فى النظام الايرانى و عقد صفقات تجارية ضخمة مع طهران لا يخدم مصالح الغرب ويضر بمحاولات تغيير السياسة الايرانية.

وأعربت عن خيبة أملها فى شركاء الولايات المتحدة الذين يرفضون مساندتها فى الجهود الرامية إلى عزل

النظام الايرانى وأكدت أن واشنطن سوف تواصل جهودها لاقناع السلطات الفرنسية بالعدول عن الصفقة. وأضافت وزيرة الخارجية الامريكية أنه بالرغم من انتخاب رئيس معتدل فإن النظام الايرانى لم يثبت تخليه عن مساندة الارهاب أو امتلاك السلاح النووى أو عدل من موقفه الرافض لعملية السلام فى الشرق الأوسط وأن هذه هى النقاط الثلاث التى تأخذها واشنطن على طهران كما انتقدت أولبرايت تعاون روسيا مع ايران فى المجال النووى والمحت



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ / ١٠ / ١٩٩٧

اولبرايت إلى إنه يتعين على السفراء الأوروبيين عدم العودة إلى ايران كنوع من ممارسة الضغط.

وقال جيمس روبن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية إن هدف قانون العقوبات الامريكى الخاص بايران وليبيا ليس فرض عقوبات بل هو جعل الدول الأخرى فى المنطقة وأوروبا بصفة خاصة تتعاون معنا فى تشديد الضغط على ايران واضاف أن واشنطن تحاول تكرار حملتها الناجحة باستخدام العقوبات ضد كوبا مما جعل الاوروبيين يوقفون استثماراتهم

لاجبار هافانا على احترام حقوق الانسان.وأشار روبن الى أن القانون الخاص بفرض عقوبات على ايران يتضمن خيار التخلي عن تطبيق العقوبات فى حالة الموافقة على تشديد ضغوطها عليها.

من جانبه دعا الرئيس الايرانى محمد خاتمى لدى افتتاحه لمعرض طهران الدولى الـ 23 الدول الاجنبية إلى مزيد من الاستثمارات ونقل التكنولوجيا إلى ايران وأكد رغبة بلاده فى ازالة التوتر على الساحة الدولية .انه عندما تكون المصالح الاقتصادية

للأمن مترابطة فإن القادة مجبرون على التصرف على هذا الاساس وهاجم خاتمى احتكار الدول الصناعية الكبرى للعلوم والتكنولوجيا ورفض تقاسمها مع الدول الاقل تقدما.

وأشاد وزير التجارة الايرانى محمد شريعة بالوجود القوى للشركات الأوروبية فى المعرض مما يثبت فشل الجهود الأمريكية الرامية لعزل ايران مشيرا إلى أن نحو 1070 مؤسسة من 63 بلدا تشارك فى المعرض هذا العام.

كما أعلن كمال خرزى وزير الخارجية الايرانى ان بلاده تتوقع عقد المزيد من الصفقات الدولية مشيرا إلى أن الكونجرس الامريكى اخطا فى

فرض عقوبات على ايران.

وأشار خرزى إلى أن العالم قد تغير وولت الايام التى كانت فيها قوة عظمى واحدة تملى أوامرها على الآخرين.



اميركا تتراجع على رغم عدم فهمها الموقف الفرنسي

ايران تتوقع عقوداً جديدة

■ واشنطن، نيويورك، باريس، بون، طهران، موسكو - ا ف ب، رويتر - دعت ايران الدول الأجنبية أمس الى المزيد من الاستثمارات فيها ونقل التكنولوجيا اليها، مؤكدة ان دولاً وشركات أخرى ستحذو حذو شركة «توتال» الفرنسية في توقيع عقود معها. وفيما حاولت واشنطن تهدئة الاجواء مع باريس، ملمحة الى انها قد تتخلى عن تطبيق عقوبات على الشركة الفرنسية، اكدت فرنسا تمسكها بالصداقة مع الولايات المتحدة وعملها على «مكافحة الارهاب»

ودعا الرئيس الايراني سيد محمد خاتمي الدول الأجنبية الى المزيد من الاستثمارات في بلاده ونقل التكنولوجيا اليها، منتقداً الدول الصناعية الكبرى لـ «احتكار العلوم والتكنولوجيا ورفض تقاسمها مع الدول الاقل تقدماً»، مؤكداً ان بلاده «مستعدة لاستقبال رؤوس الأموال والتكنولوجيا الأجنبية لدعم النمو الاقتصادي».

وكان وزير الخارجية الايراني كمال خرازي، أعرب عن اقتناعه بان دولاً وشركات أخرى ستحذو حذو شركة «توتال» الفرنسية، وتوقع عقوداً مع طهران، على رغم معارضة واشنطن. وقال في ندوة في جامعة كولومبيا ان العقد مع الشركة الفرنسية «ما هو إلا بداية العملية. ان شركات ودولاً اخرى ستعقد صفقات مع ايران».

وفي خطوة تعكس تراجعاً اميركياً عن المواقف المتشددة السابقة، صرح مسؤولون اميركيون بان واشنطن الحريصة على تفادي حرب تجارية مع اوروبا، قد تتخلى عن تطبيق عقوبات على الشركات الأجنبية التي تتعامل مع ايران، إذا مارست حكومات تلك الشركات ضغوطاً على طهران لإنهاء مساندتها لـ «الارهاب» وسعيها الى امتلاك اسلحة نووية. وقال جيمس روبن، الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية، ان هدف قانون العقوبات الأميركي المتعلق بايران وليبيا ليس فرض عقوبات، بل «جعل الدول الأخرى في المنطقة، وفي اوروبا خصوصاً، تتعاون معنا في موضوع تشديد الضغط على ايران».

وفي تصريحات عنيفة امام مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك قالت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين اولبرايت انها تعتبر موقف فرنسا غير مفهوم، إذ انها لم تدرك الضرر الذي يمكن ان تلحقه صفقات تجارية ضخمة مع ايران بمحاولات الغرب تغيير السياسات الايرانية.

ولم تخف اولبرايت «قلقها وخيبتها» لرؤية شركاء الولايات المتحدة يرفضون مساندتها في الجهود الرامية الى عزل النظام الايراني.



المصدر : المســـــــاء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢/١٢/١٩٩٧

أمريكا .. وأزمة توتال

الفارس يبحث عن صيغة ملائمة للانسحاب

بريطان: قوانين امريكا .. تطبق داخلها فقط

بعد اقل من يوم على نشوب الأزمة بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبى حول عقد وقعته شركة توتال الفرنسية للبترول لتطوير حقول الغاز الايرانية قيمته ملياز دولار .. بدأت الولايات المتحدة فى التراجع وفى البحث عن صيغة تحفظ لها ماء وجهها ولا تظهرها فى شكل المحارب الذى انسحب من ميدان القتال.

واصل القصة ان شركة توتال الفرنسية للبترول اعلنت عن ابرام عقد لتطوير حقل بارس العملاق جنوبى ايران . واعلنت الشركة انها لن تكون الطرف الوحيد فى هذا الاتفاق بل ستقود اتحادا من الشركات «كونشورتيوم» متعددة الجنسيات معظمها ماليزى وروسى فى هذا المشروع وسوف تقوم هى بدور المقاول الرئيسى للمشروع. ❑

ايران الرابح الأول

.. ومنظمة التجارة خائفة

هشام عبد الرءوف



وعلى الفور قامت الدنيا ولم تقعد على الجانب الآخر من الاطلنطي وفي واشنطن بالتحديد هددت الولايات المتحدة باعمال نصوص قانون هيلمز - بورتون - داماتو والذي يفرض عقوبات على الشركات غير الأمريكية المتعاملة مع ايران وليبيا . وهذا القانون .

الذي يستمد اسمه من اعضاء مجلس الشيوخ الثلاثة الذين كانوا وراء اصداره . يتناول بالتفصيل مشكلة البترول الايراني فهو لا يفرض عقوبات على الشركات التي تستورد هذا البترول لان هناك شركات امريكية عديدة تستورده من خلال الأسواق الحره للبترول مثل ميناء أروتردام في هولندا .. انه يفرض عقوبات على الشركات التي تساهم في تنمية الثروات البترولية الايرانية كما هو الحال مع توتال . وتنص العقوبات على منع هذه الشركات من ممارسة نشاطها في الولايات المتحدة ومنع مسئوليها من دخول البلاد وغير ذلك من العقوبات. وجاء في القانون ان الشركة تستحق الخضوع للعقوبة اذا تجاوز ما تنفقه ٤٠ مليون دولار وبعد قليل من صدور القانون اصبحت ٢٠ مليونا فقط.

بكل قوة

ولم يسكت الاتحاد الاوروبي على هذا التهديد الامريكي بل انطلق يرد عليه بكل قوة من خلال السيرليون بريتان المفوض التجاري للاتحاد.

قال بريتان أن الاتحاد الأوروبي يرفض بشدة أن تسن الولايات المتحدة قانونا ما ثم تسعى لتطبيقة خارج حدودها . ومضى بريتان قائلا أن هذا التشريع غير مفيد من الناحية السياسية حيث أنه يخلق جوا من التوتر يجعل من الصعب على الطرفين العمل معا لتحقيق اهدافهما المشتركة في ايران . وقال بريتان أن الاتحاد الاوروبي يسعى رغم ذلك الى التفاوض مع الولايات المتحدة للوصول الى حل وسط لتحاشي نشوب حرب تجارية مع الولايات المتحدة . لكنه في الوقت نفسه سوف يحيل القضية الى منظمة التجارة العالمية في منتصف الشهر الحالي اذا دخلت العقوبات حيز التنفيذ او فشل الطرفان في الوصول الى حل وسط . وتاريخ ١٥ اكتوبر بالذات هو التاريخ الذي حددته فرنسا والتي تلقى بثقلها خلف شركة توتال الفرنسية وتساندها بلا حدود . ويدعم موقف فرنسا هنا ان جميع دول الاتحاد الأخرى «١٤ دولة» تساندها في ذلك الموقف رغم وجود تساؤلات حول المدى الذي يمكن ان تذهب اليه تلك الدول في مساندة فرنسا.

ويتلخص الموقف الفرنسي في أن ما اقدمت عليه توتال هو عمل تجاري بحت لا ينبغي ان يخضع للقانون الأمريكي .. وقالها بصراحة رئيس الوزراء الفرنسي ليونيل جوسبان « إن اى قانون يقره الكونجرس الامريكي ومجلس شيوخة لا ينبغي السعي لتطبيقه على غير الامريكيين.

موقف موحد

وفوجئت الولايات المتحدة بموقف موحد من جانب الاتحاد الأوروبي وان الخلاف بين دوله يتركز فقط في أن بعض الدول ترى إعطاء المفاوضات بعض الوقت لتحقق ثمارها وعدم التمسك بمنتصف الشهر الحالي لإثارة المشكلة امام مجلس التجارة العالمي.

هنا بدأت عملية البحث عن مخرج يحفظ لها ماء وجهها . ظهرت أولى علامات هذا المخرج من تصريحات لوزيره خارجيتها مادلين اولبرايت جاء فيها ان الموقف الفرنسي في مشكلة توتال «غير مساعد» وجاء متحدث باسم الخارجية الأمريكية ليبدأ المرحلة التالية وهى تصريح قال فيه إن بلاده يمكن ان تتنازل عن حقها ولاحظ كلمة حقها ، في فرض عقوبات على شركة توتال اذا ما تعاون معها الاتحاد الاوروبي في الضغط على ايران لالزامها باحترام حقوق الانسان « يا سلام» والتوقف عن محاولاتها لامتلاك سلاح نووي . ومضى المتحدث في تصريحاته فقال ان الولايات المتحدة لم تسن هذا القانون لمجرد فرض عقوبات بل سنته لتشجيع حلفائها على التعاون معها من فرض الضغوط على ايران.

اجتماع

ولابد ان عين الخارجية الامريكية كانت على الاجتماع الدوري لوزراء خارجية دول الاتحاد الذي سيعقد يوم الاثنين القادم في بروكسل والذي يمكن ان ينجم عنه قرارات او توصيات تؤدي الى تفاقم المشكلة.

وعموما ليس هذا هو الصراع الاول بين جانبي الأطلنطي .. فهناك الازمة التي نشبت بينهما بسبب اندماج شركتي ماكدونيل دوجلاس وبوينج الامريكيتين لصناعة الطيران وما تبعه من قرار دول الاتحاد بعدم السماح للشركة الجديدة بدخول أسواق الاتحاد لانها ستؤثر على حرية المنافسة وبسبب قدرتها على تقديم اسعار منخفضة.

هذا بالاضافة الى نزاعات اخرى اقل اهمية مثل نزاع الدواجن المعالجة بالهرمونات وغيرها.

ويبدو ان مصدر ضيق الولايات المتحدة هو ان هذا هو اعلى استثمار اجنبي في مشروع واحد تشهده ايران منذ قيام نظام الآيات عام ١٩٧٩.

عموما يشعر المسئولون في منظمة التجارة العالمية بالقلق من ان يجدوا انفسهم مجبرين على نظر هذا النزاع ففي هذه الحالة سوف تحكم لصالح فرنسا وشركة توتال وهذا الحكم قد يقوى من تيار داخل الكونجرس يرى ان المنظمة لا تصلح كساحة لطرح الخلافات التجارية الدولية.

والمؤكد ان ايران ترقب كل هذه التطورات في سعادة غامرة لانها الرابح الاول بكل تاكيد.



... ما يتعلق بالإنعزالية» الأميركية المفترضة

محمد قواص*

■ لقد درجت النقاشات الداخلية في الولايات المتحدة بين الفينة والاخرى على التهويل بخطر صعود التيار «الإنعزالي» الاميركي (لا سيما داخل الكونغرس). وكان الأوروبيون في ظل الحرب الباردة، أول المرتجفين إزاء هذا الاستحقاق المفترض. فذلك كان من شانه سحب المظلة النووية الاميركية عن قارتهم، وتبني استراتيجية فصل في المصالح الاستراتيجية والأمن ما بين ضفتي الأطلسي.

وبصرف النظر عن جدية او زيف هذا التهويل، فإن التوازنات الاستراتيجية كانت تحتاج الى تضامن الولايات المتحدة الأكيد مع شركائها الاوروبيين. فالقوى النووية المستحدثة محلياً آنذاك، سواء كانت فرنسية او بريطانية، لم تُبن إلا لتكون فعالة ضمن الاستراتيجية النووية الاميركية للحلف الاطلسي. وعلى رغم مرور سنوات على انتفاء المعطيات القديمة للصراع، إلا ان الأبواق الاميركية لا تكسل في اطلاق التهويلات القديمة نفسها، والتي تعني ان «إنعزال» الولايات المتحدة سيفضي الى كارثة - وقد يكون ذلك صحيحاً، حيث يحل فلتان امور العالم دون راعٍ قوي وأب حنون!

وينبغي التسليم دون مواربة ان الوزن الاقتصادي الاميركي (الأول في العالم رغم فقدانه للموقع المتقدم الذي كان يتبواه منذ ١٩٤٥) والسياسي والعسكري، يجعل من واشنطن مفترقاً إلزامياً لحل نزاعات العالم، سواء كان الحل عسكرياً كحرب الخليج، او سياسياً كاتفاق دايتون. فلا النفوذ المالي الياباني، ولا التكتل الاقتصادي - السياسي الأوروبي قادر على حسم الأمور دون الرعاية الاميركية.

بيد ان التيارات الأيديولوجية داخل الولايات المتحدة تختلف في تحديد الدور الحقيقي للولايات المتحدة وللحضارة الغربية عامة في العالم. فهناك تيار يوصف بالـ «المتشائم» يعتبر ان الحضارة الغربية «حضارة واحدة متوحدة لكنها ليست حضارة عالمية». ويستند هذا التحليل الى ان النمو الاقتصادي في العالم، لا سيما في منطقة آسيا لا يعتمد على النموذج الغربي كمنهج. وهذا يعني ان «الغرب» ليس عاجزاً عن تعميم نموذجه فحسب، بل هو مدعو لمواجهة نماذج وحضارات اخرى. طبعاً يفقد «الغرب» وفق هذا التحليل عالميته، وتنتهي بذلك نبوءة فوكوياما حول «نهاية التاريخ».

مقابل هذا التيار القدري ينبري تيار معاكس يبشر بانتصار الافكار والنموذج الاميركي: ويؤسس هذا التيار تحليله على حقيقة ان ٦١ في المئة من دول العالم، والتي تمثل ٥٤ في المئة من سكان الارض هي الآن دول ديموقراطية، مقابل ٣٠ في المئة فقط عام ١٩٧٤. ويذهب هذا التيار الى التاكيد على ان الغزو الديموقراطي ينفي الأطروحة التي تتوقع للآسيويين والاميركيين - اللاتينيين والأفارقة والعرب والفرس ان يعيشوا وفق نمط تقليدي موروث. ويبشر هذا التيار بـ «عالمية» النموذج الاميركي ويدعو، على منوال كينيدي، الى الدفاع عن الحرية والديموقراطية ليس في الولايات المتحدة فقط، بل لدى دول العالم الأخرى.

ولا ريب ان التيارين يعبران عن تطرف في تناول الأمور. فالتيار الأول يعتمد ارضية صراعية تحذر منصدام لا بد منه، والتيار الثاني يهلل لنموذج لا يمكن التسليم بمثاليه. فالقيم الديموقراطية وصلابة المؤسسات الفيديرالية لا يمكنها ستر قسوة المجتمع الاميركي وغياب روح التضامن داخلاً، وبروز الغيتو كنمط للعيش، ناهيك عن تصاعد العنصرية كسلوك قدري نهائي.

واذا كان التيار الثاني يدعو الى «عولمة» الحضور الاميركي (عبر الدعوة الى الدفاع عن الحرية والديموقراطية في كل مكان)، فإن الأول لا يعود الى «الإنعزالية»، بل الى قصور «التدخل» الاميركي على الأماكن التي تهدد فيها مصالح الولايات المتحدة. ويذهب هذا التيار الى الدعوة الى تدعيم الحلف الاطلسي عبر إنشاء منظمة اقتصادية لشمال الاطلسي، والى توسيع هذا الاطار ليشمل الدول الكاثوليكية والبروتستانتية (مهد الحضارة الغربية) وصولاً الى كرواتيا ودول البلطيق، ولا يهم هنا التخلي عن اليونان الارثوذكسية وتركيا المسلمة (للمفارقة يكتشف هنا العدوان التاريخيان انهما معاً في سلة واحدة خارج العالم الغربي).

وجلي هنا ان التيارين، رغم خلافهما، يتفقان على حتمية تاكيد زعامة الولايات المتحدة عبر قوة عسكرية لا مجال لمضاهاتها. فمصالح واشنطن كما كان يقول هنري كيسينجر ليست موجودة في الولايات المتحدة، وقد يكون من الأجدى استبدال هذا المفهوم بـ «الاحادية» اي استراتيجية إلغاء اي ثنائية او تعددية (أكان ذلك حلفاً كالاطلسي او هيئة دولية كالأمم المتحدة) لصالح المركزية الاميركية وحدها. وحتى إشعار آخر، ومهما طلعت علينا ايديولوجيات الداخل الاميركي، فإن إرادة الزعامة في واشنطن ثابتة لا نزاع فيها، وذلك على رغم انها قد تعبر عن ضعف في ادارة التكتلات الدولية لمصائرها، اكثر منها دلالة على قوة المتن الاميركي.

* كاتب وصحافي لبناني مقيم في باريس.



استمرار الخلاف بين واشنطن وباريس حول مشروع الغاز الإيراني

باريس ـ وكالات الأنباء:

استمر أمس الخلاف بين الولايات المتحدة وفرنسا حول مشروع الغاز الايرانى، واكد وزير الخارجية الفرنسى هوبير فيدرين ضرورة عدم الخلط بين المسائل التجارية ومكافحة الارهاب فى اشارة الى التهديدات الامريكية بفرض عقوبات على شركة توتال الفرنسية بعد التوقيع على صفقة لاستخراج الغاز مع ايران، وكانت الشركة الفرنسية قد وقعت عقدا مع ايران قيمته مليارا دولار فى تحد لقانون داماتو الامريكى الذى ينص على فرض عقوبات على الشركات الاجنبية التى تتعامل مع ايران وليبيا بزعم انهما يدعمان الارهاب العالمى، ووصف وزير الخارجية الفرنسى المطلب الامريكى بعدم التعاون التجارى مع ايران أو أى دولة تثير شكوكا بأنه فكرة ساذجة مرفوضة من أى حكومة مسئولة، واكد ان العقوبات التجارية التى تهدد واشنطن بتطبيقها غير مجدية. واعلن فيدرين ان الولايات المتحدة فشلت فى جعل ايران هدفا لحظر تجارى شامل رغم الادعاءات بشأن تورطها فى عمليات ارهابية، واعرب عن تأييده فرض قيود صارمة على صادرات السلاح أو التكنولوجيا المتطورة، واكد الوزير الفرنسى ان التجارة أمر منفصل ويتعلق بالشركات المعنية، وساندت بلجيكا فرنسا فى موقفها بشأن صفقة الغاز مع ايران.

واكدت بلجيكا استحالة تطبيق القانون الامريكى داماتو على الشركات الاوروبية، واعربت الخارجية البلجيكية عن شكوكها فى الموقف الامريكى على ضوء مشتريات واشنطن من البترول الايرانى وقبولها بناء خط انابيب غاز يمر عبر ايران لتصدير الغاز من آسيا الوسطى.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ / ١٠ / ١٩٩٧

واشنطن تبحث احتواء مشكلة صفقة «توتال» مع الشركاء الأوروبيين

فرنسا تدعو إلى عدم الخلط بين التجارة والإرهاب وتنتقد سياسة أمريكا المزدوجة

واشنطن - باريس - وكالات الانباء - اعلن مسئولون امريكيون أمس أن الولايات المتحدة أجرت مناقشات حول صفقة الغاز بين ايران وشركة «توتال» الفرنسية مع ممثلى الاتحاد الاوروبى، واكدت للجانب الاوروبى اهمية وجود جبهة مشتركة ضد حكومة طهران. واشار مسئول امريكى فى تصريحات لوكالة «رويتر» إلى ان المسئولين الامريكيين والاوروبيين ناقشوا ضرورة وجود درجة اكبر من التقارب فيما يتعلق بمسألة فرض عقوبات اكثر صرامة على ايران بسبب قضايا الارهاب واسلحة الدمار الشامل. واضاف المسئول ان الجانب الامريكى ابلغ مسئولى الاتحاد الاوروبى ان التحقيقات التى تجريها الولايات المتحدة حول صفقة «توتال» مع ايران تتحرك إلى الامام بموجب القانون وسيتم بحث هذه المسألة داخل وزارة الخارجية، وفى الوقت نفسه حث فيه النواب الجمهوريون بالكونجرس ادارة الرئيس الامريكى بيل كلينتون على اتخاذ اجراء حاسم بفرض عقوبات على شركة «توتال» الفرنسية والشركتين الروسية والماليزية اللتين تشاركان فى الصفقة ذاتها. وحذر كل من بنيامين جيلمان رئيس لجنة العلاقات الدولية بمجلس النواب الامريكى والفونسو داماتو رئيس اللجنة المصرفية بمجلس الشيوخ فى رسالة إلى كلينتون من انه اذا لم تتم معاقبة «توتال» كشركة انتهكت قانون «داماتو» فسوف يؤدى هذا إلى تدفق الاستثمارات الاجنبية إلى ايران فى مجالى البترول والغاز الطبيعى. واكدت شركة توتال الفرنسية ان «كونسورتيوم» دولى يضم معها شركة «جازبروم» الروسية وشركة «بيتروناس» الماليزية وقع صفقة قيمتها مليارا دولار مع ايران تتولى بموجبها الشركات الثلاث استخراج الغاز الطبيعى من ايران. واصرت فرنسا على المضى قدما فى الصفقة رغم تهديدات واشنطن بفرض عقوبات عليها بموجب قانون «داماتو» الذى ينص على معاقبة الشركات المتعاملة مع حكومة طهران. واعلن جيمس روبن المتحدث باسم الخارجية أمس ان قانون اماتو لايهدف لفرض عقوبات بقدر مايهدف إلى جذب الدول الاخرى، خاصة الاوروبية للعمل سويا مع واشنطن من أجل تشديد الضغوط على ايران. وفى باريس، دعا وزير الخارجية الفرنسى أوبير فيدرين لعدم الخلط بين التجارة ومكافحة الارهاب إثر توقيع شركة «توتال» الفرنسية هذه الصفقة. وقال فى تصريحاته لاذاعة «ار.تى.إل» ان الفكرة السائجة التى تنادى بضرورة عدم القيام بأى نوع من التعامل التجارى مع دولة تثير شكوكا ما هى الفكرة مرفوضة من أى حكومة مسئولة. واشار فيدرين إلى انه على الرغم من قانون «داماتو» الامريكى الذى يجيز فرض عقوبات على كل الشركات التى تتعامل مع ليبيا وايران، فان الولايات المتحدة سمحت لشركات امريكية بالمشاركة فى انشاء خط انابيب يمر عبر ايران لنقل الغاز من آسيا الوسطى. وقال فيدرين ان واشنطن تنتهج بذلك سياسة مزدوجة.



المصدر : الحيــــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٤/١٠/١٩٩٧

عن مسالة الحصار والمقاطعة

■ جدّد الخلاف الفرنسي - الاميركي حول إيران والتجارة معها، إثارة الكثير من المسائل المعقّدة التي تتصل بالمقاطعة والحصار. وبدورها توفّر الفترة الفاصلة بين مقاطعة العراق، ومن ثم ليبيا، ويومنا الراهن، فرصة أدق للحكم والتقدير.

فقبلاً دار النقاش بين فكرتين يتفق اصحابهما على اضعاف انظمة الاستبداد والتوتاليتارية، إحداهما تقول بالحصار والمقاطعة بما يفضي الى سقوط النظام المعنيّ، والاخرى تطوّر حجة أشد تعقيداً لترسو على الهدف نفسه.

اما الثانية التي ارتبطت، خصوصاً، باسم مارغريت تاتشر حيال جنوب افريقيا العنصرية، فمفادها ان انظمة الاستبداد تستفيد من العزلة عن العالم فيزداد تمكّنها من اعناق البشر. وبدوره يقود الانفتاح على الخارج الى ادخال سلع وأفكار وقوى جديدة تتوسط العلاقة بين المستبدّ ومحكوميه فتعطي "الاخيرين اسلحة لا توفرها العزلة.

ولم يفت عدداً من المثقفين النقديين في الغرب ان يلاحظوا كيف ان نظرية المقاطعة والحصار تغرف من بحر النزعة البدائية. فنحن، هنا، حيال عقاب جماعي يؤخذ فيه الجميع بجريرة افراد قلّة، لكننا ايضاً حيال تعامل وبائي مع المكان الذي يغدو معرّضاً، والحال هذه، لما يشبه الطاعون الضارب.

والحكم بالنتائج، على الاقل، يزكي هذه التقديرات الاخيرة. فلا صدام سقط ولا القذافي، على رغم آلام كبيرة عاناها أبرياء لا حصر لهم. بيد ان الامر يطول وجهاً آخر وثيق الصلة بالثقافة النفعية للغرب نفسه. فمن الزاوية السياسية ليس من الحكمة في شيء اضعاف الرئيس الايراني الجديد محمد خاتمي وتقوية خصومه الراديكاليين. ويصح الشيء نفسه في ما يتعلق بمعتدلي الجامعة العربية ممن وجدوا انفسهم مضطرين الى التضامن مع... القذافي! أما من الزاوية الاقتصادية، فيقدم الحصار تلخيصاً بالغ الدلالة لقدرة الايديولوجيا الثأرية حين تتحكم بالولايات المتحدة، على اطاحة مصالحها. وهكذا فهي لا تفعل غير قطع الطريق على حضور شركاتها في بلدان عدة، وتعبيدها أمام شركات اوروبية ترفض حكوماتها مبدأ الحصار والمقاطعة.

وإذا جاز عمل كهذا في العقود السابقة، فإنه يكتسب، مع حركة العولمة الراهنة، ملامح رجعية صريحة، خصوصاً ان من سمات الحركة المذكورة تعاظم اهمية الشركات العابرة للوطنيات والحدود على حساب الحكومات واهميتها. لهذا رأينا الكوريين الجنوبيين، مثلاً، يذهبون الى النقيض تماماً في محاولتهم "الاستجابة للعولمة ونفعياتهم، فيطلبون العفو لـ ٢٣ رجل أعمال متهمين بالفساد والرشاوى لمجرّد إنهم «شديدو النفع للاقتصاد الوطني».

والى ذلك، يتعارض الموقف الاميركي، اذ يطالب الفرنسيين والاوروبيين بالانضباط تحت الراية الاميركية، مع ملمح آخر من ملامح زمننا السياسي، الا وهو التعدد القطبي. فما ساد إبان الحرب الباردة لم يعد ينبغي ان يسود اليوم، الشيء الذي لم تتكيّف معه إحدى نزعات السياسة الاميركية - نزعة الابيض والاسود التي تجد جذرها في التكوين الحدودي لبلاد اليانكي.

لكن هل يعني هذا كله عدم جواز العقاب لانظمة مستبدة وارهابية؟ طبعاً لا. وما يعقّد المشكلة ان ثقافات معظم الشعوب التي ترزح على صدرها الانظمة المذكورة ليست من النوع الذي يرفد ثورات شعبية محكومة بهم ديموقراطي. هنا، وأمام غياب المسؤولية والمبادرة الذاتية، يجد العالم كله نفسه امام طرق مسدودة.

حازم صاغيّة



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢/١٠/١٩٩٧

تحليل إخباري

هل سقطت أميركا «فلسفياً» في ... ايران؟

تعقيباً على نظرية فرنسيس فوكوياما، قال آرثر شليسنجر: «ربما مات التاريخ من قلة الاستعمال، اما الجغرافيا فماتت من كثرة الاستعمال»!

ولأن التكنولوجيا الأميركية لم تعد تليق بهذه الكرة الارضية المنهكة والمنتهكة في آن، يصل كرادلة المؤسسة الى هذه المعادلة: «ان اميركا فوق التاريخ كما هي فوق الجغرافيا». يضحك شليسنجر الذي يعود عن قوله السابق بسرعة: «قد يكون هذا كلاماً وقائياً خوفاً من ان يستيقظ التاريخ او تستيقظ الجغرافيا في اكثر من مكان في العالم فيكون الهبوط الى ما تحت الكرة الارضية».

احد اولئك الكرادلة، وهو ديفيد ريتشاردسون، لم يتورع عن القول ان الرئيس الاميركي اكثر قوة من ان يأخذ صلاحياته من ... الكتاب المقدس.

كم كان متواضعاً، اذاً، رونالد ريغان حين وضعت حوله الكتب التي تصفه بنائب السيد المسيح، بعدما اطلق «الحرب المقدسة» ضد الاتحاد السوفياتي ووضع برنامج «حرب النجوم» بالمنصات الفضائية التي تضع اشعة اللايزر، موضع التنفيذ.

الآن. تعترف واشنطن بوجود مشكلة جغرافية، مستحيلة بالتأكيد، هي... ايران.

لماذا خلقها الله هناك، لا بل ان روبرت دويتش اليهودي الذي يتولى شؤون شمال الخليج (العراق وايران) في وزارة الخارجية يصاب بخيبة أمل اضافية لكونها تطرح نفسها على انها «جمهورية الله» معترفاً ضمناً بـ«اننا نقف فعلاً امام هذا النوع الآخر من ... المستحيل». لا مجال البتة لتفكيك ذلك النظام المعقد والغامض الذي لا يقوم على كتفي رجل واحد كي يتم التخلص منه، ولا على حالة ايديولوجية يمكن تفكيكها بالحالات الايديولوجية المضادة، حتى ان زبغنيو بريجينسكي وبرنت سكوكروفت وريتشارد مورفي يحاولون التخفيف من «آلام» الادارة، ويقترحون بحجج حاسمة تضمنتها مقالات متلازمة في الـ«فورين افيرز» الخروج من مأزق «الاحتواء المزدوج» والدخول في حوار مع ايران.

ابداً، لا يعجب دويتش هذا الاقتراح، فالحوار مع طهران، ناهيك عن انه حوار مع «الاشباح»، فإنه يعني شيئاً واحداً: «الاستسلام البارد امام آيات الله».

قبل القنبلة الفرنسية التي حملت احد معلقي الـ«وول ستريت جورنال» على القول بفظاظة ان ليونيل جوسبان «يبدو وكأنه ضيف متأخر على واترلو» وهي المعركة التي قضت على نابليون بونابرت بل على فرنسا لسنوات وسنوات، قبل هذه القنبلة، كان هناك كلام اميركي حول تلك الحالة الجيو- استراتيجية «التي تعمل ضدنا دون هوادة»، اذا كيف وضعت ايران هكذا «فجأة» بين ضفاف الخليج وضفاف قزوين، اي انها الدولة الشريكة، على هذه الضفة في اضخم احتياطي للنفط في العالم، كما انها الشريكة على النصف الآخر في ذلك الاحتياطي الذي قد يضاهي ما في الخليج وإن كانت الارقام لا تزال تتضارب حتى الآن بين ٧٠ مليار برميل و٢٠٠ أو ٣٠٠ مليار برميل.

ذات يوم، كان صموئيل بيرغر يراهن على ان تخترق حركة «طالبان» ايران بالذات: «هذا النوع من الاسلام هو الوحيد الكفيل بتحطيم او على الاقل باستنزاف ذاك النوع من الاسلام». لم تكن الغاية من اختراع الحركة المتحجرة فقط حماية انبوب الغاز الذي ينحدر من تركمانستان نحو باكستان، وربما الهند ايضاً، في اتجاه المحيط الهندي. لكن «طالبان»، ورغم المساندة المكثفة والمتعددة الوجوه، بما في ذلك المساندة الاميركية، بالكاد تمتلك الديناميكية العسكرية وحتى العقائدية في الاراضي التي استولت عليها، مستفيدة من هشاشة الائتلاف الذي كان قائماً في كابول.

هل استيقظت الجغرافيا فعلاً؟ يعترف توماس فريدمان بأن التكنولوجيا تبدو عاجزة عن استيعاب هذه القطعة الآسيوية الصغيرة نسبياً من الجغرافيا، وبعدما باءت بالفشل محاولات قامت بها وكالة الاستخبارات المركزية لإضرام حرب اهلية في ايران تنتهي بالتقسيم. ثم ان الايديولوجيا لا تزال هناك، اي ان التاريخ لم يمت كما قال فوكوياما. ويتساءل فريدمان عما اذا كانت الولايات المتحدة قد سقطت فلسفياً... على الاقل.

لا مجال اذاً، لاجتثاث ايران كدولة «معادية» بين احتياطي الخليج واحتياطي قزوين، فيما الغضب الفرنسي يبلغ مداه، والى حد التهديد الضمني بالانسحاب من الاتحاد الاوروبي اذا لم يقف مع باريس التي قالت صراحة انها لا تستطيع ان تعيش على الفتات الاميركي، وسواء كان هذا الفتات سياسياً ام اقتصادياً. كل الاوروبيين يقولون هذا ضمناً، وهم الذين يقولون ايضاً ان الولايات المتحدة نفسها اختراع اوروبي كان نتيجة خطأ جغرافي اقترفه كريستوف كولمبوس.

«اقوى مما نتصور وأضعف مما نتصور» هذه هي أميركا كما كتب ذات يوم شليسنجر إياه. فرنسا التي «أعطت اقانيم الثورة الثلاث (حرية، اخاء، مساواة) للعالم، هل تكون الشرارة لثورة عالمية ضد أميركا؟

السؤال الشديد التفاؤل يمكن ان يكون شديد الواقعية...

نبيه البرجي



فيما تتصاعد الازمة بين واشنطن وباريس

صفقة «توتال» مع ايران تعكر صفو «السلام التجارى» عبر ضفتى الاطلنطى

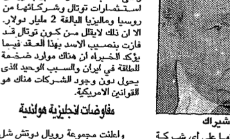
□ اعداد - القسم الخارجي:

يبدى المراقبون فى واشنطن وباريس مخاوف كبيرة ازاء مايمكن وصفه بـ«السلام التجارى» عبر ضفتى الاطلنطى فى ظل تصاعد الازمة بين العاصمتين اثر قرار شركة «توتال» الفرنسية للبترول بالمضى قدما فى صفقة قيمتها 2 مليار دولار للاستثمار فى صناعة الغاز الايرانية.

واشاروا الى ان الازمة بدأت تأخذ ابعادا جديدة بعد ان هددت الولايات المتحدة الامريكية بفرض عقوبات على الشركة الفرنسية. ويأتى التصعيد الاخير فى وقت تعانى فيه العلاقات التجارية بين الاتحاد الاوروبى والولايات المتحدة من مشاكل عديدة خصوصا فيما يتعلق بالقوانين الامريكية الخاصة بالعقوبات.

وتوقع الخبراء ان تعكر صفقة «توتال» صفو العلاقات الدبلوماسية بين فرنسا والولايات المتحدة، والتى شهدت توترا ملحوظا بسبب خلافات حول بعض القضايا الاقتصادية فى منظمة التجارة العالمية. وسوف يعتمد مستقبل العلاقات بين البلدين الى حد بعيد على رد فعل واشنطن السريع تجاه خطط توتال للاستثمار فى قطاع البترول والغاز فى ايران ويتوقف ذلك بشكل كبير على تحركات كل من الرئيس الفرنسى جاك شيراك والرئيس الامريكى بيل كلينتون.

وكانت واشنطن قد اصدرت قرارا العام الماضى يقضى بفرض عقوبات على الشركات التى تستثمر اكثر من 20 مليون دولار فى قطاعات الطاقة فى كل من ايران وليبيا وتشمل هذه



كلينتون

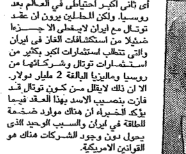
العقوبات حرمان الشركات المخالفة من الحصول على عقود من الحكومة الامريكية ورفض اعطاء تراخيص تصدير والحرمان من الحصول على قروض من مؤسسات مالية امريكية.

توتال «تتجاهل» التهديدات الامريكية

ومن جانبها.. ابدت «توتال» تجاهلا للتهديدات الامريكية وقللت من اثر هذه العقوبات على اعمالها وقالت انه سيكون «محدودا» حيث ان اعمال الشركة المرتبطة بالولايات المتحدة محدودة جدا ومع ذلك فان المسألة لها «بعد سياسى».

تهديد اوروبى

فقد هدد الاتحاد الاوروبى اكثر من مرة بتجديد شكواه لدى منظمة التجارة العالمية ضد قانون هيلمز-بيرتون الامريكى ضد كوبا اذا ما نفذت



جاك شيراك

واشنطن عقوباتها على اى شركة اوروبية. وجاء تجديد الاتحاد الاوروبى لتهديداته بعد ان لوحت واشنطن بفرض عقوبات على توتال واكد مسئولون فى الاتحاد الاوروبى ان الاتحاد سيسمح للادارة الامريكية فقط بالتحقيق فى صفقة توتال مع ايران ولكن لن يسمح بفرض عقوبات على الشركة الفرنسية والا ستحول المسألة برمتها الى منظمة التجارة العالمية.

عيون «توتال» على الغاز الايرانى

ومن جانبهم.. يؤكد خبراء البترول ان صفقة «توتال» الفرنسية للبترول مع ايران، سوف تثبت اقدام الشركة الفرنسية فى واحدة من اهم مناطق الغاز غير المستكشف فى العالم. واشاروا الى ان الاراضى الايرانية تحوى 15٪ من احتياطات الغاز العالمية

أى ثانى اكبر احتياطى فى العالم بعد روسيا. ولكن المحللين يرون ان عقد توتال مع ايران لايغطى الا جزءا ضئيلا من استكشافات الغاز فى ايران والتى تتطلب استثمارات اكبر بكثير من استثمارات توتال وشركائها من روسيا وماليزيا البالغة 2 مليار دولار. الا ان ذلك لايقلل من كون توتال قد فازت بنصيب الاسد بهذا العقد فيما يؤكد الخبراء ان هناك موارد ضخمة للطاقة فى ايران والسبب الوحيد الذى يحول دون وجود الشركات هناك هو القوانين الامريكية.

مفاوضات انجليزية هولندية

واعلنت مجموعة رويال دوتش شل الانجليزية الهولندية المشهورة فى مجال الطاقة انها مازالت تجرى مفاوضات مع السلطات الايرانية حول الاستثمار فى قطاع الغاز الايرانى. كما تجرى شركة الف اكيتان الفرنسية مفاوضات مماثلة مع ايران حول الاستثمار مع حقل بترول «دورود» ومازال المحللون منقسمين فيما بينهم حول مستقبل المفاوضات الخاصة بشركات البترول والغاز الاخرى مع ايران وتقوم العديد من الشركات حاليا بتنفيذ استثمارات فى ايران ولكنها محدودة الحركة الا ان صفقة توتال ربما تمهد الطريق امام هذه الشركات للتنفيس عن نفسها ومع ذلك يرى المحللون ان العقبة امام استثمارات الشركات الاجنبية فى ايران ليست مجرد العقوبات الامريكية ولكن ايران لاتزال مكانا محفوفا بالمخاطر ومازال النظام الحاكم هناك له توجهاته الخاصة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٥/١٠/١٩٩٧

بعد صفقة «توتال» مع «إيران»

حرارة المواجهة ترتفع على جانبي الاطلنطي

ازدادت حرارة المواجهة المتوقعة بين الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة بعد الاتفاق الذي وقعته شركة «توتال» الفرنسية للطاقة بقيمة 2 مليار دولار لتطوير حقل بترول ايراني. طالب سير «ليون برتيان» المفوض التجاري الأوروبي الولايات المتحدة باعادة النظر في العقوبات المفروضة على الشركات المتعاملة مع كل من ايران، وليبيا وتجنب الدخول في مواجهات صعبة قد تدمر ـ على حد وصفه ـ العلاقات بين أمريكا والاتحاد الأوروبي.

وواصل سير «ليون» دفاعه عن شركة «توتال» قائلا إن اعادة النظر أو تأجيل العقوبات سيمنع المواجهة بين جانبي الاطلنطي والتي قد تؤدي إلى الاضرار بالعلاقات بينهما وهي العلاقات التي تمثل أهمية قصوى للطرفين.

تؤكد الولايات المتحدة من جانبها أن صفقة «توتال» قوضت المفوضات بين الجانبين والتي تهدف إلى تجنب الحرب التجارية بينهما حول التشريع الأمريكي لفرض عقوبات على الشركات الدولية المتعاملة مع كل من ايران وليبيا. وكانت واشنطن قد اشارت إلى وجود بعض التقدم الذي احرز في هذه المباحثات للتوصل إلى صيغة مقبولة للتعامل تجاه ايران وسلوكها الداعم للارهاب إلا أن بعض المحللين يرون أن صفقة «توتال» قد جعلت من تأجيل أو اعادة النظر في العقوبات أمرا مستحيلا من الناحية السياسية ويقول مسئولون أمريكيون في هذا الشأن سنستمر في التفاوض ولكن الامور ستكون عسيرة لانها ستؤدي الآن وبعد الصفقة إلى تعنت اعضاء مجلس الشيوخ الذين يقفون خلف هذه المواجهات بين «واشنطن .. وبروكسل».

ويقول الاتحاد الأوروبي إن الولايات المتحدة عمدت إلى المبالغة عندما أعلنت عن قرب التوصل إلى اتفاق بشأن تطبيق العقوبات الامريكية حيث جرت مناقشة جميع الافكار إلا أن الطرفين لايزالان بعيدين عن وضع تصور يتفق عليه.

ويقول مسئول آخر رفض ذكر اسمه إن جميع الآفاق الخاصة بالتفاوض تعتمد كلية على كيف تستجيب الولايات المتحدة إلى عقد «توتال» والذي ظلله كثيرا إعلان وزارة الخارجية الامريكية عن وجود احتمالات قوية لفرض عقوبات محتملة.

ويطالب سير «ليون» من جانبه الطرف الامريكي بالتمهل وعدم التسرع في فرض عقوبات على شركة «توتال» المجموعة الفرنسية للطاقة قائلا إن موقف «توتال» قانوني للغاية وهي تستطيع بمفردها اتخاذ القرار الذي تراه مناسبا ويضيف أن سياسات الحكومات الاوروبية المكونة للاتحاد يؤهلها لاعادة النظر في فرض عقوبات على شركاتها وفقا لقانون العقوبات الامريكي الخاص بإيران وليبيا.

ومع ذلك ذكر الرئيس الامريكي كلينتون مؤرخا أمام الكونجرس أن الاتحاد الاوروبي لم يتخذ إجراءات متشددة بالشكل الكافي الذي يؤهلها للحصول على استثناء من قانون العقوبات الامريكية المفروض على الشركات المتعاملة مع ايران وليبيا.

وأعلنت شركة «جازبروم» الروسية للطاقة والتي تشارك «توتال» في الصفقة أنها تساند موقف «توتال» وأنها تتطابق معها كلية في وجهات النظر.

وهناك سؤال يتردد هل تعتبر صفقة «توتال» بلونه اختبار للموقف الأمريكي تجاه الشركات الاوروبية التي ستتعامل في المستقبل مع ايران وليبيا؟ والأكثر الحاحا هل ستطبق الولايات المتحدة العقوبات؟ لتشتعل نيران الحرب التجارية على جانبي الاطلنطي!

عن فاينانشيال تايمز:



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/١٠/١٩٩٧

دكتاتورية القطب الواحد!

بقلم : جمال بدوى

كان الفيلسوف الانجليزى الراحل «برتراند راسل» يرى أن روسيا دولة أوروبية وليست آسيوية، وانها تنتمى إلى أوروبا ثقافيا واجتماعيا وسياسيا، أكثر من انتمائها إلى المجتمعات الآسيوية، ورغم أن الاتحاد السوفيتى كان يتزعم المعسكر الشرقى ويضم جمهوريات فى آسيا الوسطى وتمتد أراضيه فى الشرق الآسيوى إلى حافة الباسيفيك، إلا أن راسل كان يرى أن مصالح الاتحاد السوفيتى مع المعسكر الغربى أكبر منها مع العالم الشرقى. و"شواهد التى استدل بها «راسل» على مقولته كثيرة ومتنوعة لعل أبرزها تورط الاتحاد السوفيتى فى الصراع الأوروبى ودخوله الحرب العالمية الثانية فى صف الحلفاء.

وجاءت تصريحات الرئيس الروسى بوريس يلتسين أمس، تؤكد مقولة راسل. فالرئيس الروسى ينادى بدمج روسيا فى أوروبا موحدة لا تخضع لوصاية «العم سام» وهو الرمز الاستعمارى للولايات المتحدة، ويناشد الأوروبيين الاتحاد فى «أوروبا كبرى» بدون خطوط تقسيم وإيجاد قاعدة مشتركة للاتحاد يضمها ميثاق للأمن الأوروبى، وقال يلتسين هذا الكلام قبل سفره إلى ستراسبورج لحضور مؤتمر قمة الدول الأوروبية فهل تستجيب دول أوروبا لدعوة الدب الروسى وتتحرر من هيمنة العم سام (!!)

●● من المحتمل أن تلقى دعوة يلتسين آذانا صاغية من فرنسا التى تشرب المرار من تدخل الولايات المتحدة فى شئونها، والتعامل معها على انها ولاية تابعة لوزارة الخارجية الأمريكية، وكان آخرها المطالبة بمعاقبة شركة البترول الفرنسية التى تعاملت مع إيران. وتصدى فرنسا للهيمنة الأمريكية يعود إلى أيام ديجول الذى كان

ينادى بقيام أوروبا موحدة تتحرك فى إطار الدائرة الاقليمية، وليس فى إطار الدائرة الأطلنطية التى تشمل القارة الأمريكية.. وليس من المرتقب أن تلقى دعوة يلتسين نفس الاستجابة من بريطانيا التى تفضل الارتباط بالعجلة الأمريكية أكثر من ارتباطها بالعجلة الأوروبية. ولا تنسى بريطانيا أن الدول الأوروبية لا تزال تنظر نظرة الشك والريبة فى انتماء بريطانيا إلى أوروبا، وترى أن بريطانيا تعيش فى جزرها المنعزلة فى بحر الشمال وتتعامل مع القارة من منطلق العجرفة والاستعلاء، وكان هذا رأى «ديجول» الذى اتخذ موقفا صارما ضد انضمام بريطانيا إلى السوق الأوروبية المشتركة، ولم يتحقق لها الدخول فى جسم القارة إلا بعد رحيل ديجول (!!)

●● والذى يهمنا من دعوة يلتسين إلى قيام أوروبا الكبرى هو أثر هذه الدعوة على النظام العالمى الجديد الذى نشأ بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، وانفراد الولايات المتحدة بمركز القطب الواحد الذى أطاح ببقية الأقطاب، وسحق حقوق الدول الصغرى والكبرى معا.. وتبين من خلال القطبية الوحيدة كيف ضاقت رقعة التوازن الدولى.. ووجدت الدول الصغرى نفسها عاجزة عن الحركة أو الخروج من الشباك الأمريكية. وكان لابد أن يتطلع العالم الى ظهور أقطاب جديدة.. قد تكون من الشرق الأقصى، وقد تكون من أوروبا.. ولكن فى جميع الأحوال فإن تعدد الأقطاب العالمية أفضل من دكتاتورية القطب الواحد.



المصدر : الحيـــــــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥/١٠/١٩٩٧

تفاقم قضية ديون العالم الثالث

اقتراحات بخفض الديون وتسهيل سياسة قروض التنمية

هشام شيشكلي *

■ من مؤتمر وزراء مالية دول الكومنولث في موريشوس في ايلول (سبتمبر) الماضي، الى مؤتمر وزراء مالية الدول الصناعية السبع الذي يعقد في هونغ كونغ في اطار المؤتمر السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تعصف قضية اساسية واحدة هي ديون العالم الثالث البالغة ٥٠٦ بلايين دولار، وتشكل عجزاً في ٤٠ دولة الافقر في العالم وفق تقديرات صندوق النقد الدولي. وربما ستودي بحياة ٢١ مليون طفل مع نهاية القرن اذا لم تبادر الدول الغنية المقرضة الى تخفيف اعباء تلك الديون التي تحول دون انفاق الدول الفقيرة على الحاجات الانسانية الاساسية كالصحة والرعاية الاجتماعية والامن والتعليم.

تبدو قضية الديون اقتصادية بحتة، لكنها باجماع الخبراء الاقتصاديين والقادة السياسيين؛ هي في اسبابها ونتائجها حصيلة قرارات سياسية خاطئة في ميداني الاقتصاد والتسليح، اضافة الى الفساد الذي يستشري من اصغر دولة افريقية الى روسيا، اكبر جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق.

بدءاً من مؤتمر الكومنولث طرح وزير المالية البريطاني غوردن براون مبادرة جديدة لتخفيف اعباء ديون الدول الفقيرة في العالم، يؤيده في ذلك قادة الكنائس والعاملون في ميادين التنمية. وتاتي بعد مبادرة اطلقها القادة الماليون في العالم السنة الماضية.

وتستند مبادرة وزير المالية البريطاني الى احياء عملية بيع الذهب لدى صندوق النقد الدولي التي اثيرت في قمة ليون (فرنسا) للدول الصناعية السبع في ٢٨ حزيران (يونيو) ١٩٩٦ ولقيت معارضة شديدة من المانيا. ولدى الصندوق الآن ٥ ملايين اونصة من الذهب يمكن بيعها. وبذلك سيكون لدى ٧٥ في المئة من الدول الافقر في العالم - ومعظمها تحت خط الصحراء الكبرى في افريقيا - برامج اصلاح، استناداً الى خطة تسهيل ديون صندوق النقد الدولي/ البنك الدولي بحلول سنة ٢٠٠٠، وهذا سيحرر المصادر المحلية من اعباء الديون والانفاق على الصحة والتعليم والفاقة.

يضع صندوق النقد الدولي شروطاً اقتصادية ومالية صارمة على الدول المديونة، وفي مقدمها البرامج المالية الواضحة، وبرامج زيادة الانتاج، وبموجبها يمكن الحصول على تسهيلات عاجلة. وكانت اول دولة ازالت العقبات لحيازة الشروط اللازمة لتخفيف اعباء الديون هي اوغندا، لكنها لن تستفيد من ذلك قبل سنة ١٩٩٨.

وتطالب بريطانيا الدول الغنية حذو النموذج البريطاني بالغاء الخطط الراهنة لاعادة دفع قروض المساعدات، وبان يكون نادي الدول المقرضة في باريس اكثر مرونة بتجاوز الـ ٨٠ في المئة من اعفاءات القروض المقترح لدول مثل موزمبيق.

وبان يقوم البنك الدولي باعادة النظر في ديون الدول الاكثر فقراً لردم اي ثغرة في برنامج تسهيل الديون غير المغطاة في الخطط الراهنة. ومن جملة ما يجب التركيز عليه توجيه الانفاق العام الى القطاع الانتاجي وليس الانفاق العسكري او مشاريع «الابهة» غير الضرورية. ولتحقيق ذلك تبدي بريطانيا استعدادها لتقديم المساعدة الفنية للدول التي تعيد صياغة سياسة انفاقها العام، خصوصاً في ضوء عجز صندوق النقد الدولي-الشريك الكامل للبنك الدولي- عن تخصيص الاموال اللازمة لمباشرة الدول الفقيرة التطبيق الفوري لبرامج الاصلاح.

ونقل عن لقاء الدول السبع الذي انعقد في اطار الاجتماع السنوي لصندوق النقد والبنك الدولي في ٢١ من ايلول الماضي انه بصدد تحرير بعض الدول من اعباء الديون، وهناك دول قريبة من الهدف الذي بموجبه يمكن تخفيف الديون عنها، مثل بوليفيا وساحل العاج وموزمبيق. واذا قبلت خطة وزير المالية البريطاني، فان ١٤ دولة من اصل ١٩ دولة الافقر ستحظى بتخفيف الديون مع نهاية القرن، الامر الذي يحقق بداية جيدة لافريقيا.

ازمة الديون

تطرح ازمة ديون (القروض) العالم الثالث اليوم في مناخ ايجابي تشير الى ان وضع العالم اليوم افضل مما كان عليه ابان ازمة النفط سنة ١٩٧٣. فمعظم الدول في اميركا واوروبا وشرق آسيا واميركا اللاتينية واوروبا الوسطى تتمتع بنمو اقتصادي افضل مع معدل تضخم معتدل، بينما هناك مشاكل حقيقية في جنوب آسيا ومناطق عدة في العالم مثل افريقيا ودول الاتحاد السوفياتي السابق والشرق الاوسط. لكن لدى الدول ذات المتاعب الاقتصادية، آمال اوسع، ووضوح اكبر حول ما يجب عمله. والمشهد العام في جنوب شرق آسيا يبدو اقل تشاؤماً مما تبديه

الاحصاءات، اذ تحتاج النمور الآسيوية الجرحى الى بعض الوقت كي تتجاوز ازمة البورصات. وفي روسيا وبعض دول افريقيا والشرق الاوسط يظهر القادة السياسيون بعض الفهم لاقتصاد السوق واسلوب ادارته وفوائده على المدى البعيد.

يبدي بعض الاقتصاديين في المعسكر المتشائم مخاوف من انتهاء الازدهار الاقتصادي الراهن، وعجز الاجراءات في الاسواق المالية العالمية عن مداواة عدم استقرار الاقتصاديات، كما ان فتح القطاع المالي لراس المال الاجنبي قد يكون تورطاً نتيجة سوء توجيه الراسمال العالمي. ويجادل بعضهم بان فكرة ترك الاسواق لاصلاح مسارها بنفسها خطرة، وستسبب سوء توجيه للاقتصاد شديد الخطر، لذلك يجب دعم فكرة توفير رؤوس الاموال المحلية لتخفيف الاعتماد على راس المال الاجنبي، بالموازاة مع تعاون دولي اكبر لتحسين النظام المالي العالمي. وهو امر يمكن ان يتحقق عبر جهود مستمرة لتضحيح واحتواء العجز المالي، والتعاون بين المصارف المركزية.

تعتمد قضية تخفيف ديون العالم الثالث على قرارات صندوق النقد الدولي، وهو ليس الدائن الوحيد في العالم. لكن تتحكم به غالبية الدائنين، وهم لا يخضعون للمناقشة الاخلاقية حول الناس الفقراء، ولا لمنطقية الفوائد التي يمكن جنيها على المدى الطويل، بايجاد اقتصادات سليمة، ولا حتى بالمحاجّة الذرائعية بانهم لن يسددوا ديونهم في اي حال، مع ان لهم الحق في ان يتقاضوا بعض فوائد القروض.

هناك نقاط معقولة في الجدال، فبعض الدول المعارضة لتخفيف الديون، عوملت بكرم في الماضي، مثل المانيا التي اعفيت بعد الحرب العالمية الثانية من نصف ديونها في مؤتمر لندن سنة ١٩٥٣، ولم تزد فوائد الديون المتبقية عن خمسة في المئة. وبموجب ذلك تمكنت من وفاء ديونها سنة ١٩٦٠. ويرى بعض المعلقين «بخلاً» في معارضة المانيا لتخفيف الديون عن الدول الفقيرة التي عليها الآن ان تدفع ٢٠ في المئة فوائد ديون تقتطع من صادراتها. ويشير آخرون الى ان قسماً كبيراً من الديون هي اصلاً مبيعات القوى الغربية من السلاح للدول النامية، خدمة لمصالحها الجيو - سياسية. فالناس في افريقيا يعيشون في دول مهتزة ديموقراطياً، ويدفعون فوائد الديون التي راكمتها الديكتاتوريات التي تحكم بدعم غربي منذ سنوات. وهناك ديون مترتبة بموجب قرارات تجارية اتخذها الدائنون في الدول او في المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي.

يحتاج العالم لآلية دولية لتخفيف الديون تحل محل الدائنين غير المهتمين مثل صندوق النقد الدولي في نادي باريس، واعتماد برنامج دولي للتحكيم ينطلق من المادة التاسعة المتعلقة بمسامحة الديون في اميركا. وهو برنامج لا يجعل برنامج وفاء الديون يحول دون الانفاق على المتطلبات الاجتماعية كالصحة والسلامة والرعاية. وهذا يعني ان لا يدفع الدائنون الديون كاملة.

لكن صندوق النقد الدولي مصرّ على تسديد الديون كاملة حتى لا يتعرض لأي خسارة. لذلك يتمسك بشروطه في تقديم القروض مثل ترسيخ حرية السوق واطلاق الدول لحرية انتقال رأس المال وانسياب قروض الاستثمار خارج الدولة وبالعكس.

وبعد ان نجح بالتخلص من قيود معظم دول العالم على حرية تجارة البضائع، يريد الآن حرية عبور رأس المال. ويعكف خبراء الصندوق على اعداد قرار سيعرض في مؤتمر واشنطن في الربيع المقبل.

في المقابل تتبرم الدول النامية من الصندوق الذي يرى جعل حرية تنقل راس المال شرطاً للاقراض في المستقبل، وهذا مرعب في نظر كثير من السياسيين والاقتصاديين، خصوصاً في الوقت الذي تزداد فيه الحساسيات بسبب انهيار الثقة وهروب اموال الاستثمارات بشكل كارثي مثلما حصل في دول جنوب شرق آسيا. لذلك طالب وزراء المال في مؤتمر الكومنولث ومجموعة الـ ٢٤ التي تمثل الدول المقرضة ان يتم اطلاق حرية تنقل راس المال بتأنٍ واعتدال، مترافقة مع اجراءات يمكن اتخاذها للسيطرة اوقات الأزمات.

يتطلب تحديث نظام صندوق النقد الدولي الحد من التدخل في طريقة ادارة الحكم في الدول النامية، والتخلص من الشروط الاقتصادية الكثيرة، كتخفيض العجز المالي الحكومي والغاء القيود على الاسعار وتخصيص شركات القطاع العام، ومجموعة من الاصلاحات الاقتصادية الكبرى، شاملة تغييراً في النظام المالي، وتحديد الانفاق الحكومي.

ولكن ابرز معالم شروط الصندوق هو التدخل في السياسات العامة، وطلب الاصلاحات في مجال الوظائف وسوق العمالة والتجارة والزراعة، واخيراً الفساد. واعترف مدير البنك الدولي جيمس وولفنسون بالفارق بين القضاء على الفساد والتدخل في السياسات.

وكمثال على التدخل السياسي، رفض الصندوق في تموز (يوليو) الماضي تقديم قرض بـ ٢٢٠ مليون دولار لكينيا لان الحكومة فشلت في القضاء على الفساد. وكانت النتيجة مدمرة، بانخفاض قيمة العملة وانقطاع المساعدات من قبل المتبرعين الآخرين، وزيادة التضخم واسعار الاستيراد.

باختصار ليس لدى الدول النامية اقنية للتمويل الذي تحتاجه لتطوير اقتصاداتها من دون موافقة صندوق النقد

الدولي. والامر الاهم لتلك الدول هو تأثير قرارات الصندوق في اسواق رأس المال الدولية، حين تتجه تلك الدول نحو رأس المال الخاص كوسيلة للتطور والنمو. ولكن الرساميل الخاصة تعلمت درساً مهماً، وهو الاستناد الى رأي وموافقة صندوق النقد الدولي، ودليل ذلك طلب الارجنتين قرضاً من الصندوق لا تحتاجه، وقال وزير ماليتها انه لن يسحب القرض، لكنه يريد الموافقة على القرض كبرهان على نجاح الحكم.

وفي ا نهاية يجمع الخبراء انه لا بد ، ن برنامج دولي للاعفاء من بعض الديون، مثلما اقترح مصرف الاحتياط الاتحادي الاميركي اثر ازمة المكسيك المالية سنة ١٩٩٥، وذلك عبر التحكيم، في وقت أصبح مبدأ التحكيم مألوفاً، تعتمده منظمة التجارة العالمية، ومنظمة التنمية والتطور الاقتصادي الدولية.

---

* كاتب وصحافي سوري مقيم في بريطانيا.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/١/١٩٩٧

حتى لاتتسبب ايران فى حرب تجارية

واشنطن تقرر عدم فرض عقوبات على شركة «توتال» الفرنسية

واشنطن - كوالالمبور - وكالات الانباء :

قررت أمس الولايات المتحدة الامريكية عدم فرض أى عقوبات فى الوقت الراهن ضد شركة توتال الفرنسية لتوقيعها عقدا مع ايران بقيمة ٢ مليار دولار لتطوير احتياطى الغاز الطبيعي الايرانى.

وعللت واشنطن عدم اتخاذها أى اجراء ضد الشركة لتجنب حدوث حرب تجارية مع الاتحاد ا لاوروبى وكانت واشنطن تسعى لتوقيع اتفاقية مع الاتحاد الاوروبى تسمح لها بالتهديد بفرض العقوبات لزيادة الضغط الاوروبى على طهران للحد من الارهاب.

وذكرت صحيفة واشنطن بوست الامريكية ان الولايات المتحدة قررت العمل على ابلاغ دول الاتحاد الاوروبى بأن تزيد ضغوطها على ايران حتى تكف عما تعتبره وا شنطن.. انتهاكات.

وأكد مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا انه اذا فرضت واشنطن عقوبات على الشركات الماليزية التى تستثمر أموالها فى ايران فان ماليزيا ستفرض عقوبات مماثلة على شركائها الروس والفرنسيين.

وانتقدت ليبيا من جانبها أى تحرك امريكى تجاه شركة توتال.. وقالت ان ذلك يتناقض مع قوانين التجارة العالمية والاعراف والمواثيق الدولية وينتهك سيادة ايران.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ٥/١٠/١٩٩٧

واشنطن بوست:

الولايات المتحدة لن تفرض عقوبات على «توتال»

□ واشنطن – وكالات الانباء:

ذكرت صحيفة واشنطن بوست الامريكية امس ان الولايات المتحدة قررت عدم فرض عقوبات على شركة توتال الفرنسية للبترول التى وقعت عقدا لاستخراج الغاز من ايران.

ونقلت الصحيفة عن مسئول رفض ذكر اسمه ان الرئيس الامريكى بيل كلينتون يعتزم – بدلا من ذلك– مطالبة الاتحاد الاوروبى بممارسة المزيد من الضغط على طهران «للتخلى عن الارهاب».

وكانت شركة توتال قد وقعت يوم الاحد الماضى صفقة تبلغ قيمتها مليار دولار مع ايران لتطوير احد حقولها البحرية للغاز الطبيعى وهو مايتعارض مع القانون الامريكى المعروف باسم «قانون داماتو» والذى ينص على فرض عقوبات على الشركات الاجنبية التى تستثمر اكثر من 40 مليون دولار سنويا فى قطاع البترول فى ايران او ليبيا الا ان القرار النهائى يعود فى ذلك الى الرئيس الامريكى.

واستنادا الى واشنطن بوست فان الحكومة الامريكية لاترغب فى خوض حرب تجارية مع الاتحاد الاوروبى بشأن العقد الذى وقعته توتال.

وكانت الشركة الفرنسية وباريس واللجنة الاوروبية قد انتقدت بشدة الموقف الامريكى وما اعلن فى واشنطن عن فتح تحقيق بشأن العقد الفرنسى الايرانى.

فى الوقت نفسه، يعقد وزراء خارجية دول الاتحاد الاوروبى اجتماعا غدا – الاثنين– فى لوكسمبورج لبحث علاقات الاتحاد بالولايات المتحدة فى ضوء الضجة المثارة حول عقد «توتال» وايران. وسيقوم المفوض الاوروبى للعلاقات التجارية ليون بيرتان باستعراض ومتع المفاوضات مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بقانونى «هلمز بروتون» الخاص بكوبا و«داماتو» الخاص بكل من ليبيا وايران.

ومن المقرر ان تستمر المفاوضات حتى 15 اكتوبر الحالى للتوصل الى ترتيبات تتيح على الارجح للكونجرس الامريكى تعديل هذين القانونين اللذين يطبقان خارج حدود الولايات المتحدة.

ومن المرتقب ان يتبنى وزراء خارجية الاتحاد الموقف الفرنسى ويدينو تنفيذ القانونين الامريكيين خارج الولايات المتحدة مما سيشكل مؤشر حزم حيال السياسة الامريكية مع اقتراب نهاية المفاوضات مع واشنطن.



المصدر : السياسى المصرى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/ ١٠/ ١٩٩٧

فوضى تداول المعلومات فى عصر العولمة !!

د. فرج الشناوى

[ادت] الثورة العلمية التكنولوجية الى ظهور مايسمى بمجتمع المعلومات متراكبا مع القفزة الكبيرة فى تكنولوجيا الاتصال وخصوصا فى مجال الاقمار الصناعية واستخداماتها الواسعة مما اسفر عن بروز تحديات غير مسبوقة تتعلق بالوعى والقيم الانسانية وانماط السلوك البشرى فى إطار حضارى شديد التباين سواء فى معدلات او نوعية تطوره بين مجتمعات الشمال التى تمتلك مفاتيح وأدوات التقدم العلمى والتكنولوجى ومجتمعات الجنوب التى مازالت تعانى من تركة المرحلة الاستعمارية السابقة وامتداداتها الراهنة فى اشكال منها الهيمنة الاقتصادية والثقافية وذلك تحت دعوى مايسمى بعولمة الاقتصاد والثقافة .

وهنا برز الدور الجديد للإعلام والاتصال المعاصر بمختلف اشكاله ووسائله حيث أصبح يشغل موقع القلب فى استراتيجية إعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والمواطنين وبين القوى المحلية والعالمية وبين المنتجين والمستهلكين وبين العمال والمديرين ، بل الاخطر من كل ذلك أنه أصبح ينظر الى الاعلام والاتصال المعاصر باعتباره المعيار الذى تقاس به كفاءة الاداء العام للنظم السياسية القائمة أو لقياس مدى صلاحية أو فاعلية اية فكرة او مقولة .

وللاسف واقولها بحسرة نحن مازلنا فى عالمنا العربى نعتنق العديد من القيم والمعايير التى تقوم على اساسها الاخبار الاعلامية حيث تتداخل فى عملية انتقاء او رفض المحرر الاعلامى للاحداث او الوقائع المقبولة للنشر شجون واغراض ، وخطورة ذلك انها توجه الاعلامى فى عملية جلب وتلقى المعلومة ومن ثم قياس اهميتها والمفاضلة بينها فى النشر كما تحدد بالتالى طبع هذه الاخبار وتاثيراتها المجتمعية ففى الوقت الذى تعكس فيه القيم الاخبارية فى المجتمعات المتقدمة فى امريكا واوروبا اتجاها مهنيا بحتا يتعامل مع الخبر او المعلومة دونما قيود أو شروط لتحقيق النجاح المهنى والمنافسة الخبرية بينما نحن نعالج فى الاعلام الخبر او المعلومة على اساس إما المركز الوظيفى والتضخيم بالتاليه والنعرة الوطنية والمجاملة والحياء والخجل وغيرها .

رغم أن المعلومات التى تقدم للمتلقين هى اساس المعرفة والتى هى اساسا مجموعة المعانى والمعتقدات والاحكام والمفاهيم والتصورات الفكرية التى تتكون لدى الانسان نتيجة لمحاولات متكررة لفهم الظواهر والاشياء المحيطة به حيث يستطيع الشخص التعرف على الاحداث المحيطة به ويحتفظ بها فى عقله .. من هنا تاتى خطورة ممارساتنا فى تداول المعلومات خصوصا الخبرية منها وحتى نعى عن قرب صدق ذلك تعالوا نبحث ونتامل فى طريقة تناول حدثين هامين وقعا فى الفترة الاخيرة أولها : التغطية الاعلامية المحلية والعالمية لحادث الاعتداء الغاشم على اتوبيس السائحين بميدان التحرير ..

فقد تضاربت ارقام الجناة بين الصحف المختلفة سواء قومية او معارضة كذلك وصف احداث الاعتداء من شهود عيان يصفون سيارة هربت وأخرين يؤكدون هروب جناة أخرين من موقع الحادث وزاد الطين بلة التصريحات التى خرجت علينا تصف الجناة بأنهم معتوهون من خريجى المستشفيات العقلية وتحولت القضية الى مساءلة المسئولين عن المستشفى حيث كشفت الوقائع عن فساد أخر ولست بالقطع ضد اختلاف زاوية التناول للحادثة ولكننى ضد التحجيم المخل بجوهر القضية ولا اقول ذلك من فراغ فلقد تابعت الشبكات الاخبارية الاجنبية فوجدت هلعا وخوفا واتخاذ خطوات منع السائحين من جنسيات مختلفة للحضور الى مصر صحيح ان وزارة الداخلية عالجت متداعيات الموقف ببيانها المتاخر الذى يحدد عدد الجناة وانتماءاتهم لكن ذلك ياسادة كان متاخرا جدا ولنتعلم من الحلقات البوليسية الامريكية التى يعقد المسئول فيها عن الأمن الداخلى مؤتمرا صحفيا يناقش فيه مع المراسلين الاجانب كافة الابعاد المتوافرة عن الحادث وقت وقوعه والوعد بعقد لقاءات جديدة حينما يجد جديد ومن ثم يقطع



المصدر : السياسي المصري

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٥/١٠/١٩٩٧

الطريق في الاجتهادات والتشنيعات وهذا لايبخس الدور الايجابي لوزارتي السياحة والداخلية لكن بعد فوات الاوان ومرد خوفي ان دراسات عديدة اكدت ان التصورات التراكمية التي تظهر من التغطية الاخبارية في الشبكات التجارية التليفزيونية الامريكية والاوروبية تشير وبشكل شديد المبالغة الى ان الفوضى شيء أبدى في العالم الثالث وان العنف في هذه الدول عنف من نوع خاص جدا فهو عنف صريح وغالبا لامبرر له وان الفساد في هذه الدول النامية يبدو وكأنه يتسم بخاصية

اما الحادث الآخر : والذي تسبب في رفع ضغط الدم والتوتر لدى هو تلك التغطية الاعلامية لاحداث وفعاليات كاس العالم للشباب تحت ١٧ سنة الذي نجحت مصر في ادارته واخراجه بالشكل اللائق واقصد بنقدي ماقدم في بعض صحف المعارضة والقومية من تضخيم الاخطاء وتفسيرها بأنها فساد ذمم ممن قاموا بهذا العمل الكبير فمثلا موضوع بدلات المتطوعين التي اخذها آخرون والملابس المخصصة التي ضاعت في الطريق والمشرفة التي تحارب المحجبات من المتطوعات ونماذج عديدة من التفاهات ..

ونأتي الى قمة الذنوب الا وهى معلقوا المباريات سواء في الاذاعة او التليفزيون الذين يرسمون الخطط للعب السليم ويلقنونه للاعبين عبر الماتش بالاذاعة او التليفزيون حتى ان احدهم حذر احد اللاعبين من مهاجم خلفه وطالب ثالث بأن يراعى د. محمد علي الواد الخطير الى عامل رعب للمصريين ويجهز له مساكا وكانت قمة التهريج في ماتش المدير الفني لمنتخب الامل امام اسبانيا حث راح المعلق يلقنا درسا في العلم والهندسة التي يطبقها د. محمد علي المدير الفني لمنتخب الامل ولم يكمل كلمته الا ودخل الجون الثاني في مرمانا فاصيب صاحبنا بالبكم وراح يبرز الخيبة .. ياسادة ياكرام لاادعى لنفسي شرف فهم امور الكرة ولكنني ادعى انني مشاهد متابع لمباريات العالم في القنوات الفضائية ولااجد خزعبلات السادة معلقينا .. والامثلة كثيرة ولكني اقول ارجو المسئولين في كافة المواقع بأن يخلصونا فورا من فوضى تداول المعلومات .. فالكل يسمع ويشاهد مانصنع في انفسنا بانفسنا .. ارحمونا يرحمكم الله !!



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/١٠/١٩٩٧



الزمن البائس

يقول الشاعر التركى ناظم حكمت:

«نحن من ابناء القرن العشرين هذا الزمن البائس المشبع بالفضائح».

إن كلمة الشاعر صحيحة

إن عظمة الدول اليوم لا تقاس بحضارتها، ولا تقاس بافكارها التى تحملها وتنشرها عن خالق الاكوان، ولا تقاس بمدى سلوكها فى الحياة وفلسفتها فيها وإضافتها اليها.

إنما تقاس العظمة اليوم بشىء واحد هو القوة.

وهذا الخلط بين القوة والعظمة واحد من خطايا عصرنا البائس، إن أمريكا تقود النظام العالمى الجديد، وهو وهم لا وجود له وبالتالى فلا وجود للعدالة فيه إنما تقود أمريكا بحكم انها الأقوى والاسرع فى اخراج الطبنجة واطلاق الرصاص.

وسوف نلاحظ فى عالمنا صوراً من الظلم الانسانى الذى يستحيل تفسيره بقوانين الصدفة، هل هى صدفة أن العالم الاسلامى الذى يصل حجمه لربع سكان الكرة الأرضية هو العالم الوحيد الذى يحرم عليه تصنيع السلاح النووى. او تطوير قدراته النووية السلمية. إن اجتماعاً على مستوى القمة يعقد بين الرئيس الروسى ونائب الرئيس الأمريكى للاتفاق على وقف إنتاج البلوتونيوم، ومراقبة مساعى إيران لامتلاك الأسلحة النووية او الصواريخ بعيدة المدى.. ما هى الحجة التى يقدمها العالم لهذا الموقف؟ إن الحجة لا تخرج عن مضمون الإرهاب .. إن إيران دولة إرهابية.. عفواً.. اقصد مسلمة.. إنها لم تخضع لأمريكا وهذا يؤكد أنها إرهابية، وما يحدث لايران حدث قبل ذلك لباكستان لقد تركت الهند تتسلح نوويا، أما باكستان بوصفها دولة مسلمة فهى لا تؤتمن على السلاح النووى.

يحدث هذا المنع والتحريم لدول دون دول، ويغض العالم ابصاره ويمر مرور الكرام على ترسانة إسرائيل النووية وغيرها من ترسانات العالم النووية.

ما هو معيار التحريم ومعيار الموافقة؟

هل هذا المعيار واحد، أم أنه يتغير ويدور مع الهوى حيث شاء الهوى، كيف يمكن لعالم يخلو من العدل أن تحسن فيه النوايا.

أحمد بهجت



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦/١٠/١٩٩٧

اوروبا تطالب واشنطن باتفاق بشأن قوانين التجارة بعد صفقة توتال

ايران سعيدة بالأزمة وتتوقع المزيد من صفقات النفط

وتمتلك توتال ٤٠٪ من الكونسورتيوم وكل من شركة جازبروم الروسية وبتروناس الماليزية للنفط المملوكة للدولة ٣٠٪ وقال دبلوماسي من طهران هذا يقدم دعما معنويا هائلا لايران. وتابع انه يفتح ثغرة هائلة في العقوبات الامريكية وهي صفقة هامة ابرمت قبل حل الخلاف بشأن عودة السفراء الاوروبيين. وكانت الشركة اعلنت في الاسبوع الماضي انها ستمضي قدما في اقامة مشروعات في العراق وايران رغم تحذير الولايات المتحدة من ان الشركات الاجنبية التي تمارس مثل هذه الانشطة تواجه احتمال فرض عقوبات مالية عليها. وينص قانون العقوبات الامريكي ضد ايران وليبيا الذي اقر في عام ١٩٩٦ علي ان يفرض الرئيس بيل كلينتون عقوبات علي اي شركة اجنبية تستثمر اكثر من ٢٠ مليون دولار في العام في صناعة الطاقة في اي من البلدين. وقال متحدث باسم مجموعة توتال في باريس انه لايتوقع ان تؤثر الصفقة علي اصول الشركة في الولايات المتحدة. وقالت توتال ان الصفقة مع ايران تتفق مع القانون الفرنسي ولوائح الامم المتحدة واشارت الي ان الاتحاد الاوروبي يعارض قانون داماتو الذي يستهدف الشركات خارج الولايات المتحدة. وتوتال متواجدة في ايران بالفعل من خلال عقد لتطوير اثنين من حقول بترول سري اذ من المقرر ان يبدا الانتاج العام القادم. وقالت الشركة الفرنسية في بيان بعد اتفاق سري الذي وقع عام ١٩٩٥ فان الاتفاق يعزز وضع توتال في ايران اذ ان الشركة اظهرت اهتماما مستمرا بهذه الحقول منذ عام ١٩٩١. واكدت اذاعة طهران ان الحقل سينتج ٢٧ مليون متر مكعب من الغاز يوميا وان الشركات المستثمرة ستستعيد استثماراتها خلال سبع سنوات بعد بدء الانتاج. وحقل جنوب فارس الواقع امام الساحل الجنوبي لايران علي الخليج ضروري لخطط ايران لتصبح اكبر مصدر للغاز في العالم في العقد القادم عن طريق توريده لتركيا وباكستان والهند واوروبا في نهاية الامر. وافاد بيان توتال انه بمقتضي الاتفاق الذي وقعته شركة النفط الوطنية والكونسورتيوم تتحمل الشركة الفرنسية مسئولية اعمال التخطيط والتطوير وبدء الانتاج في مرحلتين كل منهما بطاقة مليار قدم مكعبة من الغاز يوميا واستخلاص المكثفات المصاحبة. ومن المقرر بدء انتاج الغاز والمكثفات في النصف الاول من عام ٢٠٠١ وتنتهي عمليات التطوير بعد عام حيث ستتولي الشركة الايرانية تشغيل عمليات الانتاج. وسيحصل الكونسورتيوم علي جزء من انتاج النفط والغاز لتغطية نفقات التطوير. وقال البيان انه في ضوء اسعار النفط الحالية فان المدفوعات ستكون في شكل حوالي ٨٠ ألف برميل يوميا من المكثفات يوميا لفترة سبع سنوات بعد بدء الانتاج. من ناحية اخري قال تان سري محمد حسن ماريكان رئيس شركة بتروناس الوطنية الماليزية للنفط ان العقوبات الامريكية ضد الشركات التي تستثمر في ايران ظالمة غير انها لن تؤثر علي مشاركة الشركة في تطوير حقل جنوب فارس للغاز في ايران. واعلنت شركة النفط الفرنسية توتال يوم الاحد الماضي فوزها بصفقة قيمتها مليارا دولار لتطوير الحقل وهو اكبر عقد اجنبي منذ قيام الثورة الاسلامية في عام ١٩٧٩ وهو اكبر حقل غاز بحري في العالم وتشارك فيه بتروناس وجازبروم الروسية بنصيب اصغر. وتتحدي الصفقة القوانين الامريكية الهادفة الي منع الاستثمارات الاجنبية في ايران وليبيا اذ تتهمهما الولايات المتحدة بدعم الارهاب الدولي. وقال رئيس بتروناس ستحترم عقوبات الامم المتحدة الا ان العقوبات الامريكية ضد ايران نعتبرها ظالمة. وتابع حسن الذي يشارك في ندوة عن الطاقة في طوكيو ان بتروناس ليس لها اصول في الولايات المتحدة. وقالت شركة جازبروم الروسية اكبر شركة للغاز الطبيعي في العالم انها تساند خطة توتال لاستخراج الغاز الطبيعي من حقل بحري في ايران رغم معارضة الولايات المتحدة. وقال متحدث باسم الشركة ان ادارة جازبروم تدعم بالكامل موقف توتال كما اوضحه مديرو الشركة مضيفا ان هذا هو الموقف الرسمي لشركته. وتابع المتحدث ان من السابق لاوانه معرفة ما اذا كانت العقوبات الامريكية ضد الشركات التي تستثمر اكثر من ٢٠ مليون دولار في مشروعات الطاقة في ايران وليبيا ستؤثر علي جازبروم التي وقعت اتفاقات عديدة للمشاركة في مشروعات غاز ايرانية. واضاف من السابق لاوانه الحديث عن ذلك .. فتوتال لم تنتهك اي شيء بعد. وتضع جازبروم خططا طموحة لجمع اموال بالتعاون مع مجموعة من البنوك الاستثمارية من بينها بنوك امريكية.



المدونة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٦/١٠/١٩٩٧

■ تقارير

الأسبوع العالمى

يحرره : رأفت سليمان

مثلث ازمة الاسبوع الاقتصادية - ايران - فرنسا - الولايات المتحدة

وامريكا تتخلي عن فرض عقوبات علي توتال بسبب صفقة مع ايران وتسعي لخرج من ازمة مع حلفائها



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/١٠/١٩٩٧

اصبح من المحتمل ان تتخلى الولايات المتحدة في اطار حرصها علي تفادي حرب تجارية مع اوروبا عن تطبيق عقوبات علي الشركات الاجنبية فيما يتعلق بتعاملاتها مع ايراناذا مارست حكومات تلك الشركات ضغوطا علي طهران لانهاء مساندتهاالمزعومة للارهاب. وقال جيمس روبن المتحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية ان هدف قانون العقوبات الامريكي الخاص بايران وليبيا ليس فرض عقوبات بل جعل الدول الاخري في المنطقة وفي اوروبا بصفة خاصة تتعاون معنا في موضوع تشديد الضغط علي ايران.

وفي تصريحات عنيفة امام مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك الاسبوع الماضى قالت مادلين اولبرايت وزيرة الخارجية الامريكية انها تعتبر موقف فرنسا غير مفهوم اذ انها لم تدرك الضرر الذي يمكن ان تلحقه صفقات تجارية ضخمة مع ايران بمحاولات الغرب تغيير السياسات الايرانية.

وعلي الرغم من ان اولبرايت لم تشر بالتحديد الي صفقة الغاز الطبيعي الضخمة بين ايران وشركة توتال الفرنسية الا ان تصريحاتها كانت اقوي رد فعل من مسئولين امريكيين علي هذه الصفقة.

واضافت اولبرايت فيما يخص فرنسا يتعين علي القول انني لم افهم سبب عدم ادراكها ان ضخ اموال في النظام الايراني لا يخدم مصالح بقية الدول اننا نشعر بقلق بالغ بهذا الخصوص، ونتحدث معهم بشانه.

ويقول روبن ان الادارة الامريكية قد تحاول مع ايران تكرار ما اعتبر حملة امريكية ناجحة باستخدام قانون عقوبات امريكي ضد كوبا لجعل الاوروبيين يوقفون استثماراتهم هناك والضغط علي هافانا لاحترامحقوق الانسان.

واضاف ان هذا عامل سياخذه في الاعتبار صناع القرار الامريكيون لان القانون الخاص بفرض عقوبات علي ايران في حد ذاته يضمن خيارالتخلي عن تطبيق العقوبات في حالة موافقة الحكومات علي تشديدالضغوط علي ايران.

من جهة اخرى قال الاتحاد الاوروبي ان التوتر بين واشنطن وفرنسا بعد ان وقعت مجموعة توتال الفرنسية للنفط عقدا لانتاج الغاز مع ايران بمبلغ ملياري دولار يظهر الحاجة الي اتفاق سريع بين اوروبا وامريكا بشان القوانين التجاريةالامريكية.

وصرح بيتر جيلفورد المتحدث باسم اللجنة التنفيذية للاتحاد ان ١٥ اكتوبر الجارى سيكون اخر موعد للمفاوضات مع الولايات المتحدة لتسوية هذا الخلاف التجاري ولمنع الاتحاد الاوروبي من اتخاذ موقف في منظمة التجارة العالمية.

وكانت الولايات المتحدة اصدرت قانون داماتو ضد ليبيا وايران الذي يقضي بان يفرض الرئيس بيل كلينتون عقوبات علي اي شركة اجنبية تستثمر في اي من البلدين الي جانب قانون هيلمز بيرتون الذي يفرض عقوبات مماثلة علي الشركات الاجنبية المستثمرة في كوبا.وتسببت تلك القوانين في توتر العلاقات بين واشنطن والاتحادالاوروبي الذي يري ان القوانين الامريكية تتعدي علي التجارة العالمية وسيادة الدول.

وفى اشارة تحدي للولايات المتحدة قال وزير الخارجية الايراني كمال خرزي ان ايران تتوقع عقد المزيد من الصفقات الدولية المماثلة للصفقة التي اعلنتها شركة توتال الفرنسية العملاقة للطاقة.

واضاف خرزي ان الكونجرس الامريكي اخطا في فرض عقوبات علي الجمهورية الاسلامية وان طهران تريد من واشنطن اتخاذ الخطوة الاولي باتجاه تحسين العلاقاتالدبلوماسية.

واشار خرزي الي عقد توتال قائلا هذه هي بداية تلك العملية واعتقد ان المزيد من الدول والمزيد من الشركات ستتقدم بصفقات للاستثمار في الصناعات النفطيةالايرانية.

وصفقة توتال تعد اكبر استثمار اجنبي تتلقاه ايران منذ قيام الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩ في تحد لتهديدات من الولايات المتحدة باتخاذ اجراءات عقابية لادها.

واضاف خرزي ان العالم قد تغير ...فقد ولت تلك الايام التي كانت فيها قوة عظمي واحدة تملي اوامرها علي الاخرين.

وفي واشنطن قال مسئولون امريكيون انهم يأملون في التوصل الي سبيل لتجنب نشوب خلافات تجارية مع اصدقائها وحلفائها بشان ايران.

وتري توتال ان الصفقة متماشية مع القانون الفرنسي وقواعد الامم المتحدة وتشير الي ان الاتحاد الاوروبي يعارض فرض الولايات المتحدة لقوانين تتجاوز حدود اراضيها.

وقد ادت المواقف المتشددة لحلفاء الولايات المتحدة الى سعيها الي الحلولة دون نشوب حرب تجارية مدمرة مع حلفاءها الاوروبيين وقال البيت الابيض انه يحتاج لوقت لتقييم هل انتهكت شركة فرنسية حظرا تجاريا امريكيا علي ايران.وقال مايك مكوري السكرتير الصحفي للبيت الابيض اننا ندرس بنود الصفقة كما نعرفها مشيرا الي صفقة تبلغ قيمتها مليارا دولار ابرمتها شركة توتال النفطية الفرنسية، واضاف سيستغرق الامر بعض الوقت لتقييمها.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/١/١٩٩٧

واعلنت الشركة الفرنسية الاسبوع الماضي انها وقعت بالاشتراك مع كونسرتيوم من شركات روسية وماليزية اكبر استثمارا اجنبيا في ايرانمنذ قيام الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩ متحدية بذلك تهديدات بان ذلك قد يعرضها لعقوبات.

وسنت الولايات المتحدة قانونا عام ١٩٩٦ تفرض بمقتضاه عقوبات علي اي شركة اجنبية تستثمر أكثر من ٢٠ مليون دولار سنويا في قطاع الطاقة في ليبيا او ايران.

ويبقي امام ادارة الرئيس الامريكي بيل كلينتون الاختيار بين قائمة من العقوبات التي يتيح القانون فرضها علي الشركة الفرنسية ومنها احتمال ان يصدر الرئيس الامريكي تعليمات الي بنك التصدير والاستيراد الامريكي بعدم الموافقة علي اي ضمانات او تامينات او ائتمانات فيما يتصل باي سلع او خدمات للشركة المخالفة.

يمكن للرئيس ايضا ان يصدر اوامر للحكومة الامريكية بعدم اصدار اي تراخيص او منح اي اذن للسماح بتصدير سلع او تكنولوجيا حديثة للشركة المخالفة. قد يحظر علي المؤسسات المالية الامريكية تقديم قروض او ائتمانات تزيد علي عشرة ملايين دولار خلال ١٢ شهرا للشركة المخالفة ما لم تكن هذه الاموال ستستخدم في انشطة لتخفيف معاناة انسانية.

قد لا تقدم الحكومة الامريكية علي شراء او التعاقد علي شراء اي سلع او خدمات من الشركة المخالفة. قد يفرض الرئيس عقوبات اخري لتقييد الواردات المرتبطةبالشركة المخالفة.

ويتضمن القانون الامريكي ايضا عقوبات محتملة ضد اي موءسسةمالية مخالفة.

لكن القانون يقول انه يمكن للرئيس تاجيل فرض العقوبات لمدة تصل الي ٩٠ يوما للتشاور مع الحكومة التي يقع الشخص او الشركة المعنية في نطاق اختصاصها القانوني.

وحذرت فرنسا الولايات المتحدة من اتخاذ اي اجراءات انتقامية بعد ان وقعت مجموعة توتال الفرنسية للنفط عقدا لانتاج الغاز مع ايران. وصرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية جاك روميلهارت بان العقد يتمشي مع القانون الدولي وقال ان فرنسا تامل الا تطبق الولايات المتحدة قانون العقوبات ضد ليبيا وايران الذي يقضي بان يفرض الرئيس بيل كلينتون عقوبات علي اي شركة اجنبية تستثمر في اي من البلدين. وتابع ان فرنسا تامل ان تقدر الادارةالامريكية بعناية نتائج تطبيق القانون.

وقالان فرنسا تامل ان تستغل الادارة الامريكية مساحة المناورة التي يتيحها القانون اذ ان تطبيق بنوده يمثل سابقة خطيرة في التجارة الدولية.

واوضح ان توتال شركة خاصة وليس هناك مايدعو الحكومة الفرنسية للموافقة او منع عقد يتفق مع القانون الدولي ومع سياسة فرنسا بشان الابقاء علي الحوار السياسي مع ايران.

واعرب عن اعتقاد فرنسا بان تقييد تنمية التجارة مع ايران سيكون له نتائج عكسية.

وقال دبلوماسيون في طهران ان عقدا قيمته مليارا دولار لتطوير جزء من حقل غاز عملاق في الخليج يمثل تحديا للعقوبات الامريكية الهادفة الي عزل صناعة الطاقة الضخمة في ايران. وان كونسورتيوم تقوده توتال أبرم عقدا مع شركة النفط الوطنية الايرانية لتطوير جزء من حقل جنوب فارس.



المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/١٠/١٩٩٧

مدير الشرق الأوسط في الشركة الفرنسية يؤكد لـ "الحياة" ترحيب دول الخليج المسبق بالاتفاق

"توتال": العقد مع ايران ليس حرباً موجهة ضد واشنطن ومقررات الامم المتحدة لا تمنعنا من الاتفاق مع العراق

□ باريس - من رنده تقي الدين:

■ اكد مدير الشرق الاوسط في شركة «توتال» الفرنسية للنفط كريستوف دومارجوري في تصريح خاص الى «الحياة» ان العقد الذي وقعته الشركة الفرنسية بالمساهمة مع «غازبروم» الروسية و«بتروناس» الماليزية مع ايران لتطوير حقل غاز «ساوس بارس» لا يشكل تحدياً او اعلان حرب على الولايات المتحدة.

وقال ان العقد يندرج في اطار عمل شركة خاصة ملتزمة القوانين الفرنسية والاوروبية والدولية. وقال ان دول الخليج أبلغت مسبقاً قبل توقيع العقد وأبدت ترحيبها به، وانه زار قطر التي يقع حقل الشمال على القاطع البحري المقابل للحقل الايراني حيث أعرب له المسؤولين عن ارتياحهم لتولي «توتال» مسؤولية المشروع الايراني.

وذكر ان ايران تحتاج لانتاج الغاز من اجل استخدامه محلياً وليس لاغراض التصدير في المراحل الحالية من المشروع.

وقال ان لا شيء في القوانين الفرنسية والاوروبية، التي تاخذ في الاعتبار قرارات الأمم المتحدة، يشير الى منع الشركة من توقيع عقد تطوير حقل نهر عمر في العراق، وافاد ان السبب الذي أخر التوقيع هو ان المفاوضات بين «توتال» والعراق لم تنته بعد وانها مستمرة.

وردأ على السؤال الأول حول مصالح «توتال» في الولايات المتحدة، قال ان هذه المصالح تكمن في حصة تبلغ ثمانية في المئة في شبكة تكرير وتوزيع في شركة «اولترامار دايموند» وهي شركة اميركية، كما لـ «توتال» مصالح صغيرة في مجال الانتاج النفطي والكيماوي، لكن العقوبات الأميركية نتيجة قانون داماتو لن تمس إلا الشركة الأم، اي «توتال باريس» والشركة التابعة لها في إيران «توتال ايران» في حال قررت الادارة الأميركية تنفيذ العقوبة.

● هل ابلغتم شركاءكم في المنطقة بتوقيع العقد مع ايران؟

- قبل توقيعنا العقد بفترة ابلغنا بقية شركائنا في المنطقة، لا سيما في قطر والامارات العربية، اننا عازمون على تطوير علاقاتنا مع ايران واننا نتفاوض معها حول تطوير حقل غاز ضخم هو «ساوس بارس» واننا سنبلغهم بذلك، وقبل توقيع العقد مع ايران حتى لا يعرفوا بالنبا عبر وسائل الاعلام. وحسب الوعد الذي قدمنا طلبت من ممثلي «توتال» في الخليج ابلاغ السلطات المعنية في دول المنطقة التي يعملون فيها صباح الاحد الماضي ٢٨ ايلول (سبتمبر) اننا سنوقع مساء ذلك اليوم مع السلطات الايرانية. وهذا التبليغ شمل جميع دول الخليج، التي تلقت النبا بوضوح وابدت ترحيبها به.

ونضراً الى خصوصية وضع قطر بالنسبة الى حقل «ساوس بارس» الايراني للغاز، الذي يمتد على جهتي الحدود البحرية القطرية - الايارنية، والذي نساهم في عمليات الانتاج فيه من الجهة القطرية من ابار حقل الشمال في قطر، قررت بعد مراسم التوقيع - وبدل العودة الى باريس مع رئيس «توتال» تيريري ديماري - زيارة قطر للقاء وزير النفط عبدالله حمد العطية لأقول له ان الرسالة الأولى من رئيس «توتال» هي ان اضعكم على بينة من تفاصيل العقد مع ايران والتاكيد ان ذلك لن يغيّر شيئاً في نشاطنا وعملنا في قطر.

كما ابلغته ان ما نقوم به من الجانب الايراني هو نشاط مستقل عن عملنا على الجانب القطري واننا راغبون اكثر من اي وقت في الاستمرار في عمليات الاستثمار في قطر، اي اننا نرغب في زيادة انتاج مشروع «قطر غاز» وانشاء وحدات اضافية وتمويل مصفاة المكثفاة والمشاركة في مشاريع تطوير اخرى.

وعقدنا مع ايران لا يحل مكان عملنا مع قطر ولكنه يشكل اضافة الى نشاطاتنا في قطر وتندرج في اطار ستراتيجية عامة لشركتنا

في الشرق الاوسط. وقد تلقت السلطات القطرية النبأ في شكل جيد وابدت تفهمها الكامل لما قمنا به حتى انهم ابدوا ترحيبهم بذلك وقالوا انهم يفضلون ان يكون في البلد المقابل شريك يعرفونه بدلاً من قدوم شركات لا يعرفونها. كما اننا ابلغنا مدير عام شركة «بترول ابو ظبي» في ابو ظبي بما قمنا به.

● هل تتوقعون ان يؤدي ابرام العقد الى فرض عقوبات معينة من الجانب الاميركي على اعتبار انكم تحديتم قانون داماتو؟

– نحن لا نعترف بقانون داماتو الذي نعتبر انه لا يسري خارج الاراضي الاميركية، ولكننا بالطبع درسنا ما هي احتمالات المخاطر التي قد نتعرض اليها إذا قررت الولايات المتحدة تنفيذ هذه العقوبات، وكان واضحاً ان المخاطر كانت ضئيلة بالنسبة الى اهمية المشروع، لذا رأينا ان المسالة تستحق ان نخوضها. ونحن نحرص في كل عقد نبرمه على دراسة الايجابيات والسلبيات وهنا كانت الايجابيات تتفوق، قطعاً، على السلبيات.

● هل هو مشروع هدفه تصدير غاز، وما مدى أهميته الاقتصادية؟

– من الواضح ان الغاز أصبح يلعب دوراً متزايداً في منطقة الشرق الاوسط. وجميع دول المنطقة، ولأسباب مختلفة، يرغب في تحقيق اقصى قدر من الاستفادة من الموارد الغازية، إذ ان انتاجه النفطي محدود نسبياً نتيجة الحصص الانتاجية المفروضة ضمن منظمة «أوبك» لذا تبحث هذه الدول جميعاً عن سبل مختلفة لزيادة عائداتها النفطية. وفي ما يخص قطر، فهي تعتمد على تصدير الغاز الطبيعي وتطوير الصناعة البتروكماوية الغازية ومشاريع انابيب للغاز. اما بالنسبة الى ابو ظبي فهي تعتمد على صناعة الغاز الطبيعي ولكنها تستخدمه اكثر لتلبية الحاجات الخاصة بصناعاتها المحلية ولتشغيل محطات توليد الطاقة وتحلية المياه.

اما بالنسبة الى ايران فحاجاتها الى الغاز اكبر بكثير من امكاناتها وقدرتها على انتاجه، وهم بحاجة الى كميات اضافية من الغاز لتلبية حاجاتهم المحلية. وهناك اليوم ثلاث مراحل لمشروع الغاز في «سواس بارس»، الاولى قائمة حالياً وتتعلق بتطوير حقول الغاز وتقوم بها شركة ايرانية تابعة للشركة الايرانية الوطنية للنفط «ان. اي. او. سي»، اما نحن في «توتال»، فنديرونساهم في تطوير المرحلتين الثانية والثالثة من مشروع انتاج الغاز من الحقل.

وبوسع الايرانيين اضافة مراحل مستقبلية لمشاريع التطوير من دون اي مشكلة لأن الاحتياط لديهم كبير. المراحل الثلاث من هذا المشروع تلبي إذاً الحاجات المحلية من الغاز في ايران حيث يجري حالياً استخدام الوقود لتوليد الكهرباء، وهو وقود يقومون بتكريره في مصافيهم ويقتطع من حصة انتاج النفط المحددة لهم اي انهم يضطرون الى تخفيض صادراتهم من النفط لانهم مضطرون لاستخدام هذا الوقود لمواجهة متطلبات استهلاكهم المحلي.

من هنا عندما ينتجون مزيداً من الغاز سيصبح بامكانهم استخدام هذا الغاز في محطاتهم الكهربائية، وبالتالي توفير نفطهم للتصدير. وهذا يتيح لهم زيادة عائداتهم المالية من النفط، كما ان ايران تحتاج ايضاً الى انتاج كميات مهمة من الغاز لاعادة ضخه في حقولها النفطية داخل اليابسة وهي حقول قديمة تحتاج الى ضخ الغاز فيها لتعزيز انتاجها. وعلاوة على ذلك فإن لايران عقداً مع تركيا لتزويدها بعشرة بلايين متر مكعب من الغاز.

و«توتال» لا تتدخل في عملية توزيع هذا الغاز التي تعتبر مسؤولية ايران. ودور شركتنا هو انتاج الغاز وتصنيعه واستخراج المكثفات التي سنصدرها وتوصيل هذا الغاز الى الشبكة المحلية الوطنية في ايران. ونحن نتقاضى بدلاً عينياً عن قيامنا بهذا العمل يناهز ٨٠ الف برميل نفط في اليوم على سبع سنوات.

● إذن العقد مع ايران ليس لتصدير الغاز.

– لا نهائياً، بل هو لتلبية الحاجات المحلية الايرانية، ولكن بالنسبة الينا فإن العقد يشكل استكمالاً لنشاطاتنا الغازية في الشرق الاوسط حيث تمكنا من الحضور في مشاريع غاز في ابو ظبي وقطر وعمان واليمن والآن في ايران، اي اننا حاضرون في جميع دول المنطقة التي رغبت في تطوير مواردها الغازية.

وسيبدأ انتاج الغاز الايراني في منتصف العام ٢٠٠١ أي ان هناك خمس سنوات قبل انتهاء الأعمال التحضيرية للانتاج في الحقل الايراني والتمويل سياتي من شركاء «توتال» و«غاز بروم» الروسية و«بتروباس» الماليزية عبر اموال خاصة بالشركات الثلاث وفتح اعتمادات تصديرية.

وكنا وضعنا ستراتيجية شركتنا لتطوير الغاز في ايران قبل تشريع العقوبات الاميركية وبدانا محادثاتنا مع ايران نهاية العام ١٩٩٠ وأقلعت مسيرة المفاوضات عام ١٩٩١ عندما وقعنا في اصفهان رسالة نوايا.

● هل توقيع العقد مع ايران يعني انكم ستوقعون قريباً عقد تطوير حقل نهر عمر العراقي؟

– العقد مع العراق والعقد مع ايران امران منفصلان تماماً. ونحن إذا وقعنا عقداً مع العراق فسيكون مع العراق، وليس مع الولايات المتحدة.

● ولكنكم تحديتم الادارة الاميركية بالنسبة الى ايران. هل ستفعلون ذلك بالنسبة الى العراق؟

– نحن لم نتحد الولايات المتحدة. لقد احترمنا التزاماتنا واحترمنا قوانين تطبق علينا، اي القوانين الفرنسية والاوروبية والدولية، ونحن لم نتحد أحد وإذا وقعنا يوماً ما العقد مع العراق فسيكون ذلك في اطار احترام القوانين التي تطبق علينا.

● الخارجية الفرنسية تقول ان ما يطبق من قوانين على الشركات الفرنسية التي تريد توقيع عقد مع العراق مستمدة من القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦ / ١٠ / ١٩٩٧

- بالتأكيد إذ ان القوانين الاوروبية والفرنسية ترتكز على قرارات الأمم المتحدة.

● اذن قرارات الأمم المتحدة تمنعكم من التوقيع مع العراق لتطوير نهر عمر.

- لا بالنسبة الينا هذا غير صحيح، فالقوانين الفرنسية والاوروبية التي تاخذ في الاعتبار قرارات الأمم المتحدة تنص بوضوح على ما يمكننا القيام به، وما هو ممنوع علينا. وليس مذكور في اي مكان ضمن هذه القوانين اننا لا نستطيع توقيع العقد. فما يمنع علينا في اطار هذه القوانين هو العمل في العراق او تمويل أي مشروع او امر في العراق وهذا ما لن نفعله طالما القوانين تمنعنا من الخوض فيه.

● إذن لماذا لا توقعون مع العراق لتطوير نهر عمر؟

- لأننا لم ننته من المفاوضات بعد مع العراق لتوقيع العقد وهي جارية ومستمرة.

